المستشرقون

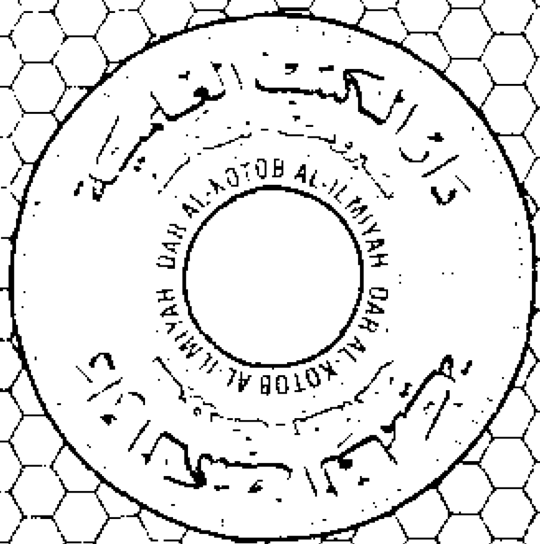
ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم

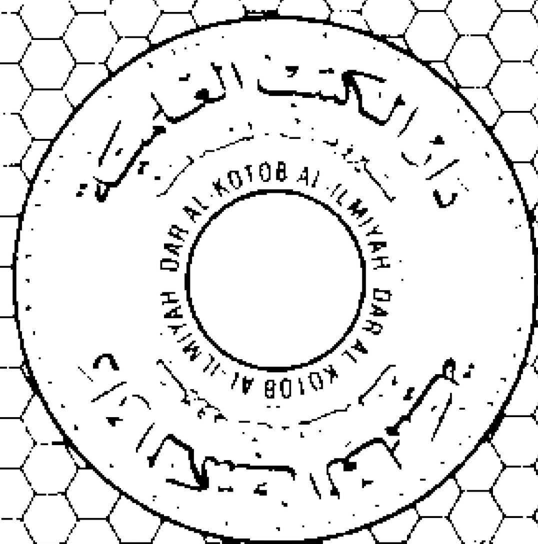
دراسة تطبيقية لبعض الإشكالات في المطابقة

إعداد
الدكتور آدم بمبا



دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
أسسها محمد علي بيضون
سنة 1971 بيروت - لبنان


دار الكتب العلمية
DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH


دار الكتب العلمية
DAR AL KOTOB AL ILMIYAH
DAR AL KOTOB AL ILMIYAH
دار الكتب العلمية

المستشرقون
ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم
دراسة تطبيقية لبعض الإشكالات في المطابقة

http://www.al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com sales@al-ilmiyah.com baydoun@al-ilmiyah.com

الكتاب : المستشرقون
ودعوى الأخطاء اللغوية
في القرآن الكريم

Title : AL-MUSTAŠRIQŪN
WA DA'WA AL-AHṬĀ' AL-LUĞAWIYYA
FĪ AL-QUR'ĀN AL-KARĪM

التصنيف : دراسات قرآنية

Classification: Quoranic studies

المؤلف : الدكتور آدم بامبا

Author : Dr. Adama Bamba

الناشر : دار الكتـــب العلميـــة - بيـــروت

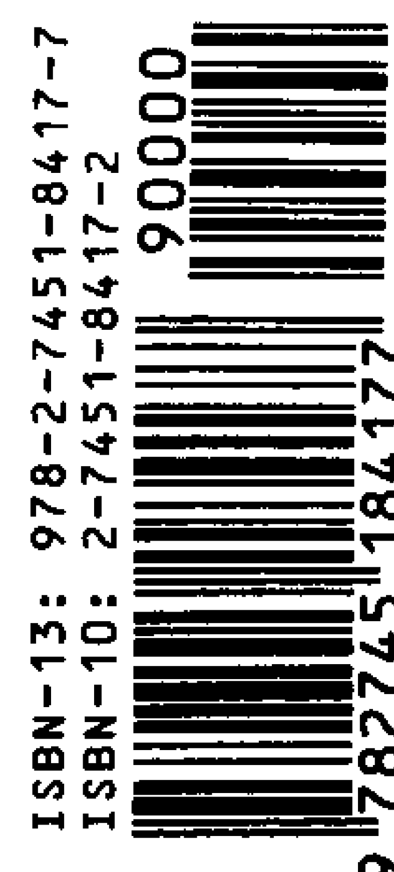
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

Pages	288	عدد الصفحات
Size	17x24 cm	قياس الصفحات
Year	2015 A.D - 1436 H.	سنة الطباعة
Printed in : Lebanon		بلد الطباعة : لبنـــان
Edition : 1st		الطبعة : الأولى

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah Bldg.
Tel : +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.o.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

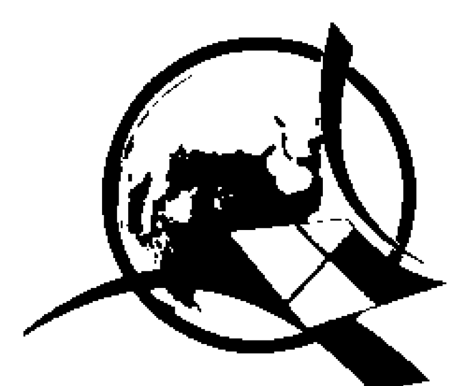
عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: ٨١٠/١١/١٢ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
فاكس: ٨١٣ ٨٠٤ ٥ ٩٦١+
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



المستشرقون ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم

دراسة تطبيقية لبعض الإشكالات في المطابقة

إعداد
الدكتور آدم بمبا



دار الكتب العلمية®
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوَجًا، كتابًا أحكِمَت آياته، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِنْ خَلْفه، تنزيلٌ من حكيمٍ حميد، والصَّلاة والسَّلام على نبيِّه المصطفى المبعوث رحمةً للعالمين.

أمَّا بعد؛

فإنَّ مخاصمة معارضي القرآن له لَخصومةٌ قديمة رافقت تنزُّل القرآن على نبيِّنا محمَّد ﷺ؛ إذ كان القرآن بأسلوبه البديع، وبيانه الرَّفيع، ومُثُله العليا، تحدِّيًا حقيقيًّا لكلِّ من عاند وكابَر. وقد سلك أولئك المخاصمون من مشركي مكَّة في مخاصمتهم طرقًا شتَّى من الافتراء، منها زعمهم أنَّ القرآن سحر يؤثر، وأنَّه قول البشر، وأنَّه أساطير الأوَّلين، وأنَّه شعر، وسحبوا التُّهم والمزاعم نفسها على النَّبي ﷺ فقالوا إنَّه ساحر مجنون، وأنَّه شاعر... وقد نقل القرآن عنهم - بأمانة - جميع تلك المزاعم وفنَّدها واحدةً تلو الأخرى، بالحجج المنطقيَّة، والبراهين العقليَّة، والأدلَّة الماديَّة، وزاد بتحدِّيهم أن يأتوا بمثله، أو بسورة من مثله - ولو مفتراة - من عند أنفسهم؛ فعجزوا، وركنوا إلى وسائل أخرى كاللَّغو فيه وصرف النَّاس عن سماعه.

وهذا الذي انتهى إليه مشركو مكَّة من انتهاجٍ للَّغو في القرآن، وصرفٍ للنَّاس عنه، قد كان من طُرُقه وأساليبه تتبُّع المواضع المحتملة للشُّبه في القرآن، والنَّفث من خلالها من أجل التَّلبيس على النَّاس، وتلك سنَّة المخاصمين المعاندين، في كلِّ عصرٍ ومصر، مزاعمهم لَهي هي، وطُرقهم وأساليبهم لا يتخلَّف بعضها عن بعض وإن اختلفوا في الأسامي والألقاب، وفي الألوان والأشكال. يشير إلى ذلك ابن قتيبة (ت276هـ)، في معرض تبيين

سبب تأليفه لكتابه في هذا المجال فيقول: «قد اعترض كتابَ الله بالطَّعن مُلْحِدون، ولَغَوْا فيه وهجروا، واتَّبعوا ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ بأفهامٍ كليلة، وأبصارٍ عليلة، ونظرٍ مدخُولٍ، فحرَّفوا الكلام عن مواضِعِه، وعدلوه عن سُبُله، ثم قضَوْا عليه بالتَّناقض، والاستحالة في اللَّحن، وفساد النَّظم، والاختلاف، وأدْلَوا في ذلك بعللٍ ربما أمالت الضَّعيف الغمر، والحدَث الغر، واعترضت بالشُّبه في القلوب، وقدحت بالشُّكوك في الصُّدور . . . فأحْبَبتُ أن أنضح عن كتاب الله، وأرمي من ورائه بالحجج النيِّرة، والبراهين البيِّنة، وأكشف للنَّاس ما يلبسون، فألّفت هذا الكتاب جامعًا لتأويل مشكل القرآن»(1). فاللَّغو يبدأ بمقدِّمات زائفة، فنتائج باطلة، فأهداف خبيثة.

أمَّا في عصرنا الحاضر، فإنَّ مجموعةً كبيرة من المستشرقين قد تصدَّوا للدِّراسات القرآنيَّة، وهم يتَّصفون بصبرٍ طويل، واستقصاءٍ دقيق للمصادر؛ فأفادوا في بعض المجالات، وظلموا القرآن والإسلام في مجالاتٍ كثيرة. ولئن كان مشركو العرب قد أطلقوا في حقِّ القرآن تُهمًا كثيرة زائفة، فإنَّ المستشرقين قد فاقوا عليهم وتجاوزوا، وجاءوا ببدعة «الأخطاء النَّحويَّة» في القرآن، وألفوا في ذلك دراساتٍ مستفيضة.

وفي وجه هذه الهجمة المكثَّفة على القرآن، والسَّبر الدَّقيق لأغوار المصادر الإسلاميَّة من لدُن المستشرقين، فإنَّنا لا نكاد نجد عند العلماء المسلمين اهتمامًا يُذكر بالتَّصدِّي لتهجُّم المستشرقين على القرآن، خاصَّة في مجال اتِّهام لغة القرآن بالرَّكاكة والخطأ والاضطراب، وإنَّ قصارى ما عند أولئك المسلمين مقالات مبتسرة يتَّهمون فيها المستشرقين بالجهل المطبق بالعربيَّة وقواعدها، وأنَّهم إنَّما يتعلَّمون العربيَّة من المعاجم والصُّحف.

على سبيل المثال، فإنَّ إحدى الدِّراسات التي تصدَّت لقضايا وشُبَهٍ أثارها المستشرقون عن القرآن في الموسوعة البريطانيَّة، لم توجد بها إشارةٌ إلى ما

(1) الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن، بتحقيق: إبراهيم شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1428هـ/ 2007م)، ص4.

يُثار حول لغة القرآن من مخالفته للقواعد النَّحويَّة، على الرُّغم من تعرُّض هذه الدِّراسة لمباحث وثيقة الصِّلة بهذا الموضوع، مثل مناقشتها لأسلوب القرآن وخصائصه، وما يثار عن صلة القرآن بأسلوب الكهَّان والمنجِّمين وبالشِّعر الجاهلي، والأسلوب المكيِّ والمدني[1]. ومع اعترافنا بالقصور في هذا المجال، فإنَّنا لم نجد دراسةً متخصِّصة تعرَّضت لهذا المجال من الشُّبهات المثارة حول القرآن، ونخال أنَّ قاعدة «كلُّ فعلٍ له ردُّ فعلٍ مناسب...» غير صادق في هذا الظَّرف، فلو كان للباحثين المسلمين اهتمامٌ مقارب للهجمة الاستشراقيَّة على القرآن؛ لما بذلنا الجهد المضني في البحث عن تلك الأعمال والبحوث. بل لما احتجنا -إطلاقًا- إلى الخوض في هذا الميدان بعد بلاء العلماء الحسن فيه.

بناءً على ذلك، فإنَّ دراستنا الحالية محاولةٌ متواضعة لبيان زيف ادِّعاءات الذين يتَّخذون من تهمة «الأخطاء النَّحويَّة» ميدانًا للتحريش بالقرآن الكريم، والتَّشويش على المسلمين قليلي التَّبصُّر بالقواعد اللغويَّة العامَّة. ولا شكَّ أن المسلم - بمعرفة توجيه تلك التَّراكيب، وتميُّز القرآن في استخدامها- سوف يزيد ذلك في ثقَته بهذا الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو بذلك يصبح قويًّا متبصِّراً لا ينخدع لدسائس المغرضين، ولا ينخذل أمام افتراءات المبطلين الموَسْوِسِين من الناس. بل يدافع عن دينه، وعن كتابه بقوَّة وعلمٍ وحجَّة قائمة، والمؤمن القويُّ خيرٌ من المؤمن الضَّعيف.

إجمالاً، فإنَّ هذه الدراسة وقوفٌ عند بعض تلك الصُّور من التَّراوح بين الأساليب العربيَّة في الآيات القرآنية، وقد وقفنا فيها في الفصل الأوَّل لاستعراض آراء المستشرقين حول القرآن وأسلوبه، وما أثاروا من شُبَهٍ في هذا المجال، وبدأ هذا الاستعراض بنولدكه «أبي الاستشراق»، فبرجستراسر حتى المحدَثين. بعد ذلك جاء استعراض كثيرٍ من المواضع والأساليب التي قد

(1) فضل حسن عباس. قضايا قرآنية في الموسوعة البريطانية، (عمان: دار البشير للنشر، 1410هـ/ 1989م)، ص42 وما بعدها؛ وص75 وما بعدها.

تُشكل على بعض النَّاس في القرآن الكريم، وقد لا ينشطون إلى سؤال أهل الذِّكر عنها، ويبقَون بين حيرةٍ في تلك الأمور، وبين إيمانٍ قاطعٍ بانتفاء الخطأ عن القرآن الكريم. وقد شمل ذلك مبحثَين أساسَين، هما: الإشكالات في التَّطابق في العدد وفي الجنس، ففي العدد وقفنا عند نماذج من: الإفراد والتَّثنية والجمع، هذا في الفصل الثَّاني. أمَّا في الفصل الثَّالث فقد وقفنا عند الجنس من حيث التَّبادل بين التَّذكير والتأنيث، وفي الفصل الأخير كان وقوفٌ عند الظَّواهر العامَّة المؤثِّرة في المطابقة على المستويَين المذكورَين: العدد والجنس، مع إيراد أقوال العلماء والمفسِّرين في تلك المواضع والمسائل، والاستشهاد بالآيات والأمثلة التَّوضيحيَّة، والشَّواهد الشِّعريَّة،[1] ذلك مع الحرص على تبسيط المسائل، والبُعد عن الخلافات النَّحويَّة أو الخوض فيها رغبةً في إفادة عامَّة القرَّاء من غير أصحاب الاختصاص، وقد حاولنا استنباط بعض المعاني والفوائد البلاغيَّة كلما تيسَّر ذلك.

أمَّا من حيث العرض والتَّنظيم، فقد تمَّ عرض القضايا بحسب ترتيب السُّوَر في المصحف، كذلك ترتيب الآيات تحت كلِّ قسم بحسب ترتيب سُوَر القرآن الكريم، ووُضِعت عناوين مختصرة لكلِّ قضيَّة؛ رغبةً في التَّيسير والتَّخفيف على القارئ؛ حيث يمكنه قراءة الموضوعات مفرَّقةً، والاستفادة من كلِّ آية على حدة.

هذا، والله نسأل أن ينفع بهذا العمل، ويجعله مفتاحاً لنا في معرفة شيءٍ من كتابه العزيز. ونسأله أن يتقبَّله منا قبولاً حسناً، إنَّه وليُّ ذلك، وهو الملك المنَّان.

---

(1) اعتمدنا في تخريج الشواهد الشعرية على كتاب: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، لإميل بديع يعقوب، نشر دار الكتب العلمية، 1992م. وهو في ثلاثة مجلدات.

الفصل الأوَّل

المستشرقون
و«الأخطاء اللغوية»
المزعومة في القرآن

المبحث الأول: المستشرقون والقول بالخطأ اللغوي في القرآن

إنَّ الزَّعم بوجود أخطاء لغويَّة في القرآن الكريم، زعمٌ منبثقٌ عن موقفٍ عامٍّ كليٍّ من لدُن المستشرقين، ألا وهو إنكار المصدر الإلهيِّ للقرآن الكريم، فهم لا يؤمنون بكون القرآن وحيًا من عند الله سبحانه وتعالى، وهذا مجال إجماعٍ عند المستشرقين. غير أنَّهم ينقسمون في هذا الموقف إلى فريقين اثنين مع كثيرٍ من المواقف والرُّؤى الفرعيَّة بينهم، وهما:

(1) فريقٌ يرى أنَّ القرآن قد نُقل من مصادر أخرى سابقة لها، وأنَّ محمَّدًا ﷺ قد نقل نصوصه ومعانيه من تلك المصادر، ثم ألَّف بعضها إلى بعض، وادَّعى أنَّه يوحى إليه، ومن القائلين بهذا الرَّأي: ألوي سبنجر (Aloy Spenger، 1813-1893) ووليم ميور (Wiliiam Muir، 1819-1905)، وثيودور نولدكه (Theodor Noldeke، 1836-1930)، وإجناز جولدتسيهر (Ignaz Goldziher، 1859-1921)، وج. برجستراسر (Gotthelf Bergstrasser، 1933d)، وليون كايتاني (Leon Caetani، 1869-1935)، وصمويل مرجليوث (David، 1858-1940 Samuel Margoliouth)، وممَّن توسَّع في هذا الزَّعم مؤخَّرًا في القرن العشرين الميلادي، المستشرق: ريتشارد بيل (Richard Bell، 1876-1952)، وتلميذه وليم مونتغمري (William Montgomery، 1909-2006 Watt)، وكريستوفر لوجسنبرغ (Christopher Luxenberg)، وجيرد بوين (Gerd Puin).

(2) الفريق الآخر، يذهب إلى أنَّ القرآن إنَّما هو نتاجٌ جمعيٌّ تطوَّر على امتداد القرن الأوَّل والثَّاني الهجري، واشترك في وضع نصوصه فُرقاء كُثُر من العلماء والخلفاء والشُّعراء والأدباء وغيرهم، ومن أشهر الذَّاهبين إلى هذا الزَّعم: يهودا دي نيفو (Yehuda، 1932-1992 Nevo D.)،

وألويس سبرنجر (alloys sprenger، 1813-1993)، و ج. وانسبرغ (John Wansbourough، 1928-2002)، وج. أ. بيلامي (J. A. Bellamy)، ومايكل كوك (Michael Cook، b 1940)، وأندرو ريبين (Andrew Rippin، 1950b)، وتوسَّع فيه آخرون، أمثال: كينيث (Kenneth Cragg، 1913-2012)، وباتريسيا كرون (Patricia Crone، b 1945).

طبقًا لهذين الموقفين، تتعدَّد مواقف المستشرقين في النَّظر إلى ما يسمونه بالأخطاء اللُّغويَّة أو النَّحويَّة في القرآن والحكم عليها، وتحديد مصادرها، والمسؤول عنها. فالفريق الأوَّل الذي يرى أنَّ القرآن قد نُقل من مصادر قديمة، يحاول عامَّة أصحابه النَّظر في «أخطاء القرآن» من خلال علاقة اللُّغة العربيَّة باللُّغات الشَّرقيَّة القديمة. أمَّا الفريق الآخر، وهو الذي يرى عامَّة أصحابه أن القرآن قد وضعه محمَّد ﷺ ومَنْ بَعدَه، فإنَّ القائلين بهذا الزَّعم يحمِّلون أولئك مسؤوليَّة «الأخطاء» اللُّغويَّة في القرآن. كما يرون أنَّ طبيعة اللغة العربيَّة آنذاك، هي السَّبب المباشر لبعض ما يرونه أخطاء لغويَّة في القرآن.

بالإجمال، فقد لخَّص الباحث محمد مهر علي ادِّعاءات كلا الفريقين في عدَّة نقاط، على النَّحو الآتي(1):

ادِّعاءات الفريق الأوَّل:

أ - أنَّ محمَّدا ﷺ كان رجلاً طموحًا، واتَّخذ خطواتٍ مدروسة للدَّور الذي قام به فيما بعد.

ب - أنَّه كرَّس نفسه لفنِّ الشِّعر؛ ليستطيع نظم القرآن.

ج - أنَّ القول بأنَّه كان أميًّا، زعم غير مقبول. بل إنَّ لفظ «أمي» لا يعني عدم القدرة على الكتابة والقراءة.

---

(1) مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم، (د.م، د. ت)، ص278.

د - أنَّ محمَّدا ﷺ قد اقتبس الأفكار والقصص من اليهوديَّة والنصرانيَّة وضمَّنها القرآن.

هـ - أنَّ كثيرًا من الأخطاء العلميَّة المعاصرة، خصوصًا تلك التي تتَّصل بالعالم والكون، معكوسة في القرآن. وأنَّ في القرآن العديد من العبارات والمصطلحات الجارية والمفردات الأجنبيَّة، وكلُّ هذه تدلُّ على أنَّه من تأليف محمد.

و - أنَّ كلمة «الوحي» لا تعني إلقاء النَّص من الله. بل تعني اقتراحًا أو إشارة (suggestion)، أو حديث النَّفس العلمي (intellectual locution).

أمَّا ادِّعاءات الفريق الآخر، فهي:

أ -أنَّ المصادر التَّاريخيَّة الإسلاميَّة ليست معاصرةً، ولا يمكن تصديقها.

ب -أنَّ الحفريات الأثرية في جزيرة العرب -خصوصًا تلك التي جرت في منطقة النَّجف- كشفت العديد من النُّقوش القديمة الدَّالة على عدم وجود القرآن في القرن الأوَّل الهجري.

ج - أنَّ المخطوطات القرآنيَّة القديمة التي عُثِر عليها مؤخَّرًا في صنعاء تشير إلى تطوُّر القرآن خلال فترة طويلة.

د - أنَّ نقد النصِّ القرآني يشير إلى أخطاء في نسخ القرآن.

عليه، يحسن بنا استعراض آراء بعض أولئك المستشرقين حول القرآن، وحول ما يزعمونه أخطاءً لغويَّةً فيه(*) توطئةً للنَّظر في تلك المواضع وما ذكره علماء اللُّغة والمفسِّرون من دقائق لغويَّة وبلاغيَّة في تلك المواضع في القرآن.

(*) ينظر دراسة استعراضية ونقدية لزعم المستشرقين بوجود أخطاء لغوية في القرآن في مقال للباحث: فقهي الحسين: Feqhi Abd Al Hossein; Farazi Alireza, "Survey and Critical Analysis of Orientalists' Claim About Grammatical Mistakes in Holy Qur'an", Journal Of The Iranian Association of Arabic Language And Literature Fall, 2010; 6(16):97-117.

أوَّلا: ثيودور نولدكه

يعدُّ المستشرق الألماني -أبو الاستشراق- نولدكه أبرز مَن ابتدأ الزَّعم من بين المستشرقين بوجود أخطاء في القرآن الكريم، وتابعه في ذلك سائر المستشرقين إلَّا ما ندر منهم. ونجد آراء نولدكه مبثوثة في مباحث كتابه الشَّهير «تاريخ القرآن»، وكلُّ مبحثٍ في الأجزاء الثَّلاثة من هذا الكتاب يعالج جانبًا من الصُّورة الكليَّة التي كوَّنها نولدكه عن القرآن بوصفه عملاً إنسانيًّا وضعه محمَّد ﷺ، مستفيدًا من المصادر اليهوديَّة والمسيحيَّة والموروثات الشَّعبيَّة العربيَّة التي سبقته.

وبما أنَّ استقصاء هذه القضيَّة عند نولدكه قد يحيد بنا عن الهدف الأساس من هذا البحث؛ فيكفينا هنا عرض مقتطفاتٍ من أقواله حول شخص النَّبي ﷺ ونبوءته، والقرآن الكريم.

بدأ نولدكه كتابه بمبحث: «في نبوءة محمد والوحي، أ - محمد نبيًّا، مصادر تعليميَّة»، في هذا المبحث أكَّد نولدكه أوَّلا على شدَّة إخلاص محمَّد في تغيير مجتمعه وصدق إيمانه برسالته، وذكر أنَّه كان يتمتَّع بذكاء كبير، ولكنه كان يفتقر إلى العقل النَّظريِّ.. «لهذا السَّبب اعتبر ما حرَّك نفسه أمرًا موحًى به، منزلاً من السَّماء، ولم يختبر اعتقاده إطلاقًا. بل اتَّبع الغريزة التي كانت تدفع به تارةً إلى هناك؛ ذلك أنَّه اعتبر هذه الغريزة صوت الله الذي أتاه من السَّماء، وهذا ما ينتج الفهم الحرفيَّ الظَّاهر للوحي الذي يقوم عليه الإسلام». فالنُّبوَّة عند نولدكه إنَّما هي وهْمٌ من محمد. أما عن أصل الإسلام فقد ذهب نولدكه صراحةً إلى أنَّه مقتبسٌ من اليهوديَّة.. يقول: «إنَّ المصدر الرَّئيس للوحي الذي نُزِّل على النبي حرفيًّا، بحسب إيمان المسلمين البسيط وبحسب اعتقاد القرون الوسطى وبعض المعاصرين، هو بدون شكٍّ ما تحمله الكتابات اليهوديَّة. وتعاليم محمد في جلِّها تنطوي في أقدم السُّور على ما يشير بلا لبسٍ إلى مصدرها. لهذا، لا لزوم للتَّحليل لنكتشف أنَّ أكثر قصص الأنبياء في القرآن، لا بل الكثير من التَّعاليم والفروض، هي ذات أصلٍ يهوديٍّ. أما تأثير الإنجيل على القرآن فهو دون ذلك بكثير». في الفقرة التالية قال: «يتعلَّق بما

سبق ذكره، أنَّ محمدًا أعلن عن سور، أعدَّها بتفكيرٍ واعٍ وبواسطة استخدام قصص من مصادر غريبة مثبتة، وكأنَّها وحيٌ حقيقيٌّ من الله».

أمَّا عن المصدر الوثني العربي للإسلام، فقد أوضحه نولدكه بقوله: «أحد أهمِّ مصادر تعاليم محمد كانت الاعتقادات الدِّينيَّة التي اعتنقها قومه. وما من مصلح يمكنه أن يتنصل تمامًا من المعتقدات التي تربَّى عليها. هكذا بقي لدى مؤسِّس الإسلام بعضٌ من الأساطير القديمة (مثل حول الجن) وبعض الآراء الدِّينيَّة التي كانت سائدة في زمن الجاهليَّة. والبعض الآخر منها احتفظ به عمدًا. أما الطُّقوس الممارسة في الكعبة والحج، فقام بتعديلها لتلائم تعليمه»(1).

وما دام هذا موقف نولدكه عن الوحي والقرآن والإسلام، فإنَّ نولدكه قد حكم على القرآن بأنَّه عملٌ إنسانيٌّ يعتريه الخطأ والصَّواب. بل إنَّه قد أطلق أوصافًا سلبيَّة كثيرة على أسلوب القرآن، منها، أنَّه: «غير متناسب الأجزاء»، «أسلوب نشاز»، «أسلوب خشن»، «غير جميل». وقال: «كان على محمد أن يتأمَّل طويلا في محتوى وحيه قبل أن يبرزه للعالَم. لكنه لم يعرْ اهتمامًا كبيرا لأسلوبه»(2).

ثانيًا: برجستراسر

كان برجستراسر أوَّل من فصَّل القول في الزَّعم بوجود أخطاء في القرآن الكريم وذلك في الجزء الثَّالث من كتاب نولدكه «تاريخ القرآن»، وهو الجزء الذي كتبه برجستراسر مكمِّلاً لهذا الكتاب بعد وفاة نولدكه، وكرَّر فيه إشاراته إلى الأخطاء؛ ففي الفصل الأوَّل من الكتاب الذي عَنْوَن له برجستراسر بقوله: «الفصل الثالث في أخطاء النَّص العثماني»، وتناول فيه رسم المصحف العثماني، صرَّح برجستراسر بقوله في مستهلِّ هذا الفصل: «اعترف المسلمون

(1) ينظر هذه النصوص في: ثيودور نولدكه، تاريخ القرآن، نقله إلى العربية: جورج تامر، (بيروت: مؤسسة كونراد أدناور، 2004م)، ص5-8.

(2) Oliver, Leaman (ed). Encyclopedia of the Qur'an, (Routledge, 2005), 357.

منذ زمنٍ طويلٍ بأنَّ نصَّ القرآن الذي أصدرته اللَّجنة التي عيَّنها عثمان، لم يكن كاملاً على وجه الإطلاق، ويوجد بين أيدينا عددٌ من الرِّوايات التي أخذت على هذا النَّص أخطاء مباشرة»[1].

أمَّا الرِّواية الأولى التي عمد إليها برجستراسر لدعم مذهبه في «اعتراف المسلمين بوجود أخطاء في القرآن»، حديث اللَّحن، وفيه أنَّ عثمان ﷺ قال للكُتَّاب بعد أن وجد في المصحف حروفًا من اللَّحن: «لا تغيِّروها، فإنَّ العرب ستعربها بألسنتها»، وأردف برجستراسر هذا الخبر بما روي عن عائشة من رأيها حول مواضع في القرآن الكريم، وأنَّها قالت: «هذا عَمَلُ الكُتَّاب أخطأوا في الكتاب». على ذلك، يتَّضح أنَّ برجستراسر يؤكِّد وجود «أخطاء» في القرآن، ولكنَّ تلك الأخطاء، مردُّها - في الغالب - إلى الكُتَّاب، والإشكالات ذات الصِّلة بنظام الرَّسم العربيِّ القديم، وليس إلى أصل النَّقل من النَّبي ﷺ.

أمَّا عن نسبة الأخطاء الموجودة في المصحف العثماني فهي ليست باليسيرة في رأي برجستراسر؛ إذ بالإضافة إلى المواضع المذكورة، توجد «مئاتٌ غيرها». كما أنَّ نسبة الاستياء من هذه الأخطاء كانت تزيد كثيرًا عمَّا يرد في الرِّوايات المذكورة[2].

هذا، وقد قسَّم برجستراسر «أخطاء» القرآن إلى مستَويَين: المآخذ اللُّغويَّة، والمآخذ من حيث المحتوى، فاللُّغويَّة ما يتعلَّق بقواعد النَّحو، ومآخذ المحتوى ما يتعلَّق بالمفردات؛ كاستبدال كلمة بأخرى استبدالاً يؤدِّي إلى تغييرٍ في المعنى.

أيضًا، ذهب برجستراسر إلى تقسيم المواقف حيال «الأخطاء» في المصحف العثماني إلى عدَّة مواقف بحسب ما أورده من رواياتٍ أكَّد بها إقرار المسلمين الأوائل بتلك الأخطاء كما في حديث اللَّحن عند الخليفة عثمان وأمِّ

(1) نولدكه، تاريخ القرآن، 3/ 443-444.

(2) المصدر السابق، ص445.

المؤمنين عائشة (رضي الله عنها). وتتلخَّص تلك المواقف في خمسة، هي[1]:

أ - موقف يُنكر كلَّ شكٍّ حول أصالة النَّص ومخالفته لأيِّ قواعد لغويَّة أو في المحتوى، ويفهم النَّص العثمانيَّ على أنَّه مُعطًى مُطلق، لا يمكن تغييره حتى ولو كان خطأ.

ب- موقف تبريريٌّ يعترف بالخطأ في القرآن الكريم، ولكنَّه يلقي بالمسؤوليَّة على الكُتَّاب، وقد وصف نولدكه هذا الموقف بـ «مسلك تبريريّ ساذج» وذلك أن نشوء تلك الرِّوايات المضمَّنة للأخطاء يمكن ردُّها «على كلِّ حالٍ إلى وقتٍ مبكِّر جدًّا». أي إلى وقتٍ سابقٍ للكُتَّاب.

ج - موقف أكثر تحرُّرًا، وهو الأقدَم، يميل إلى التَّغيير والتَّصحيح. (موقف عائشة مثلاً).

د - موقف وَسط لا يسعى إلى إنكار ما في المصحف العثمانيِّ من مآخذَ، كما لا يسعى إلى تغييرها، ولكنَّه يقرأ بغير ما كُتب، أي أنَّه يقرُّ بالمكتوب، ولكنه لا يقرأ به. (قراءات عليِّ بن أبي طالب مثلاً)(*). فهذا -في رأيه- موقفٌ رافضٌ بصمتٍ لا يرضى بالمرسوم المخالف للقواعد اللُّغويَّة العربيَّة في المصحف العثمانيِّ، ولكنَّه لا يجهر برفضه علنًا؛ وإنَّما يترجمه عمليًّا بقراءته على ما تبيَّن له أنَّه الأصْوَب في الرَّسم والقراءة.

هـ -موقف متأخِّر يتمسَّك بالنَّص العثماني رسمًا وقراءة، ويجتهد في إيجاد توافُق مقبولٍ «لتوحيد النَّص مع مطالب اللُّغة والمعنى».

بعد إيراد تلك المواقف حيال النَّص القرآني المخالف للقواعد اللُّغويَّة،

---

(1) المصدر السابق، ص445 وما بعدها.

(*) أورد القرطبي في تفسيره (17/ 208) أنَّ عليًّا بن أبي طالب رضي الله عنه قرأ: «وطَلْع منْضُودٍ» بالعين، وتلا قوله تعالى: ﴿وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ﴾ وهو خلاف المصحف، وفي رواية أخرى: أنَّه قرئ بين يديه: ﴿وَطَلْحٍ مَنضُودٍ﴾ فقال: وما شأن الطَّلح؟ إنَّما هو «وطلع منضود»، ثم قال: ﴿لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ فقيل له: أفلا نحوِّلها؟ فقال: لا ينبغي أن يهاج القرآن، ولا يحوَّل. أي أنَّه اختار هذه القراءة؛ لأنَّه وجد أنَّ الرَّسم المجمع عليه هو «طَلْح» بالحاء.

سرد برجستراسر مواضع في القرآن الكريم بوصفها خارقة للقواعد اللُّغويَّة على المستويَين المذكورَين آنفًا، أي من حيث القواعد النَّحويَّة، ومن حيث استعمال المفردات في غير سياقاتها.

ثالثًا: كريستوفر لوجسنبرغ

يدَّعي المستشرق كريستوفر لوجسنبرغ أنَّ القرآن من أصلٍ آرامي، ويذهب إلى أنَّ مكَّة ما كانت إلَّا مستعمرة آراميَّة صغيرة، وأنَّ اللُّغة المستعملة بها كانت لغة عربيَّة آراميَّة هجينة (aramäisch - arabische mischsprache). من هنا يذهب لوجسنبرغ إلى أنَّ كثيرًا من سُور القرآن لم تكن بلغةٍ عربيَّة على الإطلاق، وإنَّما كانت بهذه اللُّغة الهجينة، ثمَّ كُيِّف القرآن ليُوافق القواعد العربيَّة القديمة، وعلى ذلك فإنَّه قد أرجع المواضع المستشكلة نحويًّا إلى تأثير العربيَّة باللُّغة الآراميَّة القديمة. ولا شكَّ أنَّ طروحات لوجسنبرغ امتدادٌ لما سبقه من مزاعم من لدن بعض المسيحيِّين العرب في الشَّام خاصَّة، ممَّن زعموا أن القرآن محرَّفٌ من أصلٍ مسيحيٍّ على أيدي الجيل الأوَّل من المسلمين واليهود الذين أسلموا[1]. من أولئك المسيحيِّين العرب الأب لويس شيخو (1859-1927م).

ومن الأمثلة التي أوردها لوجسنبرغ بهذا الصَّدد، آية الأسباط: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾، وآية اللبث: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (الكهف: 25). وقوله تعالى على لسان مريم عليها السلام: ﴿قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾ (مريم: 23) وآية: ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ (مريم: 28)،[2] حيث ادَّعى أنَّ تلك المواضع تخرق قانون المطابقة بين الصِّفة والموصوف، أو المسند والمسند إليه، أو العدد والمعدود، وأنَّ الإشكال في هذه المواضع عائد إلى تأثير اللُّغة العربيَّة بالآراميَّة؛ لأنَّ القواعد النَّحويَّة الآراميَّة الآشوريَّة تلزم الثَّبات

(1) S. H. Griffith, The Quran in Arab Christian Texts: The development of an Apologetical Argument; Abu Quran in the Maglis of al-Ma'mun, Parole de l'Orient, 24, 1999, 203-233.

(2) Reynolds et Al. The Quran and Its Historical Context, 227.

وعدم المطابقة في جميع الأحوال. (status absolutus)[1]. بناءً على ذلك، فإنَّ القواعد اللُّغويَّة المعروفة في أيَّةٍ من هاتين اللُّغتَين لا يمكن تطبيقها في المواضع المستشكلة لغويًّا سواء في المستوى النَّحويِّ أم في المستوى المفردَاتي.

هذا، وممَّن ذهب مذهب لوجسنبرغ، الباحث لولنْج (Gunter Lüling, 1928)؛ حيث رأى أنَّ القرآن عبارةٌ عن ترانيمَ دينيَّة قديمة أُلِّفَتْ بلهجةٍ عربيَّة مسيحيَّة، ثم أخضِعَت فيما بعدُ، للقواعد النَّحويَّة الموضوعة في القرنَين الميلاديَّين الثَّامن والتَّاسع، وسمَّى ذلك الأصل المزعوم بـ (über den ur Quran) أي: «قرآن بدائي»[2]. وقد تابعه في ذلك المستشرق كارل فولرس (Karl Vollers 1857-1909)، وأرجع أصل القرآن إلى لهجةٍ عربيَّة قديمة في جنوب الجزيرة العربيَّة، وهي لهجة غير إعرابيَّة، ثمَّ حُوِّر؛ ليوافق العربية الكلاسيكيَّة التي كانت لغة الشِّعر المشتركة[3]. وممَّن ذهب مذهب لولنج أيضًا في ادِّعاء الأصل الآشوري للقرآن، المستشرق السويدي تورْ أندريه (Tor Andrae 1885 - 1947)، ولكنَّه لم يعتمد الاشتقاقات الصَّرفيَّة أو الخصائص النَّحويَّة للقول بأنَّ القرآن منقولٌ من نصوصٍ آراميَّة أو آشوريَّة، وإنَّما عمد إلى التَّشابه الموضوعي بين المسيحيَّة والإسلام؛ فزعم أنَّ كثرة تأمُّل محمد في البعث ويوم القيامة، والجزاء والجنة والنار والحساب... كلُّ ذلك أفضت به إلى رؤية واضحة وصفاء روح، (anschauung). وبعد مقارنة نصوصٍ آشوريَّة بآياتٍ قرآنيَّة، زعم أنَّ «كلَّ ما تلقَّاه محمَّد من المسيحيَّة، إنَّما تعلَّمه مشافهةً عن طريق الوعاظ أو عن طريق

(1) Ch. Luxenberg, Die syro-aramäische Lesart des Koran: Ein Beitrag zur Entschlüsselung der Koransprache, Berlin: Das arabische Buch, 2000 (2nd edn Berlin:Schiler, 2004) (translation: The Syro-Aramaic Reading of the Koran, Berlin: Schiler,2007), 214-217.

(2) Uber den ur-Quran, Anatze Zur rekonstruktion der vorislamisch-Christlischen stophenlieder im Koran, 1974.

(3) Jane Dammen Mc Auliffe, The Cambridge Companion to the Qur'an, p100. Also: The Quran and Its Historical Context, 13, 95.

التَّواصل الشَّخصي»، وهو بذلك يشير إلى نصارى نجران والحيرة[1]. ومن مزاعم تورْ أنَّ «الحور العين» المذكورة في القرآن، مأخوذة من ترانيم آشوريَّة من الكنيسة النستوريَّة (Nestorian Church) للقديس إفرايم (Ephraem the Syrian, c ،306 -373) لكن الباحث دونْ إيدموند (Don Edmund Beck) قد فنَّد هذا الرَّأي بشدَّة؛ ذاكراً عدَّة أمور، منها: أنَّ النُّصوص التي اعتمدها تُورْ محرَّفة، وأنَّ ما يرمز إليه القديس في ترانيمه ليس هو الحور العين الموجود في القرآن[2].

بمقابل أولئك المؤيِّدين لطروحات لوجسنبرغ (لولنج، وفولرس، وتور...)، يوجد منتقدون كُثُر له، منهم: الباحث جيرالد هاوتِنغ (Gerald Hawting b. 1944)، الذي وصف رأي لوجسنبرغ برأي غير منصف (arbitrary)، ومن منتقديه أيضًا الباحث جونْ وانسبرغ (John Wansbrough 2002-1928)[3] الذي رفض طروحات لوجسنبرغ وطروحات غيره من المستشرقين أمثال: نولدكه وبرجستراسر؛ حيث ذهب إلى أنَّ العربيَّة المعياريَّة إنَّما تطوَّرت على أيدي اللُّغويِّين والنُّحاة في القرن الثاني متزامنًا مع نَسخ القرآن، وعليه ردَّ مزاعم نولدكه عن «الأخطاء» في القرآن؛ لأنَّ نسخ القرآن قد سبق وضع تلك القواعد، فلم تكن ثمَّة قواعدٌ يمكن أن نزعم أنَّ القرآن كان عليه أن يتبعها وأنه قد خرقها. كذلك، أكَّد وانسبرغ أنَّه طالما قد تزامَنَ نسخ القرآن ظهور اللُّغة المعياريَّة أو الشِّعريَّة عند العرب، أو -بالأحرى- سبق نسخ القرآن وضعَ القواعد النَّحويَّة العربيَّة، فلا سبيلَ للقول إنَّ القرآن قد حُوِّر؛ ليوافق تلك اللُّغة الجديدة[4].

لكنَّ وانسبرغ نفسه قد حاد عن الصَّواب بإنكاره وجود قرآنٍ تاريخيٍّ،

---

(1) T. Andrae. Les Origines de l'Islam et le Christianisme (trans), J. R. Oche, (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1955), 146.

(2) Reynolds et Al. Op. Cit., 112.

(3) هو صاحب كتاب: Quranic Studies: Sources and Methods of Scriptural Interpretation (Oxford: Oxford University Press, 1977).

(4) Reynolds et Al. Op. Cit., 13.

وإسلام ظهر بمكَّة، فكلُّ ذلك عنده «أساطير أمويَّة، أو أنَّ الرِّوايات الإسلاميَّة شبيهةٌ بما يُعرف في دراسات الكتاب المقدَّس بـ «تاريخ النَّجاة» (salvation history)»، أي أنَّها قصصٌ وضعت في وقت متأخِّر؛ لأغراض دينيَّة ثم زعم واضعوها أنَّها تنتمي إلى وقت سابق. بل أرجَعَ أصل الإسلام والقرآن إلى الكتابات التَّاريخيَّة والمرويَّات الشَّعبيَّة، والقصص والأشعار والنُّصوص القانونيَّة والنَّحويَّة المكتوبة تحت الحكم العباسيِّ، معترفًا أنَّ معظم تلك الكتابات والنُّصوص هي ذات أصولٍ قديمة بين العرب، وأنَّ محمَّدًا ﷺ نفسه قد شارك في وضع بعض تلك النُّصوص. فالقرآن في زعمه لم يكتمل تمامًا إلا بعد قرنٍ ونصف من وفاة النَّبي ﷺ . لكن آراء وانسبرغ قد ردَّها كثيرٌ من الباحثين الغربيِّين، بوصفه يخلط بين ظروف تدوين الكتاب المقدَّس وبينها في الإسلام(1).

ولعلَّ الرَّد على جميع أولئك واردٌ عند الباحث المعاصر سيدني غريفيث (Sidney Griffith)، الذي أتى بأدلَّة جديدة بأنَّ الكتاب المقدس لم يكن مترجمًا بالكامل إلى العربيَّة قبل الإسلام، وأنَّه لا دليل -إذن- في أنَّ القرآن قد أخذ من مصادر مسيحيَّة، وأنَّ ما زعمه لوجسنبرغ من أصل هجين للقرآن (aramäisch-arabische mischsprache)، لا أساس له من الصِّحة(2).

إجمالاً، فإنَّ طروحات لوجسنبرغ قد رُفضت جملةً وتفصيلاً من لدُن باحثين كُثُر، منهم بالإضافة إلى مَن سبق ذكره: كلود جيليوت (Claude Gilliot)، وفرنسوا دوبلوَا (François de Blois)، وسيمون هوبكينز (Simon Hopkins)، وقد أطلق عليه الأخير أوصافًا ساخرةً عدَّة، ووصفه بأنَّه صاحب منهجيَّة «متهوِّرة.. مضطربة.. وفقه لغويٍّ مضَلِّل» (reckless methodology.. Exegetical capricious. Wayward philology)(3). وآية ذلك أنَّ لوجسنبرغ نفسه لم يُفلح في دعم هذا الزَّعم بأيَّة شواهدَ تاريخيَّة أو اجتماعيَّة لغويَّة

(1) Ibid.

(2) Reynolds et Al. Op. Cit., 16.

(3) See: Reynolds et Al. Op. Cit., 227.

بين الآراميَّة والعربيَّة: تُرى من هم أولئك المكيُّون المسلمون قبل الإسلام الذين زعم لوجسنبرغ أنَّهم استعملوا القرآن؟ ولماذا انقرضت تلك الكتابة الهجينة انقراضًا كاملًا؟

رابعًا: باتريشيا كرون وميكائيل كوك

وردت آراء ب. كرون وم. كوك الباحثَين عن أصل القرآن في كتابهما (The Making of the Islamic World :Hagarism)،[1] وقد أطلقا هذا الاسم «الهاجريَّة: نشأة العالم الإسلامي» على الإسلام، إشارةً منهما إلى «هاجر» أمِّ إسماعيل وزوجة إبراهيم ﵇، وكون النَّبي ﷺ من ذريَّة إسماعيل. وعليه، زعما أنَّ مصطلح «إسلام، مسلمون» لم يكن شائعًا في أول الإسلام، وأنَّ الإسلام شكلٌ مستحدَثٌ من اليهوديَّة، وأنَّ القرآن قد بدأ جمعُه وتدوينه في عهد الحجاج بن يوسف الثَّقفي، في حدود (85هـ/ 705م)[2].

هذا، وقد وُوجِهَتْ هذه الآراء بانتقاداتٍ عدَّة من لدُن الباحثين المستشرقين أنفسهم، أمثال ستيفن هومبريس (Stephen Humphreys) الذي اتَّهم الباحثَين بسوء استغلال النُّصوص الإغريقيَّة والسريانيَّة التي رجعا إليها،[3] ووصف باحثون آخرون كتاباتهما بلهجةٍ شديدة العداء للإسلام وللعرب[4].

خامسًا: ريتشارد بيل ووِيليامْ مونتغمري

يُعدُّ المستشرقان ر. بيل ومنتغمري من أقطاب الفكر الاستشراقي حول القرآن وعلومه في العصر الحديث. وردت أفكارهما في الكتاب الذي وضعه بيل: «مدخل إلى القرآن»، وحرَّره بعده صاحبه مونتغمري، وقد بثَّ فيه بيلْ

(1) P. Crone and M. Cook, Hagarism: The Making of the Islamic World, Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Abdullah, Saeed. The Quran: An Introduction, (New York & London: Routledge, 2012), 111.

آراءه عن تاريخيَّة القرآن، وعن شخصيَّة النبي ﷺ. لكنَّ أهمَّ أعمال بيلْ هو كتابه الشَّهير «The Quran Translated، with a Critical rearrangement of the Surahs»، وبكون بيل من قساوسة الكنيسة الإسكتلنديَّة، فإنَّه قد كرَّس جهوده لاستكشاف علاقات محتملة بين الإسلام وبين المسيحيَّة، وعن آثار الكتب المسيحيَّة في «تأليف» القرآن. أما إعادة ترتيبه للسُّور، فلم تكن جديدةً كلَّ الجدَّة، وإنَّما هو متَّبع فيها لمستشرقين آخرين أمثال: غوستاف فلوجل (Gustav Fügel 1802-1870)، ونولدكه. ومن أهمِّ مواقفه عن القرآن قوله إنَّه من وضع محمَّد، وإنَّه إنَّما أراد من «تأليف» القرآن تقديم نموذجٍ روحيٍّ شبيه بما عند أصحاب الأديان التَّوحيديَّة الأخرى[1].

بالإضافة إلى إعادة ترتيب السُّور، فإنَّ بيل قد عمد إلى إعادة ترتيب بعض الآيات، وإعادة صياغتها إمَّا بحذف أجزاء منها، وإمَّا بإقحام أجزاء إلى مواضع أخرى أو غير ذلك من صور «التَّصحيح» للآيات. من أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابٗا ثِقَالٗا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ كَذَٰلِكَ نُخۡرِجُ ٱلۡمَوۡتَىٰ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗاۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَشۡكُرُونَ﴾ (الأعراف: 57، 58). يرى بيلْ بأنَّ الانتقال من ذكر السُّحب والأمطار إلى البعث، انتقالٌ غير منطقيٍّ، ويزعم أنَّ الإشارة إلى البعث مقحمةٌ على الآية، واستدلَّ بأنَّ العدول من ضمير الغياب (هو) إلى ضمير المتكلِّم الجمع (نحن)، هو علامةٌ على هذا الإقحام. عليه، ذهب بيلْ إلى «تصحيح» الآية بحذف الجزء الأخير منها حتى «تستقيم» في زعمه .وتصبح الآية بعد تصحيح بيل: «هو الذي يُرسِلُ الرِّياحَ بُشرًا بين يديْ رحمته حتَّى إذا أقلَّت سحابًا ثِقالا... يخرجُ نباتُ الأرض الطَّيب بإذن ربِّه» فهذا

(1) Ibid.

الحذف يجعل من الآية في رأي بيلْ «جملةً منطقيَّة جدًّا» (perfectly intelligible statement)[1].

ومن منتقدي بيلْ: الباحث أندرو ريبينْ (Andrew Rippin 1950b)، الذي قال عن ترجمة بيلْ لمعاني القرآن بأنَّ.. «مجرَّد قراءتها صعبٌ للغاية»؛ لأنَّ بيلْ قد أخفق في بثِّ روح النَّص بطريقة مباشرة». أما صاحبه مونتغمري الذي يوصف بـ «آخر المستشرقين»، فقد ابتعد عنه بإيمانه بأنَّ القرآن رسالة إلهيَّة جاءت من عند الله، وبرفضه مقارنة القرآن بالكتاب المقدَّس؛ لأنَّ القرآن قد نزل في أقلَّ من خمس وعشرين سنة، بينما كان العهد بين موسى وبولس حوالي (300، 1) سنة. ولكنَّه كان يعتقد أنَّ القرآن إنَّما نزل لفترة زمنيَّة محدَّدة، ولبيئة معيَّنة[2].

سادسًا: جيرد بوينْ

يُنسَب إلى جيرد بوينْ القول بأنَّ القرآن أو أجزاء منه يُحتمل أن تكون أقدم من ظهور الإسلام بمئات السِّنين «may even be a hundred years older than Islam itself!» وأنَّه بنى موقفه ذلك على المخطوطات القرآنيَّة التي قيل إنَّها قد اكتُشفت في اليمن (عام1970م).

أمَّا قصَّة هذه المخطوطات، فقد عُثر عليها في الدَّور العلوي للمسجد الجامع بصنعاء، ويرجع تاريخها إلى الرُّبع الأخير من القرن الأول الهجري، وقد عمل بوين وزميل له على ترميم هذه المخطوطات وصيانتها بدعوةٍ من القاضي إسماعيل الأكوع ضمن اتِّفاقيَّة مع وزارة الشُّؤون الخارجيَّة الألمانيَّة. في عام (1987م)، كتب بوين مقالةً ضمَّنها وصفًا وملحوظاتٍ عن تلك المخطوطات، منها[3]:

(1) Oliver, Leaman. Encyclopedia of the Qur'an, 370, in: Bell, R. The Beginnings of Muhammad's Religious Activity, in A. Rippen (ed), The Qur'an: Style & Contents (Aldershot: Ashgate, 2001), Vol. 24, 259-284.

(2) Ibid.

(3) Gerd, R. Puin. Observation on Early Qur'an Manuscripts in San'a, in: Stefan Wilde (ed), The Qur'an as Text, E.J. Brill, Leiden, 1996, 107-111.

(1) أنَّ الألف غير مرسومة بطريقة صحيحة في بعض المواضع؛ إذ رسمت همزة.

(2) اختلافات في إحصاء عدد الآيات بالنِّسبة إلى بعض السُّور.

(3) اختلافات في ترتيب السُّور في ورقتَين أو ثلاث.

لكن المستشرق توبي ليستر، لقَّف كلام بوين ونشر مقالاً بمجلة «أطلانْتيكْ»،[1] زعم فيه أنَّ بوينْ يذهب إلى القول بأنَّ القرآن ليس منزَّلاً على محمَّد، وإنَّما تطوَّر عبر زمنٍ طويلٍ، وأنَّ خُمس نصوصه غير مفهومة؛ مما يدلُّ على أنَّ للقرآن «تاريخًا آخر» غير المنقول إليها. وأنَّ المسؤولين اليمنيِّين يتستَّرون على تلك المخطوطات خوف إحداث بلبَلَة في العالم الإسلامي... وقد ردَّ بوينْ على هذه المزاعم بخطاب نفى فيه ما نسبه إليه ليستر.. قال: «إنَّ هذه الحملة الصحفيَّة ليس لها أساسٌ فيما نشرته المجلَّة الأمريكيَّة، وليس لها أساسٌ فيما يخصُّ المخطوطات الصَّنعانيَّة، ولا أساس لها بالنِّسبة للبحوث القرآنيَّة التي نقوم بها أنا وزميلي الدكتور جراف فون بوتمر... أتأسَّف جدًّا لهذه الحملة التي تهدف إلى الإضرار بالتَّعاون العلميِّ بين اليمن وألمانيا»[2].

على كلٍّ، فإنَّ بوين -وإنْ حرص على تبرئة نفسه- فإنَّ جزءًا من مزاعم ليستر المنسوبة إليه فيه شيءٌ من الصِّحة، وقد كان بوين قد صرَّح في مقالته تلك عن القرآن، بقوله: «إنَّ القرآن ليس بواضح - مع ادِّعائه أنَّه مبين- وإنَّ وجود هذه الاختلافات يشير إلى أنَّ السُّور القرآنية لم تكتب في شكلها النِّهائي أثناء حياة محمد ﷺ وأنه من المحتمل أنَّ قرآنا ذا ترتيب مختلف للسُّور كان متداولا لزمنٍ طويلٍ...»[3].

سابعًا: جيمس أ. بيلامي

يمثِّل بيلامي قطبًا في الفريق الآخر الذي يدَّعي أن القرآن قد تطوَّر عبر

---

(1) Lester, Toby. What is Quran?, The Atlantic Monthly, Jan, 1999, 43-56.

(2) Dated on: 14/02/1999, The Impact International, (30), March 2000, 27.

(3) مزاعم المستشرقين حول القرآن الكريم، ص301-307.

القرنين الهجريَّين الأوَّلين؛ لذلك حمَّل بيلامي النُّساخ والقرَّاء بعد عصر النبي ﷺ المسؤوليَّة المباشرة لما يُسمَّى بأخطاء القرآن. وقد انصبَّت جهود بيلامي في «أخطاء النَّقل» أو الأخطاء الإملائيَّة التي يرى أنَّها قد أحدثت غموضًا في التَّعبير القرآني، وإشكالاتٍ في تفسيره. وقد سرد بيلامي الآثار الواردة عن الخليفة عثمان وغيره في رسم القرآن، وذكر أنَّ عليًّا من الصَّحابة الذين اعترضوا على أخطاء في نسخ المصحف، وأوْرَد آية الواقعة في قوله تعالى: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾ (الواقعة: 29)، كما استشهد بآية (148) من سورة الشُّعراء، وأنَّ عليًّا صحَّح آية الواقعة بقوله «وطَلْعٍ»، وزاد قوله: «على الرُّغم من أنَّ قدماء المفسِّرين لم يغيِّروا في نصِّ القرآن، فإنَّه ما مِنْ شكٍّ في أنَّهم كانوا يعترفون بأنَّه يتضمَّن أخطاء»[1].

ترجم بيلامي موقفه هذا بنشر سلسلة من المقالات طبَّق فيها بيلامي رؤيته أوَّلاً على فواتح السُّور، فذهب إلى أنَّها اختصاراتٌ للبسملة في أوائل السُّوَر وضعها أصحاب المصاحف الأوائل من أصحاب رسول الله ﷺ، غير أنَّ النُّساخ توهَّموا في معظم المواضع؛ فأبدَلوا تلك الأحرف المختصرة بالأحرف المقطَّعة الحالية. كذلك اختار بيلامي أحدَ عشَر موضعًا في القرآن رآها أهمَّ المواضع التي شكَّلت تحدِّيًا حقيقيًّا للمفسِّرين من المسلمين والمترجمين المستشرقين على السَّواء، وأرجَعَ سبب إخفاق المفسِّرين في ترجمة تلك المواضع إلى خطأ في الإملاء على أيدي كَتَبَة القرآن، وسعيًا لتصحيح تلك المواضع الأحدَ عشَرَ، ذكر أنَّ مهمَّته تكمن في عزل تلك الأخطاء، ثم «تصحيحها وإعادة تشكيلها على أصولها المترجَّحة عنده؛ لتكون أقربَ إلى شكلها الأوَّل، ويعني ذلك بالطَّبع، الشَّكل الذي كانت عليه الكلمة أو الجملة حين نطق بها النَّبي محمَّد»[2]. ويعود سببُ تحميل بيلامي القرَّاء والنُّساخ أخطاء القرآن في رأيه إلى خُلوِّ المصحف العثماني من النُّقط والإعجام،

(1) Bellamy, "Some proposed emendations to the text of the Koran", Journal of the American Oriental Society, Vol.113, No.4, Oct-Dec.,1993, 562-573

(2) Ibid.

وضعف الرِّواية الشَّفويَّة في التَّلقِّي عن النَّبي ﷺ؛ إذْ لم تصمد الرِّواية في وجه إشكالات الكتابة غير المعجمة، ولأجل ذلك سقط القرَّاء في أخطاء في المفردات وفي التَّعبيرات.

أمَّا المواضع الأحدَ عشَر التي تناولها بيلامي بالبحث والتَّصحيح، فهي:

1 - كلمة «حَصَب» في قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ (الأنبياء: 98)، والأصح عنده «حطب»، فالنَّاسخ -في رأيه- قد نسي وضع الخط العمودي فوق الحرف فأبدل «الطاء» صادًا، ولا تحمل هذه الكلمة عنده معنى «الوقود» أو «قطع الخشب» كما ذهب إليه اللُّغويُّون، وإنَّما يصرُّ على أنَّ هذه الكلمة لها معنى واحد هو «الحصاة»، وأنَّ ذلك لا يناسب السِّياق في الآية.

2 - كلمة «أمَّة» في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ﴾ (هود: 8)، وصحَّحها إلى «أمَد»، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ﴾ (يوسف: 45) صححها إلى «أمَدٍ». يرفض بيلامي تفسير كلمة «أمَّة» بالزَّمن، وزعم أنَّ النَّاسخ قد أخطأ في النَّظر؛ فظنَّ الدال تاءً، فلما أبدل «أمد» المذكر بـ «أمَّة» المؤنث، أنَّث الصِّفة «معدودات»؛ لتوافق الاسم المؤنث، وقد فعل ذلك إمَّا بوعيٍ منه، أم بسليقته اللُّغويَّة العفَويَّة.

3 - كلمة «أبًّا» في قوله تعالى: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ (عبس: 31)، يرى أنَّ الكلمة الصَّحيحة هي «لُبًّا» وأنَّ اللَّام قد صُحِّفت ألفًا على أيدي النُّساخ، ويستند إلى رفضه كلمة «أب» في هذه الآية بما روي أنَّ أبا بكر الصديق قد استغلق عليه معنى هذه الكلمة؛ فأمسك عن تفسيرها، وعليه يذهب بيلامي إلى أنَّ كلمة «أبًّا» إنَّما هي مصحَّفة هنا وأنَّ أصلها «لُبًّا».

4 - كلمة «السِّجل» في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِى ٱلسَّمَآءَ كَطَىِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ (الأنبياء: 104)، وهي عنده باسم الفاعل (المسَجِّل)، خلافًا لنولدكه وغيره ممن زعم أنَّ النَّبي ﷺ قد أخطأ في هذا الموضع؛ فأطلق اسم الكتاب على اسم الفاعل.

5 - كلمة «حطَّة» في قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ (البقرة: 58)، ومثله في سورة (الأعراف: 161)، وهو عند بيلامي «خِطْأة» والتقدير: خَطِئْنا خِطْأة».

6 - كلمة «إليك» في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾ (البقرة: 260)، صوَّبها إلى: «فَجَزِّهن والْبُكْ»؛ بزعمه أنَّ الواو قد سقطت.

7 - كلمة «المثاني: في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَٰكَ سَبۡعٗا مِّنَ ٱلۡمَثَانِي وَٱلۡقُرۡءَانَ ٱلۡعَظِيمَ﴾ (الحجر: 87)، وفي (الزمر: 23)، صحَّحها إلى «المتَالي» اسم مفعول من المتْلُوّ، وزعم أنَّ الناسخ قد أخطأ بإبدال اللام نونًا. والحاصل عنده: «شَيْئًا من المتالِي».

8 - كلمة «أمنية» في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ (الحج: 52)، عنده «إلا إذا يُملي ألقى الشَّيطان في إملائه».

9 - كلمة «أماني» في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡهُمۡ أُمِّيُّونَ لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ (البقرة: 78)، زعم أنَّها «أمَالِيّ».

10 - كلمة «صبغة» في قوله تعالى: ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ (البقرة: 138)، يرى بيلامي أنَّ «صبغة» ينبغي أن تُغيَّر إلى «صَنِيعَة الله» أو «كِفَيَة الله» بدون ألف. وزعم أنَّ الحرف قد التَبَس على النَّاسخ.

11 - كلمة «أعراف» في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ﴾ (الأعراف: 46)، رأى بيلامي أنَّها «أجْراف» جمعًا للجُرُف، أو: «أجْرُف» جمعًا للجَرْف، معنيًّا به المكان العالي.

هذا، وقد بلغ مجموع «تصحيحات» بيلامي لمواضع في القرآن في مقالاته المنشورة بين عام (1973 وعام 2002م)، تسعةً وعشرين موضعًا، شمل رسم المصحف، وإعرابه، وبعض المفردات التي يؤكِّد أنَّه قد وقع فيها تصحيفٌ من لَدُن النُّساخ. كما شمل وقفات مسهبة عند الأحرف المقطَّعة في أوائل السُّور.

ومن أكبر المنتقدين لبيلامي في هذا المجال الباحث ألْفورْد ويلشْ (Alford Welch)، الذي صرَّح بأنَّ تحليلات بيلامي تستدعي الكثير من الافتراضات الضَّعيفة والتَّحوير في النَّص القرآنيِّ مع أنَّها لا تُقدِّم تفسيرًا للحروف المقطَّعات في سياق الآية التي وردت فيها[1].

من أمثلة تلك الافتراضات البعيدة عند بيلامي ما أورده في تحليله لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (هود: 111)، فقد ذهب بيلامي إلى أنَّ «لَمَّا» ههنا قد زيدَتْ خطأً من قبَل النَّاسخ، وينبغي حذفها من المصحف، وافترض بيلامي أنَّ النَّاسخ عندما فرغ من كتابة «وإنَّ كُلًّا»، رفع نظره عن الكتاب، وعندما أعاد النَّظر إليه؛ ليُكمِلَ كتابة الآية، وقع بصرُه على الآية السَّابقة (رقم 103)، وفيها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ﴾؛ فبدأ -خطأً- يكتب مرَّةً أخرى كلمة «لَمُوَفُّوهُمْ»؛ فكتب «لـمـ» ولكنَّه سرعان ما انتبه واستدرك خطأه؛ فوضع خطًّا عموديًّا على الميم (لـمـا) دلالةً على إلغائها، ثم تابع كتابة قوله «لَيُوَفِّيهِمْ»، وقد جاء النُّساخ بعده، وكذلك القرَّاء؛ فتوهَّموا أنَّ «لـمـا» المحذوفة ثابتة. فها هنا عدَّة افتراضات كلُّها واهية بعيدةٌ غير مقبولة لا عقلاً ولا واقعًا، من ذلك افتراض كون النَّاسخ الأوَّل جاهلاً مطلقًا بقراءة القرآن الكريم وروايته، وافتراض كون نسخته تلك نسخةً يتيمةً من المصحف لم توجد بإزائها نسخةٌ أو نُسخٌ أخرى؛ ليقابل اللَّاحقون بينها وبين النُّسخة الحاملة للخطأ في هذا الموضع بحسب زعم بيلامي. كذلك، يستلزم قبول مزاعم بيلامي افتراض عدم خضوع النُّسخة «حاملة الخطأ» لمراجعة من لدُن أحدٍ من النَّاس؛ مما أتاح لهذا الخطأ في زعمه ولأمثاله الانتشار في المصاحف اللَّاحقة. ولا حاجة إلى تذكير بيلامي أنَّ العماد الأوَّل في نسخ المصحف كان على الحفظ لا على مجرَّد النَّقل الآليِّ من المكتوب، وتلك محلُّ إجماع[2].

هذا، ويبقى سؤالٌ سكت بيلامي عن إثارته، ناهيك عن محاولة الإجابة عنه:

---

(1) Reynolds et Al. The Quran and its Historical Context, Op. Cit., 233.

(2) الضباع، علي محمد. سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، (مصر: المكتبة الأزهرية للتراث)، ص15.

تُرى.. متى كان هذا النَّسخُ المزعوم؟ ومتى وُجِدَ ناسخُه؟ ألم يكن هناك نُسَّاخ آخرون أكثر ضبطًا من هذا الذي كثُر منه الخطأ؟ ولماذا تركوا النُّسخة الأصل الصَّحيحة -كما يريده بيلامي- واعتمدوا قاطبةً نسخة صاحبهم غير الضَّابط؟

ثامنًا: يقيم ريزفان

من المستشرقين الرُّوس الذين خاضوا في مسألة اتِّهام القرآن بوجود أخطاء لغويَّة فيه، المستشرق يقيم ريزفان (Efim Rezvan، b 1957)؛ حيث أكَّد احتواء القرآن أخطاء لغويَّة، وأرجع مسؤوليَّة تلك الأخطاء إلى النَّبي ﷺ نفسه، لا إلى النُّساخ أو القرَّاء كما ذهب إليه غيرُه، وقد فسَّر مذهبه ذلك في تحميل النَّبي ﷺ ما في القرآن من أخطاء في زعمه إلى سبَبين: (أ) طول مدَّة نزول القرآن الكريم، (ب) ما كان يعتري النَّبي ﷺ في فتراتٍ متفاوتة حالَ نزول القرآن الكريم من توتُّر في الأعصاب، وتبدُّلٍ في المزاج. فعن السَّبب الأوَّل يقول: «إنَّ أصالة لغته -أي القرآن- وعدم تجانُس صِيَغه وأسلوبه، جاءت نتيجة طول مدَّة تأليف القرآن، كذلك تنوُّع مضمونه، إنَّما (هو) نتيجة بحث محمد عن وسائل دقيقةٍ للتَّعبير عن الأفكار والحقائق الاجتماعيَّة التي اكتسبت معانيها خلال نشاطه النَّبويِّ»[1]. أمَّا عن السَّبب الآخر وأنَّ التَّوتُّر النَّفسي للنَّبي ﷺ قد أثَّر في المستوى التَّعبيريِّ للقرآن، فقد صرَّح بذلك في قوله: «ولعلَّ إيقاع وتركيب كثيرٍ من الوحي، وظهور الخلل والأخطاء اللُّغويَّة والنَّحويَّة في تنسيق الكلام، وظهورَ علاماتِ عدم استقرار عمليَّة الاتِّصال النُّطقي، كلُّها تتعلق بتوتُّر أعصاب النَّبي ﷺ، وانفعالاته حال قبول الوحي وإلقاء المواعظ. وفيما بعدُ أنتجت هذه الخصائص النَّحويَّة للقرآن تفاسير معقَّدةً للغاية من قبل العلماء العرب والمسلمين في القرون الوسطى، كما أنتجتْ مجموعةً من النَّظريَّات المتعلِّقة بلغة القرآن»[2].

ولا شكَّ أنَّ المغالطة هنا فيما ذهب إليه ريزفان واضحةٌ، فلو ثبت الزَّعم

(1) ريزفان، القرآن وعالمه، ص39. نقلاً عن: د. إلمير رفائيل كوليِيف، "كتاب القرآن وعالمه للمستشرق الروسي يفيم ريزفان ومزاعمه حول كتاب الله"، ص59-60.

(2) ريزفان، المرجع السابق.

الأوَّل أنَّ طول العهد النَّبويِّ قد أثَّر في أسلوب القرآن الكريم؛ لكان القرآن المكيُّ أقلَّ من القرآن المدنيِّ في البلاغة والبيان، وهو أمرٌ تفنِّده نصوص القرآن الكريم قاطبةً. أمَّا الزَّعم الآخر الذي يفترض تأثير الأسلوب القرآني بتغيُّر مزاج النَّبي ﷺ، فإنَّه زعمٌ لا يثبت؛ لأنَّ النَّبي ﷺ كان في سَعَةٍ من أمره ليراجع نفسَه بعد هدوء أعصابه، واستعادته طبيعته النَّفسيَّة المعتادة.

كذلك، فإنَّ هذا الزَّعم يغفل صُور الوحي إلى الأنبياء وإلى نبيِّنا (عليهم أفضل الصَّلاة والتَّسليم)، من رؤيا صادقة، ووحيٍ بواسطة الـمَلك الأمين جبريل، وكان يأتيه جبريل على أشكالٍ عدَّة: أن يتمثَّل له في صورته التي خلقه الله عليها، وقد حدث ذلك مرَّتين لا غير، أو أن يأتيه على صورة إنسانٍ فيراه رأي العين يحدِّثه كما يحدِّث الجليس جليسه، وأشْهَر موقِفٍ في ذلك حديث جبريل، أو أن يتمثَّل له في النَّوم على صورة شخصٍ لا يعرفه؛ فيبلِّغه الوحي[1]. فمعظم هذه الصُّور من صُوَر الوحي لا يُتصوَّر أن يصاحبها تأثيرٌ نفسيٌّ ملحوظٌ على المتلقِّي ولا تغيُّرٌ في مزاجه.

ثم إنَّ ما يزعمه ريزفان وأمثاله من المستشرقين من توتُّرٍ نفسيٍّ للنَّبي ﷺ، أو نوباتٍ صرع حال تلقِّيه الوحي، أو هوس وأوهام أو غير ذلك، إنَّما هي مزاعم مبنيَّة على تصوُّرات خاطئة، لعلَّهم بنوها على ما روي في الآثار من أماراتٍ خارجيَّة على النَّبي ﷺ أثناء تلقِّيه الوحي في بعض الأحيان، فقد جاء في حديث عائشة رضي الله عنها قولها: «ولقد رأيتُهُ ينزلُ عليه الوحيُ في اليوم الشَّديد البرد، فيفصم عنه وإنَّ جبينَهُ ليتفَصَّدُ عرَقًا»،[2] وفي حديثٍ آخر قوله ﷺ لسائله عبد الله بن عمرو: «نَعمْ. أسمعُ صلاصلَ ثم أثبت عند ذلك، وما من مرَّة يوحى إليَّ إلَّا ظننتُ أنَّ نفسي تَفيضُ منِّي»[3]. فهذه الآثار لا يُفهَم منها البتَّة دلالتها على نوبات صرع أو غير ذلك.

---

(1) الأعرجي، ستار جبر. الوحي ودلالاته في القرآن الكريم والفكر الإسلامي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م)، ص141-151.

(2) صحيح البخاري، كتاب بدء الوحي، (ح: 2)؛ صحيح مسلم: كتاب الفضائل، (ح: 2333).

(3) مسند أحمد، (ح: 7072)، رواه أحمد والطبراني، وإسناده حسن.

هذا، وقد انبرى بعض المستشرقين لتفنيد هذه المزاعم بيَّنوا منافاتها للعقل والتَّفكير السَّليم. ويكفينا هنا نقل اعتراضٍ للمستشرق الإنجليزي وليم ميور، يقول فيه: «وتصوير ما كان يبدو على محمد في ساعات الوحي على هذا النَّحو الخاطئ، من النَّاحية العلميّة خطأٌ كبير. فنَوبَة الصَّرع لا تترك على مَنْ تُصيبه أي ذكْر لما مرَّ به أثناءها. بل يُصاب بالنِّسيان خلال هذه المدَّة من حياته بعد أن يفيق نسيانًا تامًّا، ولا يذكر شيئًا مما صنع أو حلَّ به خلالها؛ لأنَّ حركة الشُّعور والتَّفكير تتعطَّل عنده تمام العطل. وهذه أعراضٌ كما أثبتها العلم، ولم يكن ذلك ما يصيب النَّبي العربيَّ أثناء الوحي. بل كانت تتنبَّه حواسه المدركة في تلك الأثناء تنبُّها لا عهد للنَّاس به، يذكر بدقَّة كلَّ ما يتلقَّاه بعد ذلك على أصحابه. ثم إنَّ نزول الوحي لم يك مقترنًا دومًا بالغيبوبة الحسيَّة مع وجود الإدراك الرُّوحي. بل كثيرًا ما يحدث الوحي والنَّبيُّ في تمام يقظته العاديَّة»(1).

تاسعًا: جاك بيرك

من أحدث المواقف في الزَّعم بوجود أخطاء لغويَّة في القرآن، موقف المستشرق الفرنسي جاك بيرك (Jacques Berque) في ترجمته لمعاني القرآن الكريم، ودراسته لبعض أساليبه،(2) إذ ذهب إلى أنَّ الأسلوب القرآني يحوي «تفرُّدًا نحويًّا» خاصًّا، (Singularités grammaticales)، ويعني بذلك صراحةً أنَّ بالقرآن أساليب خاطئة منحرفة عن القواعد اللُّغويَّة المعياريَّة، وساق لذلك أمثلةً كثيرةً من الآيات، من ذلك المواضع الآتية:

قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَٰتِ ٱلنَّخِيلِ وَٱلْأَعْنَٰبِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ (النحل: 67)، ذهب بيرك إلى أنَّ الضَّمير في «منه» المذكَّر، حقُّه التَّأنيث.

قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُوا۟ تِسْعًا﴾ (الكهف: 25). يعترض بيرك على جمع «سنين» في الآية السابقة، ويقول: «وهذا تركيبٌ شاذٌّ لدرجة

(1) وليم ميور، The Life of Mohammad, 14-29 نقلا عن: الغزالي، مشتاق بشير. القرآن الكريم في دراسات المستشرقين: (بيروت: دار النفائس، 1429هـ/ 2008م)، ص54.

(2) Jacque Berques, En relisat le Coran, (Paris: Editions Albin Michel, 1995).

أن صياغة أبيّ صحَّحته بـ «سنة» التي لم يحتفظ بها النَّص رغم ذلك»[1].

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَـٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ٱلَّذِى حَرَّمَهَا﴾ (النمل: 91)، يرى بيرك أنَّ اسم الموصول (الذي) حقُّه التَّأنيث، ولم يدر أنَّه عائدٌ على ربِّ البلدة، وليس على البلدة. والمعنى: أنَّ الرَّب هو الذي جعل البلدة بلدةً محرَّمة، فهو أحقُّ بالعبادة.

قوله تعالى: ﴿جَنَّـٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ (فاطر: 33)، زعم بيرك أنَّ في قوله «لؤلؤًا» المنصوب خطأً لغويًّا، والصَّواب عنده أن تكون بالجرِّ، ولعلَّ بيرك ما درى أنَّها معطوفة على محل الجار والمجرور (المفعول)، وليست معطوفة على الجار والمجرور نفسه.

والظَّاهر أنَّ ادِّعاءات بيرك حول الأسلوب القرآني ليست بجديدةٍ، غير أنَّه قد أتى بالجديد في اعتراضه على مواضع جليَّة، ينبئ اعتراضه عليها عن قلَّة باعه في اللُّغة العربيَّة وعن ضعف تذوُّقه لأساليبها؛ لذلك فإنَّ الباحثين قد وقفوا عند مناقشة مدى فهم بيرك لأساسيَّات العربيَّة ومفرداتها، ونقلوا طائفةً من ترجماته البعيدة عن أصل الذَّوق اللُّغويِّ لأساليب القرآن ومفرداته، ومن تلك المواضع، مثلا:

- ترجمته (أمَّ الكتاب) إلى الفرنسية بـ (la génératrice du Coran)، أي: «مولِّدة/ والدة الكتاب»؛ ترجمةً حرفيَّة تدلُّ على أنَّه لم يدرك معنى الأصليَّة الكامنة في «أمّ»، وإنَّما فهم منها معناها الحرفيّ.

- منها أيضًا ترجمته «الجاثية» في السُّورة التي تحمل هذا الاسم إلى «assis sur les talons»، أي: «التي تجلس على عقبيها»، وتلك ترجمة قاصرة لا تستحضر معنى الخشوع والتَّذلُّل[2].

---

(1) البيومي، محمد رجب. إعادة قراءة القرآن: محمد رجب يرد على جاك بيرك، (القاهرة: دار الهلال، د.ت)، ص70-75. مع الاعتراف بأننا لم نطلع على ترجمة معاني القرآن الكريم لبيرك، وكل نقلٍ هنا إنما هو من خلال أقوال الدكتور البيومي وعلى ذمته.

(2) بوشعيب راغين. الإحداثيات المبتدعة في قراءة جاك بيرك الاستشراقية للقرآن الكريم، ص26-27.

● أيضًا، ترجم قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ (التوبة: 102)، بقوله:

«Peut-être Dieu se repentira-t-Il en leur faveur».

أي: عسى أن يندم الله لصالحهم[1].

ومفرداتٍ وأساليب أخرى أساء ترجمتها إساءة فاحشة. وسواءٌ أكان ذلك عمدًا أم جهلاً، فإنَّها تدلُّ على إشكالٍ حقيقيٍّ عن بيرك، وضعف في مقدرته اللُّغويَّة بالعربيَّة. كما دلَّت بذلك بعض المواضع التي ظنَّها انحرافاتٍ لغويَّة في القرآن، وهي بعيدة عن ذلك، جليَّة الصِّحة والانسجام لمن لديه أدنى علم ومعرفة بالعربيَّة.

عاشرًا: محمد الجزولي

أمَّا محمد الجزولي، فيزعم أن القرآن (full of mistakes) «مليءٌ بالأخطاء». بل إنَّه ينزل دون مستوى المعلَّقات الجاهليَّة التي خلت من أيِّ خطأ نحويٍّ[2]. وساق الجزولي مثل غيره آياتٍ، وكرَّر ما سبقه إليه المستشرقون من مواضع زعموها خاطئة في القرآن الكريم[*]. وتدور مآخذه على تلك المواضع بالزَّعم بأنَّها تخرق قواعد المطابقة في الجنس والعدد، أو المسند والمسند إليه. وممَّا ساقه من الآيات، المواضع الآتية[3]:

- كتب (في القرآن): ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ (الأعراف: 160)، وكان ينبغي أن يكتب: «وقَطعناهم اثني عشر سبطًا»[4].
- كتب: ﴿فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ (التوبة: 69)، وكان ينبغي أن يكتب: «وخضتم كالذين خاضوا».
- كتب: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ (الحج: 19)، وكان ينبغي أن يكتب: «هذان خصمان اختصما في ربهما».

(1) Berque, en Relisant le Coran, 21. In: بوشعيب راغين. الإحداثيات المبتدعة، ص8

(2) Mohammad al-Ghazoli, David Daniels (ed), Christ, Muhammad and I, (Chick Publications, 2007), 118.

(*) من تلك المواضع: الأعراف: 160؛ التوبة: 69؛ الحج: 69؛ طه: 63؛ المائدة: 69؛ البقرة: 124؛ الأعراف: 56؛ المنافقون: 63.

(3) Mohammad al Ghazoli, Op. Cit. 117-119.

(4) التسطير تحت الآيات من عند الجزولي.

- كتب: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا﴾ (طه: 63)، وكان ينبغي أن يكتب: «إن هذين لساحران».
- كتب: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ (البقرة: 62)، وكان ينبغي أن يقول: «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون».
- كتب: ﴿قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ (البقرة: 124)، وكان ينبغي أن يقول: «لا ينال عهدي الظالمون». ويصف هذا بـ «خطأ نحوي فاحش» (a huge grammatical mistake).
- كتب: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (الأعراف: 56)، وكان ينبغي أن يقول: «إن رحمة الله قريبة».
- كتب: ﴿رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ (المنافقون: 10)، وكان ينبغي أن يقول: «ربي لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين».

ومن أحدَث الدِّراسات في هذا الصَّدد، مقال منشورٌ لرفيق الحق، ونيوتون (Rafiqul Haq and P. Newton، 1996)،[1] وهي دراسةٌ لم تخرج عن نطاق ما سبقها من دراسات. بل هي اجترارٌ وتكرارٌ للأمثلة الواردة عند السَّابقين من المستشرقين، سردًا فيها مجموعةً من الآيات التي زعما أنَّ فيها خرقًا للقواعد النَّحويَّة العربيَّة بلغت ثلاثَة عشَرَ موضعًا(*).

بعد إيراد تلك المواضع، وبيان ما فيها من «خروقات» نحويَّة وبيان الاستعمال الصَّحيح فيها في زعمهما، ختم الكاتبان باقتباس فقرة الكاتب علي دشتي الذي تهجَّم على القرآن واستخرج منه أكثر من مائة «خطأ نحويٍّ ولغويٍّ» في القرآن. يقول دشتي: «إنَّ كثيرًا من المسلمين يُدركون مدى التَّنافر والخلل

(1) M. Rafiqul-Haqq and P. Newton, The Qur'an: Grammatical Errors, 1996. http://answering-islam.org/Authors/Newton/grammar.html, accessed on: 22/08/2013.

(*) تلك المواضع كما وردت في المقال، هي: (المائدة: 69؛ النساء: 162؛ طه: 63؛ البقرة: 177؛ آل عمران: 59؛ الأنبياء: 3؛ الحج: 19؛ الحجرات: 9؛ المنافقون: 10؛ الشمس: 5؛ فصلت: 11؛ الأعراف: 56؛ 170).

في كتابهم المقدَّس، ولكنَّهم لا يجرؤون على الإفصاح عنها مخافة التَّعرُّض للاضطهاد والعقاب بتهمة التَّجنِّي على حرمة الكتاب المقدَّس»[1]. بعد ذلك يقول رفيق الحق ونيوتن: «بوجود هذه الأخطاء في القرآن، أمِنَ الإمكان أن يُعتَبَر عملاً إنسانيًّا فنيًّا فريدًا. ناهيك عن اعتباره معجزةً إلهيَّة؟»[2].

وقد نبَّه بعض الباحثين إلى أنَّ مردَّ ادِّعاءات نيوتن وأمثاله من المستشرقين إلى النَّزعة الإسقاطيَّة لقواعد لغاتهم وأنظمتها وخصائصها على اللُّغة العربيَّة؛ فاللُّغة العربية يكثُر فيها الحذف والتَّقديم والتَّأخير، ممَّا يفسح مجالاً للتَّفسيرات المتعدِّدة، والأوجه الإعرابيَّة الممكنة في الكلمة الواحدة. وآية هذه النَّزعة الإسقاطيَّة كما نبَّه إليه الباحث كثرة إحالتهم على اللُّغة الإنجليزيَّة مثلاً أثناء تناوُلهم لظاهرةٍ نحويَّة في القرآن الكريم، ومقارنتهم إيَّاها باللُّغة العربيَّة، فها هو نيتون مثلاً حين زعم أنَّ آية المصالحة بين الخَصْمَين فيها خطأ في المطابقة، قال: «في العربيَّة، وفي الإنجليزيَّة على السَّواء، تُصرف الكلمات طبقًا لعدد الفاعلين، ففي الإنجليزيَّة عددان: مفرد وجمع، ويُبدأ الجمع فيها باثنين. بينما في العربيَّة يُبدأ بثلاثة: مفرد، ومثنَّى وجمع. عليه، فإنَّ الأسماء والأفعال تُعامَل بحسب هذه المستويات الثَّلاثة. أمَّا في الآية (9: 49)، (يعني: سورة الحجرات) فإنَّ الفاعل أكثر من اثنين، وعلى الرُّغم من ذلك فإنَّ الآية لم تُطابِقْ، وكانت القاعدة تقتضي أن تكون كلمة «اقتَتَلُوا» بالمثنى «اقْتَتَلَا»، فههنا خطأ آخر». وذكر مثل ذلك أيضًا في سورة الحجِّ (آية: 19)؛ حيث ذهب إلى أنَّ الضَّمير الجمع في الفعل «اخْتَصَمُوا» حقُّه التَّثنية «اختَصَمَا». وفي آية الأسباط (الأعراف: 160)، زعم أنَّها تتضمَّن خمسة أخطاء وذكرها، ولكنَّه لم يتنبَّه إلى إشكال العدد والمعدود في الآية[3]. فهو -بوضوح- يقارن اللُّغة العربيَّة بالإنجليزيَّة، ثم يبني على ذلك

(1) G. J. Oshay. Anatomy of the Qur'an, p74. Ali Dashti. Twenty-Three years: A Study of the Prophetic Career of Mohammad, (London: George Allen & Unwin, 1985).

(2) Ali Dashti. Prophetic Career of Mohammad, (California: Mazda Publishers, Costa Mesa, 1994), 48-50.

(3) M.S.M. Saifullah, "Responses to the Grammatical Errors in the Quran", Islamic Awareness, http://www.islamic-awareness.org/Quran/Text/Grammar/gramrefut.html, accessed on: 14/08/2013.

موقفه، وتلك مقارنة غير مستقيمة؛ حيث إنَّ الاسم الجمعي في العربيَّة يعامَل معاملة المفرد أو الجمع على السَّواء.

خلاصة القول، إنَّ المستشرقين يجمعون بأنَّ القرآن يحوي أخطاء لغويَّة في مستوى المفردات وفي مستوى الجمل والتَّعبيرات، وزعمهم هذا بالخطأ في القرآن إنَّما هو نتيجة طبيعيَّة لمواقفهم من الاعتقاد في أصل القرآن. فبينما يعتقد المسلمون أنَّ القرآن كتابٌ موحى من عند الله لفظًا ومعنى، وأنَّ النَّبي ﷺ، قد بلَّغه إلى الناس بأمانة، ونقله الصَّحابة إلى من دونهم كذلك بدقَّة متناهية شفاهةً وكتابة، إذ المستشرقون يُجمِعون على أنَّ القرآن عملٌ إنسانيٌّ: إمَّا من وضع محمد ﷺ، أو من وضع قُرقاء كُثُر، بدءًا بالنَّبي نفسه حتى نهاية القرن الثاني الهجري. هذا ومن الإمكان تحديد أهمِّ ادِّعاءات المستشرقين حول القرآن في المحاور الآتية:

- إنَّ مصدر القرآن من الكتابات اليهوديَّة والمعتقدات العربيَّة والآشوريَّة القديمة، وأنَّ محمَّدًا ما كان إلَّا واهمًا في ادِّعائه النُّبوَّة.
- إنَّ القرآن مضطرب الأسلوب، تحوي بعض آياته مفردات ناشرة بسبب خطأ النُّساخ في التَّدوين.
- إنَّ المسلمين قد اعترفوا بالأخطاء اللُّغويَّة في القرآن منذ عصر الخليفة عثمان، يدلُّ بذلك حديث اللَّحن، وهو حديثٌ مردودٌ عند جمهور العلماء المسلمين.
- إنَّ الاضطراب في الأسلوب القرآني إنَّما هو ناشئٌ عن الأصل اللُّغوي للقرآن؛ حيث إنَّه كان بلغةٍ آراميَّة أو آشوريَّة أو بلغة عربيَّة قديمة غير إعرابيَّة، ثم حوِّر القرآن ليوافق العربيَّة المعياريَّة.
- إنَّ الاضطراب في الأسلوب القرآني قد نشأ بسبب حالة الصَّرع التي كانت تعتري محمَّدًا ﷺ، حال نزول الوحي عليه. والوحي هنا -بالطَّبع- لا يعني معناه الإيماني، وإنَّما يعني الوهم والتَّخيُّلات.

المبحث الثاني: مواقف بعض الباحثين المسلمين

لقد سبقت الإشارة في مقدِّمة هذه الدِّراسة إلى أنَّ البحوث في موضوع ما يسمَّى بالأخطاء اللُّغويَّة في القرآن نادرةٌ. عليه، فإنَّنا نعرض هنا لبحث متميِّز وشبه فريدٍ في هذا المجال، ألّا وهو بحث نشره عبد الحليم (M.A.S. Abdel Haleem) بمجلة مدرسة الدِّراسات الشَّرقيَّة والأفريقيَّة (SOAS)،[1] تعرَّض فيه للمواضع التي يزعم المستشرقون أنَّها أخطاء لغويَّة في القرآن؛ وحلَّل تلك المواضع على ضوء ظاهرة الالتفات منبِّهًا إلى أنَّ القرآن قد أكثَرَ من هذا الاستعمال. بل إنَّ الدَّارسين لا يكادون يستشهدون في هذا الباب إلَّا بآيات قرآنيَّة.

بدأ الباحث بعرض مواقف بعض المستشرقين من النَّص القرآني وأحكامهم الجائرة حوله؛ انطلاقًا من رؤيتهم القاصرة لمرامي الكلام العربيِّ، وقد بدأ الباحث بنولدكه وموقفه من مواضع كثيرة في القرآن، وقوله عن تلك المواضع: «إنَّ التَّحوُّل النَّحوي في القرآن، من حينٍ لآخر، غير طبيعي وغير حسن»[2]. فذكر أنَّ هذا الذي وصفه نولدكه بـ «غير حسن»، هو ما ذهب علماء البلاغة إلى عدِّه من أوجُه الجمال التَّعبيري في القرآن، ومن «شجاعة العربيَّة»،[3] ثم أشار الباحث إلى مَلْمَحٍ دقيقٍ في هذا الباب غاب عن نولدكه حين زعم أنَّ العدول من المخاطَب إلى الغائب في آيات (يونس: 23؛ والروم: 38؛

(1) M. A. S. Abdel Haleem. Grammatical Shift For The Rhetorical Purposes: Iltifat And Related Features In The Qur'an, Bulleting of the School of Oriental and African Studies, 1992, Vol. IV, part3.

(2) نولدكه، تاريخ القرآن، مرجع سابق، ص13. ينظر عند نولدكه: Stylistische und syntaktische Eigentümlichkeiten der Sprache des Korans.

(3) ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محمد عبد الحميد، (القاهرة: 1933)، 2/ 4.

والحجرات: 7) مثلاً، قد «حدث بطريقة فجائية»[1]. فبيَّن الباحث أنَّ الالتفات في القرآن يتبع نظامًا دقيقًا غير منفكٍّ عن المعنى.

هذا، وبعد تلك المقدِّمات النَّظريَّة، ومراجعة أقوال المستشرقين ونقدها، تعرَّض الباحث لظاهرة الالتفات بالتَّطبيق والتَّحليل، فذكر أنماطه العامَّة وعدَّ منها ستَّة، منها: الالتفات / العدول من المفرد إلى المثنى أو الجمع، ومن المخاطب إلى الغائب، ومن الماضي إلى الحاضر، ومن الظّاهر إلى المضمر... وأحصى موارد كلِّ نمطٍ من الأنماط المذكورة في القرآن مع مناقشة الكثير من المواضع وبيان أقوال علماء البلاغة والمفسِّرين فيها، وتوضيح المعاني البلاغيَّة المستفادة من ظاهرة الالتفات في كلِّ موضع.

هنا خلُص الباحث إلى أنَّ الالتفات ظاهرةٌ بلاغية حاضرة بجلاء في الأسلوب القرآنِّي وأنَّ ذلك لا يختصُّ بالقرآن المكيِّ وإنَّما ورد أيضًا بكثرة في الآيات المدنيَّة. وأنَّ القرآن هو الذي أكْثَرَ من استعمال ظاهرة الالتفات بخلاف النُّصوص العربيَّة الأخرى شعرًا ونثرًا، وأنَّ علماء البلاغة، أمثال ابن الأثير (ت794هـ/ 1391م)،[2] الذي أورد حوالي عشرين مثالاً للالتفات عند دراسته لهذه الظَّاهرة، والسُّيوطي (ت911هـ/ 1505م)،[3] الذي أورد حوالي خمس وثلاثين مثالاً له، والزَّمخشري (ت794هـ/ 1391م)،[4] الذي أسهب بإيراد حوالي خمسين مثالاً للالتفات، وغيرهم من علماء البلاغة، قد اعتمدوا جميعا على الشَّواهد القرآنيَّة، ولم ترد عندهم من النُّصوص غير القرآنيَّة إلَّا القليل.

بعد ذلك، نبَّه الباحث عبد الحليم إلى ظاهرة غريبةٍ عند الباحثين المستشرقين، وهي جهلهم -أو تجاهُلهم- المطبق عن هذه الظَّاهرة الجليَّة في الأسلوب القرآنيِّ، فنولدكه الذي أسهب في دراسة القرآن لم يشر إليه، وكذلك وانسبرغ الذي خصَّص مبحثًا لبلاغة القرآن ومجازه بعنوان:

(1) نولدكه، تاريخ القرآن، مرجع سابق، ص14.
(2) ابن الأثير، المثل السائر، مصدر سابق.
(3) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، (القاهرة: 1967) 3/ 253.
(4) البرهان في علوم القرآن، (القاهرة: 1958م)، 3/ 314.

(Rhetoric and Allegory)،[1] لم يشر إلى الالتفات قطّ. ولا نجد له ذكرًا عند الباحث ريتشارد بيلْ، على الرُّغم من أنَّه قد خصَّص مبحثًا لدراسة أنماط الأسلوب القرآني (Features of Qur'anic Style)،[2] وفي الموسوعة الإسلاميَّة تحت المدخل عن القرآن، وعن لغته وأسلوبه (Language and Style)،[3] لا نجد ذكرًا للالتفات، ومثل ذلك في موسوعة كمبردج عن الأدب العربي[4]. يقول عبد الحليم: «لا أحد من أولئك الكُتَّاب ذكر كلمة الالتفات».

عليه، فإنَّ البحث الاستشراقيَّ في القضايا النَّحويَّة واللُّغويَّة في القرآن، بحثٌ قاصرٌ؛ لأنَّه يغفل ظاهرةً مهمَّة تعدُّ هي مفتاحًا للإجابة عن معظم المواضع التي يصمونها بالخطأ اللُّغويِّ في القرآن، وهي بعيدةٌ كلَّ البعد عن ذلك.

ولا يسعنا هنا إلَّا الإشارة إلى كُتَّاب مسلمين؛ ممَّن يتصدَّون للدِّفاع عن الإسلام وعن الشُّبهات المثارة حول القرآن، فيقصرون فيه قصورًا فاحشًا، ويأتون بحجج ومقالاتٍ إنشائيَّة لا تقوم في وجه الطُّعون والادِّعاءات والبحوث المعمَّقة المسهبة التي يقوم بها المستشرقون والطَّاعنون في القرآن، وهم بذلك يفتحون ثغرةً، ويقوُّون مزاعم الطَّاعنين في الإسلام من حيث لا يدرون!

من أمثلة تلك الكتابات كُتيِّبٌ[5] للشَّيخ عبد الرَّحمن دمشقيَّة تعرَّض في مقدِّمته للأخطاء الجوهريَّة في نصوص الكتاب المقدَّس مما لا يقبلها العقل من الأخبار، وما لا يستسيغها الذَّوق السَّليم من التَّعبيرات، وساق لذلك نماذج لنصوصٍ رأى أنَّها مضحكةٌ من النَّاحية البلاغيَّة، وأخرى نابيةٌ للأخلاق

(1) Qur'anic Studies: Sources & Methods Of Scriptural Interpretation (Oxford 1977), 227-46.

(2) Bell's Introduction To The Qur'an: Completely Revised & Enlarged By W. Montgomery Watt, Islamic Surveys, Edinburgh University Press, 1970, 79-85.

(3) Encyclopedia of Islam, (2nd ed.) V, 419-21.

(4) R. Paret. The Cambridge History Of Arabic Literature, I (1983), 205.

(5) عنوانه: الرَّد على شبهاتٍ حول أخطاء إملائيَّة في القرآن الكريم، (الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، 1424هـ/ 2002م)، عدد صفحاته 36، مقاس 24x17.

ولقداسة الأديان، مشيرًا إلى أنَّ الكاتب جورج برنارد شو George B. Shaw، 1856-1950) قد سخر من الكتاب المقدَّس ونصح بحفظه.. «بعيدًا عن متناول الأطفال؛ لما فيه من النُّصوص الجنسيَّة الفاضحة، واصفًا البايْبلْ بأنَّه أخطر كتاب على وجه الأرض، وأمر بوضْعه في مكانٍ مُحكَم الإقفال»[1]. وقد هدَف الشَّيخ بإيراد تلك النُّصوص في الكتاب المقدَّس توجيه المستشرقين إلى العناية بما في الكتاب المقدَّس من أخطاء. بل إنَّه قد ساق لذلك حكمةً ومثَلاً من مقولات المسيح، وهي قوله: «لماذا تلاحظ القشَّة في عين أخيك، ولكنَّك لا تتنبَّه إلى الخشَبة الكبيرة في عيْنَيك؟!»[2] بعد ذلك طرح عليهم السُّؤال: «هل عَمِيت أعينكم عمَّا في كتابكم من المصائب؟»، وخلُص إلى النَّعي على المستشرقين ضآلة معرفتهم بقواعد اللُّغة العربيَّة وأسرارها.. «فلو سألتَ أحد هؤلاء أن يقرأ عليك نصًّا بالعربيَّة أو يعرب لك نصًّا؛ لطَفِق الصِّغار يضحكون على قراءته، فهو لا يجيد القراءة فضلاً عن الإعراب. ومع ذلك يأتي ليتحدَّث عن أخطاء لغويَّة في القرآن»[3].

هذا، وعلى الرُّغم من صدق نوايا الشَّيخ في الدِّفاع عن القرآن، فإنَّه لم يحسن الأسلوب، ولم ينجح في العرض والمعالجة، وذلك من عدَّة نواح:

أ - عدم موافقة عنوان الكتاب تمامًا مع مضمونه؛ إذْ إنَّ المواضع السِّتة والعشرين التي ساقها الشَّيخ وزعم أنَّها من مطاعن المستشرقين، لم يوجد من بينها موضعٌ واحدٌ يمكن وصفه بـ(خطأ إملائي)، وإنَّما هي جميعًا قضايا نحويَّة معروفة قديمًا.

ب - سَوْقه لجملة من المطاعن في الكتاب المقدَّس؛ فهو بذلك يُقرِّر مبدأً خطيرًا يعترف بموجبه ضمنًا بوجود «قشَّة» في القرآن، بمقابل «خشبة كبيرة» في الكتاب المقدَّس ينبغي على المستشرقين العناية بها، قبل التَّعرض لما في القرآن! ومن السَّهل الرَّد على الشَّيخ بأنَّ كثيرًا من

(1) دمشقية، المرجع السابق، ص9.
(2) (إنجيل لوقا، 6/ 41).
(3) دمشقية، مرجع سابق، ص10.

الباحثين الغربيِّين أنفسهم قد تحامَلوا بشدَّة على الكتاب المقدَّس، وقد أورد الشَّيخ نفسُه بعض تهكُّمات برنارد شو من الكتاب المقدس. وعلى كلٍّ، فإنَّ دحض مفتريات الباحثين الغربيِّين حول القرآن الكريم، لا يمكن أن ينطلق من التَّهجُّم على الكتاب المقدس.

ت - إخفاقه في عرض القضيَّة، وقصوره دون مبلغ المستشرقين في الدِّقة والاستقصاء، وإنَّما نحا منحًى تهجُّميًّا على المستشرقين، واتَّهمهم بالجهل بالعربيَّة، وهو أمرٌ إنْ صدُق في بعضهم، فغير صادق في آخرين. كما أنَّ كثيرًا من المتهجِّمين على القرآن ليسوا مستشرقين، وإنَّما هم عرب. إذن، كان الأحْرى بالشَّيخ في تناوُله لمثل هذا الموضوع الخطير أنْ يجاري المستشرقين في الصَّبر والاستقصاء وإيراد الأقوال والآراء من مصادرها، ثم الرَّد عليها بأسلوبٍ علميٍّ رصين.

لا نملك إلَّا القول إنَّ هذا الكُتيِّب -بمحتواه- لا يخدم في الرَّد على مزاعم المستشرقين. أضف إلى ذلك أنَّ صدور مثل هذا العمل القاصر من لدن شخصيَّة إسلاميَّة بمكانة الشَّيخ دمشقيَّة، يقوِّي -بحقٍّ- موقف خصوم القرآن؛ لأنَّ إخفاق مثله يعني -عادةً- إخفاق مَنْ دونَهُ في هذا المجال.

المبحث الثالث: عن خبر اللَّحن في المصحف العثماني

ورد خبر اللَّحن في المصحف العثمانيّ في عدَّة مصادر إسلاميَّة من كتب التَّفسير وعلوم القرآن والنَّحو واللُّغة والتَّاريخ، وغيرها، منها: كتاب «فضائل القرآن» لأبي عبيدة القاسم بن سلام (224هـ)، وكتاب «المصاحف» لابن أبي داود (ت316هـ)، وكتاب «الرد على من خالف مصحف عثمان» لابن الأنباري (328هـ)، وكتاب «المصاحف» لابن أشته أحمد الأصبهاني (ت491هـ). وقد ورد هذا الخبر في المصادر المذكورة وغيرها دون تعرُّض لفحواه أو نقدٍ لأسانيده.

غير أنَّ طائفة كبيرة من المصادر الإسلاميَّة أيضًا قد تعرَّضت لهذا الخبر بالنَّقد والدِّراسة والتَّمحيص، وذهب أصحابها إلى ردِّه وعدم صحَّته من وجوهٍ عدَّة، وممَّن تصدَّى له من العلماء: الإمام أبو عمرو الداني (ت444هـ)، في كتاب «المقنع»،[1] والإمام السيوطي (ت911هـ) في «الإتقان»، والزرقاني (1122هـ) في «مناهل العرفان»،[2] والشيخ العبادي في «جمع القرآن»،[3] وغيرهم من الأئمَّة الأعلام[4].

هذا، وبما أنَّ مدار ادِّعاء المستشرقين بوجود أخطاء في القرآن الكريم، وتأكيدهم بأنَّ هذا الادِّعاء قائمٌ في المقام الأول على اعتراف المسلمين أنفسهم، وعلى النُّصوص الإسلاميَّة التُّراثيَّة، فإنَّ من الأجدر الوقوف عند خبر اللَّحن وعرض آراء العلماء فيه بإيجازٍ؛[5] إذ إنَّ ذلك ضروريٌّ لما نحن

(1) المقنع، 124 وما بعدها.

(2) مناهل العرفان، 1/ 379.

(3) ينظر: ص264 وما بعدها.

(4) ينظر: الفرماوي، عبد الحي حسين. رسم المصحف ونقطه، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، ط1، 1425هـ/ 2004م)، ص440-461.

(5) للباحث الدكتور جمال محمود أبو حسان، دراسة ضافية عن هذا الموضوع بعنوان «دراسة ما روي عن عثمان في شأن لحن القرآن»، مجلة الزرقاء للدراسات والبحوث، مجلد7، عدد (1)، ربيع الثاني/ حزيران، 1426هـ/ 2005م. استفدنا منها في هذا المبحث.

بصدده، ولا يمكن الولوج إلى هذا البحث دون تحرير القول في هذا النَّص المصدريِّ في موضوع الأخطاء المزعومة في القرآن الكريم.

ورد في كتاب المصاحف لابن أبي داود قال: «حدثنا المؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل عن الحارث بن عبد الرحمن، عن عبد الأعلى بن عبد الله بن عامر القرشي قال: لما فرغ من المصحف، أتي به عثمان، فنظر فيه، فقال: قد أحْسَنْتُمْ وأجْمَلْتُم، أرى فيه شيئاً من لَحْنٍ ستُقِيمُهُ العربُ بألسِنَتها»[1].

رواية أخرى في كتاب «المصاحف»، قال: «حدَّثنا أبو حاتم السجستاني، حدَّثنا عبيد بن عقيل عن هارون، عن الزبير بن خريث، عن عكرمة الطائي، قال: «لما أتِيَ عثمان رضي الله عنه بالمصحف، رأى فيه شيئًا من اللَّحن، فقال: لو كان المُمْلي من هُذَيْل، والكاتبُ من ثقيف لم يوجد فيه هذا»[2].

كذلك، في كتاب «فضائل القرآن»، قال أبو عبيد: «حدثني عبد الرحمن ابن مهدي، عن عبد الله بن المبارك قال: حدثني أبو وائل - شيخ من أهل اليمن- عن هاني البربري مولى عثمان قال: «كنتُ عند عثمان وهم يعْرِضُونَ المصَاحِفَ؛ فأرسلني بكَتِفِ شَاةٍ إلى أبيٍّ بن كعب فيها: «لَمْ يَتَسَنَّ»، وفيها: «لَا تَبْدِيلَ للْخَلْق»، وفيها: «فَأمْهِل الكَافِرِينَ»، قال: فدعا بالدَّواة فمحى إحدى اللامين وكتب «لِخَلْقِ الله»، ومحا: «فَأمْهِلْ»، وكتب: «فمَهِّل» وكتب: «لَمْ يَتَسَنَّه» ألحق فيها الهاء»[3]. هذا عن الأثر المعزوِّ إلى عثمان.

أما حديث عائشة في هذا الباب، فقد روى أبو معاوية عن هشام بن عروة عن أبيه، أنَّه قال: سألتُ عائشة (رضي الله عنها) عن لحن القرآن، عن قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ (طه: 63)، وعن قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، (النساء: 162)، وعن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: 62) فقالت: يا ابن

(1) ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني. كتاب المصاحف، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م)، ص42.

(2) أبو عبيدة، فضائل القرآن، ص278؛ وأبو داود في المصاحف، 1/ 231؛ والسيوطي في الإتقان، 1/ 585.

(3) المرجع السابق، ص159.

أختي: هذا مِنْ عمل الكُتَّاب الكتبة، أخطأوا في الكتاب، أي في الكتابة»[1].

فهذه الأخبار -كما يرى المستشرقون تفيد صراحةً بأنَّ النُّساخ قد أخطأوا في رسم مواضع في المصحف العثمانيِّ، وأنَّ الخليفة قد استدرك بعضها، وأفْلَتَ بعضُها عن التَّصحيح، وقد أدَّت تلك الأخطاء في رسم المصحف إلى إشكالات.

مواقف العلماء المسلمين حيال هذه الأخبار

للعلماء المسلمين مواقف وأقوال كثيرة حيال هذه النُّصوص؛ إذ إنَّ منهم من ردَّ هذه الأخبار من حيث السَّند والمتن ردًّا مطلقًا، ومنهم من ردَّ بعضها، ثم حاول إيجاد بعض التَّأويلات لما لم يردَّها.

أ - حديث عثمان

لخَّص الإمام السُّيوطي مواقف العلماء حول الأثر المنسوب إلى عثمان في ثلاثة، بقوله: «وقد أجاب العلماء عن ذلك بثلاثة أجوبة، الأوَّل: أنَّ ذلك لا يصحُّ عن عثمان؛ فإسناده ضعيف مضطرب. الثَّاني: على تقدير صحَّة الرِّواية أن ذلك محمولٌ على الرَّمز والإشارة ومواضع الحذف. الثَّالث: أنَّه مؤوَّل على أشياء خالف لفظها رسمها»[2].

هذا، ويحسن هنا البدء برأي ابن قتيبة (ت276هـ)، حيث أورد الرِّوايات الدَّائرة في هذا المجال، ثمَّ علَّق عليها قائلاً: «وليست تخلو هذه الحرُوفُ من أن تكون على مَذْهَبٍ من مذاهب أهل الإعراب فيها، أو أن تكون غلطًا من الكاتب، كما ذكرت عائشة (رضي الله عنها)، فإن كانت على مذاهب النَّحْويِّين فليس ههنا لحنٌ بحمد الله، وإن كانت خطأ في الكُتَّاب، فليس على رسوله ﷺ جنايَةُ الكاتب في الخطِّ، ولو كان هذا عيباً يرجع على القرآن؛ لرَجَع عليه كلُّ خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التَّهَجِّي»،[3] واستشهد ابن قتبة ببعض المواضع في المصحف ممَّا رأى فيها لحنًا في الكتابة على ذمَّة الكُتَّاب، قال: «كُتِب في الإمام: ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ

---

(1) معاني القرآن للفراء، 1/ 106؛ المقنع، ص126، تفسير القرطبي، 11/ 216، الإتقان في علوم القرآن، 1/ 182. قال السيوطي: وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

(2) الإتقان في علوم القرآن، 1/ 585-586.

(3) ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1981م)، ص50-64.

لَسَٰحِرَٰنِ﴾، بحذف ألف التثنية. وكذلك ألف التثنية تحذف في هجاء هذا المصحف في كلِّ مكانٍ، مثل «قَالَ رجُلَنِ» و«آخَرَنِ يَقُومانِ مَقَامَهُما»، وكتب كُتَّابُ المصحف: «الصَّلوة والزكوة والحيَوة» بالواو، واتبعناهم في هذه الحروف خاصّة على التَّيمُّن بهم، ونحن لا نكتب: (القطاة والقناة والفلاة) إلا بألف، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه[1].

ممَّا سبق، يتَّضح أنَّ ابن قتيبة لا يردُّ تلك الأخبار، لا من حيث السَّند ولا المتن، وإنَّما يعترف بها، وفوق ذلك، يقرُّ بوجود لحنٍ في رسم المصحف ويرى أنَّ الكُتَّاب وحْدَهُم يتحمَّلون مسؤوليَّة هذا الخطأ في رسم المصاحف. وهذا موقفٌ غريب؛ لأنَّ الكتابة -بوصفها نتاجًا جمعيًّا تاريخيًّا- وتطوُّرها عبر الحُقَب التَّاريخيَّة، وانتقالها من بيئة إلى أخرى، لا يمكن الحكم على شيءٍ من الصُّور الإملائيَّة فيها إلَّا طبقًا باستحضار المزاج التَّاريخي الجمعي الذي تمَّ فيه اتِّباعُ صورةٍ دون أخرى. فالكتابة -بوصفها تمثيلاً للمنطوق- لا تعدو أن تكون خاضعةً للعُرف المحكوم بالزَّمان والمكان، ورؤية الناس إلى الجمال في تلك الفترة التي تمَّ فيها إنتاج الكتابة.

لذلك، نجد الإمام الطبري (ت310هـ)، يردُّ من طرفٍ خفيٍّ على ابن قتيبة، وذلك في معرض مناقشته للوجه الإعرابيِّ لكلمة «المقِيمِينَ»؛ وعلَّل موقفه بقوله: «وإنما اخترنا هذا على غيره؛ لأنَّه قد ذكر أن ذلك في قراءة أبيّ ابن كعب (والمُقِيمِينَ) وكذلك هو في مُصْحَفِه فيما ذكروا، فلو كان ذلك خطأ من الكاتب لكان الواجب أن يكون في كلِّ المصاحف غير مُصْحَفِنَا الذي كتبه لنا الكاتِبُ الذي أخطأ في كتابه بخلاف ما هو في مُصْحَفِنَا وفي اتفاق مُصْحَفِنَا ومُصْحَف أبيٍّ في ذلك ما يدلُّ على أن الذي في مُصْحَفِنا من ذلك صوابٌ غير خطأ، مع أن ذلك لو كان خطأ من جهَّة الخطِّ، لم يكن الذي أخذ عنهم القرآنُ من أصحاب رسول الله ﷺ يعلِّمون من علموا ذلك من المسلمين على وجه اللَّحن، ولأصْلَحُوهُ بألسنتهم ولَقَّنُوه للأمَّة تَعْليماً على وجه الصَّوَاب، وفي نقل المسلمين جميعاً ذلك قراءة على ما هو به في الخط

(1) السابق: ص56-57.

مرسُوماً أدلُّ الدَّليل على صحَّة ذلك وصوابه، وأن لا صُنْعَ في ذلك للكاتب»[1]. فههنا إشارةٌ إلى أنَّ ما عدَّه ابن قتيبة لحنًا في الرَّسم، ليس كذلك. بل كان عُرفًا وصوابًا اتَّبعه الكاتبُ، ولم يخترعه من عند نفسه.

كذلك، وقف الإمام الباقلاني (ت403هـ) من هذه الآثار في كتاب «الانتصار» في كلام مطوَّل، موقف المنكر لأسانيدها، المناقش لمتونها. أمَّا من حيث المتن، فقد تتبَّع الباقلانيُّ مفردات عثمان واحدةً تِلْو الأخرى، مؤوِّلاً لها، ومن قوله: «وممَّا يُعتمد عليه في تأويل قول عثمان «أرى فيه لحناً»، هو أن المقصد به ما وجد فيه من حذف الكاتب واختصاره في مواضع وزيادة أحرف في مواضع أخر، وأنَّ الكاتب لو كان كتَبَه على مَخرْج اللَّفظ وصورته لكان أحقَّ وأولى وأقطع للقالة وأنفى للشُّبهة عمَّن ليس الكلام باللِّسان طبعاً له». وقال أيضًا: «إنَّما أراد بذكر «اللَّحن» الهجاء الذي رُسم على غير مطابقة اللَّفظ ومنهاجه، وأنَّه لما رأى ذلك قد اتَّسع وكثُر في المصحف كثرةً يطول تتبُّعها ويُحتاج معها إلى إبطال النُّسخة التي رُفِعت إليه، واستئناف غيرها، وإلزام الكَتَبة في ذلك وسائر مَن عنده نسخة منه؛ كُلفةً ومشقَّة شديدة، وعلم أنَّ ذلك يصعُب على أهل الذَّكاء والفطنة... فأبقاه على ما رُفع إليه من لحن الهجاء»[2].

وكان الإمام أبو عمرو الدَّاني (ت444هـ)، من أبرز من أنكر هذه الآثار من الجهَّتين: السند والمتن. ورد ذلك في كتابه «المقنع»؛ إذ قال عن الأثر المعزوِّ إلى عثمان: «هذا الخبر عندنا لا يقوم بمثله حجَّة، ولا يصحُّ به دليل من جهتين، إحداهما: أنه مع تخليط في إسناده واضطرابٍ في ألفاظه مُرْسَل؛ لأنَّ ابن يعمر وعكرمة لم يسمعا من عثمان شيئاً ولا رأياه. وأيضاً فإن ظاهر ألفاظه ينفي وروده عن عثمان رضي الله عنه لما فيه من الطَّعن عليه مع محلِّه من الدِّين ومكانه من الإسلام وشدَّة اجتهاده في بذل النَّصيحة واهتباله بما فيه من الصَّلاح للأمة، فغير ممكن أن يتولى لهم جمع المصحف مع سائر الصَّحابة الأخيار الأتقياء الأبرار؛ نظراً لهم ليرتفع الاختلاف في القرآن بينهم، ثم يترك

(1) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان، (القاهرة: دار الريان للتراث، 1987م)، 6/ 19.
(2) الباقلاني، الانتصار للقرآن، ص495.

لهم فيه مع ذلك لحناً وخطأ يتولى تغييره مَنْ يأتي بعْدَه ممَّن لا شكَّ أنه لا يدرك مداه، ولا يبلغ غايته ولا غاية من شاهد...[1].

أمَّا شيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ)، فقد وقف موقفًا مشابهًا لموقف الإمام الطبريِّ الذي يرى أنَّ اتِّفاق المصاحف -على اختلاف كُتَّابها- وإجماع الصَّحابة على ما فيها، دليلٌ على أنَّ ما ورد فيها لا يمكن بحالٍ وصفُه بالخطأ أو اللَّحن. ورد ذلك عنده في «الفتاوى»، وذلك حين عرض لإعراب قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وبعد أنْ ذكر بعضًا من أقوال العلماء في إعراب الآية، قال: «وهذا ممَّا يبيِّن غلط مَنْ قال في بعض الألفاظ إنَّه غلطٌ من الكاتب، أو نقل ذلك عن عثمان، فإن هذا ممتنعٌ لوجوه، منها: تعدُّد المصاحف، واجتماع جماعة على كلِّ مصحف، ثم وصول كلِّ مصحفٍ إلى بلدٍ كبير فيه كثيرٌ من الصَّحابة والتَّابعين يقرأون القرآن، ويعتبرون ذلك بحفظهم، (...) وهنا كلُّ مصحفٍ إنما كتبه جماعةٌ ووقف عليه خلقٌ عظيمٌ ممَّن يحصل التَّواتر بأقلّ منهم، ولو قدر أنَّ الصَّحيفة كان فيها لحنٌ فقد كتب منها جماعةٌ لا يكتبون إلا بلسان قريش، ولم يكن لحناً فامتنعوا أن يكتبوه إلا بلسان قريش، فكيف يتَّفقون كلُّهم على أن يكتبوا (إنْ هَذَانِ) وهم يعلمون إن ذلك لحنٌ لا يجوز في شيء من لغاتهم؟! ...»[2].

كذلك، ردَّ ابن الجزري شمس الدين (ت833هـ)، هذا الأثر المعزوَّ إلى عثمان، وأنكره من حيث المتن، قال: «وكيف يصحُّ أن يكون عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في مصحف جعل للنَّاس إمامًا يقتدى به، ثم يتركه لتقيمه العرب بألسنتها، ويكون ذلك بإجماع من الصَّحابة (...)، أيضًا فإنَّ عثمان لم يأمر بكتابة مصحفٍ واحدٍ، إنَّما كتب بأمره عدَّة مصاحف»[3].

---

(1) الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار 119-120.

(2) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى ابن تيمية، (15/ 251-255) الرئاسة العامة لشؤون الحرمين، السعودية.

(3) الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف الدمشقي. النشر في القراءات العشر، 1/ 459.

بالمثل، ذكر الألوسي (ت1270هـ)، كلامًا مشابهًا لكلام الإمام أبي عمرو الدَّاني، وشيخ الإسلام ابن تيمية، حين نفى أن يصدر مثل هذا الأمر من الصَّحابة، وأن يتوانى الخليفة عثمان عن تقويم لحنٍ في المصحف، وزاد الألوسي بردِّه القاطع لسند الأثر؛ حيث قال: «وأما قول عثمان إنَّ في القرآن لحنا... إلخ، فهو مُشْكِلٌ جدًّا؛ إذ كيف يُظَنُّ بالصَّحابة أوَّلا اللَّحن في الكلام فضلا عن القرآن وهُمْ هم؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثانياً اجتماعهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظَنُّ بهم ثالثًا عدم التَّنبه والرُّجوع، ثم كيف يُظَنُّ بعثمان عدم تغييره وكيف يتركه لتقيمه العرب، وإذا كان الذين تولوا جمعه لم يقيموه وهم الخيار فكيف يُقِيمُه غيرُهُم؟ فلعمري إنَّ هذا مما يستحيل عقلاً وشرعًا وعادة، فالحقُّ أنَّ ذلك لا يصحُّ عن عثمان والخبر ضعيفٌ مضطرِبٌ مُنْقَطِعٌ. وقد أجابوا عنه بأجوبة لا أراها تقابل مؤنة نقلها»[1].

أمَّا عن حديثَيْ عائشة (الصَّحيحيْ السَّند)، فقد أجاب الألوسي عنهما بقوله: «ويُجاب عن الأوَّل بأنَّ معنى قولها «أخطأوا» أي في اختيار الأَوْلى من الأحرف السَّبعة لجمع الناس عليه، لا أن الذي كتبوه من ذلك خطأ لا يجوز، فإن ما لا يجوز مردودٌ وإن طالت مدة وقوعه (...)، وعن الثاني: بأن معنى قولها «لحن من الكاتب» لغة وقراءة له»[2]. ويمكن هنا عرض مواقف العلماء حول هذا الخبر بجملةٍ من الأدلَّة التي يمكن إجمالها في الآتي:

1 - أنَّها رواية مردودة من حيث السَّند؛ إذ إن راويها هو أبو معاوية الضَّرير، وهو ممَّن شهد علماء الحديث بأنَّ في أقواله أحاديث مضطربة، وأنَّه ربَّما دلس، وأنَّه كان مرجئًا خبيثًا.

2 - أنَّه لا يسوغ ولا يجوز أن تنسب السيدة عائشة الصَّحابة وكتَبة الوحي إلى الخطأ، وهم بمكانة مشهودة من الفصاحة والعلم باللُّغة، وما لها (رضي الله عنها) من جلالة قدر، واتِّساع معرفة ودراية.

3 - أنَّ روايات كثيرة ثابتة بالتَّواتر، تلقَّاها المسلمون بالإجماع والقبول،

(1) الألوسي، محمود. تفسير روح المعاني، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 1/ 30-31.

(2) نفسه.

تعارض ما نُسب إلى عائشة، ولا تنهض هذه الرِّواية في وجه تلك الرَّوايات المتواترة، فهي رواية ساقطة مردودة.

أما تصحيح الإمام السيوطي للخبر، فقد أجيب عنه بأنَّ الرواية على فرض صحَّتها، رواية آحاديَّة، معارضة للقطعي، الثابت بالتَّواتر، فهي -إذن- باطلة ومردودة؛ لمناقضته للإجماع القطعي وصريح العقل. وبذلك قال ابن الحاج (ت737هـ)[1]. وذهب آخرون إلى تأويله على فرض ثبوته[2]. أو أنَّها (رضي الله عنها)، قد اجتهدت وأخطأت في اجتهادها؛ لأنَّ هذه الحروف التي ذكرت أن الكُتَّاب قد أخطأوا فيها، إنَّما هي صحيحة من حيث اللُّغة عربيَّة فصيحة»[3].

وبعد، فقد اتَّضح في مواقف جلَّة العلماء المسلمين أنَّهم يجمعون على ردِّ الآثار الواردة في أخبار اللَّحن في المصحف، محتجِّين في هذا الرَّد بما يحفُّ هذه الآثار من اضطراب واضح في السَّند؛ فهي إمَّا من رواية ضعفاء أو مجاهيل لا تقوم بهم حجَّة. كذلك فإنَّ متن هذه الآثار يصعبُ الأخذ به وقبوله؛ إذ إنَّه يفترض تصرُّفات من لدُن الخليفة عثمان والصَّحابة (رضوان الله عليهم)، لا يمكن قبولها ممَّن دونهم، فالخليفة عثمان لا يأمر بجمع القرآن في مصحف، ومن ثمَّ يرضى بوجود خطأ فيه، أو يحيل تصحيحه على مَنْ دونه من اللَّاحقين. كما أنَّ الصحابة وعامَّة الأمَّة لا يحتمل سكوتهم عن خطأ في المصحف على مرِّ التَّاريخ الإسلامي. بذلك كلِّه، فإنَّ مزاعم المستشرقين لا تقوم لها قائمةٌ؛ لأنَّها تنطلق من منطلَق غير سليم، وتنبني على آثار واهية مردودة.

---

(1) أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي. المدخل، (مصر: دار التراث، د.ت)، ص379-380.

(2) ينظر: كتاب المقنع، ص127.

(3) المقنع، 118-119؛ مناهل العرفان، 1/ 386-388.

الفصل الثّاني

مفهوم المطابقة والإشكال

المبحث الأول: المطابقة

(المطابَقة) على وزن (الـمُفَاعَلة)، والفعل منه (طبَّق: تطبِيقًا، وطابق وأطبَق: مطابَقَةً، وطِبَاقا). يقال (طَابَقَه) أي: وافقَه وساواه، و(الطِّباق) الموافَقة. و(الطَّبَق) من كلِّ شيء ما ساواه، ويقال: (أطْبَق) بين الرَّحْيَيْن، أي ساوى بين حَجَرَيْها، و(طابَقت) بين الشَّيئين، أي: جعلتُهما على حذوٍ واحد، و(الطَّبَق): عظْمٌ رقيقٌ يفصل بين كلِّ فِقَارَين[1]. وإذا ضرب الضَّارب بالسَّيف فأصاب هذا المِفْصَل، قيل (طَبَّقه)، ولِمَن يصيب الأمور برأيه بدقَّة أنَّه (طابَقَه). ومنه أيضًا قيل للسَّماوات (طِبَاقًا)؛ لمطابقة بعضها بعضًا، كأنَّ بعضها غطاءٌ للأخرى[2].

يتبيَّن من هذه الاستعمالات أنَّ الدَّلالة اللُّغويَّة للمطابقة: الموافقة بدقَّة وإحكام. ومن التَّعبيرات الحديثة: صورة طِبْق الأصل، إذا كان الشَّيء منْتَزَعًا من شيءٍ آخر وماثَله في مواصفاته.

ولا تبعد الدَّلالة الاصطلاحيَّة للمطابقة، فلا تبعد كثيرًا عن دلالتها اللُّغويَّة على اختلاف الحقول العلميَّة التي تستخدم مصطلح (المطابقة) للإشارة إلى دلالة خاصَّة لديها مثلما في علم البلاغة، وعلم أصول الفقه، وعلم النَّحو.

فالمطابقة لدى علماء أصول الفقه والدّلالة: هي دلالة اللَّفظ على معناه بالوضْع، أي موافقة الدَّال للمدلول بتمامه، مثل دلالة لفظ «إنسان» على المخلوق النَّاطق. ودلالة المطابقة - في هذا السِّياق - قسمٌ من أقسام الدّلالة اللَّفظية الثَّلاث: دلالة التَّضمُّن، ودلالة الالتزام[3].

---

(1) الزبيدي، تاج العروس، 6437.

(2) الفيروز أبادي، القاموس المحيط، 1/ 1166-1167.

(3) الجرجاني، علي بن محمد بن علي. التعريفات، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1405)، 1/ 140.

وتُستَعمل المطابقة في علم البلاغة في أبواب مختلفة، منها قولهم في تعريف البلاغة إنَّها «مطابقة الكلام لمقتضى الحال». ومنها (الطِّباق أو المطابقة)، وهو الجمع بين الشَّيئَين أو أكثر وبين أضدادها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَآءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ (التوبة: 82)، وهو من المحسِّنات المعنويَّة في علم البديع[1].

أمَّا (المُطابقة) في علم النَّحو، وعليها مدارُ هذه الدِّراسة، فيرادُ بها توافُق الفصائل النَّحوية في الكلام وجعلها على نحوٍ منطقيٍّ يساعد على فهم المعاني وتوضيحها. ومن ذلك قولهم: القاعدة في الصِّفة أن تُطابق موصوفها في تذكيره وتأنيثه، وفي باب البدل نوعٌ من البدل يقال له (البدل المطابق)، وهو بدل الشَّيء مما هو مطابقُ معناه، ومثاله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ (الفاتحة: 6، 7) فالصِّراط الثاني بدلٌ مطابِقٌ من الصِّراط الأوَّل، أي أن الصِّراط الأوَّل والصِّراط الثَّاني كالشَّيء الواحد.

وتُعد المطابقة قيداً من القيود اللَّازمة في نظم الكلام، إذْ بها تتحدَّد العلاقات بين الكلمات وعناصر الجمل، وبها يتَّضح المعنى ويقوى، وبسقوط المطابقة بين الوحدات الكلميَّة يتعسَّر الفهم، وتسقط العلاقات المنطقيَّة بين الوحدات في الجملة، ولا تنفع -في تلك الحال- القرائنُ المعنويَّة في الفهم. والمطابقة من القواعد الكليَّة التي تنطوي عليها اللُّغات الإنسانيَّة على تفاوُتٍ بين تلك اللُّغات في العناصر اللُّغوية المحقِّقة للمطابقة.

ومدار المطابقة في العربيَّة الصيغ الصرفيَّة، والضَّمائر، وتكون في الوحدات الآتية:

1 - **العلامة الإعرابية**: وهي الرَّفع، والنصب، والجرّ، والجزم، وما ينوب عنها.

---

(1) المصدر السابق، 1/ 279.

2 - **الشَّخص**: ويكون إما متكلِّماً يحكي عن نفسه، أو مخاطباً يحاور غيره، ويوجه إليه الكلم، أو غائباً يُتحدَّث عنه وتسند إليه الأفعال.

3 - **العدد**: وهو عدد الأشخاص أو الأشياء المتكلِّمين أو المخاطَبين أو الغائبين. وهو ثلاث مستوياتٍ: الإفراد، والتَّثنية، والجمع.

4 - **الجنس أو النَّوع**: وهو نوع الشَّخص أو الأشخاص الذين عليهم مدار الكلام، ويقع النَّوع في مستويَين: المذكَّر والمؤنث، حقيقيًّا أو مجازيًّا.

5 - **التَّعيين**: وهو مدى العلم بالشخص أو الأمر المتحدَّث عنه، ويكون إما معرَّفا أو منكَّرا[1].

وأبواب النَّحو ومسائله برمَّتها توضيحٌ لقانون المطابقة بين الوحدات الكلاميَّة، كما في المطابقة بين الحروف العاملة، وفي مطابقة الموصول للاسم المخبَر عنه به؛ فإن كان الاسم مفرداً كان الموصول مفرداً، وإن كان مذكَّراً كان الموصول مذكَّرا.. وهكذا، وفي باب الصِّفة والموصوف، والعدد والمعدود، والتوكيد... الخ.

والسِّر في ضرورة المطابقة بين تلك الوحدات، كالصِّفة والموصوف مثلاً، في الجنس وفي العدد وفي التَّعيين، أن الصفة هي عين الموصوف في المعنى، ويستحيل -عقلاً- أن يتفاوت الشيءُ الواحد في الجنس والعدد والتَّعيين، كأن يكون مذكراً مؤنَّثاً، أو واحداً مجموعاً، أو معروفاً منكوراً في الوقت نفسه[2]. فالمطابقة -أساساً- تحقِّق الانسجام بين الوحدات الكلاميَّة في التركيب.

بتدبُّر أسلوب القرآن الكريم، نجد أنه قد عدل عن المطابقة الظَّاهرة بين الكلمات في مواضع منه، وقد أطلق اللُّغويُّون مصطلحاتٍ متعدِّدة على هذه الظاهرة في اللغة مثل: العدول، والالتفات، والانتقال، والتَّحويل..[3]. وهي

---

(1) يراجع: تمام حسان، العربية معناها ومبناها، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985)، ص212، 213.

(2) اللباب في علل البناء، ج1/ 405.

(3) لهذه المصطلحات وأمثالها استخداماتٌ متعددة في مختلف علوم العربية، ولها معانٍ=

ظاهرة تدعو إلى التَّوقف عندها وإمعان النظر فيها، ولعلَّها داعية لكثيرٍ من المغرضين وقاصري النَّظر في الأساليب العربية للطَّعن في القرآن الحكيم، وادِّعاء الخطأ فيه والانحراف عن الأسلوب العربيِّ الصَّحيح. كما أنَّ بعض المؤمنين قد يقفون حيارى أمام تلك الاستعمالات ويظلُّون زمناً لا يدرون لها سبباً شافياً، وقد يُحرجون عندما يعترض عليهم معترضٌ مغرض. كما لا ينشطون لسؤال أهل الذِّكر عنها، ويبقَون بين حيرةٍ في تلك الأمور، وبين إيمانٍ قاطعٍ بانتفاء الخطأ عن القرآن الكريم.

وقبل البحث في بعض تلك المواضع، ينبغي الإشارة إلى حقيقتين اثنتين:

أولاهما: قصديَّة العدول عن التَّطابق في الأسلوب القرآنيِّ، وتلك مسلَّمة طبيعيَّة، لأن القرآن الكريم، بوصفه قمَّة الكمال اللُّغويِّ، لا يُتصوَّر منه أن يغفل تطبيق تلك القوانين الكليَّة الجليَّة في اللغة العربية التي تحرص كلَّ الحرص على المطابقة.

أخراهما: إعجازيَّة الأسلوب في ترك التَّطابق في بعض المواضع، حيث نجد أن ترك التَّطابق قد أضفى على النصِّ القرآني صبغةً إعجازيَّة ملفتةً للنظر، تبرز لطائفَ لغويَّة، وتفتح آفاقًا تأمُّليَّة فسيحة أمام المفسِّر لكلام الله، ليبقى على مداومة نظر، واستكشاف لأسباب عدم التَّطابق وتعليل ذلك تعليلاً يفضي به إلى اكتشاف معاني عميقة. فلو اكتفى النَّص بالتَّطابق الظَّاهر المألوف لما دعا ذلك إلى تنبيه والتفات، وصدمة مرغوبٍ فيها لحسِّ المتلقِّي تحثُّه على البحث وإيجاد بعض النُّكت والمعاني اللَّطيفة في الأسلوب القرآني.

= متعددة في العلم الواحد، فالانتقال مثلا في باب الحال، من شروط صحَّة الحال (الثبات واللُّزوم) أي أن لا يكون الحال ثابتاً متلازما، فالحال المنتقل، نحو: جاء زيدٌ ضاحكاً، فصفة الضحك غير لازمة لزيدٍ، وإنما هي حالة معترضة تزول عنه بعد حين، ولا يجوز قولنا: * جاء زيدٌ طويلاً؛ لأنَّ الطول صفةٌ لازمة لزيد لا تزول عنه. ينظر: شرح شذور الذهب، ج1/ 322.

المبحث الثاني: الإشكال

المشكِل: اسم فاعل على وزن (مُفْعِـل) وفعله (أفعَل) دال على الدُّخول في الشيء، نحو: (أحرَم) الرَّجل، أي: دخل في الإحرام؛ و(أشْـأم) أي: دخل في الشَّـام. وهو مأخوذٌ من قول القائل: أشكلَ عليَّ كذا وكذا، أي: التَبَس ودخل في أشكاله وأمثاله. يقول ابن الأنباري (ت328هـ): «قد أشكل عليَّ الأمرُ، قال أبو بكر، معناه: قد اختلط بغيره»[1]. ويقول ابن منظور (ت411هـ): «أشكل الأمر: التَبَس، وحرف مشكل: مشتبهٌ مُلتبس»[2]. ويقال: أشكل الأمر، وأشكلت الأخبار وأحكلتْ، إذا اختلطت، و(الأشْكَل) عند العرب: اللَّونان المختلطان، والدَّم المشكل: ما فيه بياضٌ وحمرة[3]. وبمثل ذلك يقول الزبيدي (1205هـ): «المشكل: الدَّاخل في أشكاله، أي: أمثاله وأشباهه»[4]. فالمشكل -إذنْ- يدور حول معنى الإبهام والتَّداخل وصعوبة التَّمييز بين العناصر.

أمَّا في الاصطلاح والاستعمال، فإنَّ مصطلح «مشكل» يرد في عدَّة علوم شرعيَّة، منها: علوم القرآن والتفسير، وعلم الحديث، وأصول الفقه، وعلى الرُّغم من تبايُن تعريفات العلماء لهذا المصطلح، فإنَّها تجتمع في المعنى اللُّغوي العام المذكور.

في أصول الفقه: من تعريفات المشكل عند الأصوليِّين قول الباجي (ت474هـ): «المتشابه: هو المشكل الذي يُحتاجُ في فهم المراد به إلى تفكُّرٍ

(1) أبو بكر محمد بن أبي محمد القاسم بن محمد الأنباري النحوي. الزاهر في معاني كلمات الناس، 2/ 151.

(2) لسان العرب، مادة (شكل)، 4/ 2310.

(3) ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب، 1/ 357. (شكل).

(4) أبو الفيض، محمد بن محمد الحسيني، تاج العروس، 14/ 381.

وتأمُّل»[1]. أما الشاطبي (ت790هـ)، فيقول: «ومعنى المتشابه: ما أشكَل معناه، ولم يبيِّن مغزاه»[2]. أو أنَّ المشكل هو: «ما ازداد خفاءً على الخفيِّ، كأنَّه بعدما خفي على السَّامع حقيقته دخل في أشكاله حتى لا يُنال المراد إلا بالطَّلب ثمَّ بالتَّأمل حتى يتميَّز عن أمثاله»[3]. والمشكِل -عند الأصوليِّين- من أقسام الألفاظ من حيث خفاء دلالاتها مثل: الخفي، والمجمل، والمتشابه؛ لذلك تظهر هذه الكلمات في تعريفات المشكل، منها: «المشكل ما خفيت دلالته على المعنى المراد منه خفاءً ناشئاً من ذات الصيغة أو الأسلوب ولا يدرك إلا بالتَّأمُّل والاجتهاد»[4].

فالمشكل -إذنْ- ما اشتبه المراد منه بسبب تداخله مع غيره من الألفاظ والمعاني، وهو فوق الخفيِّ في درجة الخفاء؛ فلا يفهم المراد منه إلا بدليلٍ خارجيٍّ. أما الخفيُّ فإنه ينال بمجرَّد الطلب. أما المجمل فلا يتوقَّف فهم المراد منه إلا بالاستفسار من الشَّارع نفسه، أي لا يمكن إدراك المعنى من الألفاظ والأساليب المجملة إلَّا ببيان المشرِّع. والمتشابه: ما لا سبيل إلى فهم المراد منه وإزالة خفائه. فالألفاظ من حيث خفاء معانيها على التَّرتيب الآتي: خفي - مشكِل - مجمل - متشابه[5].

في علم الحديث: يرِدُ البحث في المشكل في علم الحديث أيضًا، وذلك في نواحٍ عدَّة: السَّند، أو اللَّفظ، أو المعنى، أو الأحكام الفقهيَّة المتعلقة بالحديث[6]. غير أنَّ الاهتمام بالمشكل من حيث المعنى أكبر، وفي ذلك يقول

---

(1) أبو الوليد، إحكام الفصول في أحكام الأصول، 1/ 176.

(2) الشاطبي، أبو إسحاق، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي.، الاعتصام، 2/ 736.

(3) توفيق رفيق العجم. موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين، (بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 1998)، ج2/ . 1429، 1428.

(4) المرجع السابق، 2/ 1430.

(5) صلاواتي، ياسين. الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، (بيروت: مؤسسة التاريخ الإسلامي، 2001)، ج2/ 3245.

(6) المنصور، عبد الله بن حمد. مشكل القرآن الكريم: بحث حول استشكال المفسرين لآيات القرآن الكريم أسبابه وأنواعه وطرق دفعه، (الرياض: دار ابن الجوزي، 1426هـ).

ابن الجوزي (ت597هـ)، في المقدمة: «ومعلوم أنَّ شرح المعنى أمسُّ، وكشف الإشكال المعنويِّ أجدر بالبيان وأحقُّ»[1]. وبمثل ذلك قال الإمام الطَّحاوي (ت321هـ)، في مقدمة كتابه عن المشكل: «وإنِّي نظرت في الآثار المرويَّة عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذَوُو التَّثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدتُ فيها أشياء مما يسقط معرفتُها والعلمُ بما فيها عن أكثر النَّاس، فمال قلبي إلى تأمُّلها وتبيان ما قدرت عليه من مُشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالة عنها»[2]. ومن أشهَر الكتب في هذا الفن كتاب «مشكل الحديث وبيانه» لابن فورَك (ت406هـ)[3]. وكتاب «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات» لابن اللبان (749هـ)[4].

في علوم القرآن: المشكل في القرآن، هو «ما يوهمُ التَّعارُض بين الآيات» على أيِّ نحوٍ كان، وهذا الإطلاق باعتبار المتلقِّي وليس النَّص القرآني في حدِّ ذاته، فحاشا كلام الله أن يقع فيه التَّعارُض، وإنَّما هو إشكالٌ يتوهَّمه المتلقِّي نتيجةً لقصور فهمه، ومحدوديَّة إدراكه؛ لذلك جعله السيوطي نوعًا من أنواع علوم القرآن، وعنوَنَ له، بقوله: «النَّوع الثَّامن والأربعون في مشكله ومُوهم الاختلاف والتَّناقض»، فنصَّ على الإيهام، وهو إدراك الشَّيء على غير حقيقته لقرينة قائمة[5]. كذلك للزّركشي بابٌ عنْوَن له بقوله: النوع الخامس والثلاثون: معرفة موهم المختلف، وعرَّفه بقوله: «وهو ما يوهم التَّعارض بين آياته، وكلامُ الله جلَّ جلاله منزَّهٌ عن الاختلاف... ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافًا وليس به، فاحتيج لإزالته»[6]. كذلك في النَّوع والسَّادس والثَّلاثين من علوم القرآن، ذكر الزَّركشيُّ: معرفة المحكم من المتشابه، وفيه قال:

(1) أبو الفرج عبد الرحمن بن علي محمد القرشي. كشف المشكل من حديث الصحيحين، 1/ 6.

(2) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي. شرح مشكل الآثار، 1/ 6.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن الأصبهاني.

(4) بتحقيق: فريد مصطفى سلمان، (الرياض: دار طويق، 1995م).

(5) الإتقان في علوم القرآن، 2/ 72.

(6) البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي (القاهرة: دار الحديث، 1427هـ/ 2006م)، ص357.

«والمتشابه مثل المشكل»، وقال أيضًا: «وكذلك سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدَّم الخطاب بعضُه على بعض، ويتأخَّر بعضه بعض؛ لحكمة الله تعالى في ترتيب الخطاب والوجد، فتشتبك المعاني وتشكل إلا على أولي الألباب، فيقال في هذا الفن متشابهٌ بعضه ببعض»(1). وذكر الزَّركشي تحت هذا الباب بعض المباحث عن معنى الاختلاف، وصُوَره، كالإشكال بين آية وآية، وآية وأثر نبويّ، وذَكَرَ أسبابه، وأورد بعض الأمثلة التَّطبيقيَّة للآيات المستشكلة وقدَّم بعض الإجابات عنها.

وتتفرَّع مباحث المشكل في علوم القرآن إلى مباحث فرعيَّة بحسب مباحث علوم القرآن نفسها، من ذلك: المشكل في غريب القرآن، والمشكل في المعنى الكليِّ للآيات، والمشكل في الإعراب، وهذا الأخير هو محلُّ اهتمامنا.

المشكل في الإعراب: هو التَّراكيب التي تخالف في ظاهرها القواعد اللُّغويَّة أو المعاني المنطقيَّة المتعارف عليها في اللُّغة العربيَّة، وقد تغمض على بعض الناس معرفة توجيهها وحقيقتها. وبناء على ذلك، فإنَّ توضيح تلك الإشكالات يؤكِّد للحيران حيال تلك التَّراكيب، موافقتها للقواعد اللُّغوية المعياريَّة، وفوق ذلك، يؤكِّد له تميُّز الأسلوب القرآني في استخدام تلك التَّراكيب على غيره من الأساليب البشريَّة.

هذا، ولا شكَّ أنَّ الإعراب هو الأداة الأولى لبيان المعاني، وتمايُز الجمل، وأنَّ أيَّ إشكالٍ يعتري الإعراب يمثِّل عقبة لمن لا يدرك فحوى الإشكال. يفصح مكي بن أبي طالب عن هذا المعنى في فوائد معرفة المشكل في الإعراب فيقول: «بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، فتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصحُّ معرفة حقيقة المراد». كما ذكر الدَّافع له لتأليف كتابه في هذا الفنِّ بقوله: «وقد رأيتُ أكثر من ألَّف الإعرابَ طوَّله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم، وبما هو ظاهرٌ من ذكر الفاعل والمفعول... وأغفَل كثيرًا ممَّا يُحتاج إلى معرفته من المشكلات، فقصدتُ في هذا الكتاب إلى تفسير مُشكل الإعراب، وذكر عِلَله، وصعبه،

(1) البرهان في علوم القرآن، 2/ 201.

ونادره؛ ليكون خفيف المحمل، سهل المأخذ، قريبَ المتناوَل لمن أراد حفظه والاكتفاء به، فليس في كتاب الله عزَّ وجلَّ إعرابٌ مشكلٌ إلَّا وهو فيه منصوصٌ، أو قياسُه موجودٌ فما ذكرته»[1].

وعادةً ما يشير المفسِّرون إلى تلك المواضع الموهمة للإشكال والتَّعارض من حيث الإعراب في مواضعها في القرآن، من ذلك قول الشوكاني (ت1250هـ)، في معرض تفسيره لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾ (الأنعام: 141). قال: «قال الزَّجاج: وهذه مسألةٌ مشكلة في النَّحو، يعني انتصاب «مختلفًا» على الحال؛ لأنَّه يقال: قد أنشأ ولم يختلف أُكُلُها، فالجواب. . . .»[2].

ويدلُّ على أهميَّة هذا العلم كثرة المصنَّفات فيه، من ذلك: كتاب: «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ت276هـ)، وكتاب: «تفسير مشكل إعراب القرآن» للقاضي أبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني الحريري (ت390هـ)، وهو مخطوط. وكتاب «مشكل إعراب القرآن» لمكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)[3]. وكتاب «تفسير المشكل من غريب القرآن العظيم»، لمكي أيضًا[4]. وكتاب «الفوائد في مشكل القرآن» للعز بن عبد السلام (ت660هـ)، و«البستان في إعراب مشكلات القرآن»، لابن الأخنف أحمد بن أبي بكر بن أبي الهيثم الجيلي (ت717هـ)[5]. وكتاب «تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء». لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ)، وكتاب «إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات» لمحمد بن أحمد الإسعردي (ت749هـ) .هذا عن الكتب المتخصِّصة في مشكل إعراب القرآن فحسب.

---

(1) مكي بن أبي طالب القيسي. مشكل إعراب القرآن ج1، تحقيق: حاتم الضامن، (دار البشائر للطباعة والنشر، 1424هـ/ 2003)، ص101-102.

(2) فتح القدير، 2/ 236.

(3) تحقيق: حاتم الضامن.

(4) تحقيق: حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، 1975م، وتحقيق آخر: ياسين السواس، دار المأمون للتراث بدمشق.

(5) مخطوط بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء، 1/ 105-106، [86]، 347 ورقة.

تجدر الإشارة إلى مسألة مهمَّة في هذا الباب، وهي أنَّه قد يتبادر إلى بعض الأذهان أنَّ في محاولة توضيح المواضع التي قد تُشكل على بعض الناس وبيان موافقتها للقواعد اللُّغويَّة والمعاني المنطقيَّة والبلاغيَّة الدَّقيقة فيها، نزولاً بالنص القرآني عن مرتبته، وجعله تابعاً للقواعد اللُّغويَّة، مستمداً شرعيَّته ومقبوليَّته من تلك القواعد اللغويَّة التي اكتشفها اللُّغويُّون بعد نزول القرآن.. إنَّ هذا الاعتراض وجيه، غير أن هدف هذه الدِّراسة إنما هو التَّأكيد على مدى الانسجام والوئام القائم بين القرآن الكريم والقواعد اللُّغويَّة التي استنبطها العلماء من مجموع اللُّغة العربيَّة بما فيه القرآن الكريم مصدراً أوَّل في عمليَّة الاستنباط اللُّغوي. صرَّح مكي بذلك في مقدِّمة كتابه في إعراب القرآن إذ قال: «فليس في كتاب الله عزَّ وجلَّ إعرابٌ مشكلٌ إلا وهو منصوصٌ أو قياسه موجودٌ فيما ذكرته، فمَنْ فهمَه، كان لما هو أسهلُ مما تركتُ ذكرَه اختصارًا أفهمَ، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصرَ وأعلمَ»(1).

فائدةٌ أخرى ذكرها أبو السعود (ت982هـ)، في دراسة ظاهرة الإشكال في القرآن الكريم وفي النُّصوص الشَّرعيَّة، حين ذكر أنَّ المشكل يُطلق على كلِّ غامض وإن لم يكن غموضه من جهة النص، وزاد قوله: «وإنما جُعِل ذلك كذلك ليَظْهر فضلُ العلماء ويزداد حرصهم على الاجتهاد في تدبُّرها وتحصيل العلوم التي نيط بها استنباط ما أريد بها من الأحكام الحقَّة، فينالوا بها وبإتعاب القرائح في استخراج مقاصدها الرَّائفة، ومعانيها اللَّائقة، المدارج العالية بالتَّوفيق بينها وبين المحكمات من اليقين والاطمئنان إلى المعارج القاصية»(2). فالفائدة العمليَّة المباشرة في دراسة المشكل، دفع العلماء إلى مزيدٍ من تدبُّر النُّصوص تدبُّرًا يفضي إلى معرفة حقائق تلك النُّصوص والوصول إلى اليقين الإيماني. وحينئذٍ لا يغدو محلُّ الإشكال مزلقة للشَّك والشُّبهة في النَّص الشَّرعي، وإنَّما مرقاة إلى الإيمان واليقين .

---

(1) مكي، بن أبي طالب القيسي أبو محمد. مشكل إعراب القرآن، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ)، 1/ 64.

(2) تفسير أبي السعود، 2/ 8.

الفصل الثَّالث

إشكالاتٌ في العدد

المبحث الأول: المفرد في موضع التَّثنية

1 - ورود الضَّمير مفردًا في (فتاب عليه) بعد ذكر آدم وحواء

قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٣٦﴾ فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة: 35-37).

يدعو إفراد الضَّمير في قوله (فتابَ عَلَيه) إلى تأمُّل حيث إنَّ الآيات السَّابقة تشير إلى مشاركة حواء لآدم في التَّكليف والمعصية، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾، وقوله على لسانهما حال الاستغفار والتَّضرع إلى الله ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾ فلِمَ خصَّ آدم بالذِّكر حال التَّوبة والمعروف أنَّ التَّوبة لهما جميعاً؟

للإجابة عن هذا التَّساؤل آراء:

- يذهب القرطبي (محمد بن أحمد، ت671)، إلى تعليل ذلك بأنَّ آدم خوطب في أول القصة بقوله (اسكُنْ) فكان اكتمال القصَّة بذكره وحدَه أيضًا في التَّلقِّي والتَّوبة[1]. ولا يضير ذلك أن تكون التَّوبة عليه وعلى حواء سواءً بسواء.
- قيل لأنَّ المرأة حرمة مستورة، فأراد الله سترها حالَ المعصية، فلم يذكرها إذ قال: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ (طه: 121). ومعلومٌ أنَّ المعصية كانت منهما على السَّواء.
- وقيل لأنَّ المرأة تابعةٌ للرَّجل في غالب الأحيان؛ لذلك لم تُذكَر.

(1) تفسير القرطبي، ج1/ 325.

- وذهب آخرون أنَّ آدم ذُكِر للأهميَّة، وهو نظير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ (الجمعة: 11)، ولم يقل: إليهما بالتَّثنية إشارةً إلى التِّجارة واللَّهو؛ لأنَّ التجارة كانت مقصود القوم، أو أن اختصاصه بالذِّكر كان للإيجاز والاختصار. وعُدَّ منه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: 62). ومثاله في الشِّعر قول عمرو بن أحمر: [طويل]

رمانِي بأمرٍ كنتُ منهُ وَوالِدِي ... بَريئًا ومن فوق الطَّويِّ رَمانِي

والأصل أن يقول: بريئَيْن، إشارةً إلى الشَّاعر نفسِه ووالده.

2 - ورود الضَّمير المفرد (وإنَّها) بعد ذكر الصَّبر والصَّلاة

قال تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ﴾ (البقرة: 45).

اختلف المفسِّرون في مَعاد الضَّمير في هذه الآية في قوله (وإنَّها)، أهو على الصَّبر أم على الصَّلاة، أم عليهما جميعًا؟ ومن أقوالهم في ذلك:

أوَّلاً: عود الضَّمير على واحدٍ منهما:

- قيل على الصَّلاة وحدها، لأنَّها تكبر على النُّفوس، وتشقُّ عليها(*). وفُسِّر

(*) قوله: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾. المراد بها أنَّها شاقَّة ثقيلة، ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ (الشورى: 13)، ويقال: كبُر عليَّ هذا الأمر، أي: شقَّ عليَّ وصعُب. وههنا تجدر الإشارة إلى إشكال ألا وهو أنه يحتمل أن يعترض معترضٌ على هذا المعنى ويرى أنه لو كان الصَّبر والصلاة سهلة على الخاشعين، شاقَّة على غيرهم؛ فالأظهر أن يكون ثواب الخاشعين ودرجاتهم أقلَّ، لأن الصبر والصلاة خفيفة عليهم.

يردُّ على هذا الاعتراض المحتمل أن المشقة والثِّقل هنا هو الناشئ عن قلة إيمانٍ بثواب الصبر والصلاة، وخفَّة الخوف من مغبَّة تركهما، وحينئذٍ يصعب على الإنسان القيام بهما، وهم الذين وصفهم المولى بقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ﴾. أما الخاشع الذي تملَّكه الطمع في لقاء ربِّه، والحرص على ثواب الصبر والصلاة، فإنَّه يقبل عليهما بكلِّ خفَّة ونشاط، ولا يشعر في أدائهما بمشقة. وقد ورد في الأثر قول النبي ﷺ لبلال: «يا بلال أقم الصَّلاة، أرحنا بها». سنن أبي داود، (ح: 4985)؛ والمعجم الكبير، (ح: 6215)، وصححه الألباني.

الصَّبر هنا بالصَّوم، ومنه سُمِّي شهر رمضان شهر (الصَّبر). أما إكبار الصَّلاة على الصَّوم، فقد عُلِّل ذلك بأنَّ الصائم يمنع شهوة الطَّعام والشَّراب والمعاشرة، لكنه ينبسط فيما عدا ذلك من الشَّهوات والمسلِّيات كالمشي ومحادثة النَّاس والنَّوم... أما المصلِّي فإنَّه يقيِّد جميع شهواته، ويتوجَّه إلى مولاه بجميع جوارحه، وليس مَن منع شهوةً واحدة أو بضع شهواتٍ كمن منعها جميعًا.

- وقيل إنَّ الصَّبر داخلٌ في الصَّلاة، لذلك عاد عليها الضَّمير، ومن نظائر ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (التوبة: 62)، حيث عاد الضَّمير على الاسم الأوَّل فحسب، وجاز ذلك لدخول رضا الرَّسول في رضا الله عزَّ وجلَّ.

ثانيًا: عود الضَّمير عليهما معًا:

- ذهب فريقٌ إلى أنَّ الضَّمير عائد على الصَّبر والصَّلاة معًا، ولكنه عن الأغلب ألا وهو الصَّلاة. وذكروا من نظائر ذلك في التَّنْزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا﴾ (الجمعة: 11)، حيث عاد الضَّمير على الفضَّة لأنَّها الأغلب والأعمُّ، وعلى التِّجارة؛ لأنها الأفضل والأهمُّ.

ومما ورد من ذلك في الشِّعر قول حسان بن ثابت: [خفيف]

إنَّ شَرْخ الشَّباب والشَّعر الأسْـ ـوَدَ ما لَم يُعاصَ كان جُنُونا[1]

حيث ردَّ الشَّاعر الضَّمير إلى الشَّباب فقط، ولم يقل (يُعاصيا) لأنَّ الشَّعَر داخلٌ في الشباب، والصَّبر كذلك في الآية الكريمة داخلٌ في الصلاة، فعاد عليها الضمير دون الصَّبر. ومن ذلك قول ضابئ بن الحارث البرجمي: [طويل]

(1) ديوانه، ص236.

فَمَنْ أمسَى بالمدِينَةِ رَحْلُه فإنِّي وقَيَّارُ بها لغَريب[1]

وكان الأظهر تثنية الضَّمير في اسم إنَّ فيقال (لَغَريبان)، غير أنَّه اكتُفِي بالإفراد، أو عود الضَّمير على أحد الاسمين؛ لأنَّ (قَيار) ناقة الشَّاعر داخلة في حكم صاحبها.

- وقيل: الصَّبر والصَّلاة أريد بهما (العبادة) فعاد عليها الضَّمير، فيكون عود الضَّمير حينئذ على اسم مؤنَّث غير مذكور، وسوَّغ ذلك اعتبار المعنى.

ثالثاً: عود الضَّمير على غيرهما:

- قيل إنَّ الضَّمير عائدٌ على المصدر وهي (الاستعانة) الذي يقتضيها قوله تعالى في مستهلِّ الآية: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَـٰشِعِينَ﴾ (البقرة: 45)، فكأنَّه قال: واستعينوا بالصَّبر والصَّلاة، وإنَّها (أي: الاستعانة) لَكبيرةٌ.

- وقيل إنَّ الضَّمير عائدٌ على الكعبة، لأنَّ الأمر بالصَّلاة إنَّما هو إليها. لكن ذلك احتمالٌ بعيدٌ[2].

- وذهب بعضهم إلى أنَّ الضَّمير (إنَّها) عائدٌ على كلِّ واحدٍ منهما، كأنه قال: وكلُّ خصلةٍ منهما (الصَّبر والصَّلاة) لَكبيرة. ومن نظائر ذلك لديهم قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ﴾ (الكهف: 33)، (أي: أُكل كلِّ واحدٍ منهما)[3].

- يرى آخرون أنَّ الواو هنا بمعنى (على) أي: استعينوا بالصَّبر على الصَّلاة، وعليه لا يكون إشكالٌ أو خلاف في أنَّ الضَّمير عائدٌ على الصَّلاة. وهو مثل قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ

---

(1) الأشباه والنظائر، ج1/ 103؛ أوضح المسالك، ج1/ 356؛ رصف المباني، ص267؛ الأصمعيات، ص184؛ الإنصاف، ص94؛ تخليص الشواهد، ص386؛ خزانة الأدب، ج9/ 326؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 369؛ شرح شواهد المفصل، ج8/ 86؛ الشعر والشعراء، ص358.

(2) القرطبي، ج1/ 374.

(3) البغوي، ج1/ 68.

رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ (طه: 132)[1].

- ومن تلك الأقوال إنَّه حصل هنا حذفٌ اختصارًا، وتقدير الكلام: واستعينُوا بالصَّبر، وإنَّه لكبير، واستعينوا بالصَّلاة وإنَّها لكَبيرة، ثم حُذِف أحدُهما (وهو الأوَّل) اختصارًا.

3 - ورود الإشارة مفردًا في الفعل (يعلَمُه) بعد ذكر النَّفقة والنَّذر

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾ (البقرة: 270).

أي: وأيُّ شيء أنفقتموه في سبيل الله من نفقةٍ أو نذرٍ نذرتموه لله على أنفسكم من المأمورات الشَّرعيَّة، والعبادات أو الطاعات؛ فأوفيتُم به، فإن الله تعالى عالمٌ بنواياكم، وبما تنفقونه؛ فيجازيكم على وفائكم جزاءً حسنا. أما المانعون زكاة أموالهم، والنَّاكثون عهودهم، غير الموفين بنذورهم، فإنما هم ظالمون لأنفسهم، وليس لهم من الله أعوانٌ ينصرونهم من عذاب الله إن شاء أن يعذِّبهم على تقصيرهم في حقوق الله وفي حقوق أنفسهم.

والإشكال في هذه الآية أن الضَّمير في (يعلَمه) مفرد ولم يثنَّ فيقال (عليهما)، وهو مسبوقٌ بشيئَين اثنَين هما: النفقة والنَّذر. فإلامَ يعود الضَّمير الهاء؟ في تعليل ذلك آراء:

الضَّمير عائدٌ على (ما) الموصوليَّة:

- قيل إن الضمير عائد على موصولٍ غير مذكورٍ، كأنه قال: فإنَّ الله يعلم ما أنفقتم من نذرٍ أو نفقة. فالهاء عائدٌ على (ما) الموصوليَّة غير المذكورة في الآية[2]. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَآ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْحِكْمَةِ يَعِظُكُم بِهِۦ﴾ (البقرة: 231). فالضَّمير عائد على (ما)

(1) البغوي، ج1/ 68.

(2) الطبري، ج3/ 92.

الموصوليَّة السَّابقة عليها، وهي مذكرة بخلاف (ما) التي قيل إنَّ الضَّمير في (يعلمه) عائد عليه.

الضَّمير عائدٌ على الاسم الأخير فقط:

- يرى الأخفش (أبو الخطاب، ت177هـ) وغيره أنَّ الضمير عائدٌ على الاسم الأخير فقط أي (نـذْر)، وهو سائـغ، ومثال ذلك في القرآن الكريم قولـه تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ (النساء: 112). فالضَّمير في (به) عائد على الإثم دون الخطيئة.

جملة محذُوفة:

- ذهب النحاس (أبو جعفر، ت 338هـ)، إلى أنَّ التَّقدير: (وما أنفَقتُم من نفقةٍ فإنَّ الله يعلمهـا، أو نذرتم من نذرٍ فإن الله يعلَمـه)؛ فحذفت جملة الجواب الأوَّل، واستغنِيَ عنها بالجملة الأخـيرة. ومن أمثلة ذلك في القـرآن الكـريـم قـولـه تعـالـى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبـة: 34)[1].

العطف بـ(أو) يقتضي أحد الشَّيئَين:

- قيل إنَّ العطف هنا بـ(أو) وهي المقتضية لأحد الشَّيئيْن، لا يجوز فيها التَّثنية، نحو: إنْ جـاء زيدٌ أو عمـرو أكرمته. ولا يجوز في هذه الحالة أن يقال: أكـرمتهما، لأنَّ معنى الكلام حينئـذٍ يستحيل ويكون مغالطة؛ إذ إنَّ أحدهـما هـو الآتـي، ولـيس كـلاهـما. أما إذا اختـلف جـنس الشَّيـئَيـن المذكورين، فيجـوز إمَّا مراعاة جنس الأوَّل، أو الثاني، فيقال: مـوسى أو فاطمـة حاضِـر، كما يقال: فاطمـة أو مـوسى حاضـرة. ولعلَّ هذا الرَّأي الأخير أوجه الآراء في هذه المسألة.

يقول القرطبي (محمد بن أحمد، 671هـ): إنَّ سبب عدم تثنية الضَّمير العائد أنَّ من عادة العرب إذا ذُكِر اسمان، ثمَّ أُخبِر عنهما، وكانا في الحكم

---

(1) إعراب القرآن، ج1/ 290.

سواء، جازت الإضافةُ إلى أحدهما أو إلى كلَيهما. فيقال: مَن كان عنده غلامٌ وجاريةٌ فليُحسنْ (إليه أو إليها) أو (إليهما)[1].

وذكروا أنَّ من نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ (البقرة: 45). ينظر الفقرة (رقم [2]) من هذا الكتاب.

وقوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ (النساء: 135). ينظر الفقرة (رقم [35]) من هذا الكتاب.

4 - إيراد الضَّمير (به) بعد مذكورَين

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المائدة: 36).

أفرد الضَّمير في (به) مع أنه تقدَّمه شيئان وهما: (ما)الموصولة، و(مثله) وكان الأصل أن يقال: ليفتَدوا (بِهما) لكنَّ الآية وردت بإفراد الضمير. فما السَّبب في ذلك؟

- قيل إنَّ (ما) و (مِثْل) متلازمان فكأنَّهما شيءٌ واحد، والمتلازمان يعطيان حكمًا واحدًا. تقول العرب: رُبَّ يومٍ وليلةٍ مرَّ بي، أي: مرَّا بي؛ لتلازُم اليوم واللَّيلة.

- يذهب الزَّمخشريُّ (أبو القاسم محمود بن عمر، ت538هـ)، في بيان ذلك إلى جواز كون الواو في (ومثْله معه) بمعنى: (مع). ويتعيَّن حينئذٍ إفراد الضَّمير في (مثله) ويكون تقدير الكلام: و(مع) مثله. غير أنَّ هذا القول قد رُدَّ لأنَّه يؤدِّي إلى الجمع بين معيَّتين فكأنَّ معنى الكلام: مع مثله معه، أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض. والرَّأي الأوَّل القائل بتلازم الكلمتَين واعتبارهما كالكلمة الواحدة أرجح.

(1) القرطبي، ج5/ 78.

5 - الإشارة بـ (أُكُله) المفرد بعد النَّخل والزَّرع المثنى

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٖ مَّعۡرُوشَٰتٖ وَغَيۡرَ مَعۡرُوشَٰتٖ وَٱلنَّخۡلَ وَٱلزَّرۡعَ مُخۡتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهٗا وَغَيۡرَ مُتَشَٰبِهٖۚ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثۡمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ﴾ (الأنعام: 141).

في الآية السَّابقة ورد ذكرُ شيئَين هما: النَّخل والزَّرع، وهما اسما جنسٍ تقدَّما على قوله (مختلفاً أكلُه)، والهاء عائدٌ على سابقٍ يحتمَل أن يكون ذلك العائد الاسم السَّابق عليه، وعلى ذلك كان المتوقَّع أن يتطابق الضَّمير مع الاسم السَّابق فيكون بالتَّثنية إشارةً إلى النَّخل والزَّرع السَّابقين. وفي توجيه إفراد الضَّمير أقوال منها:

- **الضَّمير عائدٌ على أحد الأمرَين**: ذهب بعضهم إلى أنَّ الضمير في (أُكُله)[*] عائدٌ على الزَّرع فقط، وتقدير الكلام: والنَّخل مختلفًا أكله، والزَّرع مختلفا، فحذفت الحال من الجملة الأولى وهي حال (النَّخل)، لدلالة المذكور عليها.

- **الضَّمير عائدٌ على الاثنين**: يذهب الزمخشريُّ إلى أنَّ الضَّمير يعود على (النَّخل)، والزَّرعُ داخلٌ في حكمه[1]. وقد اعترض أبو حيان على هذا الرَّأي، لأنَّ العطف هنا بالواو، ولا يجوز في هذه الحالة إفراد ضميرِ المتعاطِفَيْن[2].

- وشبيهٌ بهذا الرَّأي ما قرَّره الشَّوكاني أنَّ إفراد الضمير في (أُكُله)، وهو عائد على النخل والزَّرع المذكورَين في الآية، **من باب الاكتفاء بأحد الأمرَين أو الشَّيئين عن الآخر**. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمٗاۚ﴾ (الجمعة: 11). حيث عاد الضَّمير على التِّجارة فحسب.

(*) الأُكل: (بضم الكاف وسكونها): الشيء المأكول. ومن ذلك وبدلناهم بجنتيهم جنَّتين ذواتَي أكل خمط (سبأ: 16).

(1) الكشاف، ج2/ 72.

(2) البحر المحيط، ج4/ 38.

- **الضَّمير عائدٌ على جميع المذكورات**: يذهب الحوفيُّ إلى أن الهاء تعود على جميع ما تقدَّم من الأشياء المنشآت. غير أنَّ أبا حيَّان ضعَّف هذا الرأيَ أيضًا؛ إذ لو جاز ذلك لوجب أن يؤنِّث الضمير فيقال (أُكلُها)، لكنه أجاز رأي الحوفيِّ في حالة تقدير حذف مضافٍ ومراعاة ذلك المحذوف عند عود الضَّمير كأن يقال (مختلفاً ثَمر جنَّات. . .)، ونظير ذلك في التَّنْزيل قوله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾ (النور: 40)، أي: أو كذا ظلمات. . [1].

6 - الإشارة بالضَّمير المفرد (ليُرضوه) بعد ذكر الله ورسوله

قال تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: 62).

في هذه الآية خطابٌ للمؤمنين في الحذر من المنافقين المكثرين من الحلف الكاذب إرضاءً للمؤمنين، حيث يحلفون للمؤمنين لينفوا عن أنفسهم ما نُقِل عنهم من كلامٍ يورِث أذيَّةً للرسول ﷺ وللمؤمنين، وفي كثرة اعتذارهم وحلفهم للمؤمنين ومحاولاتهم إرضاء المؤمنين دلالةٌ على إدانتهم ونفاقهم. وخيرٌ لهم أن يسعوا إلى إرضاء الله ورسوله بالطاعة، وإخلاص إيمانهم، فالله لا يخفى عليه شيءٌ في الأرض ولا في السَّماء، وهو يوحي إلى رسوله ﷺ، من أمور الدُّنيا، ويطلعه على دخائل الأنفس ما يعينه على حسن تدبير أحوال أصحابه، وتحقيق رسالته. وعلى ذلك فالله ورسوله أحقُّ بأن يرضوهما. أما إرضاء غيرهما ممَّن لا يعلمون الغيب، ومن ليس بأيديهم تدبير أحوال الجماعة المسلمة، فذلك إيغالٌ في النِّفاق.

من حيث تركيب الكلام، فقد تقدَّم في هذه الآية معطوفٌ ومعطوف عليه،

(1) المصدر نفسه.

وهما (الله ورسولُه) وتأخَّـر عنهما ضمير عائـدٌ عليهما، وهو الهاء، وفي تلك الحال يلزم عَـود الضَّمير عليهما مع التَّطابق من حيث الجنس والعدد، نحو: زيـدٌ وعمـرٌو قاما، وزيـدٌ وعَمـرٌو وبَكـرٌ قامـوا. أما عود الضَّمير على أحـد المعطوفات دون غيره فعلى السَّماع[1].

من الأقوال في إيضاح هذا الإشكال ما يأتي:

- قيل إنَّ السِّرَّ في عود الضَّمير ههنا على أحـد الاسمَين دون الآخر، كون رضا رسول الله ﷺ داخـلاً في رضا الله عزَّ وجلَّ[2]. يقول الزمخشريُّ في بيان ذلك: «وإنَّما وحّد الضمير لأنَّه لا تفاوُت بين رضا الله ورضا رسوله ﷺ فكانا في حكم مُرضيٍّ واحدٍ كقولك: إحسان زيد وإجمالُه نعشَني وجَـبَر مني، أو والله أحق أن يرضوه، ورسوله كذلك»[3]. ويضيف الزمخشري في موضع آخر عند تفسيره لقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ﴾ (الأنـفـال: 24) أنَّ استجابة رسول الله كاستجابة الله، وإنَّما يذكر أحدهما مع الآخر للتَّوكيد[4].

ومن نظائر هذا الموضع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ﴾ (الأنفال: 20).

فقيل إنَّ الحكمة وراء إفراد الضَّمير في هذا الموضع أنَّ طاعة الرَّسول داخلةٌ في طاعة الله، والإعراض عنه إعراضٌ عن الله، لذلك اكتفى بإفراد

(1) في الفصول المفيدة أنَّ مثل هذا يقتصر على ما سُمع، ولا يكون قياساً، وليس هذا الحكم خاصًّا بالعطف بالواو بل إذا كان العطف بـ(حتى) فالحكم أيضاً كذلك. وأما إذا كان العطف بالفاء فإنَّه يجوز تثنية الضمير كما تقدم في الواو، ويجوز إفراده.. وجاز ذلك لأن الفاء فيه من التَّرتيب ما يقتضي إفراد خبر الأوَّل عن خبر الثاني، وكذلك إذا كان العطف بـ(ثُم)، لكن الأحسن إفراد الضَّمير. (الفصول المفيدة، ج/ 65-66).

(2) البغوي، ج1/ 69.

(3) الكشاف، ج2/ 199.

(4) المصدر السَّابق،ج2/ 151.

الضَّمير دلالةً على أنَّ كلَا الأمرَين متماثلان[1]. وعُدَّ منه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (التوبة: 62).

ومن عود الضَّمير على أحد الاسمَين السَّابقين عليه دون الآخر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾ (النور: 48).

ففي هذه الآية عاد الضَّمير في قوله (ليحكم) على مفردٍ، والظاهر أنَّ الضَّمير مسبوقٌ باسمَين هما (الله ورسوله). وفي تفسير هذا الموضع يذهب الطبري (محمد بن جرير، ت310هـ)، إلى أنَّ المراد رسول الله فحسب، ويربط هذه الآية بما بعدها، ألا وهو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ﴾ ، ويقول إنَّ الـمُرادَ به: أن يحيف رسولُ الله عليهم. أما البدْءُ بذِكرِ الله تعالى، فمِن باب التَّعظيم، كما يقال: ما شاء الله ثمَّ شئتَ، بمعنى: ما شئتَ، واستدلَّ الطبري على صحة ما ذهب إليه بالإشارة إلى إفراد الفعل (ليحكم)، في الآية السَّابقة، إذ إنَّ إفراد الفعل، وعدم تثنيته (ليحكما) دلالة على إفراد الرسول بالحكم، وإفراد الرسول بالحكم يعني إفراده بخوف الحيف منه[2]. أيْ أن الذي يحكم هو الذي يُخشى من جانبه الحيف.

7 - الإشارة بالضَّمير (ينفقونها) المفرد بعد ذكر الذَّهب والفضَّة

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة: 34).

من المقرَّر أنَّ الفعل إذا تقدَّمه اسمٌ فإنَّه يلحق به ضمير يعود على ذلك الاسم، ويتطابق هذا الضَّمير مع الاسم في الجنس والعدد، فيقال مثلاً: زيدٌ نصرته، وهنداً علَّمتها، والرَّجلان أكرمتهما. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ (سورة ص: 29) حيث برز

(1) القرطبي، ج7/ 387.

(2) تفسير الطبري، ج18/ 156 والحيف: الجور والظلم في الحكم، يقول العرجي:

ما تقولين في فَتًى هامَ إذْ هَامَ ... بِـمَـنْ لا يُنالُ جهلاً وحَيْنا

فاجعلِي بينَناَ وبينكِ عذْلاً ... لا تحيفِي ولا يحيف علَيْنا

(الأغاني، ج1/ 378).

في (أنزلناه) ضميرٌ عائدٌ على الكتاب مطابق له في الجنس والعدد، ألا وهما التَّذكير والإفراد.

في آية سورة التَّوبة السَّابقة، ورد الفعل (يُنفِقُونها) وقد تقدَّمه اسمان هما الذَّهب والفضَّة، ولم يقترن الفعل بضمير التَّثنية، وإنما اقترن بالهاء المشار بها إلى المفردة المؤنَّثة أو جماعة الإناث من غير العاقل. وفي تفسير ذلك أقوال:

- يذهب الإمام الطبري (محمد بن جرير، ت310هـ)، إلى أنَّ إفراد الضَّمير في هذه الآية يحتمل وجهَين:

الوجه الأوَّل: أنْ يكون الذَّهب والفضَّة قد أريد بهما الكنوز(*)، فيكون الكلام: والذين يكنِزون الكنوزَ، وإفراد الضَّمير في (لا ينفقونها) وما بعدها من الكلمات باعتبار كلمة (كُنوز/ المكنوزات).

الوجه الآخر: أنَّ الخبر عن إحداهما مثل الخبر عن الأخرى، لذلك اكتفى بذكر الضَّمير مفردًا. ومن نظائر ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ (الجمعة: 11)، فقال (إليها)، ولم يقل (إليهما) إشارةً إلى التِّجارة واللَّهو. وقوله: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (التوبة: 62). ولم يقل (يرضوهما) إشارةً إلى الله ورسوله المتقدِّمين على الفعل (يُرضوه). وفي الشِّعر، قول حسان بن ثابت: [خفيف]

إنَّ شَرْخ الشَّباب والشَّعر الأسْـ ـوَدَ ما لَم يُعاصَ كان جُنُونا(1)

والشاهد عود الضَّمير على الشباب في الفعل (يعاص) فحسب، والأصل تثنية الضَّمير فيقول (يعاصيا). وقول الشَّاعر: [طويل]

(*) (الكنْز) في اللغة: الجمع والضَّم، ومنه قيل: ناقَة كناز، أي: منضمَّة الخلق سمينة. ومنه قول النابغة الشيباني في وصف ناقة: [طويل]:

فَخَر بناجيةٍ أُجْدٍ كِنازٍ كَأنَّها إذا رُدَّ فيها الطَّرْفُ فحلٌ عُذافِر

(ديوانه، ص65).

ويغلب الكنْز على الفضَّة والذهب، لكنه لا يختصُّ بهما، بل يقال في غيرهما، ومن ذلك قول المتنخل الهذلي: [بسيط]

لا دَرَّ دَرِّي إنْ أطْعَمتُ جائعَهم قِرْفَ الحتِيِّ وعندِي البُرُّ مكنُوز

ينظر: ديوان الهذليين، ج2/ 15؛ الكتاب، ج2/ 89؛ البحر المحيط، ج5/ 37.

(1) ديوانه، ص236.

وَلَـوْ حَـلـفَـتْ بـيـن الـصَّـفـا أُمُّ عــامِـرٍ ومَـرْوَتِـهــا بـالـلـه بــرَّتْ يَـمِـيــنَـهــا

حيث إنَّ الضَّمير هنا عائد على محذوفٍ هو (مكَّـة) وتقدير الكلام: ومروةِ مكَّـة. وقد عاد عليها الضمير لذكر جزئها، وهو الصَّفـا. كما يحتمل أن يكون الضَّميـر في هذا البيت عائـدًا على (الصَّفـا) فأُنِّث حمْـلاً على المعنى، أي معنى البقعة والحدبـة[1].

- ويذهب غير الطبري إلى أنَّ الضَّمير عائدٌ على أقرب اسمٍ إليها وهو (الفضَّة) وعلى ذلك لا يكون إشكالٌ في عَـود الضَّمير.
- وقيل يجوز أن يكون الضَّميـرُ عائـداً على الذَّهب، ويجوز فيه التَّذكير والتأنيث[2]. بل هو أشهَـر.
- كما يجوز اعتباره من باب **الحذف والاكتفاء بالمذكور** عن ذلك المحذوف، فيكون التَّقـدير: (والذين يكنِزون الذهب [ولا ينفقونه، والذين يكنِزون] الفضَّة ولا ينفقُونَها).

وبعدُ، فمن الإمكان الإشارة إلى ملمحٍ بلاغي مقبولٍ في هذه الآية، ألا وهو أنَّ القرآن الكريم أراد بإفراد الضَّمير في هذا الموضع التَّأكيد على توسيع مفهوم الآية ليحتمل أحد المذكورَين: الذَّهب والفضَّة، ولئلَّا يفتح باباً لمتوهِّم أو زاعمٍ أن الوعيد في حقِّ الذين لا ينفقون الذَّهب والفضَّة مجتمعَيْن. أمَّا الذين ينفقون الذَّهب مثلاً، ولا ينفقون الفضَّة في سبيل الله، أو العكس، فليسوا داخلين في مفهوم الوعيد. أي أنْ يزعم زاعمٌ ويقول: حسناً، إنَّني أكنِز الذَّهب وأنفق الفضَّة، أو أكنِز الفضَّة وأنفق الذَّهب فلا أدخل تحت طائلة الاكتناز المنهيِّ عنه في الآية؛ لأنَّني لم أكنِز الاثنين معاً. إنَّ هذا المفهوم الخاطئ، أو التَّلاعب بالنَّص للخروج عن ضوابط الشَّرع لا يقوم له مقامٌ مع إفراد الضَّمير؛ لأنَّ الاثنين في حكم الجمع، فجاز عَود الضَّمير بالهاء، ومعلوم أن الجمع المؤنَّث غير العاقل يُعامَل معاملة الاسم المفرد كقوله تعالى: ﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا﴾ (الحج: 36). والله أعلم.

---

(1) اللباب في علوم الكتاب، ج10/ 79.

(2) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 14.

8 - الإشارة بالضَّمير المفرد (قدَّره) بعد الشَّمس والقمر

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (يونس: 5).

الإشكال المحتمَل في هذا الموضع قد يكون عن مرجع الضَّمير في الفعل (قدَّره). تُرى ما المقدَّر؟ الشَّمس أم القمر؟ أم أنَّ الضمير يعود على كلا الاسمَين؟ وقد ينشأ عن الإجابة عن أحد السُّؤالَين السَّابقين أسئلةٌ أخرى متسلسلة نحو: كيف يسوغ عود الضَّمير مفرداً على شيئَين اثنَين؟ وإذا كان الضمير عائداً على الشَّمس، فكيف يسوغ عوده مذكَّراً على اسمٍ مؤنَّث؟ إذا كان الضَّمير عائداً على القمر دون الشَّمس، فكيف عاد على اسمٍ دون الآخر؟ خاصَّةً أنَّ لكلٍّ من الشَّمس والقمر منازل معروفة.

وللعلماء أقوالٌ في بيان تلك الجوانب والإجابة عن الأسئلة السَّابقة.

- ذهب بعض المفسِّرين إلى أنَّ الضَّمير عائدٌ على القمر وحده، وأكَّدوا موقفهم هذا بالقول إنَّ القمر هو المقدَّر، لأنَّه - خاصَّةً - عمدة العرب في تقدير التَّواريخ، ومعرفة الأنواء، وهو ثماني وعشرون منْزلة.
- وذهب آخرون إلى أنَّه يحتمل أنْ يكون حذَفَ ضمير الاثنين، وهو سائغٌ مألوف في كلام العرب. فكأنَّ الأصل (وقدَّرهما) إشارةً إلى الشَّمس والقمر. وممَّا ورد من ذلك في الشِّعر قول مالك بن العجلان: [منسرح]

نحنُ بِما عندَنا وأنتَ بِمَا عندَكَ راضٍ والرَّأيُ مختلف[1]

(1) ديوانه، ص173؛ وينسب البيت أيضًا إلى درهم بن زيد العجلان، وقيل قيس بن الخطيم. تلخيص الفوائد، ص205؛ الدرر، ج5/ 314؛ الكتاب، ج1/ 75؛ أبيات سيبويه، ج1/ 279؛ شواهد الإيضاح، ص128؛ الإنصاف، ج1/ 95؛ الأشباه والنظائر، ج3/ 100؛ أمالي الحاجب، ج2/ 726؛ خزانة الأدب، ج10/ 295؛ الأشموني، ج1/ 435؛ شرح ابن عقيل، ص125؛ مغني اللبيب، ج2/ 622؛ المقتضب، ج3/ 112؛ همع الهوامع، ج2/ 109.

والأصل: (نحن بما عندنا راضون وأنتَ بما عندك راضٍ) فاكتفى بأحد الخبَرَيْن عن الآخر.

- ويذهب الزمخشريُّ إلى احتمالَين اثنين في هذا الموضع، وهما:

الاحتمال الأوَّل: أنَّ الهاء عائدةٌ على مضافٍ محذوفٍ تقديره: وقدَّر (مسيرَه) منازل. لأنَّ الكواكب كلَّها تسير في أفلاكٍ خاصَّة بها، كما هو مقرَّر في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس: 40).

الاحتمال الآخر: أنّه على حذف موصولٍ تقديره (ذا) فكأنَّه قال: وقدَّره (ذا) منازلَ، وهذا المحذوف مضاف، و(منازل) مضافٌ إليه، وبذلك ينتفي كونه صفةً للقمر، ويزول الإشكال حول جمع (منازل) جمعَ تكسيرٍ موصوف به مفرد[1].

9 - ورود كلمة (مثلاً) مفردًا بعد المثنى

قال تعالى: ﴿مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَىٰ وَالْأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (هود: 24).

قبل الوقوف عند الإشكال في هذه الآية، ينبغي عرض آيةٍ أخرى مشابهةٍ لها توضِّح مدى الإشكال في هذه الآية، ألا وهي قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ الْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 29). ففي هذه، ضُرِب مثلان متقابلان: مثلُ رجلٍ حرٍّ ليس لأحدٍ عليه حقُّ الالتزام والإذعان لمطالبه، ومثلُ رجلٍ مملوكٍ لأربابٍ كُثُر كلٌّ يريد أن يستخلصَه لنفسه، وأنْ يتفرَّغ المملوك لخدمته، والمملوك حيران متذبذب لا حيلة له. والمثلُ بعد، مثل المؤمن المخلص عبادته للمولى الواحد ومثل المشرك المتلبِّس بأرباب كُثر.

يذهب العلماء في بيان الإشكال في إفراد (مَثَلاً) في آية هود السَّابقة، إلى

(1) الكشاف، ج2/ 314.

أنَّ المراد بإفراد التَّمييز المنقـول من الفاعليَّة (مثلاً)، أنَّ كلا الفرِيقَين ضُرِبا مثلاً، والأصل: هل يستوي مَثَلُهـما. فلو ضرب هذا مثلاً، وذاك مثلاً آخر، لانتفى وجه الاعتبار والمقارنة بينهما. وعُدَّ من نظائر ذلك في القرآن الكريم قولـه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ (المؤمنون: 50).

هذا، وقد أكَّد الفعل (يستويان) هذا الاعتبار في الجمع بين الفريقَين، وعدم الفصل بينهما في المقارنة، وضرْبِ المثل، وذلك طبقاً لمفهوم أنَّ الشَّيءَ يظهر بضدِّه، فلو فُرِّق بين المؤمنين والكافرين؛ لسقط بذلك قانون التَّوازن، ولانْمَحى كذلك الجمال الموضوع في الكون في وضع الأضداد حذواً بحذوٍ، ولأزعج ذلك نظام تعدُّد الأنواع الذي هو قانون إلهيٌّ موضوع في هذا الكون لضمان استمرار الحياة.

وعليه، فإنَّ إفراد (مثَـلاً) قد يكون تلميحًا لطيفًا إلى ضرورة الالتزام بهذا المبدأ في الاعتبار والتَّفكُّر في ملكوت السَّموات والأرض، وتدبُّر قدرة الله وآياته في الآفاق والأنفُس مجتمعةً، ثمَّ النَّظر في الخصائص الفارقة بين كلِّ نوعٍ وآخر. هذا والله أعلم.

10 - عود الضَّمير مفردًا في الفعل (فتشقى) بعد ذكر آدم وحواء

قـال تـعـالـى: ﴿فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ﴾ (طـه: 117).

يخاطب المولى عزَّ وجلَّ آدم في هذه الآية ويحذِّره من اتِّباع الشَّيطان، ويؤكِّد ذلك بقوله (فلا يخرجنَّـكما)، ويطلع المولى جلَّ شأنه آدم على مآل اتِّباع الشَّيطان وهو الشَّقاء بعد السعادة ورغد العيش في رضوان الله تعالى. والملفت في هذا الموضع إسناد الضمَّير في الفعل (فتشقى) إلى آدم فحسب، فكأنَّه وحدَه يتحمَّل مغبة اتِّباع الشَّيطان دون حواء، فهل هذا هو المفهوم أم أنَّ للإفراد ههنا سبباً آخر وأنَّ للآية تفسيرات أخرى جائزة؟

- يرى الطَّبري أنَّ الخطاب لآدم، وجاز ذلك لأنَّ ابتداء الخطاب من الله كان لآدم (عليه السلام) فاكتفى بإعلامه عقوبة المعصية، ومغبَّـة اتِّبـاع إبليس، وفي ذكر

آدم كفايةٌ عن ذكر حواء، لاتِّفاق حكمهما في هذا الشَّأن. كما يرى أنَّ من نظائر ذلك في التَّنْزيل الحكيم قولـه تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق: 17)، حيث اكتُفِي بذِكر أحد القَعيدَيْن لمعرفة المُخاطَبين بحاله من ذِكْر صاحبه[1].

- أمَّا القرطبي (محمد بن أحمد، ت671هـ)، فيستنبط من هذه الآية جريانَ نفقة الزَّوجة على الزَّوج، إذْ إنَّ المولى عزَّ وجلَّ أسند الشَّقاء - بعد الخروج من الجنَّة - إلى آدم، مما يدلُّ على أنَّه الذي يشقى من أجل العيش، وأعباء الحياة، وحدَّدها في أربعة أمورٍ: الطَّعام، والشَّراب، والكسوة، والمسكن، فهذه الأربعة ضروريَّاتٌ يجب القيام بها، وما وراءها فتفضُّلٌ من الزَّوج[2].
- وذهب آخرون إلى أنَّ سبب العدول عن التَّثنية لتوافق رؤوس الآي[3]، فهو بين الفواصل على النَّحو الآتي: أبَى.. فتشقى.. تعرى.. يبلى.. فغَوى.. وهدى....

ومراعاةُ الانسجام الموسيقيِّ في فواصل الآيات القرآنيَّة تفضي إلى الكثير من التَّغيُّرات في الكلِم والتَّعبيرات، وقد نقل السيوطي «عن الشيخ شمس الدين الصائغ (ت776هـ)، في كتابه «**إحكام الرأي في أحكام الآي**» قولـه: «اعلَمْ أنَّ المناسبة أمرٌ مطلوبٌ في اللُّغة العربيَّة يُرتَكب لها أمورٌ من مخالفة الأصول، وقد تتبَّعت الأحكام التي وقعت في أواخرِ الآي مراعاةً للمناسبة، فعثرتُ منها على نيفٍ عن الأربعين حُكْمًا». ومن تلك الأنواع التي ذكرها الصائغ: إيثار تذكير اسم الجنس، كما في قوله تعالى: ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ (القمر: 20)، أو إيثار تأنيثه، كما في قولـه تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [4].

---

(1) الطبري، ج16/ 222.
(2) القرطبي، ج11/ 253.
(3) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 128.
(4) الإتقان: ج2/ 267.

11 - وصف عيسى ومريم بأنَّهما (آية) بالإفراد

قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً وَءَاوَيْنَٰهُمَآ إِلَىٰ رَبْوَةٍ ذَاتِ قَرَارٍ وَمَعِينٍ﴾ (المؤمنون: 50).

يشير القرآن الكريم في هذا الموضع إلى ما أظهره الله سبحانه من دلائلِ عظيمِ قدرته، وبديعِ صُنعِه، وعجيبِ أمرِه في عيسى ومريم (عليهما السلام)، إذْ خلق الله عيسى من غير أبٍ، وأنطقه في المهد صبيًّا، وأجرى على يدَيه إبراء الأكمَه والأبرص، وإحياء الموتى بإذنه تعالى. أما أمُّه فجعله الله سبحانه تحملُ بعيسى من غير ذَكَر. ولعل الجامع بينهما حملُ مريم بعيسى من غير ذَكَر، وولادة عيسى من غير أبٍ.

كان المتوقَّع في هذا الموضع أن يقال: (وجعلنا ابن مريم وأمَّه آيتَين) بالتَّثنية للصفة؛ إذْ إنَّ (الجعل) وقع على شخصَين منفصلَين هما: عيسى ومريم (عليهما السلام). عليه، فإنَّ إفراد الضمير قد يثير سؤالاً عن مرجع (آية) المفرد. تُرى أهي تعود على عيسى أم على مريم؟ وكيف يسوغ عَود الصِّفة على الاثنين كما هو المفهوم الطَّبيعي للآية؟ وكما ورد في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ ۖ فَمَحَوْنَآ ءَايَةَ ٱلَّيْلِ وَجَعَلْنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ (الإسراء: 12). بتثنية (آية).

في بيان هذه الآية والإجابة عن هذا السُّؤال آراءٌ منها:

- أنَّ (آيـة) أفردت في آية المؤمنون السَّابقة، دلالةً على أنَّ كلًّا منهما دلالة على عظيم قدرة الله ووحدانيَّته، فكلٌّ واحدٍ منهما يقوم مقام الآخر[1].
- أنَّه من باب الاكتفاء بأحد الاسمَين عن الآخر لأهميَّته، وذلك مثل قولـه تعالى:

(1) الطبري، 17/ 84. ومن روائع النّظم ههنا أنَّه قدَّم الابن في هذه الآية لأن السِّياق في ذِكر عيسى عليه السلام، وفي آية أخرى لما كان السِّياق في ذكر مريم عليها السلام، قدَّم اسمها على اسم عيسى، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهَا وَٱبْنَهَآ ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ (ينظر: الإتقان للسيوطي، ج2/ 37).

﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ إِن كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ (التوبة: 62)[1].

ومثال ذلك في الشِّعر قول الأضبط بن الأضبط بن قريع السعدي: [منسرح]

لِكُلِّ هَمٍّ من الهُموم سَعَة والصُّبح والمسيُ لا فلاح معه[2]

وكان الأصل أن يقول (لا فلاحَ معهُمَا)، إشارةً إلى الصباح والمساء.

ولا نميل إلى هذا الرأي لأن عيسى وأمَّه على قدم المساواة في ظهور آية الله تعالى، ودلائل قدرته فيهما؛ لذلك قال جماعة إنَّ كلَّ واحد منهما آيةٌ قائمةٌ بنفسه؛ فجاز إفراد الآية إشارة إلى هذا التَّساوي في ظهور آية الله تعالى وعظيم قدرتهِ في خَلقِه. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾ (الكهف: 33).

يقول الخطيب في ذلك: «والأقرب أن جعلهما آيةً هو نفس الولادة، لأنَّه وُلد من غير ذكَر، وولدته من دون ذكر، فاشتركا جميعًا في هذا الأمر العجيب الخارق للعادة». فظهور آية الولادة فيهما، وكون تلك الآية لا تتمُّ إلا بمجموعهما هو المعنيُّ به في قوله ﴿وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾ (المؤمنون: 50). أما الآيات الأخرى التي ظهرت على يد كل منهما كتكليم عيسى الناس في المهد صبيا، وإبرائه الأكمه والأبرصَ بإذن الله، ورزق مريم بغير حساب، وهزِّها للنّخلة تساقط عليها رُطَبا جنيًّا... فتلك آياتٌ لكلِّ واحدٍ منهما. وهي غير مرادة في هذا الموضع. والله أعلم[3].

12 - الإشارة إلى الأموال والأولاد بـ(التي) المفرد

قال تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمۡ فِي ٱلۡغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ (سبأ: 37).

(1) النحاس، معاني القرآن، ج4/ 460.
(2) تهذيب اللغة، ج5/ 71؛ تاج العروس، ج7/ 25 (فلح)؛ لسان العرب، ج2/ 457 (فلح)؛ مقاييس اللغة، ج4/ 450.
(3) الفخر الرازي، ج23/ 103-104.

ينكر المولى سبحانه وتعالى على الكفار مفاخرتهم واغترارهم بكثرة الأموال والأولاد، واغترارهم بأنَّها من المقرِّبات إلى الله عزَّ وجلَّ، ويغترُّ أولئك أنَّ ما يُعطَون من أموالٍ وبنين إنَّما هو من أجل كرامتهم على الله ومعزَّتهم عليه.. بل زعموا أنَّهم غير معذَّبين لأنَّهم أكثر أموالا وأولاداً: ﴿وَقَالُوا۟ نَحۡنُ أَكۡثَرُ أَمۡوَٰلٗا وَأَوۡلَٰدٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ (سبأ: 35). فالحقُّ أنَّ تلك الأموال والأولاد فتنة لهم يُملي الله لهم بها في الدُّنيا، ويعذِّبهم بها يوم الحساب، وما يقرِّب إلى الله في الآخرة إلا عمل العبد الصَّالح لا أولاده، ولا أمواله أو غير ذلك.

والإشكال هنا - والقرآن في معرض الحديث عن الكثرة - تقدُّم نوعَين مختلِفَين على الاسم الموصول (التي)، وهما: الأموال والأولاد. وكان الأظهر أن يُقال: (باللَّذين) أو (باللَّتين) على التَّثنية.

أما تفسيرات العلماء في بيان سبب إفراد الاسم الموصول في هذا الموضع فمنها:

- أنَّه ذُكِر من كلٍّ نوعٍ منهما جمعٌ يصلح بأنْ يُشار إليه باسم الموصول المؤنث (التي)، فلا يبعُد أنَّه أراد بـ(بالتي) أحدَ النَّوعَين من الأموال والأولاد[1]. أي: أنَّ كل واحدٍ من الاسمين جمع تكسيرٍ، وحقُّ جمع التَّكسير أن يُشار إليه بضمير المؤنث الواحدة.

هذا، وتُعامَل أسماء كثيرةٌ معاملة الاسم المفرد فتؤنَّث إذا كانت جمع قلَّة؛ لأنَّ الجمع يصيِّرها في معنى الجماعة، سواء كان من جموع العاقلين أو غير العاقلين، ويكون التَّأنيث حينئذٍ للاسم، وليس للمعنى. من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنۡهُمۡ إِصۡرَهُمۡ وَٱلۡأَغۡلَٰلَ ٱلَّتِي كَانَتۡ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ (الأعراف: 157) فالأغلال جمع غير عاقل، وصفتْ بضمير (التي) للمفرد المؤنَّث. ومن تأنيث العاقل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغۡنِيَ عَنۡهُمۡ أَمۡوَٰلُهُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗاۖ﴾ (آل عمران: 10). فعاد الضَّمير التاء في الفعل (تُغنِيَ) على الأولاد

(1) الطبري، ج22/ 100.

مفرداً مؤنَّثاً، وهم جماعة عقلاء. فالعرب تجري على بناء جمع القلَّة كثيراً من أحكام المفرد مثل جواز تصغيرها على ألفاظها. وعلى ذلك جاز عود الضَّمير على (الأنعام) مفرداً مؤنَّثاً في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ (النحل: 66).

- ذهب الفراء (أبو زكرياء، ت207هـ)، إلى أنَّ في الآية جملة غير مذكورة اكتُفِي عنها بالجملة المذكورة، وتقدير الكلام: وما أموالكم (بالتي تقرِّبكم عندنا زلفى)، ولا أولادكم بالتي تقرِّبكم عندنا زلفى[1]. فحذفت الجملة الأولى لدلالة الأخرى عليها.

- أما الزمخشري، فإنَّه يذهب إلى أن (التي) صفة لموصوفٍ محذوف هو (التَّقوى)، وتقدير الكلام: ليست أموالكم ولا أولادكم بتلك الموصوفة عند الله بالتَّقريب. وهي التي تقرِّب إلى الله لا الأموال ولا الأولاد[2].

13 - الإخبار بـ(قعيد) عن (المتلقِّيان) المثنى

قال تعالى: ﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ (ق: 17).

من القواعد النَّحويَّة أنَّه لا يُخبَر بالمفرد عن الجمع، ويدخل المثنى في هذا الحكم؛ لأنَّه بمنْزلة الجمع[3]. أما الإخبار عن المفرد بالجمع فمن أجل مقاصدَ بلاغيَّة كالتَّعظيم مثلاً. والأصل التَّوافق والتطابق في العدد بين المخبر والمخبر عنه[*]، وفي الآية السَّابقة إشكالٌ حول هذا التَّطابق بين الخبر والمخبَر

(1) معاني القرآن، ج2/ 363.
(2) القرطبي، ج14/ 305؛ الكشاف، ج3/ 292.
(3) شرح قطر الندى، ص273.
(*) من المواضع التي توهِم بعدم التطابق بين المخبر والمخبر عنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ (الأحزاب: 56)، برفع (ملائكتُه)، فقد احتمل هنا أنه يخبر بالجمع (يصلُّون) عن المثنى، والصَّحيح أن خبر إنّ محذوف تقديره: إن الله يصلِّي، وقد استغني عنه بخبر الجملة الثانية، وهو مثل قولك: إنَّ عمراً وزيدٌ قائم. برفع (زيد) باعتباره مبتدأ خبره (قائم) ويكون التقدير: إنَّ عمراً قائم، وزيد قائم. التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 222.

عنه؛ إذْ إنَّ (قعيـد) خبر عن الملَكَين اللذين يكتبان حسناتِ المرء وسيئاته، فالذي يكتب عن يمينـه يكتب الحسنات، والذي عن يسـارِه يكتب السَّيئات(1).

وفي تعليل إفراد (قعيد)، وهو خبر (للمتلقيان) السَّابق ذكرهما، أقوال:

- قيل إنَّه عدل من (فاعِل) إلى (فعيل) مبالغةً، كما يقال (عليم) مبالغة في صفة العِلم في الموصوف به. فهو يعني هنا: الملازم الذي لا يبرح صاحبه.
- وقيل إن (فعِيل وفَعول) يستوي فيهما الواحد والاثنان، والجمع، فيكون مساويًا لـ(فَعول). ومن نظائر ذلك في التَّنْزيل الحكيم قولـه تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التحريم: 4). حيث أخبر بالمفـرد عن الجماعة بقوله (ظَهِيـر)، وهو في معنى الجمع (ظُهراء وأعوان)(2).

وقولـه تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (طه: 47)، حيث إنَّ (رسول) يُجعل للمفرد والاثنين والجمع.

ومما ورد من ذلك في الشِّعر قول أبي ذويب الهذلي: [متقارب]

ألِكْني إليها وخير الرَّسول أعلَمُهم بِنواحي الخَبَر(*)

والشاهد إفراد الشَّاعر لكلمة (الرَّسول)، في موضع جمع.

(1) روي معناه من حديث أبي أمامة قال: قال النبي (ﷺ): «كاتب الحسنات على يمين الرجل وكاتب السيئات على يساره، وكاتب الحسنات أمينٌ على كاتب السيئات فإذا عمل حسنة كتبها صاحب اليمين عشراً وإذا عمل سيئة قال صاحب اليمين لصاحب الشِّمال: دعه سبع ساعات لعله يسبِّح أو يستغفر». ينظر: تفسير القرطبي، ج17/ 10.

(2) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 265؛ فتح القدير، ج5/ 251.

(*) شرح أشعار الهذليين، ص113؛ تاج العروس، (ألك)؛ المخصص، ج12/ 225؛ لسان العرب، ج10/ 485 (لوك). وفي هذه الكلمة (أ ل ك) قلبٌ مكانيٌ، وأصله (ل أ ك)، ويأتي الفعل منه غالبًا في صيغة الأمر، ومن ذلك قول الشَّاعر:

ألِكْني إليها عَمْرَكَ الله يا فتى بآيةِ ما جاءت إلينا تَهادِيَا

وقول الآخر:

ألِكْني إلى قومي السَّلامَ رسالةً بآيةِ ما كانوا ضعافًا ولا عُزْلَا

والأصل في ذلك كلِّه (ألْئِكني) فخُفِّفت الهمزة. (الخصائص، ج4/ 474).

أما قول لبيد: بِألوكٍ فبذلنا ما سأل ..

فهو على وزن (عفول) بتقديم عينه على فائه، وهو قليل.

- يذهب المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت285هـ)، إلى أنَّ الأصل في الآية: عن اليمين قعيد، وعن الشِّمال، فأُخِّر عن موضعه(1).
- وأقرب إلى رأي المبرد قولهم إنَّ الأصل: عن اليمين قعيد وعن الشِّمال قعيدٌ، ثم حذف أحدُهما استغناءً عنه، ولدلالة الآخر عليه.
- ومما ورد من ذلك من الشِّعر قول الأزرق بن طرفة الفراصي: [طويل]

رمانِي بأمرٍ كنتُ منهُ وَوالِدِي بَريئًا ومن فوق الطَّويِّ رَمانِي(2)

أي: رماني بأمرٍ كنتُ منه بريئًا، ووالدِي منه بريء. فحذف خبر (والدي) لدلالة الأول عليه. ومنه أيضًا قول الفرزدق: [كامل]

إنِّي ضمنتُ لِمَن أتانِي ما جَنَى وأبي فكان وكنتُ غيْرَ غَدُور(3)

والشاهد استغناؤه بذكرِ خبر الثاني عن ذكر خبر الأول. والتَّقدير: فكان (غيرَ غدورٍ) وكنتُ غير غدور.

---

(1) القرطبي، ج17/ 123.
(2) البحر المحيط، ج8/ 122، الدرر، ج2/ 62؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 249؛ الكتاب، ج1/ 75؛ همع الهوامع، ج1/ 116. وينسب أيضاً لعمرو بن أحمر في ديوانه، ص187.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ 95؛ الرد على النحاة، ص100؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 266؛ الكتاب، ج1/ 76؛ لسان العرب، ج3/ 360 (قعد).

المبحث الثَّاني: المفرد في موضع الجمع

14 - الإخبار بـ(عدوّ) عن (بعض) الجمع

قال تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۖ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (البقرة: 36).

وقال أيضًا: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ (مريم: 93-95).

في تعليل إفراد (عَدُوّ)، وكذلك في تعليلِ إفراد (آتيه.. فردًا) وجهان:

الوجه الأوَّل: أنَّ (بعض) و (كُلّ) يُخبَر عنهما بالواحدِ باعتبار اللَّفظ، ويُخبَر عنهما بالجمع باعتبارِ المعنى(*). وقد اعتُبِر اللَّفظُ في هاتين الآيتين؛

(*) لفظة (كُلّ): اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر، أو لاستغراق أجزاء المعرَّف. فمن استغراقه لجميع أفراد المنكر قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ (آل عمران: 185)، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ (مريم: 95)، وفي الحديث النبويِّ القدسيِّ قوله (ﷺ): «يا عبادي! كلُّكم جائعٌ إلا مَن أطعمته، وكلُّكم عارٍ إلا مَن كسوته...». وتقع (كل) مضافاً إلى الظاهر، وغير مضافٍ، فمن وقوعه مضافاً إلى الظَّاهر قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ (المدثر: 38). وقد تقطَع كلمة (كلّ) عن الإضافة فتُنوَّن ويقدَّر المضاف إليه، وقد يراعَى فيها اللَّفظ فيفردُ خبرها، وقد يراعى فيها المعنى فيُجمع الخبر. فمن مراعاة اللَّفظ قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ (الإسراء: 84). وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ (النور: 41). فقد عاد الضَّمير في الفعل (يعمل) وفي الفعل (علِم) مفرداً مذكَّرا، كما عاد الضَّمير الهاء في الاسمَين (شاكلته، تسبيحه) للإشارة إلى (كلّ). وذلك مراعاةً للَّفظ.

ومن مراعاة المعنى في لفظ (كلّ) المنقطع عن الإضافة قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ (النمل: 87)، وقوله تعالى: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ (البقرة: 116)، فالخبر في الآيتين وأمثالهما محمولٌ على معنى (كلّ) الدالّ على الجماعة، دون لفظها.

زوحكم لفظة (كل) الإفراد والتذكير. أما معناه فبحسب ما يضاف إليه، غير أنه إذا وقع مضافاً إلى نكرة وجب مراعاة المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ﴾، =

فقيل (آتيهِ.. فَردًا.. عـدُوّ). فالسِّياق هو الذي يحدِّد جنس الخبر وعددَه، وإنْ كانت دلالة (بعض) على الجمع أكثر، خاصَّة إذا تكرَّرت. فمن دلالتها على الواحد، قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ ﴿١٩٨﴾ فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ﴾ (الشعراء: 198، 199) حيث عاد الضَّمير في الفعل (فقرأه) على (بعض) مفرداً. ونزول الوحي - عادةً - يكون على شخص واحدٍ يبلِّغه إلى الناس. وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِىُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ حَدِيثًا﴾ (التحريم: 3). وهي حفصة أخبرت عائشة (رضي الله عنهما) بما أسرَّ النبي ﷺ إليها.

ومن دلالتها على الجماعة: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوٓا۟ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة: 76).

قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ (البقرة: 253).

وقوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَسَآءَلُونَ﴾ (الصافات: 50). وقد تدلُّ بعض على المثَّنى أيضاً، ذلك لكون المثنى في الأصل جمعا.

الوجه الثاني: أنَّ لفظة (عـدُوّ) تُفـرَد في موضع الجمع، وسبب إفراده شبَهُه المصادر في الوزن كـ(القبُول) مثلاً. كما في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُونَ كُلَّ

= (القمر: 52) وفي الحديث النبوي: «كلُّكم راعٍ، وكلكم مسؤولٌ عن رعيَّته...». أما إذا كان مضافاً إلى معرفةٍ، فيجوز مراعاة اللَّفظ أو المعنى، نحو: كلُّهم صالح، (أو صالحون)، وقد اجتمع الوجهان في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾، (مريم: 93). فأفرد الضمير في (آتي) وجمَعها في (أحصاهم وعدَّهم). أما قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (الصافات: 7، 8) فالإشكال محتَمَلٌ في جمع الضمير في (يسمَّعون)، وقد تقدَّم عليه اسم نكرة، فالواجب في هذه الحال مراعاة المعنى كما في الأمثلة السَّابقة، فلَم يقل: (وكُلُّكمْ مسؤُولُونَ عَنْ رَعِيَّتِهم) في الحديث السَّابق، بل أتى بالإفراد. وللرَّد على هذا التَّساؤل المحتمل قيل: إن جملة (لا يسمَّعون) مستأنفة خبر عن حال الشياطين المسترقة للسمع، وليست صفة لشيطان السَّابق عليها، ولا حال من الشيطان، لأنَّ الحفظ - عقلاً وواقعاً- لا يكون إلا من الشَّيطان الذي يسمع. فالضَّمير إذن عائد على الجمع المستفاد من السياق، لا إلى اسم النَّكرة الشيطان.

صَيْحَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ﴾ (المنافقون: 4) يقول ابن فارس (أحمد، ت395هـ): العدُوُّ اسمٌ جامعٌ للواحد والاثنين والثَّلاثة، والتَّأنيث، وقد يجمع[1]. ومن وروده للواحد قوله تعالى عن إبليس: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ (الكهف: 50).

ومن مجيئه في معنى الجمع ولفظه مفرد قول الشَّاعر:

وقَومٍ علَيَّ ذوي مِرَّةٍ أراهُمْ عدوًّا وكانوا صَديقا[2]

والشاهد إفراد الشَّاعر كلمة (عدُوّ) و (صديق)، وهو في معرض الإخبار عن القوم، وهم جماعة.

15 - ورود (أوَّل كافر) بالإفراد في خطاب الجمع (ولا تكونوا)

قال تعالى: ﴿وَءَامِنُوا۟ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓا۟ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ۖ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ﴾ (البقرة: 41)[*].

وردت في هذه الآية لفظة (أوَّل) وهي على وزن (أفعَل) التَّفضيل، والحكم في (أفعَل) التفضيل أنَّه إذا أضيف إلى نكرة، كان مفرداً مذكَّراً مطلقًا، نحو: محمَّد أفضل الرجال، وفاطمة أفضل النِّساء.. فإنَّ صيغة أفعَل

(1) القرطبي، ج1/ 320. وردت آيات كثيرة بجمع (عدو)، كما في سورة آل عمران: 103، وفي سورة النساء (45)، وفي الأعراف: 105، وفي فصلت: 19، وفي الأحقاف: 6، وفي الممتحنة: 2. أما من مواطن مجيئه مفردا في موقع الجمع، فمن ذلك: النساء: 92، الأنفال: 60، التوبة: 120، الكهف: 50، الشعراء: 77، المنافقون: 4، الأنعام: 112، التوبة: 83، طه: 80، الصف: 14، التغابن: 14.

(2) الكشاف، ج3/ 324. والمِرَّة بمعنى القوة وشدة الجدال. ومنه قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَٱسْتَوَىٰ﴾ (النجم: 6).

(*) المعلوم أنَّ أهل الكتاب لم يكونوا أوَّل مَن كفَر برسالة محمَّدٍ بل سبقهم إلى ذلك كفار قريش.. وفي بيان ذلك قال المفسِّرون إنَّ الأوَّلية هنا كانت باعتبارهم أوَّل أهل كتابٍ كفَر بالقرآن وبمحمَّد (ﷺ)، وقد حذَّرهم المولى سبحانه من ذلك؛ لأنَّهم أعرَفَ النَّاس بما يجب للأنبياء، وما يلزم من التَّصديق لهم بالإضافة إلى أنَّ وصف محمدٍ موجودٌ عندهم في التَّوراة والإنجيل. فتح القدير، ج1/ 74.

التَّفضيل قد لزمت التَّذكير والإفرادَ في جميع الأحوال سواء مع المثنى، أو الجمع المذكر، أو مع المؤنَّث المفرد[1]. وقد تكون النكرة جامدةً أو مشتقَّة، فإن كانت جامدة، فلا بدَّ من مطابقتها لما قبلها، نحو: الزَّيدان أفضلُ رَجُلَين، الزَّيدون أفضَل رِجالٍ، والهندات أفضل نسوةٍ.

والأمر - كذلك - مع المشتقَّة، فهي واجبة المطابقة، نحو: الزَّيدان أفضلُ عامِلَين، والزَّيدون أفضلُ عامِلِين، والهندات أفضَل عاملات.

أجاز بعضهم المطابقة وعدم المطابقة، وأنشدوا:

وإذا هُـمُ طـعِـمُـوا فـألأَمُ طـاعِـم وإذا هُـمْ جـاعُـوا فـشـرُّ جِـيَـاعِ[2]

والشَّاهد إفراد (طاعم) في الشّطر الأول من البيت، وجمع (جياع) في الشَّطر الآخر. وعلى ذلك، فإنَّ القاعدة العامَّة كانت تقتضي أن يطابق المضاف (كافر) أفعَل التَّفضيل، فيقال: (أوَّل كافرِين). وقد ذكر العلماء تعليلاتٍ في عدم التَّطابق هنا. ومنها:

- أنَّ لفظ (كافِر) وصفٌ لموصوفٍ غير مذكُورٍ، مفردٍ في لفظه، متعدِّدٍ في معناه، نحو: فريق أو فَوج، وكأنَّه قال: ولا تكونُوا أوَّل (فَريقٍ أو فَوْجٍ) كافِرٍ به، ولذلك جاء مفردًا ليطابقَ ذلك الموصوف غير المذكور لفظًا[3].
- ويذهب سيبويه إلى أنَّ (كافِر) مفردٌ قام مقامَ الجمع، وهو من باب قولهم: هو أظْرَف الفِتيان وأجْمَله[4].
- أما الأخفش (أبو الخطاب، ت177هـ)، والفراء فيذهبان إلى أنَّه محمولٌ على معنى الفعل كأنَّه قال: أوَّل مَن كفَر.

(1) أوضح المسالك، ج3/ 297؛ شرح شذور الذهب، ج1/ 535.
(2) معاني القرآن، ج1/ 333.
(3) أوضح المسالك، ج3/ 297؛ شرح شذور الذهب، ج1/ 535.
(4) فتح القدير، ج1/ 74.

16 - وصف الأمَّة بـ(وسطا)

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (البقرة: 143).

وُصفت الأمة المحمديَّة بالوسطيَّة في هذه الآية بما نيط بها من مهمَّة الشُّهود على الأمم الأخرى، والقيام بخلافة المولى عزَّ وجلَّ في إصلاح الأرض وإقامة العدل فيها، وإخلاص العبادة له سبحانه. و (وسط الشَّيء) ما بين طرَفيه مثل (وسط الدار)،[1] ويقال (وسط الوادي) أي أحسن موضع فيه، وأكثره كلأً وماءًا، ثم استُعير للخصال المحمودة لوقوعها بين طرفي الإفراط والتَّفريط كالجود بين الإسراف والبخل، والشَّجاعة بين التَّهوُّر والجبن، ثم أطلِق على المتصَف بها، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ (القلم: 28). أي أعدَلُهم وأخيَرُهم[2]. يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: «إنَّما حوَّلناكم إلى قبلة إبراهيم واخترناها لكم لنجعلكم خيار الأمم لتكونوا يوم القيامة شهداء على الأمم، لأن الجميع معترفون لكم بالفضل. والوسط ههنا الخيار والأجوَد كما يقال: قريش أوسَط العرب نسباً ودارا، أي خيرها، وكان رسول الله ﷺ وسطاً في قومه أي أشرفهم نسباً، ومنه: الصلاة الوسطى التي هي أفضلُ الصَّلوات وهي العصر كما ثبت في الصِّحاح وغيرها. ولما جعل الله هذه الأمَّة وسطاً، خصَّها بأكمل الشرائع وأقوَم المناهج وأوضح المذاهب[3].

وقد ينشأ الإشكال في كَون (الأمَّة) بمعنى الجماعة، وكوْن الصِّفة في هذا الموضع لفظاً مفرداً، فلمَ توصف الجماعة بلفظٍ مفرد، والمقرَّر ألَّا توصف الجماعة ولا يخبر عنها بلفظِ الواحد؟ والصِّفة -بعدُ- مذكَّر، ولفظ الأمَّة مؤنَّث.. فلمَ لم تطابق الصِّفة موصوفها في الجنس؟

(1) لسان العرب، ج7/ 427.

(2) شهاب الدين أحمد المصري، التبيان في غريب القرآن، ج1/ 113.

(3) تفسير ابن كثير، ج1/ 191.

ذكر العلماء أنَّ لفظ (أمَّة) وردت في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، وهي اسم جمع، وتبيَّن من خلال تلك الآيات أن (أُمَّة) يُسند إليها ضمير التَّأنيث كما يسند إليها ضمير الجمع المذكَّر.

فمن تأنيثه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ﴾ (البقرة: 134) بإسناد الضمير (لها) وفي (عليها) إلى لفظة أمَّة.

وقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ (آل عمران: 110).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ (فاطر: 24) فقال (فيها) إشارةً إلى الأمة.

ومن إسناد ضمائر الجمع إليها: قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (آل عمران: 104).

وقوله تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ (الأعراف: 159).

وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم﴾ (يونس: 47) عاد الضمير (هم) ثلاث مرات على الأمَّة وأشير إليها في (يظلمون) بضمير الجمع المذكر.

وقوله تعالى: ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ (غافر: 5) فضمير الجمع (هم) وواو الجماعة في (ليأخذوه وجادلوا) كلها عائدة على الأمَّة.

وعلى ذلك يتَّضح أن كلمة (أُمَّة) مؤنَّث مجازيّ يذكَّر تابِعُه باعتبار معناه، ويؤنَّث باعتبار اللَّفظ.

أما الإشكالُ الآخر في الآية الأولى أعلاه، فيظهر في إسناد (وسَطًا) إلى أمة، فهو مصدرٌ يوصف به المذكَّر والمؤنَّث والمفرد والجمع. فلم يقل مثلاً (أمَّة وسطى) كما في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: 238) على تأنيث كلمة (وسَط). كما لم يقل (أمَّة أوسَط) كما في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (المائدة: 89).

لعلَّ السِّر في ذلك أنَّ القرآن الكريم في معرض الحديث عن وسطيَّة الأمَّة المحمديَّة، أراد أن يومئ إلى أن تلك الوسطيَّة، وسطيَّة مفتوحة على أبعادٍ متناهية في الحضارة البشريَّة، وسطيَّة ليست محتكرة في جيلٍ واحد، ولا في جماعة معيَّنة، ولا في فردٍ، ولا في منطقة أو أرضٍ دون غيرها، ولا في موضوعٍ دون غيره، ولا في مجالٍ عمرانيٍّ خاصٍّ.. ولا.. ولا... فكان من الأنسبِ لهذه الوسطيَّة المفتوحة أن يُختار لها ما يشاكلها من الألفاظ الشَّفافة؛ فاختار القرآن المصدر الذي لا يدلُّ على مذكَّر أو مؤنَّث أو مفردٍ أو جمعٍ معيَّن، وإنَّما يشملها جميعاً، هذا ليشاكِل اللَّفظ المعنى ويبرزه في أدقِّ ملامحه، والله أعلم.

17 - مجيء (أحد) مفردًا في سياق الحديث عن الجماعة

قال تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ (البقرة: 136).

المعلوم منطقًا أنَّ التَّفريق يكون -على الأقلِّ- بين شيئين اثنين، ومقتضى ذلك أن يشار إلى الشَّيئين أو الأشياء المفرَّقة بصيغة الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ إِلَّا نَفۡسِي وَأَخِيۖ فَٱفۡرُقۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ (المائدة: 25). فالمفرَّق هنا جماعتان: فريق المؤمنين وفريق الكفار، وأشير إليهما بضمير الجمع (بيننا) واللَّفظ الدال على الجماعة (قوم). أما في آية البقرة السَّابقة، فقد أضيف (بين) إلى مفرد (أحد)، وكأن التَّفريق وقع على مفرد لا على جماعة، فكيف جازت إضافة (بين) إلى المفرد، وتفريق الواحد؟

في بيان هذا الإشكال عدَّة أقوال:

- أفرد (أحد) ولم يجمع على (آحاد)؛ لأنَّ الأحد يقع للواحدِ والجماعة.

ومن وقوعه للواحد قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُم مَّرۡضَىٰٓ أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوۡ جَآءَ

أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ﴾ (النساء: 43) وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: 6). وقوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ (الأحزاب: 40).

ومن وقوعه للجمع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾، (الحاقة: 47)، حيث وصف (أحد) بحاجِزين جمعًا سالماً للذُّكور[1]. وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ (النساء: 152)، أي: بين أحدٍ وأحدٍ منهم.

وقيل إن (أحد) ههنا ليس بمعنى واحد، وهو مثل: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: 1). بل هو الموضوع للعموم، وزادوا أن همزته أصليَّة غير مبدلة من الواو، وفي هذه الحالة لا تقدير. غير أن هذا المذهب لا يصحُّ، إذْ يؤوَّل القولُ إن الكافرين فرَّقوا بين جميع الرُّسل، وهو أمرٌ لم يحدث، وإنَّما فرَّقوا بين محمد وبين غيره في النُّبوَّة[2].

- يقول أبو حيان (محمد بن يوسف، ت745هـ)، في اعتراضه على أنَّ المعنى (جميع رسله): «ويبعد عندي هذا التَّقدير؛ لأنه ينافي كونَهم مفرِّقين بين بعض الرُّسل، والمقصود بالنفي هو هذا، لأنَّ اليهود والنَّصارى ما كانوا يفرِّقون بين جميع الرُّسل بل البعض، وهو محمد ﷺ ...». وبعد ذلك يقرِّر رأيه في تفسير الآية فيذهب إلى أنه يحتمل أن يكون مما حُذف فيه المعطوف لدلالة المعنى عليه، والتقدير: لا نفرِّق بين أحد من رسله، وبين أحدٍ. ويكون (أحد) بمعنى واحد، لأنه اللَّفظ الموضوع للعموم في النَّفي. ومثل هذا الحذف للمعطوف قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ﴾ (النحل: 81). أي: الحرَّ والبرد[3]. ذكَر واحدًا والمراد اثنان. أي: تقيكم الحرَّ والبرد.

(1) القرطبي، ج3/ 429. وفتح القدير، ج1/ 307.
(2) مغني اللبيب، ج1/ 819.
(3) البحر المحيط، ج2/ 365.

ومن ذلك قول المثقب العبدي[1]:

ومـــا أدري إذا يَــمَّــمْــتُ أرضًـــا أريـدُ الـخـيْـرَ أيُّـهـمـا يـلـيـنـي

أي: الخير والشَّـر، وفسَّره الشَّاعر بما بعده، فقال:

أألـخـيـر الـذي أنَـا أبْـتَـغـيـهِ أم الـشَّـر الـذي هـو يـبتَـغِـيـنـي

ويُرجِع ابن جني (أبو الفتح عثمان، ت392هـ)، علَّة الاكتفاء بالحرِّ هنا إلى أنَّ البرد قد ذُكِر فيما مضى من الآيات عند قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَاۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ (النحل: 5)[2]. وقيل إنَّه اكتفى بالحرِّ لأن بلاد العرب، وهم المخاطَبون بهذا الخطاب، حارَّة، وحاجتهم إلى ما يقيهم الحرَّ أشدُّ، وعادتهم بلبسها أكثر، فذكَرها.

18 - الإخبار بـ(أمّ) المفرد عن الجمع (آيات)

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ (آل عمران: 7).

سمَّى المولى الآيات المحكمات أمَّ الكتاب؛ لأنَّ من عادة العرب تسمية الشَّيء الجامع لمعظم الشَّيءِ أُمًّا له، فتسمِّي رايةَ القومِ التي تجمعهم في المعسكرِ أُمَّهم، ويقالُ لمعظم الطَّريق (أمُّ الطريق)[3]. وفي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِىٓ أُمِّهَا رَسُولًا﴾ (القصص: 59). وقوله أيضًا: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ (الشورى: 7). وهي القرية الجامعة، وأكثر القرى أهلاً وعمرانا. وسمِّيت مكة أمَّ القرى؛ لأنها أقدم القرى في جزيرة العرب وأعظمها خطرا[4].

(1) العسكري، أبو هلال. جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، (بيروت: دار الفكر، ط2، 1988)، 2/ 408.

(2) مغني اللبيب، ج1/ 820.

(3) لسان العرب، ج12/ 32.

(4) معجم البلدان، ج1/ 254.

يقول ابن كثير (أبو الفداء، ت774هـ) في بيان معنى هذه الآية: «وقيل المراد بقوله حتى يبعث في أمِّها رسولاً أي: أصلها وعظيمتها كأمهات الرساتيق والأقاليم حكاه الزمخشري وابن الجوزي وغيرهما وليس ببعيد»[1]. وفي تفسير الدر المنثور، أنَّ (أمّها) يعني: أوائلها[2]. وبعثة الرَّسول إلى أعظم القرى طبيعيَّة، نظراً لطبيعة الحياة الاجتماعيَّة، وسهولة انقياد الناس لذوي النُّفوذ من العشائر والقبائل، يقول الألوسي: «في أمِّها، أي: في أعظمِها رسولاً، وإنَّما خصَّ الأعظم ببعثة الرسول لأن الرَّسول إنما يبعث إلى الأشراف، وأشراف القوم ملوكهم وإنَّما يسكنون المواضعَ التي هي أمُّ ما حولها»[3].

أمَّا في تعليل إفرادِ (الأمّ) في آية آل عمران السَّابقة مع أنَّه يخبِر عن مجموعَةِ آياتٍ محكمات ومتشابِهات، ففي ذلك آراء:

- يذهب الفراء إلى أنَّ سبب ذلك أنَّه أراد أنَّ الآيات المحكمات بمجموعها تؤلِّف أمَّ الكتاب، وليس أنَّ كلَّ آيةٍ محكمةٌ أو متشابهَة بمفردها هي أُمّ الكتاب. أو - كما يقول أبو السُّعود - إنَّه أفرد الأمّ مع تعدُّد الآيات، «لأنَّ المراد بيانُ أصليَّة كلٍّ واحدةٍ منها، أو بيان أنَّ الكلَّ بمنْزلة آيةٍ واحدة»[4].

ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةً﴾، أي: جعلنا جميعهما آية، فلو أراد المولى انفراد كلٍّ منهما بآية - حسب رأي الفراء - لقال: وجعلنا ابنَ مريَمَ وأمَّه آيتَين؛ إذْ كلٌّ منهما - في حدِّ ذاته آية، فقد حملت مريم من غير ذكر، وتكلَّم عيسى في المهْدِ صبيًّا، ففي كلٍّ منهما آيةٌ للنَّاس، غير أن ذلك في هذا الموضع - والله أعلم - غير مرادٍ، وإنَّما المرادُ جمعهما وكونُهما آيةً للنَّاس، والمعنى نفسُه مستفادٌ من الآية السَّابقة في كَوْنِ الآيات المحكَمات والمتشابهات مجتمعةً هنَّ أمَّ الكِتاب.

---

(1) تفسير ابن كثير، ج3/ 397.
(2) الدر المنثور، ج6/ 431.
(3) تفسير روح المعاني، ج6/ 234.
(4) تفسير أبي السعود، ج2/ 7.

- ونُسِب إلى الأخفش أنَّ الإفـرَادَ هنا على الحكايـة، كأنْ يقول شخصٌ: ما لِي أنْصار، فتجيبُـه: أنَـا أنصارُك. أو يقول: ما لِي نظِيـرٌ، فتردُّ عليه قائـلاً: نحن نظِيـرُك. ومنها قول بعضهم: تكفيني تَمرتان؛ فردَّ صاحبُـه: دَعْنِي من تَمرتَـان. أي: دعنِي ممَّـا يقال له: تَمرَتان. وكلُّ ذلك على الحكايـة[1]. غير أنَّ ابن الأنباري (ت، 577هـ) ضعَّف هذا الرَّأي بقولـه «وهذا بعيدٌ من الصَّواب في الآية، لأنَّ الإضمارَ لم يقُـمْ عليه دليـلٌ، ولم تدع إليه حاجـة»[2].

ويضاف إلى ذلك أنَّ الشَّـواهِدَ التي يسوقونها لحكايات الأقوال هي حكاياتٌ لأقوالٍ معلومَة حاضِرة. أما في الآية، فليست هناك قرائن البتَّة تشير إلى أنَّها حكاية لقولٍ[3]. كما أنَّ حمل الكلام هنا على الحكاية قد يوقِع في لَبس، وهدف الحكاية - كما صرَّح به اللغويُّون - إزالة اللَّبس، وإزالة التَّوسع في الكلام، ودفع الإطالة فيه[4].

- وقيل: (الأمُّ) ههنا بمعنى أصل الكِتاب، وهو يوحَّـد.
- وقيل: يحتَمَـل أنْ يكونَ مفـرَدًا وقَـع موضع الجمع، كـما في قولـه تـعـالـى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٞۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٞ﴾ (البقرة: 7). بإفراد (سَمْع) وهو كثير في القرآن الكريم.

19 - وصف (الذُّريَّة) الجمع بـ(طيِّبة) المفرد

قـال تـعـالـى: ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥۖ قَالَ رَبِّ هَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ ذُرِّيَّةٗ طَيِّبَةًۖ إِنَّكَ سَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ (آل عمران: 38).

الذُّريَّـة جمع (للذُّكـور والإناث)، وقد تكون في معنى الواحد، وهي ههنا واحدُ بدلالـة ورود الدُّعاء نفسِـه في موضعٍ آخر بصيغة الواحد في قولـه تعالى على

(1) اللباب في صناعة الإعراب، ج2/ 137.
(2) اللباب في علوم الكتاب، مصدر سابق، ص29.
(3) الطبري، ج3/ 171.
(4) أسرار العربية، ج1/ 335.

لسان زكريا: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ (مريم: 5، 6).

أما تأنيث الصفة (طيِّبةً) فاتباعٌ لتأنيث لفظ الذُّريَّة. ومن شواهد ذلك في الحديث النَّبويِّ قوله ﷺ: «أيُّ رجلٍ مات، وترك ذريَّةً طيِّبة أجرى الله له مثل أجر عملهم»[1].

ومن الشِّعر قول الشَّاعر:

أبوكَ خليفةٌ ولدَتْهُ أخْرى وأنتَ خليفةٌ، ذاك الكَمالُ[2]

حيث أسند الفعلَ (ولدته) إلى خليفَة وجعَلَه مؤنَّثًا ووصف الخليفة بمؤنَّث (أخرى)[3]. اتباعاً للفظها، فلو اتَّبع المعنى لقال: ولَدَه آخر. ولعل في إسناد الولادة إلى الذَّكر -وهي من خواصِّ الأنثى- ما جعل الشَّاعر يؤنِّث الفعل المسند إليه، ليعطي الذَّكر شيئاً من خواص الأنثى، وليؤكِّد بهذا التأنيث العلاقة العرقية بين الوالد والمولود، والخليفة وأبيه.

20 - ورود (الكلمة) مفردةً في سياق الحديث عن (كلمات)

قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَٰبِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: 64).

يتَّضح في سياق الآية الكريمة أنَّ الكلمة يُرادُ بها كلمات كثيرة، إذْ هي مفسَّرة بما بعدها، وعلى ذلك، فإنَّ الإشكال في هذا الموضعِ إفراد (كلمة)[4]. وفي تعليل ذلك أقوالٌ، منها:

---

(1) القرطبي، ج4/ 72.

(2) تهذيب اللغة، ج7/ 408؛ تاج العروس، ج23/ 264 (خلف)؛ لسان العرب، ج2/ 549 (فلح).

(3) الطبري، ج3/ 248.

(4) لم يؤنَّث (سواء) لأنَّه في الأصل مصدر، والمصادر - كما هو معلوم - لا تؤنّث ولا تثنى ولا تجمع.

- قيل إنَّ (الكلمة) و (الكلام) سيَّان، وأن المراد بالكلمة الجمع (كلمات) غير أنَّه اكتفى بالواحدِ عن الجمع على سنة العرب في ذلك. ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ﴾ (المؤمنون: 100)، إشارةً إلى قول الكافر النَّادم يوم القيامة (ربِّ ارجعون). ومن ذلك قول النبي ﷺ: أصدَقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمَة لَبيد. وذكر البيت المشهور، وأطلق عليه اسم كلمة[1]. ومنه قوله تعالى:

﴿يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ﴾ (التوبة: 74). ومعلومٌ أنَّهم تحدَّثوا بمجموعة كلماتٍ تتناول من بعض أصحاب رسول الله. وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ ٢٨﴾ (الزخرف: 28). والظاهر أنَّه لم تكن كلمةً واحدةً فقط، بل مجموعة كلمات كانت وصايا لعقِبه.

ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٖ وَنَهَرٖ﴾ (القمر: 54)، أي: وأنْهار. وسبب إفراد النَّهر هنا التَّناسب في الفواصل. ومن شواهد إطلاق الجزء على الكلِّ في الشِّعر، قول معن بن أوس: [الوافر]

أعلِّمه الرِّماية كلَّ يومٍ ... فلمَّا اشتدَّ ساعِدُه رَماني
وكَمْ علَّمتُه نظْمَ القَوافِي ... فلَمَّا قال قافِيَةً هَجَاني[2]

حيث أطلق القافية على قصيدة كاملة، أو على الأقلِّ بيت أو عدَّة أبيات قالها التِّلميذ المعلَّم في هجاء من علَّمه الشِّعر ونظم القصيد، وذلك من باب **تسمية الكلِّ باسم الجزء.**

ومن نظائر التَّعبير عن الجمع بالواحد في الشِّعر قول علقمة بن عبدة: [طويل]

---

(1) البخاري، ج5/ 128، حديث رقم (3841)، ابن ماجة، ج2/ 2236،كتاب الأدب، باب الشعر، حديث رقم (3757)، مسند أحمد، ج2/ 339.

(2) ديوانه، ص34؛ أساس البلاغة، (ش د د)؛ التنبيه والإيضاح، ج2/ 27؛ تاج العروس، ج8/ 178؛ (سدد)؛ كتاب العين، ج7/ 183. وينسب أيضاً لمالك بن فَهم، ولعقيل بن علفة.

بِهـا جِيَف الحَسْـرَى فأمَّـا عظامُها فبِيضٌ وأما جِلْـدُها فصَـلِيـب[1]

فعبَّـر عن الجمع (جلُـودها) بالواحد (جِلدُها)؛ لأن الجلد مضاف إلى الجيَف الجمع.

- وقيل إنَّ السِّـر في إطلاق (كلـمة) على (كَلمات) ارتباطُ بعضها ببعضٍ حتى أصبحت في حكم الكلمة الواحدة في قوَّتها، وأصبحت كُـلًّا لا يقبل التَّجـزيء، إذا اختلَّ جزءٌ منها اختلَّت الكلمة وتفكَّكت؛ والكلمة هنا كلمة التَّوحيد، وإخلاص العبادة لله وحدَه، وهي لفظًا «لا إلـهَ إلا الله». كلماتٌ لا يقوم بعضها بمنأًى عن الآخـر، ولا تحصر الألوهيَّة في الرب - جلَّ شأنه - إلا بمجمـوع تلك الكلمات[2].

ومن وقوع (كلمة) موقع الجمع قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ (غـافـر: 6)، فـقـد قـرأ نـافـع وابـن عـامـر بالجمع (كلمات)، وحجَّتهم في ذلك أنَّ (كلمة) تقع على المفرد والجماعة لكنَّها قد تُجْمَع إذا أُريدَ بها الأجناس كما في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ﴾ (التحريم: 12)، أي: بِشرائِعه؛ لأنَّ الكتب قد ذكرت[3].

ولعـلَّ السِّرَّ في إفـراد الكلمة في آية آل عمران أعلاه كونُها في معـرض دعـوة أهل الكتابِ إلى التَّفاهـم والحـوار، فليس الأليَـق - في هذا المقام - أنْ تتعـدَّد الكلمات، وتتشعَّب نقاط الحـوار، بل كلمةٌ واحِـدة. أما عندما كان آدم في معـرض الاستغفـار، والإنابة إلى ربِّـه، فإنَّ ذلك كان موقف تضـرُّع ومناجاةٍ طويلة، فناسب في ذلك المقـام أن تُجمَـع (كلمة) على (كلمـات)، فقال تعـالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقـرة: 37).

(1) ديوانه، ص40؛ جمهرة اللغة، ص350؛ خزانة الأدب، ج7/ 559؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 134؛ شرح اختيارات المفضل، ص1588؛ الكتاب، ج1/ 209؛ المقتضب، ج2/ 173.

(2) الإمام أبو حفص عمر بن علي الحفصي، اللباب في علوم الكتاب، ص295.

(3) الحجة في القراءات، ج1/ 627.

ولما كان إبراهيم خليل الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في معرض الاختبار والابتلاء من لَدُن ربِّه سبحانه، فقد ناسب أيضاً أن تتعدَّد الكلمات حتى تثبت بذلك قوَّة جناب الخليل، ويظهر جلَدُه، واستحقاقه للإمامة؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ (البقرة: 124). وحين كان المولى في معرض بيان كثرة كلماته، وأنَّها لا تنفد، جمع الكلمة، ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ (الكهف: 109). وكما في قوله تعالى: (لقمان: 27). هذا، والله أعلم.

21 - الإشارة بـ(منه) بعد الصَّدُقات

قال تعالى: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً ۚ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَىْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ (النساء: 4).

الإشكال في هذه الآية الإشارة إلى (الصَّدُقات) وهي جمعُ تأنيث، بضمير المذكَّر المفرد (منه). وفي بيان ذلك أقوال:

أوَّلا: الضَّمير عائدٌ على اسمٍ غير مذكور:

- ذهب بعضهم إلى أنَّ الضَّمير يعود على اسم غير مذكور صراحةً في الآية، فقال بعضهم إنَّه يعود على (الصَّداق) المدلول عليه بلفظة (صدُقاتهنَّ). على ذلك، فقد ذهب هذا الفريق إلى تفضيل التَّذكير في الضَّمير؛ حتى ينصرف المعنى إلى (الصَّداق) ولا يشمل هبة الصداق كلَّه، يقول الزَّمخشري: «ويجوز أن يكون تذكير الضَّمير؛ لينصرف إلى الصَّداق الواحد فيكون متناولا بعضه ولو أنّث لتناول ظاهره هبة هنُؤ الطعام ومرؤ إذا كان سائغا لا تنغيص فيه»[1]. ويذهب كذلك أبو حيَّان إلى تحسين تذكير الضَّمير ليشار بذلك إلى كلِّ امرأةٍ على حدة، يقول: «حسَّن تذكير الضَّمير لأن معنى «فإنْ طبن» فإن طابتْ كلُّ امرأةٍ، فلذلك قال: (منه)،

(1) الكشاف، 1/ 235.

أي من صداقها، وهو نظير قوله: ﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَأً﴾ أي: لكلِّ واحدةٍ منهنَّ، ولذلك أفرد متّكأً»[1].

- ذهب فريقٌ آخر إلى أنَّ الهاء تعود على اسم غير مذكورٍ صراحة، مفهومٍ من السِّياق، وهو (المال). وتقدير الكلام: وآتوا النساء مالَهنَّ.
- وذهب الراغب وابن عطية إلى أنَّ الهاء تعود على (الإيتاء) المدلول عليه بلفظة (آتوا)، وتقدير الكلام: فإنْ طِبن لكم عن شيءٍ من الإيتاء.

ثانيا: الضَّمير عائدٌ على اسمٍ مذكور:

- ذهب آخرون إلى أنَّ الهاء تعود على (الصَّدقات) وقد سوَّغ تذكيرها لأن واحد الصداق يسدُّ مسدَّ الجمع، فيجوز أن يقال: (وآتوا النِّساء صداقهُنَّ) دون اختلالٍ ظاهرٍ للمعنى. ومن نظائر ذلك قولهم: هو أحسنُ الفتيان وأجمَلُه. فلو قيل: هو أحسن فتًى، لصحَّ المعنى وسلِم.
- وذهب آخرون إلى أنَّ الهاء تعود على (الصدقات) لكن الضَّمير يكون من باب **حمل الضَّمير على اسم الإشارة**، وقد يشار به مفرداً مذكَّراً إلى أشياء تقدَّمت عليها. ومما ذكروا من نظائر ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (آل عمران: 15)، مشيرًا باسم الإشارة (ذلك) إلى أشياء كثيرة. فيجوز إيقاع اسم الإشارة للواحد وللإثنين، ولو جاء التَّنْزيل الحكيم على التَّثنية بقوله (مِنْ ذَيْنِك) لجاز أيضاً. وقول رؤبة مرتجزًا:

فيهَا خُطُوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَقْ كأنَّه في الجِلْدِ تولِيعُ البَهَقْ[2]

حيث أجرى الضَّمير في (كأنَّه) مجرى اسم الإشارة، وهو في معرض الإشارة إلى الخطوط الجمع.

---

(1) البحر المحيط.

(2) ديوانه، ص509، أساس البلاغة، ص509؛ الأشباه والنظائر، ج5/ 63؛ تخليص الشواهد، ص53؛ خزانة الأدب، ج1/ 88؛ شرح شواهد المغني، ج2/ 761؛ المحتسب، ج2/ 154؛ مغني اللبيب، ج2/ 178.

وفي الآية إشكال آخر محتَمَلٌ ألا وهو إفراد النَّفس، فهلَّا جمعه لكونه وصفاً لجماعة الإناث؟ وفي بيان ذلك أقوال(1):

- ذهب بعض نحويِّي الكوفة إلى جواز الجمع والإفراد في هذا الموضع فيقال: (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسًا أو أنفُسًا)، كما تقول: (ضقتُ به ذراعا وذرعاً وأذرعاً)؛ لأنه منسوب إليك وإلى من تخبر عنه فلا بأس أنْ يُكتَفى في ذلك بالواحد عن الجمع، ويقوِّي ذلك أمنُ اللَّبس في أنَّ إفراد (نفس) لا يوهم أنَّه ليس بمعنى جمع في هذه الآية لأنَّه مسبوقٌ بالحديث عن جمع.
- وذهب أبو جعفر النحاس (ت، 338هـ)، إلى أنَّ الصَّواب في ذلك عنده أنَّ (النفس) وقع موقع الأسماء التي تأتي بلفظ الواحد مؤدِّية معناه إذا ذكر بلفظ الواحد(*).

22 - الإشارة بـ(ذلك) المفرد بعد ذكر الرُّسل الجمع

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ (النساء: 150).

المراد بالآية أنَّ علماء أهل الكتاب ورجال الدِّين منهم يريدون أن يتَّخذوا من الإيمان بمحمَّدٍ ﷺ، في قرارة أنفسهم، وجحد أمرِه بين عوامِهم طريقًا ودينًا(2). أما محلُّ الاستشهاد في الآية ففي إفراد اسم الإشارة هنا (ذلك)،

(1) تفسير الطبري، ج4/ 244.
(*) تفسير الطبري ج/ 243.
من الخصائص البلاغيَّة في هذا الموضع إسناد فعل النُّفوس إلى أصحاب النُّفوس حيث قال: (طبنَ نفساً)، والأصل: طابت نفوسُهنَّ. وهو أسلوبٌ كثير الورود في كلام العرب، فيقولون: ضقتُ بهذا الأمر ذراعا وذرعا، وقررتُ بهذا الأمر عينًا، والمعنى ضاق به ذرعي وقرَّت به عيني.
(2) القرطبي، ج6/ 5.

فلم يثن وإن كان مسبوقاً بأمرَين، وهما الإيمان ببعض أنبياء الله، والكفر بالبعض الآخر، فكان الأظهر أن يشار إلى هذين الأمرَين باسم الإشارة المثنى؛ فيقال (بين ذَيْنك).

وقد يحتمل اسم الإشارة (ذلك) المذكر الدَّلالةَ على المؤنث كما في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (هود: 118، 119).

فقد اختلف المفسِّرون في معاد الضَّمير على أقوال[1]:

- قيل الإشارة راجعة على الاختلاف. أي: لأجل الاختلاف خلقهم، واللام بمعنى الصَّيرورة[*]. وعلى هذا التَّفسير، لا يكون في الآية أيُّ إشكالٍ في عود الضَّمير على الاختلاف لأنَّه اسمٌ مذكَّر.

ومثال ذلك في الشِّعر قول أبي قيس بن الأسلت الأنصاريِّ:

إذا نُهِيَ السَّفيه جرى إليه وخالَفَ، والسَّفيهُ إلى خِلافِ[2]

(1) القرطبي، ج9/ 115.

(*) اللام في اسم الإشارة (ذلك)، لام العاقبة أو لام المآل (أو لام الصيرورة في اصطلاح الكوفيين)، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (القصص: 8)، إذ لم يكن داعي فرعون وآله في التقاط موسى أن يكون لهم عدوًّا وحَزَنا، غير أن مآل الالتقاط صار إلى هذا. ومما ورد منه في الشِّعر قول الشَّاعر:
لِدُوا للموتِ وابنُوا للخَراب فكُلُّكم يصيرُ إلى ذهاب
(ينظر: رسالتان في اللغة، ج1/ 22).
وقول الآخر:
فلِلموت تغذُو الوالداتُ سخالَها كما لخراب الدُّورِ تُبنى المساكن
ينظر: مغني اللبيب، ج1/ 282.

(2) الأشباه والنظائر، ج5/ 179؛ إعراب القرآن، ص902؛ أمالي المرتضى، ج1/ 203؛ الإنصاف، ج1/ 140؛ خزانة الأدب، ج3/ 364؛ الخصائص، ج3/ 49؛ الدرر، ج1/ 216؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص244؛ مجالس ثعلب، ص75؛ المحتسب، ج1/ 170؛ همع الهوامع، ج1/ 65.

فالضَّمير في (إليـه) راجعٌ على السَّفه المفهـوم من كلمة (السَّفيـه)، وإن كان غير مذكـور.

- وقيل الإشارةُ للرَّحمة، أي: للرَّحمة خلقهم المدلول عليها بقوله (رَحِـم). وعلى هذا التَّفسير يكون الإشكال في دلالة اسم الإشارة المذكر على المؤنث. وقد قدَّم العلماء تعليلاتٍ عدَّة في بيان سبب عدم تأنيث اسم الإشارة (ذلك) وذكروا أنَّه قد يكون واحدًا من عدَّة أمورٍ:

- أنَّ كلمة (الرَّحمة) مصدر، والمصدر يذكَّر ويؤنَّث. يقول ابن جني: «ولقوَّة المصدر، فإنَّ دخول التاء عليها لا يحوِّلها إلى التَّأنيث. والأصل في المصادر التَّذكير، والتاء فرع الأصل، والأصول لقوَّتها يُتصرَّف فيها والفروع لضَعفها يُتوقَّف بها، ويقصر عن بعض ما تسوِّغه القوَّة لأصولها»[1].

- وقالوا إنَّ تأنيث الرحمة غير حقيقيٍّ، والمؤنَّث غير الحقيقي جائزٌ تذكيره.

- كما قالوا إنَّ الرَّحمة بمعنى (الفضل أو الخير) ولـمَّا حُمِلت على معنى الفضل، أخذت جنسه، وأشير إليها باسم الإشارة (ذلك).

- وقيل اسم الإشارة للاختلاف والرَّحمة، غير أنَّه لم يثن بالتَّذكير أو التَّأنيث؛ لجواز الإشارة إلى شيئَين متضادَّين باسم الإشارة المفرد. وممَّا ذكروا من نظائر ذلك من الآيات القرآنية الآتية:

﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ (البقرة: 68).

﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: 67).

﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾ (الإسراء: 110).

﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (يونس: 58).

---

(1) الخصائص، ج2/ 204.

ومن تثنية اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ (القصص: 32). حيث ثنى (ذا) على (ذانِك) العائد على قوله (اسلُك يدك) وقوله (واضمُمْ إليك جناحك).

23 - الإشارة بـ(به) بعد السَّمع والأبصار والختم على القلوب

قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ (الأنعام: 46).

في الآية السَّابقة عاد الضَّمير في (بـه) على أشياء: سمع، أبصار، ختم على القلوب... وعلى ذلك، فإنَّ إفـرادَه مذكَّراً يثير إشكالاً في معاد الضَّمير، فهل هو عائدٌ على واحدٍ دون سائر المذكورات، أم هو عائدٌ عليها جميعاً، وكيف ساغ عود الضَّمير مفرداً على مجموعة أشياء؟

- قالوا الضمير في (بـه) عائدٌ على السَّمع المذكور أوَّلاً، ويندرج ما بعدَه من المذكورات تحته. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ (التوبة: 62) حيث إنَّ الهاء في قوله (يُرضُوه) عائدةٌ على الله، ورضا رسول الله مندرجةٌ تحت رضا الله[1].
- وقيل تعود الهاء على جميع ما ذُكِر غير أنَّها وُحِّدت ذهابًا بها مذهب اسم الإشارة، ويشار به مفرداً مذكَّرا إلى أشياء تقدَّمت عليه. ومن نظائر ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ (آل عمران: 15)، مشارًا باسم الإشارة (ذلك) إلى أشياء كثيرة.

ومنه قول رؤبة مرتجزًا:

فيهَا خُطُوطٌ مِن سَوادٍ وبَلَقْ كأَنَّه في الجِلْدِ توليعُ البَهَقْ

حيث أجرى الضَّمير في (كأنَّه) مجرى اسم الإشارة.

(1) البغوي، ج2/ 97.

- وقيل إن الهاء تعود على (الهدى) المدلول عليه بالمعنى. وتقدير الكلام: فمَنْ يأتيكُم بالهُدى.

24 - وصف (سُوَر) الجمع بـ(مثله) المفرد المذكَّر

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (هود: 13، 14).

في هذه الآية،(*) ورد قوله (مثلِه) وهو نعتٌ لما سبقه أي (سُوَر)، وههنا وصف الجمع بالمفرد، وكان المحتَمَل أن يجمع النَّعت فيقال: أمثاله.

لتوضيح هذا الإشكال، أشار العلماء إلى عدَّة أمورٍ وتفسيرات هي:

- أنَّ لفظ (مِثل) - وإن كان لفظًا مفرداً - يوصف به المثنى والجمع والمؤنَّث. فمن وصف المثنى به قوله تعالى: ﴿فَقَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ﴾ (المؤمنون: 47). ومن وصف الجمع به قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ (الكهف: 110).

(*) هذه الآية من آيات التحدي في القرآن الكريم، والتَّحدي مطالبة النبي منكري نبوَّته بالإتيان بمثل ما أتى به. وآيات التحدي هي: (البقرة: 23)، (يونس: 38)، (هود: 13-14)، (الإسراء: 88)، (الطور: 33 - 34).

أما من حيث درجات التحدِّي، فإنها قد تفاوتَت من الإتيان بالقرآن مجموعًا، إلى الإتيان بعشر سُور، فالإتيان بسورة واحدة مفتراة. وتجدر الإشارة إلى أنَّ التَّرتيب النُّزولي لهذه السوَر مع مقارنتها بدرجات التَّحدي قد يبدو - في ظاهره - غير منسجم في بعض الآيات. ففي سورة يونس (آية: 38)، قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ وقد عجز العرب عن الإتيان بتلك السورة، فكيف جاز بعد ذلك في سورة متأخرة عن الآية السَّابقة أن يقال ﴿فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ﴾؟ فالتَّدرج ينبغي أن يكون من الأصعب إلى الأسهل في التَّحدي، وهو يحقِّق قدرًا كبيرًا من إفحام الخصم ومعاجزته وتبكيته ولكنه غير متحقِّق في ظاهر هاتين الآيتين. ومن أوجَه الإجابات عن هذا التَّساؤل ما أشار إليه المبرِّد أنَّ التحدي في سورة يونس كان للإتيان بسورةٍ واحدةٍ موازية للقرآن الكريم في الإخبار عن المغيبات، والأحكام، والوعد والوعيد. ولما عجزوا عن الجمع بين تلك الخصائص؛ جاء التَّحدي في سورة هود بالإتيان بعشر سُوَر بدون تلك الخصائص، وإنَّما بالاكتفاء بالصياغة البلاغيَّة فحسب. ينظر: اللباب في علوم الكتاب، ج10/ 449.

- وذهب آخرون إلى أنَّ لفظة (مِثل) مصدر في هذا الموضع؛ لذلك لم تطابق الموصوف في التَّثنية، وحكم المصدر معلومٌ في عدم مطابقته للموصوف.
- وقيل إنَّ سبب الإفراد كونُ المراد بـ(مِثل) المماثلة في البشريَّة، وليس المراد به الكميَّة؛ فجاز -والحال كذلك- الإفراد.
- وقال آخرون لأنَّه اكتفى بالواحد عن الاثنين، وتلك ظاهرةٌ كثيرة الورود في الأسلوب القرآنيِّ وفي كلام العرب.
- ويجوز أن يطابق في العدد كما في قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ (٢٢) كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُوِ ٱلْمَكْنُونِ﴾ (الواقعة: 22، 23). وقوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ أَمْثَٰلَكُم﴾ (محمد: 38). حيث جاء بلفظة (مِثل) مطابقة في العدد لضمير الجماعة في فعل (يكونوا)[1].

25 - عطف (الشَّمائل) الجمع على (اليمين) المفرد

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّؤُاْ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَٰخِرُونَ﴾ (النحل: 48).

الملحوظ في هذا الموضع أن الآية الكريمة عطفت المفرد (اليمين) على الجمع (الشَّمائل) وهما جهتان متقابلتان ليس بينهما تفاوُت، ومن المعروف أنَّ من عادة العرب في كلامهم مواجهة الواحدِ الواحدَ، فيقال للرَّجل: خُذْ عن يمينك، ويقال: (عن اليمين والشِّمال)، أو (عن الأيمان والشَّمائل). وما جاء مخالفاً لذلك فلمعنى واعتبارٍ خاص، كما في قوله تعالى:

﴿وَٱقْصِدْ فِى مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ (لقمان: 19). بإضافة المفرَد إلى الجمع (صَوت + الحَمِير) ففي تفسير ذلك قالوا إنَّ الحكمة في هذه الإضافة أنَّ لكلِّ جنسٍ من المخلوقاتِ صوتًا خاصًّا به من بين سائر المخلوقات، فكأنَّ في إفرادِ الصَّوت هنا إشارةً إلى هذا النَّوع الخاصِّ

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 150.

بالحمارِ، وكأنَّ الآية تقول: إنَّ أنكرَ أصْواتِ الأجناسِ، صوت هذا الجنسِ من المخلوقات[1]. فالصَّوت المفرد هنا إشارةٌ إلى هذا الصَّوت الخاصِّ بفصيلة الحمار من بين سائر الحيوانات.

أما مواجهة الواحد الجمع في آية النحل السَّابقة ففيها أقْوالٌ:

- قيل إنَّ لفظ (مَا) مفرَدٌ في لفظه، يجوز أن يكون جمعاً في معناه، فردَّ القرآن الكريم (اليَمين) على لفظ (مَا)، وردَّ (الشَّمائِل) على معناه، وهو في هذا الموضِع، كأنَّه قال: عن يمين ما خلق، ثم رجع إلى معناه في الشَّمائل.
- وقيل: لأنَّ معنى الكلام: أوَلَم يرَوا إلى ما خلق الله مِن شيءٍ، يتفيَّأ ظلال ما خلق من شيء عن يمينِه، أي: ما خلق وشمائله[2].
- وقال الزَّمخشري لأنَّ معنى اليَمين، وإنْ كان واحدًا، معنى الجمْع. وكان يجوز أيضاً قوله: عن الأيمان والشَّمائِل، (بجمْع كلَيْهما)، أو عن اليمينِ والشِّمال، (بإفراد كِلَيْهما)، كما يجوز: عن الأيْمَان والشِّمال، أو عن اليمين والشَّمائل (بجمع أحدهما وإفراد الآخر)، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ (القمر: 45). والمراد الأدبار.

ومن الشعر قول جريرٍ يهجو عمرو بن لَجاء التيمي:

الــوَارِدُونَ وتَــيْــم فــي ذُرَا سَــبَإٍ قدْ عضَّ أعنَاقهم جِلْد الجوامِيسِ[3]

الشَّاهد في هذا البيت أنَّ الشَّاعر لم يقل: (جُلود الجواميسِ) على الجمع.

- وقيل جاز ذلك لأنَّ من عادة العرب أنَّه إذا اجتمعت علامتان في شيءٍ

(1) زاد المسير، ج6/ 323.
(2) الطبري، 14/ 117، 116.
(3) الطبري، ج14/ 117؛ القرطبي، ج10/ 112؛ لسان العرب، ج6/ 120. ويروى أيضا: تدعوك تيم وتيم في قرى سَباءٍ...

واحدٍ، أنْ تجمَع إحداهما، وتُفرَدَ الأخرى. وذَكَروا من نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾ (البقرة: 7). بجمع (قلوبهم) وإفراد (سمْعِهم). وقوله تعالى: ﴿وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ﴾ (المائدة: 16). وقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ (الأنعام: 1).

أمَّا السِّر في إفرادِ (اليمين) وجمع (الشَّمائل)، فقد ذهب بعضُهم إلى أنَّ الشَّمس إذا طلعت وأنت متوجِّهٌ إلى القبلة، انبسَط الظِّلُّ عن اليمين، ثم في حالٍ يميل إلى جهة الشِّمال، ثم حالات، فلأجْلِ ذلك سمَّاها المولى (شمائل) بالجمع[1]. وهو تعليل بعيد.

وقد ورد عطف الواحد على الجمع في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ (النحل: 78).

فبالإضافة إلى ما يمكن قوله من الآراء السَّابقة حول عطف المفرد (السَّمع) على الجمع (الأبصار) في هذه الآية، فإنَّ للشيخ الشعراوي (رحمه الله) تعليلاً وجيهاً في بيان الحكمة في إفراد السَّمع وجمع الأبصار في آيات القرآن الكريم وفي هذا الموضع، فبدأ أوَّلا ببيان السِّر في تقديم السَّمع على البصر، فقال إنَّ الحكمة في ذلك كون الأذن هي أوَّل آلة إدراكيَّة تؤدي وظيفتها فور ولادة الإنسان؛ لأنَّك إن أشرتَ بأصبعك إلى عيني طفلٍ مضى على ولادته أيام لا يتأثَّر، ولكنه يتأثَّر وينفعل بصوتٍ صادرٍ حوله؛ لذلك قدم السَّمع في آيات القرآن الكريم على البصر.

أما إفراد السمع وجمع البصر في القرآن الكريم فقد علَّل ذلك بالأمر نفسه؛ حيث ذهب إلى أنَّ الإنسان يستقبل بأذنه أصواتاً متعدِّدة في وقتٍ واحد، ولكن مجال رؤيته محدود، والأصوات تصل إلى أذن الإنسان من كلِّ مكان دون أن يستطيع منعها. أما البصر فبإمكان الإنسان أن يزيح نظره عن أيِّ

(1) القرطبي، ج10/ 112.

شيءٍ لا يريد رؤيته، ويضيف الشَّيخ الشَّعراوي قائلاً: «ولذلك يأتي السَّمع مفرداً، والأبصار متعددة، لأنَّ هذا يرى شيئاً وهذا يرى شيئاً، لكنك بالأذن تسمع نائماً أو متيقظاً، وتأتيك الأصوات ويتوحَّد المدرك من السمع، فهي آلة الاستدعاء والإيقاظ». لذلك حين تحدَّث القرآن عن أصحاب الكهف وأنَّ المولى القدير أراد أن ينيمَهم ثلاثمائة سنة وتسعاً، ضرب على آذانهم حتى لا توقظهم أصوات الرُّعود والبروق والحيوانات وغيرها[1].

26 - الإشارة إلى (الأنعام) الجمع بهاء التَّذكير المفرد (بطونه)

قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ﴾ (النحل: 66).

تقرِّر القاعدة العامَّة في الفعل المسند إلى المؤنث أن تلحقه تاءٌ مجزومة، نحو: جاء عليٌّ، وجاءت فاطمة. وقد تسقط تلك التاء اكتفاءً بالاسم عن العلامة، نحو: قرأ عائشة[2]. ويُعامَل الجمع غير العاقل معاملة الاسم المفرد المؤنَّث، فيُسند الفعل إليه بالتاء الساكنة، ويُشار إليه بالهاء. ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ﴾ (الأحزاب: 10) وقوله

(1) تفسير الشعراوي، (القاهرة: أخبار اليوم، د. ت.)، مج8/ 4865.

(2) قال سيبويه: «وإنَّما حذفوا التَّاء لأنَّهم صار عندهم إظهارُ المؤنَّث يكفيهم عن ذكرهم التَّاء...». لذلك قرئتْ آياتٌ كثيرةٌ بالتاء تارةً، وبالياء تارةً أخرى كما في قوله تعالى: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ﴾ (مريم: 90، الشورى: 5)، قرئت (يكادُ). وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾ (طه: 133)، قرئت بالياء والتاء. وجاءت آياتٌ كذلك بالتَّاء في أفعالٍ وتركها في آياتٍ أخرى، كما في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدُوٓاْ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ (آل عمران: 86) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ (البقرة: 213، 253). حيث أتى الفعل المسند إلى (البيِّنات) بدون تاء. أما في آياتٍ أخرى، فقد أتى الفعل بالتَّاء، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن زَلَلْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْكُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ (البقرة: 209)، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ (النساء: 153) وقيل إنَّ سبب التَّذكير في المواضع السَّابقة على حمل (البيِّنة) معنى (بيان)، أو أنَّه مصدرٌ حقُّه التَّذكير. أما ذكر التَّاء، فباعتبار لفظ الاسم، أي (بيِّنة)، أو بحملها على معنى (حُجَّة)، ومعنى الآية، فقد جاءتهم حُجَّة واضحةٌ وهي رسل الله صلوات الله عليهم.

تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ (النحل: 5). فالأفعال (زاغت، بلغت، خلقها) يشير فيها الضَّمير المفرد المؤنث إلى جماعة إناثٍ غير عاقلة.

وعلى ذلك، فإنَّ في الآية السَّابقة إشكالاً وهو الإشارةُ إلى جماعة غير العاقل بضمير المفرد المذكَّر، لا بضمير المفرد المؤنَّث، حيث قال (بُطونِه)، ولم يؤنث الضَّمير على (بطُونِها).

وفي بيان ذلك أقوال، منها:

- قيل إنَّ الواحد والجمع فيه سواء، وهو نظير اللَّبن والألبان، ومنه قول الراجز:

إذا رأيت أنجمًا من الأسد جبهته أو الخراة والكتد
بال سُهَيلٌ في الفضِيخِ ففَسَد وطابَ ألبَانُ اللِّقاحِ فبَرَد

والشاهد في هذا الرَّجز أنَّه عنى بقوله (فبرد) معنى اللبن المفرد لا الجمع، فلو أراد الجمع لأعاد الضَّمير على (الألبان) بالتَّاء في الفعل فيقول: فَبَردَتْ. ومعنى البيت أنَّ الفضيخ، وهو نوعٌ من الرُّطب يُعصر ويُنبذ، يفسد عند طلوع سهيل فكأنه بال فيه[1].

- ويمكن أن يعدَّ من باب **ما لا ينصرف في الأسماء المفردة** على وزن (أفعال)، مثل: ثوبٌ أسمَال، ولأجل ذلك جاز عودُ الضَّمير عليه مفردًا، ومن العرب من يقول: هو الأنعام.

وكما هو معروف، فإنَّ تذكير (نَعم) جائز، ومنه قول حصين الحارثي: [رجز]

أكلُّ عَامٍ نعمٌ تحوونَه يلقحه قوم وينتجونَه[2]

---

(1) جمهرة الأمثال، 2/ 191.

(2) الكتاب، ج1/ 65؛ الخزانة، ج1/ 196؛ الإنصاف، ج1/ 62؛ الكشاف، ج2/ 615؛ البحر المحيط، ج5/ 493.

حيث أشار إلى النَّعم بالهاء المفرد المذكَّر بقولـه: (تحـوونه وينتجونه).
ومن إفـراد (النَّعـم) قول الشَّاعر:

تـركْنـا الـخيـلَ والـنَّعـم الـمفـدَّى وقـلـنـا لـلـنِّسـاءِ بـهـا: أقـيـمـي[1]

حيث وصَف (النَّعم) بقوله (المفدَّى) ولم يؤنِّثه فيقول: (المفـدَّاة)، فدلَّ ذلك على أنَّه اعتَبر الاسم مفرداً، لا جمعاً.

- وقيل إنَّ الهاء عائـدةٌ على (ما) مبهَـم، غير مذكـورٍ، وتقدير الكلام: مما في بطـون ما ذكرْنـا.

ومن التذكير قول الأسود بن يعفـر النَّهشلي: [كامل]

إنَّ الـمـنـيَّـة والـحـتُـوفَ كـلاهُـمـا يـوفي الـمـخـارِمِ يـرقُبان سَـوادِي[2]

حيث لم يقل: (كلتاهـما) على التأنيث.

- وقيل إنَّـه من **باب تضمين اللَّفظ معنى لفظٍ** آخـر، كما في قول الصلـتان العبـدي: [كامـل]

إنَّ السَّـماحة والـمروءةَ ضُـمِّـنـا قـبـرًا بِـمَـرْوَ عـلـى الـطَّـريـق الـواضِـحِ

حيث ضمِّن معنى (السَّمـاحة) و(المـروءة) معنى (الكَـرم)[3]. وقيل: إنَّه لم يقل (ضُمِّنتـا)، لأنَّ المصادر تذكَّـر وتؤنَّث[4].

وقول عروة بن حـزام: [طويل]

وعَـفْـراء أدنـى الـنـاس مـنِّـي مـودَّةً وعفـراء عنِّي المعـرِضُ المتـوانِي

إذْ أراد بمحبوبته (عفراء) معنى: الشَّخص أو الإنسان أو نحوهما.

---

(1) الجمل لابن عصفور، ج2/ 396؛ روح المعاني، ج14/ 176؛ البحر المحيط، ج5/ 493؛ الدر المصون، ج4/ 342.

(2) الخزانة، ج1/ 405؛ شرح شواهد المغني، ج2/ 553؛ البحر المحيط، ج6/ 308.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ 763.

(4) الجمل في النحو، ج1/ 293، وينسب البيت لزياد الأعجم، ديوانه 54؛ والأغاني، ج15/ 308؛ أمالي المرتضى، ج1/ 72؛ سمط اللآلي، ص921؛ الشعر والشعراء، ج1/ 438؛ المقاصد النحوية، ج2/ 502؛ وهو بلا نسبة في: الإنصاف، ج2/ 763؛ شذور الذهب، ص220.

ومن تضمين لفظ معنى لفظ آخر في التَّـنْزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ﴾ (الأنعام: 78)، أي الطالع. وقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل: 35)، أي: جاءت[1]. أمَّا ما ورد في قوله تعالى: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا﴾ (المؤمنون: 21) فقيل إنَّه يحتمل أحدَ وجهَين:

- أنْ يكون جمع تكسيرٍ للمفرد (نعم)، نحو: جَبَل (ج: جِبال)، وعلى ذلك أنِّث الضَّمير مطابقة لجمع التَّكسير.
- أنْ يكون اسمًا مفردًا في معنى الجمع.

27 - الإخبار عن جماعة الأنبياء بـ(نبيًّا) المفرد

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا﴾ (مريم: 49).

يتبيَّن في سياق هذه الآية أنَّ الحديث عن جماعة من الأنبياء (عليهم السَّلام)، وقد أخبر عنهم المولى سبحانه، وقال (وكلا جعلنا نبيا)، فأخبر عن الجماعة بالواحد، وكان المنتظَر أنْ يجمع الاسم المنصوب (نبياً) على أنبياء. كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَٰلِحِينَ﴾ (الأنبياء: 72)، بجمع (صالحين)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ (البقرة: 116)، بقوله (قانتون) بالجمع.

أما في توجيه إفراد الاسم (نبيًّا) في آية مريم السَّابقة، ففيه أقوال، منها:

- قيل وحَّد لأنَّ لفظ (كلّ) موحَّد، فكان الإفراد على اعتبار اللَّفظ لا المعنى. ويُرادُ بـ(كلّ) هنا: إبراهيم، وإسحاق، ويعقوب[2]. وقد أفردَ

(1) الطبري، ج14/ 131-133.

(2) الطبري، ج16/ 93.

إمَّـا للدَّلالـة على الجنس، وعدم اللَّبس، أو لأنَّـه في الأصل مصدر، فإفـرادُه في اللَّفظ بمنـزلةِ جمعِـه.

ومن نظائر ذلك قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ (البقرة: 285). حيث لم يقل: آمنُوا بالجمع. ومنه أيضاً قوله تـعـالـى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيۡرِ عَمَدٖ تَرَوۡنَهَاۖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗىۚ﴾ (الرعد: 2) فقال: يجري، باعتبار لفظ (كلّ). وقـولـه تـعـالـى: ﴿قُلۡ كُلّٞ يَعۡمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ فَرَبُّكُمۡ أَعۡلَمُ بِمَنۡ هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلٗا﴾ (الإسراء: 84). بإفراد الفعل (يعمَـل)، وإفراد الضَّمير في (شاكلتِـه). ومنه أيضاً: ﴿قُلۡ كُلّٞ مُّتَرَبِّصٞ فَتَرَبَّصُواْۖ فَسَتَعۡلَمُونَ مَنۡ أَصۡحَٰبُ ٱلصِّرَٰطِ ٱلسَّوِيِّ وَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ﴾ (طه: 135). بإفراد متربِّص. ونظائره كثيرة كما في: (النور: 41)، وفي (ص: 14)، و (ق: 14).

ولعلَّ السـرَّ في إفرادِ (نبـيّ) في هذه الآية - والله أعلم - أنَّ الأنبياء جميعهم كنفسٍ واحِـدَة في العقيدة والرِّسـالة، واتِّحادِ طريقتهم، واتِّفاق كلمتهم. وأيضًا، فإن الآية لا تشير إلى أشخاص الأنبياء بقدر ما تشير إلى صفة النُّبوة فيهم، وما دامت تلك الصِّفة مماثلة فيهم جميعا، فلا يضير أن يبقى الأسلوب على الإفراد.

ومن إطلاق (كلّ) على المثنى:

قـولـه تـعـالـى: ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغۡنِ ٱللَّهُ كُلّٗا مِّن سَعَتِهِۦۚ وَكَانَ ٱللَّهُ وَٰسِعًا حَكِيمٗا﴾ (الـنـسـاء: 130)، وقـولـه: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ هَٰذَا عَذۡبٞ فُرَاتٞ سَآئِغٞ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلۡحٌ أُجَاجٞۖ وَمِن كُلّٖ تَأۡكُلُونَ لَحۡمٗا طَرِيّٗا﴾ (فـاطـر: 12). والـحـديـث عن البحرَين: العذب الفُرات، والمالح.

ومن إطلاقه على الجمع:

﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلًّا هَدَيۡنَاۚ﴾ (الأنـعـام: 84)، وقـولـه: ﴿وَبَيۡنَهُمَا حِجَابٞۚ وَعَلَى ٱلۡأَعۡرَافِ رِجَالٞ يَعۡرِفُونَ كُلَّۢا بِسِيمَىٰهُمۡۚ﴾ (الأعراف: 46). وقوله: ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾ (هود: 111)، ونظائر ذلك في: (الأنبياء: 33)، وفي (الروم: 36)، وفي (يس: 32).

بناءً على تلك الشَّواهد، فإن (كلّ) وإن كان يفيد الجمع في معناه، فإن لفظه يضاف إلى الواحد وإلى الاثنين كثيرًا، إما باعتبار لفظه أو باعتبارات بلاغيَّة أخرى.

28 - وصف الجماعة بـ(جسدًا) المفرد

قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَمَا كَانُوا۟ خَٰلِدِينَ﴾ (الأنبياء: 8).

وردت لفظة (جسدا) مفردة، بعد جمع ذكور؛ إذ الحديث عن جماعة الرُّسل (صلوات الله عليهم)، والقاعدة النَّحويَّة العامَّة تقتضي المطابقة في العدد بأن يوصف المفرد بالمفرد، والجمع بالجمع، فلم يتحقَّق ذلك في ظاهر هذه الآية. ومن التَّعليلات في ذلك:

- قيل: وحَّد لأنَّه اسم جنس[1].
- ذهب بعضهم إلى أنَّه مفرد بمعنى الجمع، وحُذِف منه المضاف، وتقدير الكلام: ذوي أجساد[2].
- ويجوز في هذه الآية أن يكون الفعل (جعلناهم) متعدِّيًا لواحد، ويكون له حالان هما (جسدا)، والفعل المضارع (لا يأكلون). ويبقى الضمير (هم) مفعولاً للفعل (جعَلنا). ويبدو أن هذا التَّفسير أقربها إلى الصَّواب، وأوضحها؛ لأنَّ معرض الحديث في نفي صفة الجسديَّة الملَكيَّة عن الرُّسل.

29 - الوصف بـ(طفلاً) المفرد في سياق خطاب الجمع (نخرجكم)

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ

(1) البغوي، ج3/ 239.

(2) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 131.

ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ (الحج: 5). وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (غافر: 67).

محلُّ الإشكال في الآيتَين السَّابقتَين ورود (طفل) بالإفراد دون الجمع، وهو في معرض خطاب موجَّه إلى جماعة بضمير (كُم) الملحق بالأفعال السَّابقة على (طفلا). ومن الأقوال الواردة في بيان هذا الإشكال ما يأتي:

- قيل إنَّه في الأصل مصدر؛ لذلك لم يجمع أو أنَّه من باب **إقامةِ الواحدِ مقام الجمع**[1]. ومن ذلك قول القطامي: [وافر]

كأنَّ نُسُوعَ رَحْلي حينَ ضمَّت حوالبَ غُرَّزًا ومِعًى جِياعًا[2]

فالشَّاهد في هذا البيت أنَّ الشَّاعر أقام الواحد مقام الجمع، حيث قال (مِعًى) في موضع (أمْعَاء)، ووصَفه بوصف الجمع (جِيَاع). ومن ذلك أيضًا قول الشَّاعر: [كامل]:

يلحينَني في حبِّها ويلُمْنَني إنَّ العواذِلَ لسنَ لي بأمِير

والشَّاهد هنا أيضًا إقامة الواحد مقام الجمع؛ حيث قال (أمِير)، وهو في معرَض الخبر عن جماعة العواذل[3]. وكان المتوقَّع أن يقول: إن العواذل لسن لي بأميرات.

ويقول الشَّاعر أيضًا:

كُلُوا في بعضِ بَطنِكمْ تَعِفُّوا فإنَّ زمَانَكم زمانٌ خَمِيصُ[4]

---

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 140.

(2) ديوانه، ص41؛ الأشباه والنظائر، ج4/ 198؛ الإيضاح، ص229؛ تاج العروس، ج5/ 253 (غرز)؛ لسان العرب، ج5/ 386.

(3) القرطبي، ج12/ 11.

(4) أسرار العربية، ج1/ 203؛ تلخيص الشواهد، ص157؛ خزانة الأدب، ج7/ 537؛ الدرر، ج1/ 152؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 374؛ شرح المفصل، ج5/ 8؛ الكتاب، ج1/ 210؛ المحتسب، ج2/ 87؛ المقتضب، ج2/ 172؛ همع الهوامع، ج1/ 50.

حيث جعل (بطن) المفرد موضع (بطون) الجمع.

وقيل إن الإفراد هنا أريد به الجنس أو أُرِيدَ به: ثم نُخرِج كلَّ واحدٍ منكم طفلا[1]. وممَّا ساقوا لذلك من الأمثلة في التَّنْزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ (النساء: 69)، أي: كلُّ واحدٍ منهم. وعَدُّوا من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُواْ فِي دَارِكُمۡ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٖ﴾ (هود: 65). فقالوا إنَّ الأصل: تمتَّعوا في دِيَارِكم.. غير أنَّ معنى الكلام: ليتمتَّع كلُّ واحِدٍ منكم في دارِه. وقيل إنَّ المرادَ بالدَّار في هذه الآية البلد؛ لذلك لزم الإفراد[2].

ومن شواهد إقامة المفرد مقام الجمع في الشِّعر قول عامر الخصفي: [وافر]

هُم المولى وإنْ جَنَفُوا علينا وإنَّا مِن لِقَائهم لَزُور[3]

فالمولى ههنا مفردٌ في موضِعِ الجمع (الموالي) لأنَّه خبر لجماعة الذُّكور (هم)[4].

- أما المبرد فإنَّه يذهب إلى أنَّ (طفلا) في الآية الكريمة اسمٌ يُستَعمَل مصدَرًا كالرِّضا والعدل، فيقع على الواحد وعلى الجمع، ويقالُ مَثَلاً: غلامٌ طِفل، وغلمانٌ طفل، وجاريةٌ طفل، وجاريتان طفل، وجَوارٍ طفل. كما يؤنَّث فيقال: طفل: طفلان، وطفلةٌ: طفلَتان، وأطفَال، ولا يُؤنَّث الجمع (*طِفلات)[5].

وممَّا ذكر من الآيات نظائِرَ على هذا قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ

---

(1) البيضاوي، ج5/ 100.

(2) القرطبي، ج9/ 60.

(3) تاج العروس، ج1 ج5/ 408 (ولي)؛ لسان العرب، ج9/ 33 (جنف).

(4) القرطبي، ج2/ 270، 272.

(5) القرطبي، ج12/ 12. وقيل أصل (الطفل) الانجذاب واللين، فيقال: طفلت الشَّمس للغروب، أي: مالت إليه وانجذبت نحوه. ومنه قيل للذي ينجذب إلى الطعام: طُفيلي. (الخصائص، ج2/ 118، 119).

﴿لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (النور: 31). وقوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِ سَامِرًا تَهْجُرُونَ﴾ (المؤمنون: 67)، حيث إنَّ كلمة (سامِرًا) مفرد بمعنى الجمع (سمار)، وهو الجماعة يتحدَّثون باللَّيل[*]. ومما يعضد ذلك ورود قراءة على (سُمُرا) جمع سامِر، مثل: شاهِد (ج: شُهد)[1]. وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ (الرحمن: 29). والمرادُ به ههنا الجمع (الجمع)[2].

هذا، وقد ذهب ابن جني إلى أنَّ المقصد البلاغي وراء إفراد (طفل) في الآية، تصغير شأن الإنسان والتَّقليل من أمره، يقول: «حسُن لفظ الواحد هنا لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان وتصغيره، وتحقير لأمره، فلا فرق بين ذكر الواحد لذلك لقلَّته عن الجماعة، ولأنَّ معناه أيضاً: نخرج كلَّ واحدٍ منكم طفلاً»[3].

يذهب بعض الباحثين إلى تلمُّس تعليلٍ بلاغيٍّ في إيثار المفرد في هذه المواضع، وإيثار الجمع في آية النور، وهو تعليلٌ شبيهٌ بما ذكروه في قوله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان: 74) حيث قالوا إنَّ سرَّ التَّعبير بالمفرد لدى الحديث عن إخراج ابن آدم من بطن أمِّه طفلاً، أن الأطفال عندما يخرجون من بطون أمَّهاتهم يكونون شديدي الشَّبه بعضهم ببعض، ولا يكون هناك بينهم تميُّزٌ واضحٌ في القسَمات أو الأحاسيس أو العواطف والميول والتَّصرُّفات.. فلما كانوا كأنَّهم، من شدَّة الشَّبه، صورة واحدة، جاء التَّعبير القرآني بالإفراد تلميحاً دقيقاً إلى هذه السِّمة المشتركة بينهم.

(*) يقال: قومٌ سُمر أو سَامِر، وهما سيَّان. وقيل وحَّد لأنَّ (سامرًا) في الآية، بمعنى الوقت. وذكر من شواهد ذلك قول الشَّاعر:

مَنْ دُونَهم إنْ جئتُهم سُمرا عزَف القِيان ومجلس غمر

والمعنى هنا (إنْ جئتهم ليْلاً). (ينظر: القرطبي، ج12/ 136-137).

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 151.

(2) القرطبي، ج17/ 167.

(3) المحتسب، ج2/ 267.

أما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ ٱلْأَطْفَـٰلُ مِنكُمُ ٱلْحُلُمَ فَلْيَسْتَـْٔذِنُوا۟﴾ (النور: 59) حيث أوثِر الجمع على المفرد، فقد يكون ذلك بسبب أن الأطفال، حين بلوغهم، يتمايزون في الأشكال، وتتنوَّع ميولهم وعواطفهم، وتتحدَّد في كلِّ واحدٍ منهم فروق فرديَّة تحدِّد ذاتيَّته وشخصيَّته، وتميِّزه -في الوقت نفسه- عن غيره من الأطفال. ومراعاةً لهذا الاختلاف بين الأفراد؛ كان التَّعبير القرآني بالجمع دون المفرد أنسبَ في هذا الموقف. هذا والله أعلم[1].

30 - الإخبار عن جمع المؤمنين بـ(إماما) المفرد

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّـٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ (الفرقان: 74).

في هذه الآية، يدعو الصَّالحون ربَّهم بأنْ يمنحهم جملة أمورٍ منها أن يجعلهم للمتَّقين إماماً، يهدون النَّاس إلى صراط الله العزيز الحكيم، ويخرجونهم من الظُّلمات إلى النُّور. والمعلوم أن الصَّالحين جماعة، فما سبب إشارتهم إلى أنفسهم بضمير الإفراد في لفظ (إمامًا) دون الإشارة بالجمع (أئمَّة)؟

في بيان سبب إفرادِ لفظ الإمام ذهب المفسِّرون إلى أقوالٍ، منها:

- قال بعضهم إنه جمْعٌ يُطلَق على الواحِد وما فوقَه، ويُكتفى فيه بالمفرد عن الجمع، فيقال مثلاً: أصحابُ محمَّدٍ إمامٌ أو أئمَّة للنَّاس. ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ (الحج: 5)[2]. ومعنى الآية: اجعَل كلَّ واحدٍ منَّا إمامًا[3].
- وذهب بعض البصريِّين إلى أنَّه جمع، كما تقول: كلُّهم عدول، أو أنَّه مصدر مثل: صِيام وقيام. وعلى ذلك لا يجمع.

(1) طبق، عبد الجواد محمد. دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، (دار الأرقم، ط1، 1413هـ/ 1993م)، ص199.

(2) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 165.

(3) البحر المحيط، ج6/ 517.

- قال بعضهم بل (الإمام) جمع (آمّ) اسم فاعل من الذي يَؤمُّ الناس، كصائم، وقائم. والمعنى: واجعلنا قاصدين للمتَّقين[1].

- وقيل هو على الحكاية، كما تقول جوابًا على سائلٍ: مَن أميرُكم؟ هؤلاء أميرُنا (بمعنى أُمَراؤنا) على الحكاية[2]. ولا نرى ذلك؛ حيث لعدم وجود قرينة واضحة عليه، وإن كان السِّياق في ذكر دعاء المؤمنين.

ومن نظائرِ هذا الاستخدام في الشِّعر قول الشَّاعر: [كامل]:

يَا عاذِلَاتي لا تَرِدْنَ مَلامَتِي إنَّ العَواذِلَ لَسْنَ لي بأَمِيرِ[3]

والشَّاهد في هذا البيت إفراد لفظ (أمير)، وهو خبر للعواذل الجمع، وكان حقُّه أن يقال (بأميرات) مطابقةً للجمع.

- ذهب فريقٌ آخر إلى أنَّ (إماما) جمع إمامة، أي أنه على وزن (فِعالَة) الذي جمعُه على (فِعَال)، نحو: قلادة: (ج: قِلاد).

- وذهب بعضهم إلى تعليل ذلك تعليلاً بلاغيًّا بالقول إنَّ السِّر في عدم الجمع اتِّحاد كلمة الأئمَّة المهتدين، واتِّفاق عقيدتهم، فَهُم جماعة ولكن طريقتهم واحدة؛ لذلك حسُن أن يختار لهم لفظ الإفراد. يقول الزمخشريُّ: «أرادوا: اجعلْنا إماماً واحدًا لاتِّحادنا واتِّفاق كلمتنا»[4]. ومنه قوله تعالى على لسان موسى وأخيه هارون: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (الشعراء: 16). حيث ذهب بعض المفسرين إلى أنَّ السرَّ في إفراد (رسول) اتِّحادُ موسى وهارون في الشَّريعة والهدف، فكأنَّهما رسولٌ واحد.

وبعد، فقد آثر القرآن الكريم في مواضع أخرى التَّعبير بالجمع دون المفرد في لفظة (إمام) كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ (الأنبياء: 73).

---

(1) البيضاوي، ج4/ 229.
(2) الطبري، 19/ 54؛ والقرطبي، 13/ 83. ويروى: يلحِيَنني في حبِّها ويلُمْنَني ...
(3) الخصائص، ج3/ 174؛ شرح شواهد المغني، ج2/ 561؛ مغني اللبيب، ج1/ 232.
(4) الكشاف، ج3/ 303.

وقد عُلِّل هذا الإيثار بأن الحديث في هذا المقام عن إبراهيم وأنبياء آخرين (عليهم السلام). وبما أن كلَّ نبيٍّ إمامٌ مستقلٌّ إلى قومه في الهداية وفي فعل الخيرات، وإقام الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة، وسنِّ شرائعه التَّفصيليَّة الخاصة به وبقومه حسب ما أوحى الله إليه، فقد كان إيثار الجمع دلالةً على هذا التَّنوُّع، وإن كان الأنبياء يتَّفقون على الأصل العامِّ ألا وهو التَّوحيد لله تعالى.

والأمر كذلك، حيث تحدَّث القرآن الكريم عن أئمة الكفر والطغيان، وأمر نبيَّه بمقاتلتهم، وإخلاء طريق الهداية أمام الشُّعوب آثر القرآن الكريم صيغة الجمع، فقال تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ (التوبة: 12). فكلٌّ واحدٍ من رؤوس الكفر إمامٌ في نفسه، كلٌّ له طريقته في التَّضليل والطغيان، والصدٌّ عن سبيل الله. ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ (القصص: 41) لذلك يقدم كلٌّ واحدٍ منهم قومه يوم القيامة إلى جهنم وبئس المصير.

31 - إفراد (الذَّنب) وذنوب ابن آدم كثيرة

قال تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ شَدِيدِ ٱلۡعِقَابِ ذِي ٱلطَّوۡلِۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ إِلَيۡهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾ (غافر: 3).

قد يرد سؤال في هذا الموضع: لِـمَ لَمْ يجمع الذَّنب على (الذنوب)؛ حيث إن العبد لا يذنب ذنباً واحداً وإنما يذنب ذنوباً كثيرةً؟ أجيب عن ذلك بأنَّ (الذَّنب) لم يجمع على (الذُّنوب)؛ لأنَّه أُريدَ به الفعل. أما قوله تعالى: ﴿وَقَابِلِ ٱلتَّوۡبِ﴾ ، فقيل إنَّه جمع (تَوبة) كما يُجمَع (دُومَة) على (دُوم)، و(عُومَة) على (عُوم)[1]. وكما يُجمع (تمرة) على (تمر)[2].

وممَّا ذكَروا من اللَّطائف في هذه الآية أنَّ العطف جيءَ به هنا لرفع توهُّم تلازم غفران الذُّنوب وقبول التَّوب، فهما مفهومان متغايران، ووصفَان

(1) فتح القدير، ج24/ 41.

(2) اللباب في علوم الكتاب، ج16/ 10.

مختلفان. أما الآية بعدها: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾[1]. فقد ترك العطف بين الصفتَين الأخيرَتين دلالةً على التَّلازم بينهما، وعدم انفكاك أحدهما عن الآخر. أما القطع بين هاتين الصِّفتين وما قبلهما من الصِّفتين الأوليين، فدلالة على أنه ينفرد كلٌّ منهما عن الآخر.

ويقول الزَّمخشري في توضيح ذلك: «فإن قلت: ما بال الواو في قوله: (وقابِل التَّوب)؟ قلت: فيها نكتة جليلة، وهي إفادة الجمع للمذنب والتَّائب بين رحمتَين: بين أن يقبل توبته فيقبلها فيكتبها له طاعةً من الطاعات، وإن لم يجعلها محَّاءة للذنوب كمن لم يذنب كأنه قال: جامع المغفرة والقبول»[2].

32 - إفراد (منتصر) و (الدُّبر) وهما خبران عن جمع

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ ﴿٤٤﴾ سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ (القمر 44، 45).

يشير المشركون المغرورون إلى أنفسهم في هذا الموضع بأنَّهم لا يُقهَرون لكثرة عددهم، وقوَّة عسكرهم، لكنَّ القرآن الكريم يردُّ عليهم وينبئ رسوله بأنَّهم سوف يهزمون ويولُّون هاربين من الفئة المؤمنة القليلة الغالبة بأمر الله تعالى.

والإشكال في هذا الموضع إفراد كلمة (منتصر) وكلمة (الدُّبر) مع العلم بأنَّها تشير إلى جماعة حقُّهم أنْ تجمع الصفات المضافة إليهم. وفي تفسير هذا الإشكال أقوال:

أوَّلاً: لفظة (منتصر)

- أن كلمة (منتصر) أفرِدَت اتِّباعا لرؤوس الآي، والفواصل السَّابقة عليها، فلو جُمعت لكانت الفاصلة نوناً واقعة بين فواصل مختلفة عنها. (النُّذر، الزُّبر، الدُّبر، وأمَرّ...).

---

(1) الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ج1/ 143.

(2) الكشاف، ج3/ 413.

- أن المراد بقولهم: (جميعٌ منتصر) أنَّ كلّ واحدٍ منهم غالبٌ منتصر، وهو مثل قولك: كلُّهم عالِمٌ، أي: كلُّ واحدٍ منهم عالم. وعليه كان ردُّ المولى سبحانه عليهم بقوله: ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ﴾ . أي: سيُهزم كل واحدٍ منكم، ولن يبقَ لرجلٍ منكم مفخرةٌ ولا حيلة. وتلك مبالغةٌ في المغالبة والقهر.

ثانياً: لفظة (جَميع)

- أن لفظة (جميع) على قطع الإضافة، فكأنَّهم قالوا: نحن جميعُ الناس، ولا ناسَ سوانا، ونحن كثرةٌ غالبة. فلما حُذِف المضاف إليه (الناس)؛ عُوِّض عنه بالتَّنوين، وأفرد (مُنتصر) مراعاةً للفظ (جميع) الذي يحتمل الكثرة والاتِّفاق[1].

ثالثاً: لفظة (الدُّبر)

- قيل إنَّ سبب إفراد (الدُّبر) في هذه الآية، أنَّ كلا الاستعمالَين جائز، فلو قال: (ويولُّون الأدبارَ) لجازَ ذلك أيضًا. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿فَقُطِعَ دَابِرُ الْقَوْمِ﴾، (الأنعام: 45)، والمراد: فقطع أدبار القوم، اكتفاءً بالواحد عن الجمع[2]. ويجوز أن يكون الإفراد مراعاةً لرؤوس الآي ونظام الفواصل.

وجاء (الدُّبر) مفردًا في آيات منها: (الأنفال: 16)، و(يوسف: 25). كما ورد جمعًا في آيات منها: (آل عمران: 111)، و(النساء: 47)، و(المائدة: 21)، و(الأنفال: 50)، و(الحجر: 65)، و(الإسراء: 46)، و(الأحزاب: 15)، و(محمد: 25، 27)، و(الفتح: 22)، و(الحشر: 12).

33 - عطف (نهر) المفرد على (جنَّات) الجمع

قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ (القمر: 54).

موضع الإشكال في هذه الآية أنّ التَّنْزيل الحكيم تحدَّث عن المتقين وما

(1) تفسير الرازي، ج1 ج5/ 413.

(2) إعراب مشكل القرآن، ج2/ 786.

هم فيه من النَّعيم المقيم، فبيَّن أنَّهم في جناتٍ، وعطف على ذلك باسمٍ مفرد فقال (نَـهر)، فهل في الجنة نَهرٌ واحدٌ أم أنهار؟ وما سبب الإفراد هناً، وقد جمعت في مواضع أخرى كثيرة في القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿لَكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ (آل عمران: 198). والعادة عطف المفرد على المفرد، والجمع على الجمع وهكذا، فيقال: (في جنَّات وأنهار)(*).

ذهب العلماء إلى تعليلاتٍ عديدة لهذا الإفراد، منها:

- قيل إنَّه لمراعاة نظام الفواصل، حيث وقعت الآية بين مجموع آياتٍ تنتهي بفاصلة الراء، وهي في كلمات بوزن موحَّـد هو (فَعْـل) فلو جُمع (نهْـر) على (أنهـار) لاختلَّ وزن الفواصل وإيقاعها.

- وقيل إنه من باب **الاستعـارة** وذلك بتشبيه النَّهر بالنور والضياء، فكأنَّ النور المنتشر ماءٌ متدفِّق. أي أنَّ النهر هنا معنى مجازيّ.

- ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى معنى مشابهٍ لهذا ببيان أن علَّة إفراد النَّهر في هذا المقام أنَّ الظَّرفيَّة المشار إليها في الآية ظرفيَّةٌ مجازيَّة، بينما في المواضع الأخرى ظرفيَّة حقيقيَّة كما في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ (الصف: 12)، يقول:

«والذي ألاحظه في هذا المقام أن الظَّرفية في قوله سبحانه: (نـهر) ظرفيَّة مجازيَّة بينما الظرفية في (جنات) حقيقيَّة، ولما كانت الأنهار تابعةً وملازمة لها بدليل الآيات الأخرى مثل ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ لـم يعُد حرف الجرِّ

(*) من مواضع ورود (الأنهار) للدلالة على معناها الحقيقي، أي على الأنهار في الدنيا المواضع الآتية: (البقرة: 74؛ 266؛ والأنعام: 6؛ والرعد: 4؛ وإبراهيم: 32؛ والنحل: 15؛ والإسراء: 91؛ والفرقان: 10؛ والنمل: 61؛ والزخرف: 51؛ ونوح: 12). أما سائر المواضع فدالَّة على أنهار الجنة. وورد مفرداً دالاًّ على النَّهر الحقيقي في الدنيا في موضعين هما: قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى﴾ (البقرة: 249). وقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ (الكهف: 33).

(في) الظرفيَّة مع الأنهار جمعاً في القرآن الكريم، وإنما وردت باعتبار التَّحتيَّة للجنات، ولما قُصِد بالظرفية هنا نعيم ومتعة الأنهار، لأنَّ المتقين لا يكونون في نهر حقيقيٍّ، كان التعبير دالا على المقصود على طريق المجاز بتصوير تمكُّنهم من نعيم ومتعة النهر بتمكُّن الظرف من المظروف، وكأنَّ هذه المتعة قد شملتهم وغمرتهم، وهذا المعنى المجازيُّ يتحقَّق بورود المفرد، ولا يتوقَّف تحقُّقه على الجمع، لكن لو أورد المفرد في مقام الجمع فقيل مثلا (يجري من تحتها النَّهر) لما كان المفرد وافياً بالمراد في مقام إظهار النعيم، لأنَّ هناك فرقاً كبيراً (بين) أن يكون تحت الجنات نهْر واحد، أو مجموعة من الأنهار، والله أعلم»[1].

وعلى كلٍّ، فإن إيراد المفرد في هذا المقام -في حدِّ ذاته- لَهو قمَّة البلاغة، حيث فتح النص لقبول الاحتمالات والوجوه الكثيرة المقبولة في تفسير هذه الآية.

ومثل ذلك قوله تعالى في وصف هول يوم القيامة وغليان نار جهنَّم: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾ (المرسلات: 32).

إذ يصف المولى عزَّ وجلَّ ما أعدَّه للمكذِّبين من العذاب الذي يحارُ في وصفه العقول، فأخبر أن المكذِّبين يؤمرون يوم القيامة بالانطلاق إلى ما كانوا به يكذِّبون في الدُّنيا، فيؤمرون بالانطلاق إلى ظلّ لهبِ جهنَّم العظيم، وهو -للمفارقة- لا يظلُّهم، ولا يمنع عنهم حرَّ لهب جهنَّم، وترمي إليهم اللَّهب بشررٍ كأنَّه القصر المشيد. ومن عادة العرب تشبيه الناقة الضَّخمة أو الشَّيء العظيم بالقصر. من ذلك قول الشَّاعر:

فوقَفتُ فيها ناقَتِي وكأنَّها فَدَنٌ لأقضِيَ حاجَةَ المتلوِّم

حيث شبَّه الشَّاعر ناقته في الضَّخامة والصَّلابة بالفَدَن، وهو القصر.

الإشكال في هذا الموضع أنَّ الشَّرر جمع، وقد شُبِّهت بالقصر، وهو في

(1) طبق، عبد الجواد محمد. دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، مرجع سابق، ص200-2001.

صورة مفرد، وكان المتوقَّع أن يقال: (بِشَرَرٍ كالقصُور) بالمطابقة بين المشبَّه والمشبه به في العدد، حيث يشبَّه عادةً الواحد بالواحد بالمفرد والكثير بالكثير. فما مسوِّغ ذلك؟

- قيل أُفرِد (القَصر) توفيقًا لرؤوس الآي، وهو نظير قوله تعالى: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾ (القمر: 45). حيث لم يجمع (الدُّبر) مراعاةً لفواصل الآي.
- وقيل أفرد (القَصْر) لأنَّ القصر والقصور سيَّان في الجمعيَّة.
- وقيل إنَّ (القصْر) هنا بمعنى الغليظ من الأشجار، واحدتها: (قَصَرة)، نحو: جَمرة، ج: جَمْر[1]. وقرئ بفتح العين (القصَر) وهو أعناق النخل. وجاء تشبيه ألوان الإبل بالصُّفْر، والمراد به السُّود، والعرب تسمِّي السُّود من الإبل (صُفرا). ومن ذلك قول الأعشى:

تلك خَيْلي منها وتلك رِكابِي   هنَّ صُفْرٌ أولادُها كالزَّبيب[2]

- وقيل إنَّ السِّرَّ في إفراد القصر، كونُ المرادِ بالتَّشبيه ههنا إنما هو الحالة، ومعنى الكلام: ترمي بِشَررٍ كعِظَم القُصُورِ، لذلك لم يلزَم الجمع، وذكروا من نظائر ذلك قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ (الأحزاب: 19) ولم يقل المولى عزَّ وجلَّ (كعُيون الذي يُغشَى عليه من الموت)؛ إذِ المرادُ في التَّشبيه الفعلُ لا العَينُ[3]. ويمكن أن يُعدَّ ذلك أيضاً **من باب حذف المضاف المكرَّر،** وتقدير الكلام: كدَوران عيون الذي يغشى عليه من الموت. كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ (طه: 96) أي: من تراب أثر حافر فرس الرَّسول. واللغة العربيَّة تنفر من كثرة المتضايفات[4].

(1) الكشاف، ج4/ 671.
(2) ديوانه، ص219؛ خزانة الأدب، ج2/ 464؛ لسان العرب، ج6/ 130؛ المخصص، ج2/ 105.
(3) الطبري، ج29/ 241.
(4) الخصائص، ج2/ 363.

المبحث الثَّالث: التَّثنية في موضع المفرد أو الجمع

34 - الإشارة إلى الموعودين بـ(اللَّذان) المثنى، دون الجمع

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ۖ فَإِن تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا۟ عَنْهُمَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: 16).

من عادة العرب - في معرض البيان على الوعِيد على فعلٍ أو الوعد عليه - جعلُ أسماء الموعُودين جمعًا أو مفرداً؛ لأنَّ الواحِدَ يدلُّ على جنسِه، فيقولون مثلا: الذي يفعل كذا وكذا فله كذا وكذا.. والذين يفعَلون كذا وكذا فلهُم كذا وكذا من الثَّواب أو العِقاب. وهذا الأسلوب كثير الورود في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى (١٥) ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ﴾ (الليل: 15، 16)، وقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ (٤) ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (الماعون: 4، 5).

ويُعدُّ هذا الأسلوب ظاهرةً متواردةً في الحديث النَّبويِّ أي جعلُ الإشارة في معرض الوعيد إلى جماعة موعودين، بصرف النَّظر عن فاعل المنكر فرداً أم جماعة، ومن ذلك قوله ﷺ: «لينتهينَّ أناسٌ عن ودعهم الجمعات أو ليختمنَّ الله على قلوبهم ثم ليكوننَّ من الغافلين»[1]. وقد ورد كثيراً قوله ﷺ: «ما بال أقوام يفعلون كذا وكذا...»[2]. ولهذا الأسلوب الخطابي أثره الإيجابيُّ في معرض النَّهي والزَّجر عن المنكرات، حيث يخفِّف من حدَّة المواجهة مع المخالف، ويستر عليه، ويحفظ عليه كرامته وأنَفته؛ فيعود عن فعلته بانقيادٍ وطيب نفس، وتقدير لموقف الزَّاجر منه.

---

(1) صحيح مسلم، (ح: 865).
(2) ينظر مثلاً: صحيح البخاري، (ح: 444، 717، 2584)؛ وصحيح مسلم، (ح: 1401، 1504، 1694).

أما في الآية السَّابقة، فقد خولف هذا الأصل؛ حيث جيء بصيغة التَّثنية في الإشارة إلى الموعودين بالعقاب إلى أن يتوبوا عن رذيلة الزِّنا ويصلحوا.

ولا تجوز التَّثنية في هذا الموضع إلَّا في حالَةٍ واحدة، وهي: أنْ يكون الأمرُ فعلاً لا يمكن صُدُوره إلا من مُشارَكة من شخصَين مختلفَين، كالزِّنا مثلاً، فيجوز حينئذٍ أنْ يُثَنَّى الفعل[1]. وعلى ذلك، فإنَّ مجيء الاسم الموصول المثنى (اللَّذان) والأفعال المسندة إليها، قد روعيتْ فيه هذه الدّقيقة التَّعبيريَّة.

35 - ورود (بهما) المثنى بعد (أو) الدَّال على التَّخيير بين شيئين

قال تعالى: ﴿۞ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء: 135).

القاعدة: يقتضي العطف بـ(أو) التَّخيير وعدم المطابقة؛ لأنَّ الحكم في عود الضَّمير، والإخبار لأحد الشَّيئَين أو أحد الأشياء المعطوفة بـ(أوْ). فيقال مثلاً: زيد أو عَمْرو أكرمته. ولا يجوز قولك: أكرَمْتُهما، لأنَّ معنى (أو) حينئذٍ ينتفي؛ إذِ المكرَم لا بدَّ أن يكون أحدَهما دون الآخر. قرأ عبد الله بن مسعودٍ رضي الله عنه: (إنْ يكُنْ غنيٌّ أو فقيرٌ) بجعْل (كان) تامَّةً، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾. وعلى ذلك لا إشكالَ في توجيه الآية. أمَّا بإعمال (كان) في القراءات الأخرى، فإنَّ ذلك محلُّ إشكالٍ في تعليل تثنية الضَّمير في الآية، وكان ظاهر الكلام أن يقال (إن يكن غنيًّا أو فقيرًا فالله أولى به). وللعلماء في ذلك خمسة أوجه[2]:

- **الوجه الأوَّل:** أنَّ (أو) هنا بمعنى (الواو)، وهو قول الكوفيِّين. وبذلك لا وجهَ للاعتراض على تثنية الضَّمير في (بِهِما)، لكن هذا التَّفسير محلُّ نظر؛ لصعوبة تحقُّق معنى الاشتراك في الوقت نفسه بين حالتيْ الغنى والفقر.

---

(1) الطبري، ج4/ 296.

(2) روح المعاني، 5/ 168؛ والتبيان في إعراب القرآن، 1/ 197.

- **الوجه الثاني**: أنَّ الضمير في (بِهِـما) لا يعود على الغني والفقير، وإنَّما على جِنسَيْ الغنيِّ والفقير، وحينئذٍ لا تكون الجملة «فالله أَوْلَى بِهِمَـا» جواباً للشَّرط، وإنَّما جوابُه الجملة المقدَّرة «الله أولى بجنْسَي الغنـيِّ والفقير».

- **الوجه الثَّالث**: أنَّ الضَّمير في (بِهِـما) عائدٌ على الخصمَين، كأنه قال: إنْ يكنِ الخصمانِ غنيًّا أو فقيراً فالله أَوْلى بكلٍّ منهما.

- **الوجه الرَّابع**: أن الضَّمير في (بِهِمَـا) عائدٌ على معنى الغِنَـى والفَقْـر لا على الغني والفقير المذكورَين، والتقدير: فالله أَوْلَى بغِنى الغنيِّ وفقر الفقير.

- **الوجه الخامس**: أنَّ «أو» دالة على التَّفصيل، وأنَّ الضَّمير في (بِهِـما) في تلك الحالة، عائدة على المشهود له والمشهود عليه، وذلك باعتبار أحوال كلٍّ من المتخاصِمَين: فقد يكون المتخاصمَين غنِّيين، وقد يكونان فَقِيرَين، وقد يكون أحدُهما غنيًّا والآخر فقيراً. وعلى هذا الاعتبار تكون (أو) لتفصيل ما أُبْهِم من تلك الأحوال المذكورة.

36 - الإشارة إلى السَّموات والأرض بالمثنى

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى الْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: 17).

كان المتوقَّـع في هذه الآية أن يسنَـد الظَّرف إلى جماعة الإناث غير العاقل فيقال (وما بينهُـنَّ) باعتبار الحديث عن السَّماوات والأرض. أوضح العلماء في توجيه إسناد الضَّمير إلى الاثنين ما يـأتي:

- أنَّ المراد بالتَّثنية هنـا النَّوعان والصِّنفان، أي أنَّـه أراد بـ(وما بينهما): ما بين هذين الصِّنفَين أو النَّـوعَين من الأشياء، فاعتبر السَّماوات وما فيهـنَّ نوعًا واحـداً، واعتبـر الأرضِين وما فيهـنَّ نوعًا واحدًا أيضاً. ومن نظائر ذلك في الشِّـعر قول الرَّاعـي النميري: [كامل]

طَـرِّقا فتـلـك هَـمـاهِـمـي أقـريـهِـمــا   قُـلُـصًـا لـواقِـح كـالقِـسـيِّ وَحُـولَا[1]

الشَّاهد أنَّ الشَّاعر أشار إلى الاثنين بقولـه (فتِـلك)، وكان المحتَمـل أن يقول (فتِلكُـما)، وهو في الإخبار عن شيئَيْـن، وقد ثَـنَّى اسم الضمير في (أقريهِمـا) رجوعاً إلى معنى الكـلام[2].

ومن نظائر آية المائدة السَّابقة قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنبيـاء: 30).

والمراد: كانت السَّموات ذات رِتق، ملتحمَـة، ففتَّقها الخالِق إلى أفلاك وأجـرام، وكانت الأرضون كذلك كُتْلـةً ملتحمة، لا فرجةَ فيها، ففتَّقها الله إلى طبقاًت وأقاليـمَ[3].

فالإشكال في الآية السَّابقة كون الضَّمير في (كانتـا) عائدًا على السموات والأرض، وهو ضمير مثنى والمتقدم عليه جمع، وكان المحتمـل أن يقال: (كُنَّ). أما كلمة (رَتْقًـا)، فقد أفردت لأنها في الأصل مصدر، أو لأنَّها على حذف مضافٍ، وتقدير الكلام: ذواتَيْ رَتق.

فسَّر العلماء تثنية الضَّمير في هذا الفعل على النحو الآتي:

- يرى الزمخشريُّ أن ذلك من اعتبار السَّموات بأجمعها على حـدة، والأرضيـن بأجمعها أيضاً على حـدة، يقول: وإنما قال (كانتـا) دون (كُـنَّ)، لأن المراد جمـاعة السماوات، وجماعة الأرضين، ومنه قولـهم: لقـاحـان سـوداوان، أي: جمـاعـتان. فعَلَ في المـضـمـر ما فعل في المظهر[4].

(1) ديوانه، 216؛ تهذيب اللغة، ج5/ 384؛ جمهرة اللغة، ص570، تاج العروس، (مادة: همم)؛ لسان العرب، 12/ 620.

(2) الطبري، ج6/ 163؛ والقرطبي، ج6/ 119.

(3) تفسير البيضاوي، ج4/ 91.

(4) الكشاف، ج3/ 9.

- وأوضح ذلك أبو البقاء العكبري (ت616هـ)، بأسلوبٍ آخر، إذ قال إنَّه أراد الصِّنفَين والجنسَين. ويقرب هذا التَّعليل أن يكون أوجَه التعليلات في هذا المقام، خاصَّةً أن السموات والأرض قد وُصِفتا بأنهما كانتا رتقاً. أي أنه اعتبر السموات السَّبع -وهي رتق- جزءاً، واعتبر الأرضين السَّبع وهي كذلك في المرحلة الرِّتقيَّة جزءًا منفرداً، ثم أشار إلى هذين الجزأين المنفصلَين بضمير الاثنين. وقد عُدَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ (فاطر: 41)[1]. فالسموات نوع، والأرضون نوع آخر.

وفي أقوال العرب كثيرٌ من هذا الأسلوب، كقولهم: أصلحنا بين القَومَين، ومرَّت بنا غنمان أسوَدان. باعتبار كلِّ فريقٍ قوماً، وباعتبار كلِّ قطيعٍ غنما. ومن ذلك قول الأسود بن يعفر النهشلي: [كامل]

إنَّ المنيَّة والحُتوفَ كلاهُما يوفي المخارِم يرقُبان سَوادِي[2]

فقال (كلاهما) لأنه أراد النَّوعَين: نوع المنيَّة ونوع الحتوف.

ومنه قول القطامي (عمرو بن شُيَيْم الثعلبي):

أَلَم يحزنْك أنَّ حبالَ قيسٍ وتغلِبَ قد تبايَنتَا انقِطاعا[3]

كان الظاهر أن يقول (تبَاينت) لمراعاة الجمع في (حِبال) غير أنه راعى النَّوع: نوع حبال قيس، ونوع حبال تغلب. والحبال هنا مجازٌ المراد به: الصِّلات بين القبيلتَين.

ومثال الآية السَّابقة قوله تعالى في معرض الحديث الزَّلزلة والهدَّة الشَّديدة التي تقع للأرضين والجبال يوم القيامة. ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ (الحاقَّة: 13، 14).

فكان المحتمَل أن يقول (فدُكِّكْن) إشارةً إلى جماعة الإناث غير

(1) معاني القرآن، ج2/ 634.
(2) الخزانة، ج1/ 405؛ شرح شواهد المغني، ج2/ 553؛ البحر المحيط، ج6/ 308.
(3) القرطبي، ج13/ 63؛ البحر المحيط، 6/ 308.

العاقل، والسِّرُّ في ذلك - حسب رأي الفراء - اعتبار الأرض كُتْلَة واحدة، والجبَالِ كتْلَةً أخرى، ثم الإشارة إلى هاتين الكتلتَين بضمير الاثنين[1]. ويقول أبو أسيدة الدبيري: [طويل]

وإنَّ لنا شيْخَين لا ينفَعانِنا غنيَّيْنِ لا يجدي علينا غِناهُمَا
هُمَا سيِّدانا يزعُمانِ وإنَّما يَسودانِنَا إنْ يسرَتْ غَنَماهُمَا[2]

والشَّاهِد في هذا البيت تثنية الغَنَم (غَنَمَاهُما)، مع أنَّ المذكُورَين يملكان أغنَامًا كثيرة، لكن الشَّاعر اعتبر مجموع أغنام كلٍّ من الشَّيخين على حدة، مجموعةً واحدةً، ثم أشار إلى هاتَين المجموعتَين بضمير الاثنين. ومثل ذلك ما ورد في حديث ابن عمر عن النبي ﷺ: «مثَل المنافق كمَثل الشاة العائرة بين الغَنَمين، تعير إلى هذه مرَّة، وإلى هذه مرَّة»[3]. فأشار النبي ﷺ إلى قطِيعَين من الغنم بصيغة المثنى، وأشار إلى كلِّ قطيعٍ بصيغة المفرد (إلى هذه). باعتبار كلِّ قطيعٍ مجموعةً واحدةً.

---

(1) القرطبي، 18/ 264.

(2) أوضح المسالك، ج2/ 59؛ الدرر، ج2/ 255؛ شرح التصريح، ج1/ 254؛ لسان العرب، ج5/ 296 (يسر)؛ المقاصد النحوية، ج2/ 403.

(3) صحيح مسلم، (ح: 2784)؛ وسنن أبي داود (ح: 1651). وصححه الألباني.

المبحث الرَّابع: الجمع في موضع المفرد

37 - التَّمييز الجمع (أسباطًا) بعد العدد اثنتي عشرة

قال تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًاۚ...﴾ (الأعراف: 159، 160).

في هذه الآية ورد مميَّز العدد فوق العشرة جمعاً، أي مميَّز العدد (12)، خلاف الأصل المعروف في تمييز الأعداد؛ لأنَّ الأعداد فوق العشرة يكون تمييزها مفرداً منصوباً، من ذلك في القرآن الكريم مميَّزًا للعدد (12).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة: 36).

وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًاۖ﴾ (المائدة: 12).

ومما ورد مع غير العدد (12) مما هو فوق العشرة: قوله: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ (المدثر: 30)، أي: تسعةَ عشرَ مَلَكًا.

إنَّ هذه القاعدة لم تراعَ في هذه الآية في قوله تعالى: ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾. حيث جمع المميَّزَ جمع تكسيرٍ، وعدل عن إفراده مفرداً منصوباً. فما علَّة مجيئه جمعاً؟ وما علَّة تأنيث العدد (12) على الرغم من أنَّ تمييزه مذكَّر؟

- يجيب الزمخشريُّ، عن هذا التَّساؤل ويعلِّل ذلك بأنَّه من باب وضع (أسباطا) موضع (قبيلة)، فلو أفرد (أسباطاً) انسجاماً مع القاعدة لما تحقَّق فيه المعنى المراد، لأن المراد بالآية: وقطَّعناهم اثنتَي عشرةَ قبيلةً، وكل قبيلةٍ تضمُّ أسباطاً لا سبطاً واحداً. وعلى الرغم من وضع (سبط) موضع (قبيلة)، فإنَّ التَّنْزيل الرَّبانيَّ جمع حتى يزيل الوهم المحتملَ في كونِ الأسباط اثنتَي عشرة فقط. فهم أسباطٌ كثيرون، وسياق الآية يدلُّ على ذلك في مثل كلمة (أُمَمًا)، وكلمة (كلُّ أناسٍ). والسِّبط: أولاد الولد، وكان بنو

إسرائيل اثنتَي عشرة قبيلةً من اثنتَي عشرة ولداً من ولد يعقوب (عليه السلام)[1].

- ويرى الحوفيُّ (أبو الحسن، ت430هـ)، أنه يجوز أن يكون على حذف تمييز العدد، والتَّقدير: اثنتَي عشرة فرقةً. و (أسباطا) نعت لفرقة، ثم حذِف الموصوف وأقيمت الصِّفة مقامه. أما تأنيث العدد (12) مع وقوعه على الأسباط المذكر، فلأنَّه بمعنى: الفرقة أو الأُمَّة.

ومن نظائر وصف التَّمييز المفرد بالجمع مراعاةً للمعنى قول عنترة:

فيها اثنتان وأربعونَ حلُوبةً سُوداً كخافية الغراب الأسْحمِ[2]

والشاهد قوله (سوداً) وكان الأظهر أن يقول (سَوداء) صفةً للاثنين والأربعين حلوبةً.

- أما الإمام البغويُّ، (ت، 516هـ)، فيذهب إلى أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً تقديره: وقطَّعناهم أسباطاً أممًا اثنتي عشرة.

نذهب إلى أنَّ الرَّاجح في هذه المسألة ما ساقه الزمخشري؛ لوضوحه وبُعده عن التَّكلُّف، وربطه المباشر بتوضيح المراد من الآية، وواقع حال بني إسرائيل القبليَّة. يقول أبو حيان: «وهذه كلُّها تقادير متكلَّفة، والأجرى على قواعد العرب القول الذي بدأنا به»[3]. إشارةً إلى قول الزَّمخشري.

38 - ضمير مجموع في (ملئهم) وضمير مستتر مفرد في (يفتنهم)

قال تعالى: ﴿فَمَآ ءَامَنَ لِمُوسَىٰٓ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِۦ عَلَىٰ خَوْفٍ مِّن فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِمْ أَن يَفْتِنَهُمْ ۚ وَإِنَّ فِرْعَوْنَ لَعَالٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ (يونس: 83).

الإشكال في هذه الآية إفراد الضَّمير المستتر في (يفتِنهم)، وهو مسبوقٌ

(1) الكشاف، ج2/ 159.

(2) ديوانه 193؛ الحيوان، 3/ 425؛ خزانة الأدب، 7/ 390؛ شرح شذور الذهب، 325؛ المقاصد النحوية، 4/ 487.

(3) البحر المحيط، ج4/ 407.

بأسماء، فكأنَّ الضمير المفرد عـاد على جمع دون أن يطابق تلك الجموع السَّابقة عليه.

- يرى بعض الكوفيِّين أنَّه جاز ذلك لأنَّ الملِك إذا ذُكِر لخوفٍ أو سفر ونحوهما، فإنَّ الذِّهن يذهبُ - عادةً - إليه وإلى حاشيته وعساكره معه، وقد يكون أراد بذلك فرعَون وآله، ثم حذف (آل فرعَون)، ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: 82)، أي: أهل القرية.
- ويذهب بعض البصريِّين إلى ترجيح أنَّ الهاء والميم عائدتان على (الذُّريَّة)، أي: آمنوا وهُم خائفون من فرعَون، ومن ملإٍ من ذريَّتهم هم، حيث كان في بني إسرائيلَ من يتبعُ فرعون[1].
- وقيل: جاز الإخبار عن فرعون بالجمع في قوله: (وملئهم) لأنَّ فرعون كان جبَّارًا، والجبَّارُ يُخبَر عنه بلفظ الجمع.
- ومثل ذلك قيل إنَّه أفرَد الضَّمير في هذا الموضع فقال (أنْ يَفْتِنَهُمْ)؛ لأنَّه أخبر عن فرعون، وأنَّ قومَه كانوا على مثل ما كان عليه، فلم يكن أهل مصر يرَون غير ما يرى فرعَون، وعلى ذلك جازَ أنْ يُسنَدَ الفعل إليه وحدَه دون سائر قومه.

39 - المراد بضمير (كُم) في (فَإِنْ لَمْ يَسْتجيبُوا لكم) أهو للنَّبي أم للكفار؟

قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (هود: 13، 14).

يتحدَّى القرآن الكريم في هذه الآية المشركين الذين زعموا بأنَّ القرآن مفترى من عند محمد ﷺ أن يأتوا بعشر سور من مثل سور القرآن الكريم، وأن يستعينوا في ذلك بمن شاؤوا من شركائهم. وفي حال عدم استجابتهم لهذا

(1) الطبري، ج11/ 150.

التَّحدِّي، لا هم ولا شركاؤهم، يتَّضح أن القرآن إنَّما هو تنزيلٌ من عند الله، ولا يبقى أمام المعاندين خيارٌ إلَّا التَّسليم والإيمان بالله وبرسوله.

الإشكال في هذه الآية مرجع الضَّمير في (لكم) الجمع. فهل الضَّمير عائدةٌ على النَّبي ﷺ، أم على الكفَّار المعاندين؟ في بيان ذلك عدَّة احتمالات في مرجع الضَّمير: احتمال كَون الخطاب في قوله (لكُم)، موجَّهًا إلى النبي ﷺ خاصَّة، واحتمال كونه موجَّهًا له ولأصحابه، واحتمال كَونِه موجَّها لكفار مكَّة المعاندين.

- فإذا كان الخطاب مرادًا به النبيُّ ﷺ فإنَّ لفظ الخطاب **جمعٌ يراد به مفرد**، فكأنَّه قال: قل لهم يأتوا بعشر سُوَرٍ مفترياتٍ... فإن لم يستجِيبوا لك يا محمد؛ فاعلَم أنَّما أنزِل هذا القرآن بعلم الله.
- وإذا كان الخطاب موجَّهاً إلى النبي ﷺ وأصحابه، فإنَّه قد أتى على أصله، **وخوطِب الجمعُ بضمير الجمع**، ولا إشكالَ في الآية.
- أما إذا كان الخطاب مرَادًا به الكفار، فإنَّه كذلك **جمْعٌ خوطِب به جماعة**، غير أن الخطاب يكون للنَّبي ﷺ، ويكون الخطاب الإلهي من قوله: «قل ... (حتى قوله) فهَل أنتُم مُسلِمُون» حكايةً لما سيقوله النَّبي ﷺ للكُفار، فيكون معنى الآية هكذا: قل لهم، يا محمد، يأتوا بعشرِ سُوَرٍ مثلِه مفترياتٍ، ويدعوا مَن استطاعوا من دُون الله... فإنْ لم يستجِبْ لهم تلك الأصنام في الإعانة على معارضة القرآن، فقلْ لهم، يا محمد: اعلَمُوا أنَّما أُنزِل هذا القرآن بعلم الله....

والبلاغة في هذه الآية -والله أعلم- قبولُها لهذا التَّعدُّد القرائيِّ، مما يجعل المخاطَبين جمِيعاً مؤمنين وكفَّارًا، في دائرة الاهتمام والعناية بالخطاب القرآني.

40 - الإخبار بالفعل (بما كانوا يصنعون) بعد ذكر القرية الآمنة

قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ (النَّحل: 112).

ابتدأت هذه الآية بالحديث عن ضرب الله مثلاً بالقرية التي كان أهلها آمنين مطمئنِّين من العدوِّ والجوع، والمخاوف، وكانت تحيا في رغد العيش الذي كان يأتيها من كلِّ مكانٍ دون جهدٍ وكدٍّ مماثلٍ منها. لكن القرية كفرت بأنعم الله، ولم تؤدِّ واجب الشُّكر بالطاعة، واتِّباع الرُّسل؛ فعمَّهم الله بالجوع والخوف، ومرارة العيش جزاءً على كفرانهم. وهذا مضروبٌ لأهل مكَّة ولغيرها من القرى والمدن إلى يوم القيامة في التَّحذير من سخط الله ومن كفران أنعُمه والغفلة عن حفظها ورعايتها.

ابتدأت الآية بالحديث عن أهل القرية، لكنَّها عدلت عنهم واختتمت بالإشارة إلى أهلها بقوله (كانوا يصنعون)، فلو أتى الكلام على منوال ما ابتدأ به؛ لقال (كانت تصنع). فاحتمل أن يكون ههنا إسناد الضَّمير إلى اسم غير سابق عليه، وعود الضَّمير على اسم غير سابقٍ عليه مردودٌ في اللُّغة. فما تفسير هذا الإشكال؟

قيل إنَّ مسوِّغ ذلك معرفة السَّامعين بالمرادِ منه، أيْ أنَّ الحديثَ - وإن كان عن القرية - فإنَّه في حقيقته عن أهلها القاطنين بها. ومن نظائر ذلك، قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ (الأعراف: 4). وله نظائر كثيرة[1].

لعلَّ في أسلوب الفعل (كان + يفعل) في آية النَّحل السَّابقة قيمةً بلاغيَّة خاصَّة، وهي في إفادته أنَّ فعلَ الكفران بأنعُم الله قد وقع لأكثر من مرَّة واستمرَّ لمدَّة من الزَّمن، وأنَّ مؤاخذة المولى لأهل القرية لم تكن إلا بعد إمهالٍ، ومدٍّ لهم في الأجل، ولعلَّ ذلك لم يكن مستفادًا لو أتت الآية على (بما صنَعَت) مثلاً. والله أعلم.

41 - ورود التَّمييز (سنين) جمعًا بعد العدد مائة

قال تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ وَٱزْدَادُواْ تِسْعًا﴾ (الكهف: 25).

(1) القرطبي، 14/ 177.

وردت قراءة الأخوَين (حمزة والكسائي) لهذه الآية على (ثلاثمائةِ سِنينَ) بإضافة (مائة) إلى (سِنين)[1]. أما القراء الباقون، فقد قرأوا بتنوين مائة، باعتبارها بدلاً من (ثلاثمائة) أو عطف بيانٍ له[2]. والإشكالُ في هذه الحالة، ورود معدود العدد (100) على الجمع، والقاعدة أنَّ العدد (مائة) يكون معدُودها مفردًا مجروراً بالإضافة كما في قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ﴾ (البقرة: 261)، بجرِّ كلمة (حبَّة) مفردة ومضافةً إلى العدد مائة، وقوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ (البقرة: 259)، بإفراد عام.

فإذا كان على القراءة الأولى فلفظة (سِنين) تعدُّ جمعاً في موقع مفرد، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ (الكهف: 103)، حيث وقع (أعمالاً) موقع (عملاً).

أما في تعليل ورود (سنين) على الجمع دون الإفراد في القراءة الأخرى، ففي ذلك أقوالٌ[3]:

- يذهب الفراء إلى أنَّ من العرب من يضع (سِنين) موضع (سَنة) المفرد، أي أنَّ الواحد والجمع فيه سواء، وهو نظير اللِّبن والألبان، وعلى هذا الاعتبار، لا إشكالَ في كون المعدود مفردًا أو جمعاً في هذه الآية.
- ذهب أبو البقاء إلى أنَّه لما كانت (سِنين) بدلاً من (مائة) وهي -أي المائة - في معنى الجمع؛ لزِم أن تكون جمعًا مثل المبدَل منه. ولا يجوز أن يكون (سِنين) في هذه الآية تمييزًا وهو منوَّن، وإنَّما يرِد ذلك في ضرورة الشِّعر، كقول الربيع بن ضبع:

إذا عاشَ الفَتى مِئتَينِ عامًا فقد ذهبَ اللَّذاذةُ والفَتاءُ[4]

---

(1) الحجة في القراءات، ص416، الكشاف، ج2/ 712. وورد في قراءة ابن مسعود بالإفراد (ثلاثمائة سَنَة).

(2) مشكل إعراب القرآن، 1/ 440.

(3) أبو حفص عمر الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج12/ 346.

(4) خزانة الأدب، ج7/ 379؛ شرح التصريح، ج2/ 273؛ الكتاب، ج1/ 208؛ أدب الكاتب، ص229؛ أوضح المسالك، ج4/ 225.

فلولا الضَّرورة لَلَزِمه أن يجعل (مائتين) على الإضافة بحذف النون فيقول: (مائَتَيْ عاماً).

- أنَّه جواب لسؤالٍ مضمَر، سأله متلقُّو الوحي حين نزول الآية، حيث رُوِي أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَثَ مِاْئَةٍ﴾، قال بعضهم: أيَّامًا، أو شهورًا، أو سنين؟ فنزل قوله: (سِنِين). فتعدُّ هذه الكلمة بمفردها جملةً قائمةً منفصلة عماً قبلها بكونها إجابةً عن سؤالٍ مطروحٍ، ومتابعة لكلام سابق.

42 - مجيء الفعل (ارجعُون) المسند إلى الجمع بعد خطاب المفرد

قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ (المؤمنون: 99).

الخطاب ههنا موجَّه إلى المولى سبحانه، وهو فردٌ أحد، والقاعدة أن يسند الفعل الأمر إلى ضمير الواحد، إذا أريد به خطاب الواحد.

للعلماء في تعليل إسناد الفعل هنا إلى ضمير الجمع ثلاثة أقوال هي:

- أن الخطاب على سبيل التَّعظيم، وقد جرت العادة في مخاطبة العظماء والملوك بأن يخاطَبوا أو يتحدَّثوا عن أنفسهم بضمير الجمع تعظيماً، وهو كثيرٌ في القرآن الكريم في حديث المولى سبحانه عن نفسه بضمائر الجمع، «إنَّا أنزلناه».

- وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ﴾ (الصافات: 75). يقول الزمخشري في ذلك: «والجمع دليلُ العظمة، والمعنى: إنَّا أجبناه أحسنَ الإجابة، وأوصلها إلى مرادِه وبُغيته من نُصرتِه على أعدائه، والانتقام منهم بأبلَغِ ما يكون»[1].

ومما ورد من ذلك في الشِّعر قول العرجي: [طويل]

(1) الكشاف، ج4/ 37.

فإنْ شئتُ حرَّمتُ النِّساء سِواكم وإنْ شئتُ لم أطعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدَا[1]

فخاطب الواحدةَ بلفظ جماعة الذكور. ولعلَّ إيثار الجمع في هذا الموقع بالذَّات، كان الغرض منه التَّستُّر على المحبوبة، وتعمية أمرها على الوشاة والعاذلين.

وقول الشَّاعر:

ألَا فارحَمُوني يا إلهَ محمَّدٍ فإنْ لم أكنْ أهلاً فأنتَ له أهلُ[2]

ففي الشطر الأوَّل من البيت خاطب الشَّاعر المولى عزَّ وجلَّ مسنداً الفعل (فارحَموني) إلى واو الجماعة، ثم عاد في الشَّطر الأخير إلى مخاطبة المولى بضمير الخطاب للواحد فقال (أنتَ).

- وقيل إنَّه من باب الانتقال من مناداة ربِّه إلى مخاطبة ملائكة ربِّه، ويكون ههنا حذف لمضاف، تقديره: (ملائكةَ ربِّي ارجعوني). وهو الذي عاد عليه الضَّمير في الفعل. ونظيره قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ (الأعراف: 4)، والضمير فيه أي قوله (هم قائِلون) عائدٌ على المضاف المحذوف، وتقدير المحذوف: (أهل).
- يرى آخرون أنَّ ذلك إشارة إلى تكرير الفعل، فكأنَّ الكافر قال: ارجعني، ارجعني، ونظير ذلك ما قالوه في تعليل إسناد الفعل إلى ضمير الاثنين في قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (ق: 24)، أنَّه بمعنى: ألق، ألقِ، فثنَّى الفعل دلالةً على هذا التَّكرير[3]. ويبدو أنَّ القول الأوَّل أقوى الأقوال الثلاثة، وأقربها إلى الصَّواب لظهوره، وتضافر الشَّواهدِ عليه.

(1) ديوان العرجي، ص109؛ ديوان عمر بن أبي ربيعة، ص315؛ التنبيه والإيضاح، ج1/ 292؛ تاج العروس، ج7/ 361 (نقخ)؛ تهذيب اللغة، ج14/ 105؛ ديوان الأدب، ج1/ 102؛ مقاييس اللغة، ج1/ 243. ويروى البيت أيضاً للحارث بن خالد المخزومي.

(2) الكشاف، ج3/ 55؛ البحر المحيط، ج6/ 421.

(3) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 960.

المبحث الخامس: الجمع في موضع التَّثنية

43 - إضافة (الأيدي) بالجمع إلى السَّارق والسَّارقة المثنَّى

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (المائدة: 38).

ذُكِر السَّارق والسَّارقة في هذه الآية، وجُمع اليد في الآية كذلك، تُرى فهل يعني ذلك قطع أيدي السَّارق والسَّارقة الأربعة، أم يعني قطع اليدَين منهما؟ علماً بأنَّ الفرَدين لهما -عادةً- أربعة أيدٍ؟ ولِمَ لم يقل: يدَيْهما لإرادة قطع يدَي السَّارقَين؟ في الإجابة عن ذلك عدَّة آراء:

- يذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي والفرَّاء إلى أنَّ أعضاء الإنسان، إذا أُضيفت إلى اثنَين جُمِعت، فيقال: حلقتُ رؤوسهما، وأشبعت بطونهما. وبدهيٌّ أن لكل فردَين رأسين وبطنين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحريم: 4)(*). كما يجوز التَّثنية والإضافة، (فاقطَعُوا يدَيْهِمَا). وهو الأصل، ومن ذلك قول خطام المجاشعي:

مَهْمَهَيْنِ قَذَفَيْنِ مرَّتَيْن ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ التّرسَين[1]

والشاَّهد في هذا البيت (ظهُور) حيث جمعها، وهي مضافة إلى اثنَين (الترسَين). فيُجعَل الاثنان على لفظ الجمع إذا كانا متَّصلَين، نحو: ما أحسنَ

(*) ويعترض أبو حيان على التَّسوية بين (أيديهما) و (قلوبهما) في الآيتين؛ لأنَّ وضع الجمع موضع التَّثنية يطَّرد فيما كان اثنين من شيئَين كالقلب والأنف، والوجه الظَّهر... أما في (أيديهما) ففي كلٍّ واحدٍ منهما شيئان اثنان كالأذنين واليدَين والفخذَين وغيرهما من الأعضاء الثنائية في الإنسان. وفي هذه الحالة لا يطَّرد وضع الجمع موضع التَّثنية، وإنَّما يحفظ ولا يقاس عليه. (النهر الماد، ج2/ 241).

(1) التحرير والتنوير، 1/ 4478.

رؤوسَهـما. فالرَّأس وسائر الأعضاء لا تنفصل عن الإنسان وهو في تمام خِلقته. أما إذا كانا منفصِلَين، فلا يجوز، نحو: أفراسهما وغلمانهـما.

- أما سيبويه، فإنَّه يقول بجواز الجمع إذا كان الاسم مفردًا وأريدَ به التَّثنية، لأنَّ التَّثنية - في الأصل - جمع، وحكى عن العرب: وضَعَا رِحـالَهُما، أي: رحلَيْ راحلتَيْهِـما[1]. على الرغـم من أن الرِّحـال غيـر متصلـة بأصحابها، وليست جزءًا من صاحب الرَّحل.

- ويستنبط القرطبي من جمع الأيدي أنَّ فصاحته كامنة في أنَّ الجمع يُراد به الأيدي والأرجُل، وهي أربعـةٌ في كلِّ شَخْصَـين، فلـو قـال (فاقْطَعُوا أيْدِيـهِـم) لاختلف الـمراد، ولكان المعنى: فاقطَعُـوا أيدِيهم الأربعة (اثنتان في السَّارق واثنتـان أخريَيان في السَّارقة)، وهذا المعنى غير مرادٍ البتَّـة في هذا الموضع، فالسَّـارق والسَّـارقة هنا ليس المراد به شَخصَـان بالتَّعيين، وإنَّما هما اسمَـا جنسٍ، يعمَّـان كلَّ سارقٍ وسارقَـةٍ، وفي هذا غاية البلاغة[2].

44 - إسناد (يستوون) إلى الجمع، وهو مسبوقٌ بمَثَلين لرَجُلين

قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَّا يَقْدِرُ عَلَىٰ شَيْءٍ وَمَن رَّزَقْنَٰهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُۥنَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (النحـل: 75).

في هذه الآية، تقدَّم الفعلَ المضارعَ المسند إلى واو الجمـاعة اثنان وهما: العبدُ المملوك الذي لا يقدِر على شيءٍ، والذي رزقَه الله من فضله فهو ينفق منه... فكان المتوقَّع أن يثنَّى الفعل مطابقـةً لهذين الاسمَين، فيقال: (هل يَسْتَويَان). وفي بيان ذلك أقوال:

- جُمِع الفعل (يستَوُون) باعتبار اسم الموصُـول (مَـن) السَّابق عليه، وهو

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ج1/ 233.

(2) القرطبي، ج6/ 173.

اسم يصلُح للواحد والاثنين والجمع[1]. ومن حيث الجنس، فإنَّ (مَنْ) يصلُح للمذكَّر والمؤنَّث، لأنَّه اسم مبهَم[2].

- جُمع الضَّمير في الفعل المضارع (يستَوون) لأنَّ المراد بالآية جنس العبيد والأحرار، وذلك مدلولٌ عليه بقوله (عبْدًا)، وقوله (مَنْ رزقناه).

وفي مواضع أخرى لم يتقدَّم الفعلَ (مَن)، ولكن تقدَّمه أكثر من اسمَين، فجاء الفعل على التَّثنية دون الجمع. ومن ذلك قوله: ﴿۞ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (هود: 24). فهنا ذُكر أربعة صفات، لكنَّها في الحقيقة اثنان هما الأعمى الذي يقابله البصير، والأصمُّ الذي يقابله السَّميع، فلكلِّ فريقٍ صفتان.

ومن المواضع التي ورد فيها الفعل (يستوي) وفاعله ضمير جماعة الذكور الواو، وقد سبقه (مَن) المواضع الآتية:

قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: 19).

وقوله تعالى: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ (السَّجدة: 18)، فجمع لأنَّه أراد جميعَ المؤمنين، وجميع الفاسقين، ولم يرد مؤمنًا واحدًا، ولا فاسقًا واحدًا بعَينه. كما أنَّه أراد جنس الرَّجل العبد، وجنس الرَّجل الحرِّ في الآية الأولى[3]. وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإنَّ (مَنْ) تطلق على المذكر والمؤنَّث، والواحد وما فوقه. ومن إطلاقه بمعنى الجمع قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ (الأنبياء: 19).

وحين ظهر -والله أعلم- أنَّ القرآن الكريم قد أراد شخصَين بعينهما، ولم يتقدَّم الفعل (يستوي) ضميرُ (مَن)، ثنَّى الضمير المشار العائد عليهما في الفعل (يستويان). كما في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ۚ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: 29).

---

(1) البغوي، ج3/ 78.

(2) القرطبي، 10/ 148.

(3) البغوي، ج3/ 503.

45 - إسناد (معكم) إلى الجمع في خطاب موسى وهارون

قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ ﴿١١﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ﴿١٢﴾ وَيَضِيقُ صَدْرِى وَلَا يَنطَلِقُ لِسَانِى فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَٰرُونَ ﴿١٣﴾ وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ ﴿١٤﴾ قَالَ كَلَّا ۖ فَٱذْهَبَا بِـَٔايَٰتِنَآ ۖ إِنَّا مَعَكُم مُّسْتَمِعُونَ﴾ (الشعراء: 10-15).

في الآيات السَّابقة، يطمن المولى العزيز القهّار قلب رسوله موسى بالثّبات، ويردَعه عن الخوف، ويحثُّه على مواجهة الطاغية فرعون، والخطاب هنا موجَّه إلى موسى وأخيه هارون الذي دعا موسى ربَّه أنْ يشرِكه في مهمَّة الرِّسالة ودعوة فرعون وبني إسرائيل؛ فجاء الخطاب على ضمير المثنّى في معظم أحواله، غير أنَّ الإشكالَ قد يظهر في إسناد ضمير الخطاب الجمع (مع+كُم) إلى اسم المعيَّة، وكان المحتَمَل إسناده إلى ضمير الاثنين، فيقال (إنَّا معكما مستمعون). كما قال في آيةٍ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ (طه: 46). فما سببُ هذا الإسناد إلى الجمع دون التَّثنية؟

قيل: جمَعه باعتبار موسى وهارون وبني إسرائيل[1]. ويُحتَمل أن يكون (معكم) مراداً به موسى وهارون عليهما السلام؛ لأنَّ الاثنين جمعٌ. كما يُحتَمل أن يكون المرادُ موسى وهارون والآيات، وهناك احتمالٌ أخيرٌ أن يكون المرادُ موسى وهارون، ومَن أرسِل إليهم. وعلى كلِّ حالٍ، فإنَّ موسى وهارون طرفان أساسيَّان في هذا الخطاب[2]. ولا ضير في مخاطبتهما بضمير الجمع.

ولعلَّ السِّر في جمع الضَّمير في (معكم) تطمين قلب موسى وأخيه هارون، وإشعارهما أنَّهما ليسا اثنَين فحسب، وإنَّما هما جماعَة، سواء تألَّفت هذه الجماعة منهما وقومهما، أم منهما فحسب، فمهمَّة الرِّسالة، ومواجهة الطَّواغيت من المهمَّات الصَّعبة التي تحتاج إلى إعدادٍ نفسيٍّ متينٍ للمُرسَل إليه، حتى يقوى على الإقدام على أداء رسالته. ومن صُوَر المساندة

(1) البغوي، ج3/ 382.

(2) معاني القرآن، ج5/ 67.

النَّفسيَّة أن يستشعِر الشَّخص أنَّه في جماعةٍ تؤيِّده وتسانِده، ولا يشعر بالوحدة والنَّبذ. والله أعلم.

وفي هذه الآية أيضًا قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ (طه: 47)، حيث أشار موسى وهارون إلى أنفسهما بضمير المفرد.

قيل إنَّ السِّرَّ في عدم تثنية (رسول) في معرَض الحديث عن موسى وهارون، أنَّه أراد برسول، المصدر (رِسَالة) أي: ذوو رسالة ربِّ العالمين. وعلى هذا الاعتبار أفرِد (رسول)، لأنَّ حقَّ المصدر الإفراد.

- ومما ورد من ذلك في الشِّعر قول كثير: [طويل]

لقَدْ كَذَب الوَاشُونَ ما فُهتُ عندهُم بِسِرٍّ ولا أرسَلْتُهم بِرَسُول

أي: ولا أرسلتُهم برسالة[1].

أما في آية (سورة طه: 47) أعلاه، فإنَّ (رسول) جاء بمعنى (مُرسَل)؛ لذلك ثنِّي،

- ويقول أبو عبيدة: يجوز أنْ يقع (رسول) للاثنَين والجمع. تقول العرب: هذا رسولي، وهذان وهؤلاء رسولي ووكيلي. وهو بمنْزِلة (عُدُوّ). الذي يستوي فيه المؤنَّث والمذكَّر، والمفرد والجمع[2].

---

(1) ديوانه، ص115؛ تهذيب اللغة، ج12/ 391؛ تاج العروس، (رسل)؛ ديوان الأدب، ج1/ 395؛ مجاز القرآن، ج2/ 84.
يقول يونس بن حبيب وأبو عبيدة: من وحَّد (الرَّسول) ذهب به إلى معنى الرِّسالة. واحتجَّ يونس بقول الشَّاعر:
فأبلِغْ أبا بكرٍ رسُولاً سريعَةً فما لَكَ يا ابنَ الحضرميِّ وما لِيا؟
والشاهد - عندَه - أنَّ الشَّاعر أراد رسالةً سريعة. كما احتجَّ بقول عباس بن مرداس:
ألَا مَن مبلِغٌ عني خُفافًا رسولاً بيتُ أهلِكَ مُنتهاها
(يراجع: المذكر والمؤنث، ج1/ 290).

(2) البغوي، ج3/ 382؛ القرطبي، ج13/ 93. وإذا جُمع (رسول) جمع تكسير فالمراد به جماعة الإناث، ومن ذلك قول الشَّاعر:
لو كان في قلبِي كقَدرِ قلامة فضلاً لغيرِكِ قد أتاها أرْسُلي
وللتَّدليل على أنَّ الرسول هنا يشار به إلى جماعة الإناث قيل لأنَّ رسول الرَّجل إلى المرأة لا يكون عادةً إلا امرأة مثلها.

- وقيل إنَّ معنى (رسول) في هذه الآية: كلُّ واحدٍ منَّا رسول ربِّ العالَمين، ولعلَّ السِّر في ذلك - والله أعلم - أنْ يعتبر فرعون ويقدِّر رحمة الله تعالى به في بعث رسُولَين اثنَين إليه وحَده.

- قيل إنَّ (رسول) جمع لإجراء الاثنَين مجرى الجماعة، أو أنَّ سبب الإفراد **الاكتفاء بأحدهما عن الآخر،** لاتِّفاقهما في الأمر والرِّسالة، وكون شريعتهما واحدة، فيكون موسى الأصل، وهارون تبعاً له[1]. يقول الزمخشريُّ: «ويجوز أن يوحَّد، لأنَّ حكمهما - لتساندهما، واتِّفاقهما على شريعةٍ واحدة، واتِّحادهما لذلك، وللأخوَّة - كان حكماً واحداً، فكأنَّهما رسولٌ واحد»[2]. ويساند ذلك استخلاف هارون موسى في قومه حين ذهب لمناجاة ربِّه أربعين ليلةً. ولعلَّ السِّرَّ في ذلك أيضًا إشعار فرعون أنَّه أمام شخصَين على قلب رجلٍ واحدٍ، وأنَّه لا ينفع معهما أيُّ محاولةٍ في المراوغة، والتَّودُّد إلى أحدهما؛ لضرب الآخر كما هو فعل الجبابرة في التَّخلص من الخصوم. هذا والله أعلم. ويتكرَّر التَّراوح بين المثنى والجمع في قصَّة موسى وأخيه هارون وقومهما كما في قوله تعالى:

من التَّراوح بين المثنى والجمع أيضًا في قصَّة موسى وهارون، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ﴿١١٤﴾ وَنَجَّيْنَـٰهُمَا وَقَوْمَهُمَا مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ ﴿١١٥﴾ وَنَصَرْنَـٰهُمْ فَكَانُوا۟ هُمُ ٱلْغَـٰلِبِينَ ﴿١١٦﴾ وَءَاتَيْنَـٰهُمَا ٱلْكِتَـٰبَ ٱلْمُسْتَبِينَ﴾ (الصافات: 114-117).

يذكر المولى أنعُمه ومِنَنه على نبيِّه موسى وأخيه هارون (عليهما السَّلام) وقومهما، حيث تفضَّل عليهما بالنُّبوة والرسالة ونجَّاهما وقومهما بني إسرائيل من اضطهاد فرعون وجنوده الأشداء، بل نصرهما وقومهما على فرعون الجبار وجنوده، وآتاهما التَّوراة الحاوي للأحكام والشرائع البيِّنة، وهداهما وقومهما الصراط المستقيم، إلى غير ذلك من النِّعم الكثيرة.

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 167.

(2) الكشاف، ج3/ 311.

وفي هذه الآية وذِكْر المنن الإلهية التي شملت موسى وأخاه وقومهما، نجد أنَّ بعض تلك المنن كانت خاصَّة بموسى وأخيه كالرِّسالة والنُّبوة، وبعضها عامَّة لهما ولبني إسرائيل كالنَّجاة من عذاب فرعون، والنَّصر عليه، والغلبة على الأعداء المهدِّدين لكيانهم. لكن الإشكال في هذا المقام يكمن في الانتقال من الحديث عن الاثنين إلى الجماعة في قوله ﴿وَنَصَرْنَاهُمْ فَكَانُوا هُمُ الْغَالِبِينَ﴾ فما مسوِّغ التراوح بين المثنى والجمع في هذا الموضع؟

ذكر المفسِّرون واللُّغويون في تعليل العدول عن التَّثنية في هذا الموضع سَبَبين، وهما[1]:

- أنَّ الاثنَين في الأصل جمع، وعلى ذلك فإنَّ عَوْد ضمير الجمع على الاثنين إنما هو باعتبار هذا الأصل.
- أنَّه من قَبِيل التَّعبير عن الواحد أو الاثنين بلفظ الجمع، وهو كثيرٌ في تعابير العرب وأساليبهم. ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ (الطلاق: 1) في خطاب النبي ﷺ، غير أنَّنا نرى أنَّ الخطاب هنا بضمير الجمع للإشعار بأن الحكم ليس من خصائص النَّبي ﷺ، وإنما هو تشريعٌ عامٌّ لجميع المسلمين.

وعدُّوا منه قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (الأنبياء: 78)، إشارةً إلى داود وسليمان[2]. وهما بالطَّبع فردان، لكن الضَّمير عاد عليهما جمعًا.

ومن مخاطبة المفرد بلفظ الجمع قول العرجي أو عمر بن أبي ربيعة: [طويل]

فإنْ شئتُ حرمتُ النِّساء سواكم   وإن شئتُ لم أطعم نقاخاً ولا بردا

والشاهد في البيت مخاطبة الشَّاعر محبوبته بضمير الخطاب الجمع، فالسِّياق يدلُّ على أنّ الشَّاعر يحدِّث أنثى واحدةً معروفة بعينها، ولكنه أشار إليها بقوله (سِواكُم)، وهو ضمير جمع للذُّكور.

أمَّا النَّحاس، فإنَّه يذهب إلى أنَّ المراد بالآية: وبالضمير في (كانوا)،

(1) القرطبي، ج15/ 114؛ معاني القرآن، ج2/ 390؛ الدر المصون، ج4/ 566.

(2) زاد المسير، ج1/ 426.

موسى وهارون (عليهما السَّلام)، وقومُهما بدليل سَبق هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَنَجَّيۡنَٰهُمَا وَقَوۡمَهُمَا مِنَ ٱلۡكَرۡبِ ٱلۡعَظِيمِ﴾[1].

ولعلَّ هذا الرأي الأخير أصوب الآراء في تفسير هذه الآية، وتعليل مجيء الفعل والخبر جمعاً؛ لأنَّه يقرن الآية بما سبقها، وينظر إليها في سياقها العام، وفي الآية لمحة لطيفة إلى أنَّ النصر والغلبة ليست للنبي المرسَل خاصَّة، ولكنه للجماعة المؤمنة. «أنتم الغالبون».

46 - الإخبار عن (فريقان) بالفعل (يختصمون) المسند إلى الجمع

قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمۡ فَرِيقَانِ يَخۡتَصِمُونَ﴾ (النمل: 45).

أشار في هذه الآية إلى تخاصُم فريقَيْن: فريق نبي الله صالح والذين آمنوا معه من جانبٍ، وفريق قومه الكافرين. كان المتوقَّع في هذه الحالة اعتبارُهم جميعًا مجموعَتَين، ووصف هذَين الفريقَين بوصف المثنى، وذلك بعلامة التَّثنية في الفعل (يختصمون)، فيكون ذلك نظيرًا لقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ كَانَتَا رَتۡقًا فَفَتَقۡنَٰهُمَا﴾ (الأنبياء: 30). حيث عدَّ السموات وما فيها مجموعةً على حِدة، والأرضين وما فيها مجموعةً أخرى، وأخبر عن المجموعتَين بعلامة التَّثنية في الفعل.

أما تعليل جمع الصفة في (يختصمون)، فللعلماء في ذلك أقوال، منها:

- أنَّه من باب **اعتبار المعنى دون اللَّفظ**، لأنَّ الفريقَين جماعة في حقيقتها. وذكروا من نظائر ذلك قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾ (الحج: 19). وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ﴾ (الحجرات: 9).

- ذهب آخرون إلى أنه اختِيرَ الجمع ههنا مراعاة لرؤوس الآي؛[2] لأنَّ الفاصلة

(1) معاني القرآن، ج6/ 53.

(2) البحر المحيط، ج7/ 82.

وردتْ ضمن مجموعة من الفواصل السَّابقة لها واللَّاحقة بها على النَّحو الآتي: (مسلمين، كافرين، العالَمين، **يختصمون**، تستعجلون، تُرحمون، تُفتنون، لا يصلحون، لصادقون...). فالفواصل كلُّها على منوال الياء الساكنة والنون، أو الواو الساكنة والنون، وهما علامة الجمع، فلو أتى بالألف الساكنة والنون (علامة التَّثنية)، لأحدث ذلك نشازاً في انسجام الفواصل.

ولعلَّ إلحاق ضمير الجمع بوصف المثنى ههنا فيه لطيفة معنويَّة دقيقة، ألا وهي الإشارة إلى تشتُّت شمل القوم، وتفرُّق كلمتهم، فبدلَ أن يستفيدوا من بعثِ الرَّسول إليهم ليجتمعوا إلى كلمةٍ سواء، ويعبدوا ربًّا واحداً، إذا هم - فجأةً - يختصمون فيما بينهم، ويفترقون شذَرَ مذَر. وهذا المعنى المشار إليه آنفًا مستفادٌ من **آيات التَّخاصم** السَّابقة (الحج: 19، والحجرات: 9). فكان الأنسب أنْ يشار إلى المتخاصمين، ويوصفوا بما يُشعِر بالشَّتات، وتشعُّب مذاهبهم.

47 - إسناد الاسم (طائعين) جمعًا إلى السَّماء والأرض

قال تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ (فصلت: 11).

في الآية السَّابقة، ثُنِّي الضَّمير في (قالتا) وجُمِع في (طائِعين)، وههنا محلُّ الإشكال، حيث تفاوت الضميران في العدد، وهما يشيران إلى شيءٍ واحد، وكان المحتمَل أنْ يثنى الحال، إمَّا على اللَّفظ (طائِعَيْنِ/ طائعَتَين) أو أنْ يُجمَع على المعنى (طائعَات)، باعتبار السَّماوات والأرضين جمع إناث.

ومن الأقوال في بيان ذلك:

- ذهب الفراء إلى أنَّه أخبر عنهما جمعًا باعتبار أنَّها سماواتٍ وأرضون ومَن فيهما، والمراد: أتينا نحن أهل السماوات والأرض طائعين. فالطاعة التي استجابت لها السماوات والأرض ليست خاصَّة بهما، إذ تشمل جميع دواب الأرض والسماوات من جنٍّ وإنس، وملائكة ونجوم، وشجر وجبال... وعلى هذا الاعتبار غلب جماعة الذُّكور أي الجمع المذكر السالم على المثنى المذكر (طائعَيْن)، أو المؤنث (طائعتَين)، أو

الجمع المؤنث السالم (طائعات)[1].

- وذهب بعضهم إلى أنَّه من باب **إنزال غير العاقل منزلة العاقل**. قال أبو جعفر النحاس: الأحسن في تأويل هذه الآية ما ذهب إليه جلُّ النَّحويِّين ألا وهو أن المولى عزّ وجلَّ لما أخبر عن السَّماوات والأرض بأفعال العقلاء، جاء فيها بما يكون للعقلاء من ضمير[2]. أو أن المولى عزَّ وجلّ لما كلفهما بما يُكلَّف به العقلاء، ناسب ذلك أن يخبِر عنهما بما يُخبَر به عن العقلاء[3].
- أما تثنية الضَّمير في (قالتا)، والحديث عن السَّماوات والأرض، فقد قيل إنَّ علَّة ذلك اعتبار السماوات السَّبع سماءً، وجعْل الأرضين السَّبع أرضاً، ثم التَّعبير عن ذلك كلِّه بالتثنية باعتبار الفِرقَتين أو المجموعتين المذكورَتين. ومن نظائر ذلك قول القطامي: [وافر]

أَلَم يَحزُنكَ أنَّ حبالَ قومِي وقومِكَ قد تبايَنتا انقطاعَا[4]

ويعترض أبو حيان على هذا الرَّأي، ويرى فيه تكلُّفاً لا داعي له، لأنَّ السماء والأرض لم يذكرا جمعًا في الآية قبل الضَّمير، وإنما قال: (إلى السَّماء)، و(للأرض)، على الإفراد، ولذلك حسُن الإشارة إليهما بضمير التَّثنية[5].

48 - خطاب الثَّقلين بالجمع (لكم)، وخطاب الإنس والجن بالجمع

قال تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٣٢﴾ يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ﴾ (الرحمن: 31-33).

---

(1) عبد الجواد، محمد طبق. دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، ص204. نقلاً عن: علي النجدي ناصف، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، ص130-131، دار المعارف، القاهرة. د. ت.

(2) معاني القرآن، ج6/ 251.

(3) الطبري، ج24/ 99؛ والقرطبي، ج15/ 344.

(4) القرطبي، ج13/ 63؛ البحر المحيط، ج6/ 308.

(5) البحر المحيط، ج7/ 487.

وجَّه الرَّب سبحانه وتعالى الخطاب في هذه الآية إلى الجن والإنس، وتحدَّاهم أن ينفذوا من أقطار السَّماوات والأرض إن استطاعوا، والجن والإنس كما هو معلوم جنسان مختلفان، لكن المولى عزَّ وجلّ لم يقل: (إنِ اسْتَطَعْتُما) على التَّثنية خطاباً للجنِّ والإنس، وقد سبق أن خاطبهما مشيراً إليهما بالثَّقلَين. وفي إيضاح هذا الإشكال أقوال، منها:

- قيل إنَّ سبب الجمع في هذا الموضع، كونُ الثَّقليْن (الإنس والجنّ) فريقَين، وكلُّ فريقٍ منهما جمْعٌ في ذاته؛ فأشار إليهما بالجمع مراعاة لهذا الاعتبار[1]. وذكروا من ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ﴾ (الحج: 19)، أي فريقان خصمان، وقوله أيضًا: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾ (النمل: 45). ففي كلٍّ من تلك المواضع جاز الإخبارُ عن المثنَّى بالجمع أو إضافته إلى الجمع، ولو جاء الإخبار بالتَّثنية لجاز أيضًا.

ولعلَّ اختيار الجمع - في آية الرَّحمن - كان أبلغَ، للدَّلالة على الإفراط في الكثرة التي تستدعي تعدُّد الحِيَل والسُّلطان، لمحاولة الخروج من أقطار السَّماوات والأرض، فكلَّما كان الناس مجتمعين، ولآرائهم متداولين، انتفع بعضُهم من بعض، وتعاضدت خبراتهم، وتكاملت تجاربهم، فينتج عن ذلك البناء والقوَّة والابتكار. ولأجل ذلك نفى القرآن الكريم حين تحدَّى المشركين أن يخلق أصنامهم ذباباً، وفي هذا التَّحدِّي وردت جملة موغلة في التَّحدي بقوله تعالى (ولو اجْتَمَعُوا لَهُ)، فالاجتماع والكثرة ركيزة أساسيَّة في البناء، وورد كذلك في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ (الإسراء: 88)، وهي التي نرى أن القرآن قد ألمح إليها في هذا الموضع في الإشارة إلى الاثنَين بضمير الجمع وهو في معرض تحدِّي الجنِّ والإنس في الخروج من أقطار السَّموات والأرض، ذلك النفوذ المنوط بالسُّلطان، ولا يتأتَّى هذا السُّلطان إلَّا إذا اجتمع الجنُّ والإنس، وأتى كلُّ ذي علمٍ بما لديه.

(1) القرطبي، ج17/ 169.

أما الجمع في الآيات الأخرى، فإنَّ الحكمة فيها - والله أعلم - إبراز حالة الانشقاق والاختلاف بين الفِـرَق المتخاصمة، فالخصمان - وإنْ كانا اثنَين في شخصهما - فإنَّهما كثرةٌ كاثرة في الرَّأي، واختلاف القلوب، ووجهات النَّظر، تحسبهم جميعًا وقلوبهم شتَّى. أما الحبيبان المتوافقان، فإنَّهما قلبٌ واحدٌ، لا يضرُّهما اختلاف جسدَيهما.

49 - إضافة القلوب الجمع إلى الضَّمير (كُما) المثنى

قال تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (التَّحريم: 4).

محلُّ الإشكال في هذه الآية الكريمة ورود كلمة (قَلب) على الجمع مضافاً إلى الاثنين، والخطاب موجَّه إلى اثنتين من أمَّهات المؤمنين هما: حفصة وعائشة رضي الله عنهما، فلِمَ جُمِع قلب وليس لهما في الأصل إلَّا قلبان؟ ولِمَ لَمْ يقل: قلباكما بالتَّثنية كما هو الظاهر في مخاطبة الاثنين؟

- قيل إنَّ من عادة العرب أنَّهم إذا ذكروا شيئَين من اثنين، جمعوهما؛ خشيةَ الإشكالِ. وفي حديث الرَّجلين اللَّذين مرَّا بالنبي ﷺ وهو مع زوجته أم المؤمنين صفيَّة (رضي الله عنها) بلَيْل؛ فكاد الشَّيطان ينْزع في قلوبهما، فقال لهما النبي ﷺ: على رِسْلكما إنَّما هي صفيَّة بنت حُيي.. وفيه: «إنَّ الشَّيطان يبلغ من الإنسان مبلغَ الدَّم، وإني خشيتُ أن يقذف في قُلوبكُمَا شيئاً»[1]. والشاهد جمع القلب وإضافته إلى الرَّجلين.
- وقيل إذا اجتمعتِ الإضافةُ والتَّثنيةُ في لفظ، فلفظ الجمع ألْيَق به،[2] يقول الألوسي في ذلك: «والجمع في (قُلُوبِكُما) دون التثنية لكراهة

(1) صحيح البخاري: فرض الخمس، (ح: 2870)؛ صحيح مسلم: السلام، (ح: 4041)؛ سنن أبي داود: الصوم، (ح: 2113)؛ سنن ابن ماجة: الصيام، (ح: 1769)؛ مسند أحمد: باقي مسند الأنصار، (ح: 2563)؛ سنن الدارمي: الصوم، (ح: 1714).

(2) القرطبي، 18/ 189.

اجتماع تثنيتَين مع ظهور المراد. وهو في مثل ذلك أكثر استعمالاً من التَّثنية والإفراد»[1]. ومما خولف فيه هذا الأصل قول أبي ذؤيب الهذلي: [كامل]

فتخالَسَا نفسَيْهما بنوافِذٍ كنوافذِ العُبُط التي لا تُرقَع[2]

حيث ثنى النَّفس وأضافها إلى الضمير المثنى. وفي ذلك يقول ابن عصفور لا يجوز التَّثنية إلا لضرورة. مثل قول الشَّاعر: [طويل]

حمامةَ بطنِ الوادِيَين تَرَنَّمي سَقَاكِ منَ الغُرِّ الغوادي مَطيرُها[3]

والأحسن في ذلك كلِّه الجمع أو الإفراد، ومن ذلك قول خطام المجاشعي:

ومَهْمَهَينِ قذْفَيْنِ مرَّتَيْنِ ظَهْرَاهُما مثلُ ظُهُور التُّرسَين[4]

فثنَّى الظَّهر؛ لضرورة الشِّعر، ثم جمعها على الأصل.

- وقيل إنما جمع الاثنين في قوله (صغتْ قلوبُكما)؛ لأن لكلِّ إنسانٍ قلبًا واحدًا، وما ليس في الإنسان منه إلَّا واحد، كالرَّأس، والبطن، واللِّسان، فإنَّه يجوز أن يُجعل الاثنان فيه بمنزلة الجمع ولفظه[5].
- قيل يجوز؛ لأنَّ الواحد في هذا الموضع يؤدِّي معنى الجمع[6]. وأنَّ الجمع كذلك يؤدِّي معنى التَّثنية.. يقال: ضربتُ رأس زيدٍ، وضربتُ

(1) روح المعاني، ج28/ 152.
(2) الدرر، ج1/ 158؛ شرح اختيارات المفضل، ص1726؛ شرح أشعار الهذليين، ج1/ 40؛ لسان العرب، ج6/ 65 (خلس)؛ همع الهوامع، ج1/ 51. والعبط، جمع عبيط، وهو ما ينحر لغير علَّة.
(3) ينسب هذا البيت للشماخ، ديوانه، ص438؛ المقاصد النحوية، ج4/ 86. وينسب لمجنون ليلى، ديوانه ص113؛ كما ينسب لتوبة بن الحمير في: الأغاني، ج11/ 198؛ الدرر، ج1/ 154؛ الشعر والشعراء، ج1/ 435؛ وبلا نسبة في: شرح الأشموني، ج3/ 403؛ المقرب، ج2/ 129؛ همع الهوامع، ج1/ 51.
(4) المفصل في صنعة الإعراب، ج1/ 233؛ التحرير والتنوير، 1/ 4478.
(5) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 264.
(6) البغوي، ج4/ 264.

رؤوس الزَّيْدَين، بجمع الرَّأس بدلاً من (رأسَيْ الزَّيدَين). ويقال: ضربنا منهم الرَّأس، وضربْنا منهما الرَّأس والرُّؤوس، وضربنا منهم الرؤوس، والسِّرُّ في ذلك كراهة العرب إضافة المثنَّى إلى مثنى آخر[1]. وكونُ المثنى -في الأصل- جمعاً. وكذلك فإنَّ أمن اللَّبس من المسوِّغات ههنا؛ إذ ليس للواحد إلَّا رأس واحد[2].

وقد ثنى الشَّاعر الفرزدق (الفم) مضافاً إلى ضمير الاثنين حين قال في ذمِّ الدُّنيا، وهجاء إبليس وابنه: [طويل]

هُمَا نفَثَا في فيَّ من فَمَوَيْهِما على النَّابِحِ العَاوي أشدَّ رَجَامِ[3]

وقوله أيضاً: [بسيط]

كلاهُما حين جدَّ الجريُ بينهما قد أقلعَا وكلا أنْفَيْهِما رابي[4]

فجاء في البيت الأوَّل بمثنى (فَم) مضافاً إلى الضَّمير (هما). كما جاء بمثنى (أنف) مضافاً إلى الضَّمير نفسه، وهو في كلتا الحالَتين قد أضاف مثنى إلى مثنى. ومثله قول أبي ذؤيب (في بيت سابق آنفا) في تثنية النَّفس مضافاً إلى ضمير الاثنين: **فتَخالسَا نفْسَيْهِما بنوافِذٍ... البيت**[5].

ومن مواضع جمع الشَّيئين المضافَين إلى اثنين في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَآ﴾ (الأعراف: 27). بإضافة الجمع

---

(1) ابن خالويه، الحسين بن أحمد. ما ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (مكة المكرمة: ط2، 1399هـ/ 1979م)، ص339، 340.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، ج1/ 99.

(3) أسرار العربية، ص235؛ الأشباه والنظائر، ج1/ 216؛ الإنصاف، ج1/ 345؛ تذكرة النحاة، ص143؛ جمهرة اللغة، ص1306؛ جواهر الأدب، ص95؛ خزانة الأدب، ج4/ 460؛ 464؛ سر صناعة الإعراب، ج1/ 417؛ شرح شواهد الشافية، ص115؛ شرح شافية ابن الحاجب، ج3/ 215؛ المقتضب، ج3/ 158ح المقرب، ج2/ 129ح همع الهوامع، ج1/ 51.

(4) ديوان الفرزدق، ص34؛ الأشموني، ج1/ 78؛ التصريح، ج2/ 43؛ الإنصاف، ج2/ 447؛ الخصائص، ج2/ 421؛ شرح المفصل، ج1/ 54.

(5) ابن خالويه، المصدر السَّابق، ص216. و (العُبُط): جمع عبيط، وهو ما يُنحَر لغير عِلَّة.

إلى المثنى، ولم يقل (لِبْسَيهما)، وقد تفسَّر هذه الآية على أن اللِّباس بمعنى الجمع حقيقةً وليس مثنى؛ لأنَّ ما يلبسه أهل الجنَّة فيه سعةٌ ووفرة، ولعل لأجل ذلك وردت لفظة (لباس) مجموعةً في أكثر مواضع القرآن الكريم في الإشارة إلى لباس أهل الجنة.

وللدكتور صلاح الخالدي التفاتةٌ دقيقةٌ في هذا الموضع هي أنَّ الحكمة في العدول عن التَّثنية (قلباكما) إلى الجمع كون القلب في (صَغْوِه) وانحداره كأنَّ له مراحل وحالاتٍ متعدِّدة تختلف عن حالته السَّويَّة، فكان الأَوْلى في تلك الحالة أن يُشار إلى الاثنين بالجمع. يقول: «وكأنَّ القلب في عمليَّة صغْوه وانحداره، ليس قلبًا واحداً، بل عدَّة قلوب، ولو لاحظ أحدٌ الفروق بين القلب في مراحل ودرجات صَغْوِه وانحداره لوقف على ذلك، ولاحظ تأثير الانحدار المتسارع والمعصية فيه. ولو التُقِطت للقلب عدَّة صُوَر، تمثِّل كل صورةٍ درجةً من درجات انحداره، لوُجِدت فروق... لهذا المعنى، وردت القلوب في الآية مجموعةً، وكأنَّ كل واحدةٍ منهما ملكتْ أكثر من قلبٍ، من خلال أثر الصَّغو والميل للقلب في مراحل صغوه. والله أعلم»[1].

وتلك الالتفاتةٌ - على الرغم من دقَّتها - محلٌّ نظرٍ ومؤاخذة، إذا ما أخذنا في الاعتبار انطباق العلاقة القائمة بين القلب الحقيقيِّ بصفته عضواً محسوساً، وتأثُّره بالمعصية. صحيحٌ أنَّ ضربات القلب تزيد أو تنقص بحسب الظُّروف النَّفسية للإنسان، ولكن هل ينحرف عن موضعه علوًّا وهبوطا؟ وهل المراد في هذه الآية القلب الحسِّي؟ إذا ما أجيب عن هذين التَّساؤلَين بالإيجاب، فإنَّ هذه الالتفاتة من الدكتور صلاح الخالدي ينبغي أن تُعتبَر اكتشافاً إعجازيًّا جديداً من أوجه الإعجاز القرآنيِّ المتعدِّدة مما هو مرهونٌ بطول التَّدبُّر في آيات الذِّكر الحكيم.

(1) لطائف قرآنية، (دمشق: دار القلم، ط1، 1412هـ/ 1992)، ص130-131.

الفصل الرَّابع

إشكالاتٌ في الجنس

المبحث الأوَّل: التَّذكير في موضع التأنيث

أوَّلا: صيغة (فاعلين) وصفًا للمؤنَّث

50 - ضمُّ مريم إلى الرَّاكعين المذكَّر المجموع

قال تعالى: ﴿يَـٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ (آل عمران: 43).

في هذه الآية جُمِع الاسم جمع مذكَّر سالمًا، والمولى في معرض توجيه الأمر إلى مؤنَّث، وكان المتوقَّع أن يجمَع الاسم جمعًا سالِمًا للإناث. فيقال: (واركَعِي مع الرَّاكعات)(*).

- قيل إنَّ الغرض في هذا الجمع أن يكون أعمَّ وأشملَ، وليدخلَ فيه الرِّجال والنِّساء، فلو جُمِع جمع تأنيث لاختصَّ بالنِّساء، فكان ظاهر الكلام مشروعيَّة تعبُّد مريم (عليها السَّلام) مع النِّساء فحسب[1].

ومثل الآية السَّابقة، قول المولى عزَّ وجلَّ حين ضرب للمؤمنين مثلاً بمريم وإيمانها وصلاحها فقال: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَـٰنِتِينَ﴾ (التحريم: 12). فأخبر عنها بإضافتها إلى جماعة الذُّكور.

(*) من لطائف التَّقديم والتأخير في هذه الآية الكريمة، قولهم إنَّ تقديم السجود - في هذا الموضع - على الرُّكوع إنما هو لفضل السجود على الرُّكوع؛ فأقرب ما يكون العبد من ربِّه وهو ساجد. أما في آياتٍ أخرى، فقد تقدَّم الرُّكوع على السُّجود في نحو قوله تعالى: ﴿أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ (البقرة: 125)، وكما في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟﴾. (الحج: 77)، فتقديم السجود على الركوع بالزَّمان والرُّتبة والطَّبع؛ لأن السجود انتقالٌ من علوٍّ إلى خفض، والعلو - بالطَّبع - من حقِّ القائم قبل الانخفاض. ينظر: الفصول المفيدة، ج1/ 117.

(1) البغوي، ج1/ 301؛ الواحدي، ج1/ 210.

- وفي تعليلٍ حديث للعدول عن التَّأنيث إلى التَّذكير يشير الدكتور صلاح الخالدي إلى أنَّ ذلك قد يكون بسبب تحمُّل مريم المشاق، ومواجهتها المجتمع بأكمله بعزم ورباطة جأش، وقوَّة إيمانٍ مما لا يقوى عليه إلَّا الرِّجال الشُّجعان. «إنَّ إيمانها وتصديقها، يكاد يشبه إيمان القانتين وتصديقهم، كادت تملك مثل ما عند القانتين من إيمانٍ وثباتٍ وشجاعةٍ وجرأة وثقةٍ ويقين. وكادت تشبه القانتين في هدوء أعصابهم، وطمأنينة قلوبهم، وعِظم مواقفهم. لأجل وجوه الشَّبه هذه بينها وبين القانتين، ناسَب أن تُدرج فيهم، وأنْ تتحوَّل الكلمة التي تخبر عنها من جمع المؤنَّث السَّالم إلى جمع المذكَّر السالم، والله أعلم»(1).

نخشى أن نفهم من هذا التَّعليل أنَّ قوَّة الإيمان والصَّبر على المكاره، ومواجهة الشَّدائد مقصورة على جنس الرِّجال. وقصارى ما يقال في ذلك أنَّ الإيمان والصَّبر حالاتٌ نفسيَّة يرتقي فيها الإنسان إلى أعلى عليِّين بصرف النَّظر عن جنسه. وفي تاريخ البشريَّة ما لا يُحصى من الرِّجال والنِّساء على السَّواء ممَّن وقفوا مواقف صامدة، وتغلَّبوا على صروف الدَّهر، ورؤوس القهر والطُّغيان.

ولعلَّ أقرب ما يقال هنا إنَّ معرض الحديث عن صفة القنوت لله، وتحقيق تلك الصِّفة في مريم الإنسان، لا مريم الأنثى؛ ولأجل ذلك جيء بجماعة الذُّكور احترازاً من أنْ يُتوهَّم كونُ الحديث عن الجنس لا الصِّفة في حدِّ ذاتها، فالذُّكورة والأنوثة -كما نرى- غير ملتفَتٍ إليهما في هذا السِّياق. أما في قوله تعالى مثلاً: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ﴾ (التحريم: 5) فإنَّ معرض الحديث عن الصِّفة + الجنس، فكان طبيعيًّا إيراد صفة الجمع المؤنَّث السالم (مسلماتٍ مؤمناتٍ قانتاتٍ). والله أعلم.

51 - وصف الكواكب والنَّجوم بـ(ساجدين)

قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ (يوسف: 4).

(1) لطائف قرآنية، ص147، 146.

أخبر عن جماعة مَن لا يعقل بصفة جماعة مَن يعقل، وكان المحتمل القول (رأيتها لي ساجدات)، أو (رأيتهن). وتعليل ذلك -فيما ذهب إليه أكثر المفسِّرين- أنَّه لما أسند إلى غير العقلاء فعلَ العقلاء، أخبر عنها بخبرها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (يس: 40). فأسند الفعل يسبح إلى الواو والنُّون.

ولعلَّ في إسناد هذه الصِّفة إلى ضمير العقلاء في سورة يوسف، إشارةً لطيفة إلى حقيقة المرئيِّ في المنام، حيث تشير الكواكب الأحدَ عشرَ إلى إخوة يوسف، والشَّمس والقمر إلى أبَوَيه، ولما كانت تلك الأشياء في الحقيقة إشارةً إلى عقلاء ذوِي شَرف، ناسَب أن يسنَد إليها ضمير العقلاء، وتوصف بأوصافهم. والله أعلم.

وعُدَّ من ذلك أيضاً قوله تعالى:

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ (فصِّلت: 11). ففي بيان علَّة إسناد ضمير جماعة العقلاء إلى غير العقلاء:

- ذهب الفراء (ت207هـ) إلى أنَّه أخبر عنهما جمعًا باعتبار أنَّها سماواتٍ وأرضون ومَن فيهما، والمراد: أتينا نحن أهل السماوات والأرض طائعين. فالطاعة التي استجابت لها السماوات والأرض ليست خاصَّة بهما، إذ تشمل جميع دواب الأرض والسماوات من جنٍّ وإنس، وملائكة ونجوم، وشجر وجبال... وعلى هذا الاعتبار غلب جماعة الذُّكور على المثنى المذكر (طائعَيْن)، أو المؤنث (طائعتَين)، أو الجمع المؤنث السالم (طائعات)[1].

- وقال أبو النحاس: الأحسن في تأويل هذه الآية ما ذهب إليه جُلُّ

(1) عبد الجواد، محمد طبق. دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، ص204. نقلاً عن: علي النجدي ناصف، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، ص130-131، دار المعارف، القاهرة. د. ت.

النَّحويِّين ألا وهو أنَّ المولى عزَّ وجلَّ لَما أخبَـر عن السَّموات والأرض بأفعال العقلاء، جاء فيها بما يكون للعقلاء من ضمير[1]. وأفعال العقلاء في الآيات السَّابقة هي: السُّجود، والطاعة والتَّسبيح لله الملك الجبَّار.

- أمَّا الكسائي (ت189هـ)، فإنَّه أجاز في كلِّ شيءٍ أن يجمع بالواو والنُّـون، (في حالة الرَّفع) أو الياء والنون (في حالة النّصب)، وهو قولٌ ضعيف.

52 - ضمُّ امرأة العزيز إلى (الخاطئين) المذكَّر المجموع

قـال تـعـالـى: ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ وَٱسۡتَغۡفِرِي لِذَنۢبِكِۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلۡخَاطِـِٔينَ﴾ (يوسف: 29).

تمثِّل هذه الآية، الآيتين السَّابقتين، إذ ضمَّت امرأة العزيز إلى جماعة الخاطئين الذكور، وينطبق عليها كل ما قيل في الآيتين السَّابقتين من تعليل، وخلاصة ذلك أن علَّة ذكر جماعة الذُّكور، أنَّه لم يُقصد بالخبـرِ هنا الإخبارُ عن النِّساء أو جنس الفاعل، وإنَّما المقصـودُ به الإخبار عمَّن يفعل ذلك، وتقدير الكلام: إنَّكِ كنتِ من القـومِ الخاطِئِيـن[2]. وقال الزمخشري: إنما قال (مِنَ الخاطِئِين) تغليبًـا للذُّكـورِ على الإنـاث[3].

وبعد، فتجدر الإشارة في هذا المقام إلى ظاهرةٍ فريدةٍ في البناء القصصيِّ لهذه السُّورة ألا وهي ظاهرة (الخطأ) بوصفها محورًا موضوعيًّا تدور حوله أحداث القصَّة، ويتلبَّس به الزَّمان والمكان القصصيَّين، ويتحدَّد بسببه الصِّراع بين شخصيَّات القصَّة، وبقدر الانزلاق في (الخطـأ) أو الانفكاك من إساره يشعر شخصيَّات القصَّة في هذه السُّورة براحة الضَّمير، واستعادة الاتِّزان النَّفسي. ومن تلك الحالات:

إخوةُ يوسف: كان أوَّل من تلبَّس بالخطأ، ووقع في فخِّه إخوة يوسف؛

(1) معاني القرآن، ج6/ 251.
(2) البغوي، ج2/ 422.
(3) الكشاف، ج2/ 421.

إذْ توهَّموا أن إبعاد يوسف عن مسرح الأحداث يُخلي لهم الجوَّ، ويعيد قلب أبيهم إليهم، وبذلك أخطأوا الحساب، وما دَرَوا أنَّ التَّفريق بين المحبَّين يؤجِّج نار الحبِّ، ويذكي لوعة الشَّوق. وهكذا كانت خطَّة إبعاد أحد المحبَّين خطأً في حقِّ كلٍّ منهما، وقد اعترف إخوة يوسف بهذا الخطأ، واعتذروا عن فعلتهم، مرَّةً ليوسف: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ﴾ (يوسف: 91)، وأخرى لأبيهم: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ إِنَّا كُنَّا خَٰطِـِٔينَ﴾ (يوسف: 97).

امرأة العـزيز: إذا كان خطأ إخـوة يوسف يمثِّل القاعدة التي ارتكزت عليها أحداث القصَّة للانطلاق، فإنَّ خطأ امرأة العزيز يمثِّل المحرِّك الذي دفع بالأحداث والشَّخصيات إلى التَّأزيم، فالصِّراع، فالحل ونهاية القصَّة. فلولا خطأ امرأة العزيز لما قدَّر الله أن يقع يوسف في محنة السِّجـن، ويجتمع بصاحبَيه، ولما قدر له أن يعيش معهما ويشاركهما عن كثبٍ، حتى يقفا على صدقه الذي نصَّ عليه صاحبه ساقي الملك: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِى سَبْعِ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾ (يوسف: 46). ونصَّت عليه أيضاً امرأة العزيز عند الاعتراف: ﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ (يوسف: 51). وربَّ ضارَّةٍ نافعة، فقد كان هذا الخطأ المحكَّ الذي تجلَّى به صدق يوسف، وأفضى به إلى أن يجعله الملكُ على خزائن الأرض.

النِّسوة في المدينة: كان خطأ النسوة الحكم على امرأة العزيز بالضَّلال، وعدم الالتفات إلى الطَّبيعة البشريَّة الضَّعيفة، وقد حكمن عليها دون علمٍ واعتبارٍ لمدى الظَّرف الذي جرَّها إلى محاولتها النَّكراء، وكانت امرأة العزيز حصيفة حين هيَّأت الظَّرف، وأخضعهنَّ للتَّجريب، ووضعهنَّ وجهاً لوجهٍ للإغراء، فما كان منهنَّ إلا الاعتراف بمثل ضعفها وإعذارها في تجربتها النَّفسيَّة، وحين اعترفنَ بلسانٍ واحدٍ بقولهنَّ: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ (يوسف: 31) أعلنتْ انتصارَها عليهنَّ إذْ قالت: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ (يوسف: 32).

المفنِّـدون: وهم سائر قرابة يعقوب وهم الذين كذَّبوه حين أخبرهم أنَّه

يجد ريح يوسف حين كان البشير حامل قميص يوسف في طريقه إلى يعقوب لبشارته، وقد ظهر صدقُ يعقوب، وخطأ الذين فنَّدوه في قوله دون أن يستندوا في تكذيبهم له إلى أساسٍ من العلم ركين، وإنَّما استندوا إلى تهمةٍ قديمة ألصقوها بالشَّيخ ووصموه بها: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾ (يوسف: 95). ولا شكَّ أنهم ثابوا إلى أنفسهم، واستصغروا أنفسهم حين تحقَّقت نبوءة الشيخ في وضح النَّهار، وحُقَّ للشَّيخ النبي أن يؤنِّبهم في سرعة إنكارهم لما لا علمَ لهم به، ويقول لهم: ﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (يوسف: 96).

اعتماداً على محوريَّة الخطأ في هذه القصَّة، فإن الظنَّ يقوى لدينا أن وصف امرأة العزيز بأنَّها من (الخاطئين) إيماءةٌ لطيفة إلى أن هذا الخطأ يتلاشى أمامه جنس مرتكبه أو -بالأحرى- مَن يحاول ارتكابه، وفي تلك الحالة، يجاء بوصف محايد يشمل الذُّكور والإناث. هذا والله أعلم.

53 - الإخبار عن الأعناق بـ(خاضعين)

قال تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ (الشُّعراء: 4).

الإشكال في هذه الآية جمع (خاضعِين) جمع سلامة، لأنَّه - في أصحِّ الأقوال - خبر عن (أعناقهم)، وجمع السَّلامة خاصٌّ بالعقلاء، فكان الأصل أن يجمع هذا الخبر جمع تكسيرٍ مثل المخبر عنه فيقال (خاضعة).

يذهب فريقٌ من العلماء إلى أنَّه أريدَ أصحاب الأعناق، فحذف (الأصحَاب) وأقيم (الأعناق) مقامهم، لأنَّ الأعناق إذا خضعت فأربابها - حَتْماً - خاضعون. وهكذا جُعل الفعلُ أوَّلاً للأعناق (فظَلَّت)، ثم جُعِلت الصِّفة (خاضعين) للأعناق.

- وقال الأخفش إنَّها صفة للمضمَر في الأعناق، وهو (هُم)، ضمير جماعة الذُّكور.

- قيل إنَّما ذُكِّر للمجاورة، ومن عادة العرب أن المؤنَّث إذا جاور المذكَّر، أو أضافوه إليه، فإنَّهم يذكِّرونه، وكذلك إذا أضافوا المذكَّر إلى المؤنَّث أنَّثوه. ومن ذلك قوله الأعشى: [طويل]

وتشرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعتُه   كما شرَقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدَّم(1)

والشاهد في هذا البيت أنه أنَّث الفعل المسند إلى الصَّدر، وهو فاعل مذكَّر، وعلَّة ذلك أنه أضاف المذكَّر إلى المؤنث؛ فاكتسب جنسَها.

- وقيل بل أراد جميعَ البَدن، والتَّقدير: فظلُّوا لها خاضِعين. فلمَّا عُبِّر هنا عن جميع البدَن بالعُنُق، جازَ تذكيرُه، ووصفُه بصفة التَّذكير، وذكروا أنَّ السِّر في ذكر العنق كونه محلَّ الخضوع في الإنسان. يقول الزمخشري: «أصل الكلام: فظلُّوا لها خاضعين، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع، وترك الكلام على أصله، كقوله: ذهبت أهل اليمامة، كأنَّ الأهل غير مذكور»(2).

العُنق لا يعني الجارحة:

- ذهب فريقٌ آخر إلى أنَّه أرادَ بـ(الأعناق) الجماعات، وليس معناه في هذه الآية الجارحة المعروفة في الإنسان، كما يُقال: جاء القومُ عنقًا عنقًا، أي: جماعاتٍ جماعات. وذكروا منه قول الشَّاعر: [مجزوء الكامل]

أنَّ العِراقَ وأهلَهُ   عُنُقٌ إليك فهَيتَ هَيْتا(3)

- قال مجاهد (ت104هـ)، أريدَ بـ(الأعنَاق) الرُّؤساء والكُبراء، ومعنى

(1) ديوانه، 173؛ الأشباه والنظائر، ج5/ 255؛ خزانة، ج5/ 105؛ الدرر، ج5/ 19؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 54؛ كتاب سيبويه، ج1/ 52؛ المقاصد النحوية، ج3/ 378؛ الخصائص، ج2/ 417؛ مغني اللبيب، ج2/ 513؛ المقتضب، ج4/ 197؛ همع الهوامع، ج2/ 49.

(2) الكشاف، ج1/ 873.

(3) ابن يعيش، ج4/ 32؛ البحر المحيط، ج7/ 5؛ جمهرة اللغة، ص251؛ والخصائص، ج1/ 279؛ شرح المفصل، ج4/ 32؛ لسان العرب، ج2/ 106؛ 107؛ المحتسب، ج1/ 337؛ معاني القرآن، ج2/ 40.
والبيت السَّابق على هذا البيت هو:
أبلِغْ أميرَ المؤمنيـ   ـن أخا العراق إذا أتينا

الكلام: فظلَّت كبراؤُهم وعظماؤهم لهـا خاضعين، وهو من نظير إطلاق: صُـدور، ووجوه على كبراء القوم.

- وقيل أيضًا إنَّه من باب **إنزال ما لا يعقل منـزِلة العاقل**، فحين أسند إلى الأعنـاق فعل العقلاء، وهو الخضوع والإذعـان، عومِلت معاملة العقلاء، واكتسبت صفتهـا، وذلك مثل قوله تعـالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ (يوسف: 4). وقوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ (فصلت: 11)[1].
- وقيل: وصف الأعناق بـ(خاضعين) مراعـاةً لرؤوس الآي[2]. والفواصل المجاورة لهذه الآية على النَّحو التالي: (المبِين، مؤمِنـين، خاضـعين، معرضيـن..). وعلى ذلك كان الانسجام مجيئُها على الجمع السَّـالم المجرور لا على الجمع المكسَّر (خاضعـة)، إذْ يُحدِث ذلك نشازًا إيقاعيًّا في سياق الفواصل.

54 - ضمُّ امرأة لوط إلى (الغابرين) المذكَّر المجموع

قال تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَٰهَا مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ (النَّمل: 57).

تمثِّل هذه الآية أيضًا الآيات السَّابقة في حقِّ مريم، وفي حقِّ امرأة العزيز، غير أنَّنا نذهب إلى أن لكلِّ آية خصوصيَّة دلاليَّة سوَّغت ضمَّ الأنثى إلى الذكور كما مرَّ بيان ذلك في آية مريم، وفي آية امرأة العزيز. أما في آية امرأة لوط هذه، فنرى أنَّ علَّة تذكير الخبر هنا، كون الجريمة التي استحـقَّ القوم بها غضبَ الله وعذابه، كانت جريمـة «رجاليَّـة»، في الأشهر، وإنْ شمِل العقاب النِّساء والبنين الصِّغـار وغيرهم من المواشي والدَّواب، وما دام الخبـرُ عن الرِّجـال، وهـم محور الحديث في هذه القصَّة، كان الأوْلَى أنْ تسنَـد جميع كلمات القصَّـة إلى الجنس الرِّجاليِّ، لتبقى هذه النُّقطـة حيَّـة متحرِّكـةً في جميع مراحلِ العرْض القصصيِّ.

(1) البحر المحيط، ج7/ 6.
(2) البغوي، ج3/ 381.

واستنباط آخر قد يصحُّ في هذا المقام ألا وهو أن مجيء (الغابرين) على صيغة (فاعِل) بمعنى (مفعول)، إيماءةٌ لطيفة إلى جوِّ الزَّيف، والخروج عن الحالة الطَّبيعيَّة التي أودعها الله في الكون والأنفس، وهو خروجٌ أحدثه قوم لوط ما سبقهم بها أحدٌ من العالَمين. ففي جريمة «اللِّواط» المشؤومة، تنقلب الموازين؛ فيغدو الفاعل مفعولاً به، والعكس بالعكس. فالإتيان بصيغةٍ في هذا المقام لا تنبئ عن حقيقتها ومعناها الظاهريِّ، ينبغي أن يُعدَّ ذلك قمَّة الجمال التَّعبيري الذي يضفي على المعنى رونقاً وبهاء.

ونحو الآيات السَّابقة قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾ (البقرة: 222). حيث ذكر المولى سبحانه المتطهِّرين وهو في سياق الحديث عن تطهُّر للنِّساء؛[1] إذ هنَّ المأموراتُ بالتَّطهُّر بعد انقطاع الحيض، وكان المتبادر إلى الذِّهن جمع المتطهِّرين على جماعة الإناث انسجاماً مع سياق الآية، والسِّر في يذلك أنَّه من قَبِيل **ذِكر العامِّ**، لأنَّ ذكرَ جماعة الذُّكورِ يجمع الرِّجال والنِّساء، ولو خصَّ بذِكْر المتطهِّرات لَخرج بذلك الرِّجال، ولم يكن لهم في التَّطهُّر حظٌّ، وفي نيل حبُّ الله نصيب[2].

55 - ضمُّ (النَّفس) المؤنَّث إلى (السَّاخرين) المذكَّر المجموع

قال تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ﴾ (الزُّمر: 56).

تتحدَّث الآية السَّابقة عن تلك النَّفس التي تدعو على نفسها بالويل يوم

(1) وقد ذكر المفسِّرون أقوالاً في المراد من (المتطهرين) في هذه الآية: قال مجاهد: المراد بها التَّنزُّه عن الذنوب والمعاصي. وقال عطاء وغيره: يحب التوابين من الذنوب، ويحبُّ المتطهرين من الأحداث والنجاسات بالماء. وقيل: إن الله يحب الذين لا يأتون أزواجهم في زمان الحيض، ولا يأتونهن في غير المأتى المأمور به، أي ترك الإتيان في الأدبار. والظاهر أنَّ السياق القرآني، وما ذُكِر من رواياتٍ في سبب نزول هذه الآية، تؤكِّد هذا الرأي الأخير، ففي قصة قوم لوطٍ يقول القرآن الكريم على لسان بعض قوم لوط: ﴿أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ (الأعراف: 82).

(2) الطبري، ج2/ 391.

القيامة، وتتحسَّر على تفريطها وتقصيرها في الإيمان، وتندم على السُّخرية من آيات الله ورسله. وكما هو مقرَّر، فإنَّ (نفس) اسم مؤنث في اللُّغة العربية، ووردت آياتٌ قرآنية عديدةٌ بلفظ (نفس) مؤنَّثة كما في الآية السَّابقة، لكن الملفت للنَّظر الإشارة إلى النَّفس بضمير المذكر تارةً بتذكير الصِّفة (الساخرين)، وأخرى بتذكير ضمير الخطاب (جاءتكَ، كذبتَ..). فما سبب هذا الانتقال من التأنيث إلى التَّذكير وما مسوِّغه؟

علَّل العلماء سبب تذكير (نفس) في الآية السَّابقة بجملة أمور، منها:

- أنَّ علَّة تذكير (السَّاخرين) كون النَّفس تقع على الذَّكر والأنثى، فيقال: ثلاث/ ثلاثة أنفُس، كما يُقال: نفسٌ واحد، أي: إنسانٌ واحد. وهو باعتبار اللَّفظ(*).
- أما النَّحاس، فيذهب إلى أنَّ التَّأنيث لا يلزم؛ لأنه قد قال: (أن تقول نفسٌ)، فأنَّث، ثم وصف بقوله: (لَمِنَ السَّاخرين)، ولم يقل: من السَّاخرات/ السَّواخر، والتقدير: من القوم السَّاخرين[1].

(*) قرِئت هذه الآية: بَلى قد جاءتْكِ آياتي، (بإسناد الفعل إلى ضمير الخطاب المؤنث)، وعلى ذلك يلزم أن يقال: وإنْ كنتُ لمن السواخر.

(1) القرطبي، 15/ 273.

المبحث الثَّاني: متفرِّقات في التَّأنيث

56 - إيراد (مثله) بعد (سُورة) المؤنَّث

قال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 23).

وقال أيضًا: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (يونس: 38).

يكمن الإشكال في هذا الموضع في تحديد معاد الضَّمير في (مثلِه)، فهل يعود على السُّورة؟ وفي تلك الحالة لا بدَّ أن يكون الضَّمير بالتَّأنيث. وهل يعود على النبي أم على غيره؟ وفي بيان ذلك ما يأتي:

- ذهب الجمهور إلى أنَّ معنى الآية: فأتوا بقرآنٍ مثل هذا القرآن. والهاء عائدة على القرآن، و (مِن) زائدة. أي: فأتوا بسورةٍ مثل القرآن[1].

- قال بعض الكوفيِّين إن تقدير الكلام: فأتوا بسورةٍ مثل سورته (والهاء عائدةٌ على النَّبيِّ (ﷺ). ثم حذف المضافُ (سُورة)، وأضيف الهاءُ إلى (مِثل)، ومثَّلوا لهذا الحذفِ بقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ (يوسف: 82) أي: أهلَ القريَة.

- وذهب آخرون إلى رأيٍ مماثِل للرَّأي السَّابق، لكنهم قالوا إن الهاء تعود على (عبدِنا)، والتَّقدير: فأتوا بسورةٍ كائنةٍ من رجلٍ مثل عبدنا. والصِّفة الجامعة بين ذاك الرَّجل المشروط، والعبد النبي، الأُميَّة.

- أمّا الطبريُّ، فيرى أنَّه من باب **مُراعَاة المعنى دون اللَّفظ** فالكناية (الهاء)

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 24.

رُوعِيَ فيها المعنى، أي معنى (سُورَة)، لا لفظها الذي كان يستلزِم أن يكون على (ها: التَّأنيث)[1].

- وينقل القرطبي كون الضَّمير عائدًا على التَّوراة والإنجيل، والمعنى: فأتوا بسورةٍ من كتابٍ مثله، فإنَّها تصدق ما فيه[2].

57 - الإخبار عن الأسماء بـ(عَرَضَهُم)

قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ (البقرة: 31).

أشار في هذه الآية إلى تعليم الله آدم وإلهامه مسميَّات الأشياء. والهاء في (كلّها) عائدة على (الأسماء) باعتبارها جمع تكسير، لكن الضَّمير في (عرضهم) العائد أيضا على (الأسماء) ضمير لجماعة الذُّكور العاقلين، وفي تفاوُت الضَّميرَين العائدين على الاسم الواحد إشكال؛ إذ المتوقَّع في هذا المقام أن يقال (ثمَّ عرَضَها) باعتبار جمع المؤنَّث غير العاقل.

في تفسير ذلك قيل إنَّ الجمع ههنا من قَبيل **تسمية غير العاقل بلفظ العاقل**، كما إذا جمعت الرِّجال والنساء، غلِّب الرِّجال، وكُني عن المجموع بكنيتهم، ولا شكَّ أنَّ الأسماء ههنا قد ضمَّت كُلًّا من العاقلين وغير العقلاء؛ فلم يكنْ بأسٌ في تغليب العاقلين[3].

إنَّ هذا الاستخدامَ بديعٌ من وجهَين: أنَّه تشريفٌ للعقل الذي وهبه المولى للإنسان ليميِّز به بين الخير والشَّر، ويدرِك به عظمة الخالق، وكنه الحياةِ وقيمتها.

كما أنَّ هذا الاستخدام تشريفٌ للمخلوقات غير العاقلة بتسويتها بالعقلاء في هذا الموضع، وهو موضع تشريف العلم والإشادة به وبأهله، ولا شكَّ أنَّ

(1) الطبري، 11/ 117.
(2) القرطبي، 1/ 274.
(3) البغوي، ج1/ 61.

كلَّ ما يوظَّف في هذا المجال من وسائلَ وموادٍّ في الاستزادة من العلم، ومعرفة المزيدِ من أسرار الحياة، وعظمة خالقِ المخلوقات، يستحقُّ التعظيم والاهتمامَ به. هذا والله أعلم.

58 - الإخبار عن البقَر بالفعل (تشابَه) مذكّرا

قال تعالى: ﴿قَالُواْ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ (البقرة: 70).

أسند الفعل الماضي مذكَّرا إلى اسم مؤنَّث بدليل الإشارة إليها في الآيات الأخرى بالتَّأنيث بقوله مثلاً: (إنَّها بقرة).، وفي ذلك قيل:

- ذكِّر الفعل (تشابَه) لتذكير لفظ (البَقَر).
- قيل: يجوز تأنيث اسم الجنس وتذكيره، وهما لغتان فصيحتان. فمن التَّذكير قوله تعالى: ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ (القمر: 20). ومن التَّأنيث قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ ، (الحاقة: 7)، فوصف النَّخل تارةً بوصفٍ مذكَّر، وأخرى بوصفٍ مؤنَّث(*).
- يذهب الزَّجاج إلى أنَّ معناه: جنس البقر تشابَه علينا، فالضَّمير في الفعل الماضي راجعٌ على هذا الاسم غير المذكور(1).

(*) في تشبيه القوم بأعجاز النَّخل جمالية بلاغية أشار إليها محمد طبق في قوله: "واختيرت أعجاز النَّخل دون غيرها من الشجر؛ لأن النَّخل هو الشجر الوحيد الذي يظلُّ مورقاً طول العام سواء أكان مثمراً أم لا، ولا ينقطع ورقه إلا بقطع رأسه، بخلاف الأشجار فقد تكون فيه حياة وأوراق مع قطع الرؤوس، والمقصود تشبيههم بنوع من الشجر يموت بمجرد قطع رأسه وهو النَّخل، ولأنَّ حياة النَّخل مرتبطة ببقاء رأسه ولذلك صوَّر الآدمي بالنَّخلة إذا قُطِع رأسه مات. كما صور المؤمن في استمرار عطائه بالنَّخلة في الحديث المشهور". ينظر: دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية، ص208. وهو يشير إلى الحديث المروي عن النبي (ﷺ): «إنَّ من الشَّجر شجرة لا يسقط ورقها» صحيح البخاري: كتاب العلم، ح: 59؛ صحيح مسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، ح5027؛ الترمذي: كتاب الأمثال، ح: 2793.

(1) البغوي، ج1/ 83.

- وعن المبرد قال: سئل سيبويه عن هذه الآية؛ فقال: كلُّ جمعٍ حروفه أقلُّ من حروف واحدِه، فإنَّ العرب تذكِّره. ومن ذلك قول الأعشى: [بسيط]

ودِّعْ هُـرَيـرةَ إنَّ الـرَّكـب مـرتَـحِـــل وهـل تـطـيـقُ وداعـاً أيُّـهـا الـرَّجُـلُ[1]

والشاهد قوله (الرَّكب مرتحلٌ) لأنَّ الرَّكب جمع.

59 - إسناد الفعل المذكَّر إلى (الوصيَّة) المؤنَّث

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 180).

جاز تذكير الفعل المبني للمجهول، وكون نائب الفاعل (الوصيَّة) مؤنَّثاً لأسباب:

- أنَّ نائب الفاعل مؤنَّث تأنيثًا مجازيًّا وليس حقيقيًّا، وعليه، يجوز الوجهان.
- أنَّه قد فُصِل بين الفعل وبين مرفوعه نائبِ الفاعل بفاصل. والفاصلُ هنا بين المؤنَّث وفعلها بمثابة المعوِّض من تاء التَّأنيث. ومن ذلك قولهم: جاء القاضيَ امرأةٌ. بتذكير الفعل؛ إذ قد فصل بينه وبين الفاعل المؤنَّث بالمفعول.
- وذهب آخرون إلى أنَّ جواز تذكير الفعل كان بسبب كون (الوصيَّة) بمعنى الإيصاء، فيكون تقدير الكلام: كُتِب عليكم الإيصاء، فالتَّذكير حينئذ باعتبار المعنى.

60 - موافقة العدد لمعدوده في الجنس

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (البقرة: 234).

---

(1) الخصائص ج2/ 476.

في هذه الآية، وردَ العددُ (عشْـراً) على التّأنيث، والمراد بالعشر هنا (عشرة أيام)، والمقرَّر أنَّ الأعداد من (3) إلى (10) تخالف معدودها في الجنس، فإن كان المعدود مذكَّراً كان العددُ مؤنثا.. فكيف جاز موافقة العدد (عشرًا) لمعدوده هنا؟

ذهب العلماء في تعليل ذلك بقولهم إنَّه **من باب التَّغليب**، فالعرب في الأيام واللَّيالي، إذا اجتمعت، يغلِّبون اللَّيالي، فيقولون مثلاً: صُمناً عشْراً، وهم يعنون بذلك: عشرةَ أيامٍ.

ومما عدّوه من التَّغليب قوله النابغة الجعدي: [الطويل]

فطافَتْ ثلاثاً بين يومٍ وليلةٍ وكان النَّكيرُ أن تَضِيفَ وتجْأرا[1]

كان الأصل أن يقول: ثلاثة، وقد ذكر الأيام، وإنما جاء به على التَّأنيث؛ لأنَّه أراد الليالي على التَّغليب[2].

لكن إذا ظهرَ تمييزُ العدد، كان العددُ بخلافه في الجنس، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ (الحاقَّة: 7).

وهذا في غير بني البَشر، حيث إنَّ الذُّكورَ والإناثَ إذا اجتمعوا غُلِّب الذُّكورُ على الإناث[3]. يذهب ابن جني إلى رفض هذا القول؛ لأنَّ التَّغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر، واللَّيل والنَّهار- كما هو معلوم- لا يجتمعان، وليس ثَمَّ تعبيرٌ عن شيئَين بلفظ أحدهما. والصحيح عنده أن يقال إنَّما أرَّخت العرب باللَّيالي لسبقها، إذْ كانت أشهُرهم قمريَّة، والقمر إنما يطلع ليلاً[4].

- يرى المبرد أنَّ التاء حذفت من العدد؛ لأن المعدود المذكر إذا ذُكِر،

---

(1) ديوانه، ص41؛ أدب الكاتب، ص275؛ إصلاح المنطق، ص298؛ خزانة الأدب، ج7/ 407، 408؛ كتاب سيبويه، ج3/ 563؛ لسان العرب، ج6/ 67؛ (خمس)؛ ج9/ 211؛ (مادة: ضيف)، ويروى بلا نسبة في: مغني اللبيب، ج2/ 660؛ المقرب، ج1/ 311.

(2) الجمل في النحو، ج1/ 287.

(3) الطبري، ج2/ 516.

(4) مغني اللبيب، ج1/ 866.

وجب أن تلحق التاء في عدده، فيقال: صُمنا خمسة أيَّام. أما إذا حذِف المعدود لفظًا، فإنَّه يجوز في عدده أن تذكر التاء أو لاً تذكَر، فيقال: صُمنا من الشَّهر خمسًا. وقد جاء ذلك في الحديث النبوي: «مَن صام رمضان ثمَّ أتبعه ستًّا من شوالٍ كان كصيام الدَّهر»[1]. وذلك بترك التاء في (ستّ)، ومعلومٌ بداهةً أن المحذوف هنا هو (أيَّام) وهو مذكَّر مفردُه.

وقول الشَّاعر: [طويل]

وإلَّا فسيري مِثْل ما سَارَ راكب تيمَّمَ خَمسًا ليس في سَيْره يتَمْ[2]

- ذهب آخرون إلى أنَّه على **سبيل الاستعارة**، وذلك أنَّه لما كانت أيام التَّربُّص أيام حزنٍ ومكروهٍ، سُمِّيت باللَّيالي، كقولهم: خرَجنا لياليَ الفتنة، وجئنَا الكوفَة ليالي إمارة الحَجَّاج[3].

- حذف التاء في الآية الكريمة مراعاةً لفواصل الآي، وهو حذف حسُن في محلِّه. وذلك نظير قوله تعالى: ﴿يَتَخَٰفَتُونَ بَيۡنَهُمۡ إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا عَشۡرٗا﴾ (طه: 103)، وجاء الاعتراض على هذا الكلام بقول بعضهم إنَّ الآية ﴿إِن لَّبِثۡتُمۡ إِلَّا يَوۡمٗا﴾ حكاية لاختلاف القوم، إذْ اختلف القوم في مدة اللَّبث، فقال بعضهم: لبِثنا عشرًا، وقال آخرون: بل لبِثنا يوماً واحدًا لا غير، فدَّل هذا القول الأخير على أن المراد بـ(عَشْرًا) الأيام لا اللّيالي،

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيام، (ح: 1984)؛ سنن الترمذي، كتاب الصوم، (ح: 640)؛ سنن أبي داود، كتاب الصوم، (ح: 2078)؛ سنن أبي ماجة، كتاب الصيام، (ح: 1706)؛ مسند أحمد، باقي مسند الأنصار، (ح: 22433)؛ سنن الدارمي، كتاب الصوم، (ح: 1689).

(2) ويروى أيضاً (يَتَم و أَمَمْ)، ينسب هذا البيت لعمرو بن شأس، ديوانه ص72؛ وفي لسان العرب، 12/ 646؛ (مادة: ي ت م)؛ وأمالي القالي، ج2/ 189؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص280؛ وشرح ديون الحماسة للتبريزي، ج1/ 150؛ وتاج العروس، (مادة: ي ت م)، وبلا نسبة في: ديوان الأدب، ج3/ 217؛ وجمهرة اللغة، ص411.

(3) ابن عادل الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1419هـ/ 1998)، ج4/ 191، 192.

وإلا لما صحَّ أن يقابلها القوم المعترضون بـ(يوم)، أي لا يحسن في المقابلة أن يقول بعض القوم: لبِثنا عشر ليالٍ، فيعترض عليهم آخرون ويقولون: بل يَوماً[1]. فالجواب من جنس السُّؤال.

- ومن مواضع الإشكال في العدد المماثلة لما مضى قوله تعالى:
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ (الأنعام: 160).

كما سبق، فإنَّ القاعدة العامَّة في العدد وتمييزه تقرِّر أن يكونا مختلفَين في الجنس، فإذا كان العدد مذكَّراً كان المعدود مؤنَّثا، والعكس بالعكس. لكن في هذه الآية فإنَّ كلًّا من العدد وتمييزه مذكَّر. ومن تعليلات ذلك:

- أنَّ المذكر اكتسب من المؤنث التَّأنيث بسبب الإضافة، وذلك كثيرٌ في أساليب العرب، إذ يعطون - عادةً - المضاف حكم ما أُضِيف إليه. من ذلك قول ذي الرِّمة: [طويل]

مشَين كما اهتزَّتْ رياح تَسفَّهتْ   أعاليها مَرُّ الرَّبيعِ النَّواسِمِ[2]

- ذهب آخرون إلى أنه يجوز أن يكون من باب **مراعاة المعنى دون اللَّفظ**، حيث روعِي فيه المعنى دون اللَّفظ. ومن ذلك قول النواح الكلابي: [طويل]

وإنَّ كلابًا هذه عشْرُ أبْطُنٍ   وأنت بريءٌ مِن قَبائِلِها العشْرِ[3]

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج2/ 234.

(2) ديوان ذي الرمة، ص754؛ وخزانة الأدب، ج4/ 225؛ وشرح أبيات سيبويه، ج1/ 58؛ والكتاب، ج1/ 52؛ والمحتسب، ج1/ 237؛ والمقاصد النحوية، ج3/ 367؛ ويروى بلا نسبة في: الأشباه والنظائر، ج5/ 239؛ والخصائص، ج2/ 417؛ وشرح الأشموني، ج2/ 310؛ وشرح ابن عقيل، ص380؛ ولسان العرب، ج3/ 288؛ (مادة: عرد)؛ و (مادة: صدر)؛ والمقتضب، ج4/ 197.

(3) الأشموني ج3/ 620؛ خزانة الأدب، ج7/ 395؛ الإنصاف، ج2/ 769؛ الدرر، ج6/ 196؛ المقاصد النحوية، ج4/ 484؛ الأشباه والنظائر، ج2/ 105؛ أمالي الزجاجي، ص118؛ خزانة الأدب، ج7/ 395؛ الخصائص، ج2/ 417؛ شرح الأشموني، ج3/ 620؛ كتاب سيبويه، ج3/ 565؛ المقتضب، ج2/ 148؛ همع الهوامع، ج2/ 149.

فلم تلحق التَّاء في العدد (عشر) المضافة إلى (أبطُن) وهي مذكَّرة، لأنها في المعنى مؤنَّث، أي (القبائل).

وإذا أريد العكس - أي إرادة المذكر بلفظٍ مؤنث - جاز كذلك مراعاة المعنى دون اللَّفظ، وإلحاق التاء في عدد المؤنَّث، وهو مثل قول الحطيئة: [وافر]

ثلاثة أنفُسٍ، وثلاثُ ذَوْدٍ لَقَد جارَ الزَّمانُ على عِيالِي[1]

وقد عُدَّ من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ (الأعراف: 160). الذي سبق الحديث عنه.

- ويجوز أن يكون التَّأنيث هنا مراعاة لموصوف محذوف، تقديره: (فله عشر حسنات أمثالها). فحذف الموصوف، وأقيمت صفته مقامه، وهو نظير قولك: مررتُ بثلاثةِ نسَّابات»، أي: بثلاثة رجال نسَّابات[2].
- أما تعليل تأنيث (عشر) والإشارة إليها بالهاء، فقيل إنَّ الأمثالَ خلَّفت حسناتٍ، وتقدير الكلام: فله عشر حسناتٍ أمثالُها، وسقوط الهاء من (عَشر) دلالةٌ على هذا التَّأنيث[3].

61 - إسناد الفعل جاءه إلى الفاعل المؤنَّث (موعظة)

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (البقرة: 275).

(1) ديوانه، ص270؛ الأغاني، ج2/ 144؛ الإنصاف، ج2/ 771؛ خزانة الأدب، ج7/ 367؛ 368؛ 369؛ الخصائص، ج2/ 412؛ كتاب سيبويه، ج3/ 565؛ وينسب لأعرابي في: الدرر، ج4/ 40؛ المقاصد النحوية، ج4/ 487؛ كما روي بلا نسبة في: أوضح المسالك، ج4/ 266: شرح الأشموني، ج2/ 620؛ شرح التصريح، ج2/ 270؛ مجالس ثعلب، ج1/ 304؛ همع الهوامع، ج1/ 253؛ ج2/ 170.

(2) أبو حفص عمر الحنبلي، اللباب في علوم القرآن، ج8/ 533.

(3) زاد المسير، ج3/ 160.

الإشكال في هذه الآية أنَّ الفعل (جاء) في الجملة الشَّرطيَّة أو الموصوليَّة التي في محلٍّ رفعٍ بالابتداء، قد أتى على ضمير التَّذكير المستتر في الفعل الماضي (جاء). أما فاعله فمؤنَّث، وكان المتوقَّع المطابقة فيقال: (فمَن جاءته موعظة)(*). قيل إنَّ سقوط علامة التَّأنيث من الفعل المسند إلى الاسم المؤنَّث (جاءه + موعظة) لأسباب:

أوَّلا: تأنيث مجازي: قالوا إنَّ سبب ترك التَّطابق بين الفعل وفاعله المؤنَّث؛ أنَّ تأنيث (موعظة) غير حقيقيٍّ، وما ليس بحقيقيٍّ من المؤنَّثات ففيه متَّسع، فيُسند إليه ويُخْبَر عنه بالتَّذكير.

ثانياً: الحَمْل على المعنى: قيل إنَّ سبب تذكير الفعل (جاءه) كون الوعظ والموعظة سيَّين، فيأتي على التَّذكير باعتبار المعنى، ويأتي على التَّأنيث باعتبار اللَّفظ[1].

وقد جاء التَّذكير في الفعل المسند إلى (موعظة) تارةً، وأخرى على التَّأنيث، فمن التَّذكير آية البقرة السَّابقة، ومن التَّأنيث قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ (يونس: 57)[2]. يقول الفراء: «إذا كان الفعل في مذهبِ المصدر مؤنَّثاً مثل العاقبة والموعظة والعافية، فإنَّك إذا قدَّمت فعله قبله أنَّثته وذكَّرته، كما قال الله عزَّ وجلّ: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ بالتَّذكير، وقال: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ بالتَّأنيث، وكذلك: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾، و(أخذتْ)، فلا تهابنَّ من هذا تذكيراً ولا تأنيثاً»[3].

ثالثاً: الفصل بين الفعل وفاعله المؤنَّث: كما يمكن تعليل تذكير الفعل بأنه وقع فاصلٌ بين الفعلِ وفاعله المؤنَّث بالمفعول وهو الهاء، كقولهم: حضر

(*) قرأ أبيّ، والحسن على الأصل: (فمَن جاءته موعظة)، وعلى ذلك لا إشكالَ في الآية. ينظر: البحر المحيط، ج2/ 349.

(1) الخصائص، ج2/ 412.

(2) البغوي، ج1/ 69. وقد قرأ أبيّ، والحسن على الأصل: (فمَن جاءته موعظة). البحر المحيط، ج2/ 349.

(3) معاني القرآن، ج1/ 356.

القاضِـيَ اليومَ امـرأةٌ[1]. وعُدَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ (البقـرة: 180)؛ حيث إن الوصيَّة مؤنَّثة، والفعل المسند إليها غير مطابقٍ لها في الجنس، وقد وقع ذلك بسبب الفصل بين نائب الفاعل والفعل المسنـد إليه، وكأنَّ هذا الفاصلَ عوضٌ عن علامة التَّأنيث. ويجوز -كذلك- أن يعلَّل سببُ عدم التَّطابق هنا بحمل الوصيَّة على (الإيصاء) فلا يكون في عـدم التَّطابق إشكالٌ[2].

من شواهد ذلك في الشِّعر قول جرير: [وافـر]

لـقـــدْ ولَـــد الأُخَـيْـطِـــلَ أمُّ سَـــوْءٍ   على بابِ استِهَـا صُلُـب وشَـام[3]

والشاهد قوله (ولَد.... أمُّ) فالفاعل مؤنَّث حقيقيٌّ أسند إليه فعلٌ لم تلحقه أداة التَّأنيث وذلك بسبب الفصل بينهما. وقيل إنَّ علة التَّذكير ليس الفصل بين الفعل وفاعله المؤنَّث ولكن من **باب الاكتفاء بدلالـة الاسم عن العلامـة**. ففي البيت السابق أسند الفعل بضمير المذكَّر إلى المؤنَّث، لأنَّه الاسم (أمّ) واضح الدلالة على التَّأنيث، بل هو أصل المؤنَّثات.

وقد جاء الفعل المسند إلى مؤنَّث مذكَّرا بدون فصلٍ بينهما في قول الشاعر:

قـــامَ أمُّ الــولـيـــدِ بــالــقَـبْـرَيْـــنِ   تَـنـدُبُ عبدَ الملك والضَّحـاكَـا[4]

كان حقُّ الكلام أن يقول (قامَـتْ)، ويساند هذا الشَّاهد القول السَّابق بأن سبب تذكير الضَّمير في بيت جرير كان من باب الاكتفاء بدلالة الاسم عن العلامة وليس بسبب الفصل.

وقد فُصِل بين المؤنَّث الفاعل وفعـله بفاصلٍ، لكن الفعل أُنِّث في قوله

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ج1/ 248.

(2) القرطبي، ج2/ 258.

(3) ديوانه، ص549؛ ويروى بلا نسبة في جمهرة اللُّغة، ص1308؛ سر صناعة الإعراب، ج2/ 565. ومن روايات عجز هذا البيت قولهم: مقلَّدةٌ من الأُمَّاتِ عارَا.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد. الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، (د.م، ط5، 1995)، 1/ 293.

تعالى: ﴿وَلَوْ جَآءَتْهُمْ كُلُّ ءَايَةٍ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ﴾ (يونس: 97). كما أنَّه قد جاء مذكَّراً في مواضعَ كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ (الحشر: 9)، ومثال هذه الآية، الآية الآتية:

62 - إسناد الفعل المذكَّر إلى الاسم المؤنَّث (آية)

قال تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُم مِّثْلَيْهِمْ رَأْىَ ٱلْعَيْنِ ۚ وَٱللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِۦ مَن يَشَآءُ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ﴾ (آل عمران: 13).

أسند الفعل (كان) إلى الاسم المؤنَّث (آية)، وكان حقُّه التَّأنيث.

- قيل لأنَّ تأنيث (آية) غير حقيقيٍّ، فجاز تذكيره.
- وقيل إنَّ (آية) ضُمِّنت معنى (البيان) فردَّها التَّنْزيل إليه، فكأنَّه قال: قد كان لكم بيانٌ، فذهب إلى المعنى دون اللَّفظ.

وقد عُدَّ من ذلك قول امرئ القيس: [متقارب]

بَرَهْرَهَةٌ، رَؤْدةٌ، رَخْصَةٌ كَخُرعُوبَةِ البانَةِ المنفَطِر(1)

الشاهد قوله (المنفَطر)، وكان حقُّه أن يقال (المنفطرَة)، غير أنَّ الشاعر ذهب إلى معنى القضيب، دون لفظ البانة(2). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ (آل عمران: 45) قيل الهاء في (اسمه) عائدةٌ على معنى (ولد)، أي إنَّ الله يبشِّركِ بولَد اسمهُ المسيح عيسى ابن مريم(3).

- ويذهب الفراء إلى أنَّ علَّة تذكير الضَّمير في (كان) كون الصِّفة حالت بين

(1) ديوانه، 153؛ تهذيب اللُّغة، ج3/ 275؛ المخصص، ج10/ 214؛ ج11/ 3؛ ديوان الأدب، ج2/ 87؛ تاج العروس، ج2/ 351؛ مقاييس اللُّغة، ج2/ 251. والبرهرَهة: الممتلئة المتجرجرة. الرَّؤْدة، والرَّادة: الناعمة. الخُرعوبة: القضيب. المنفطر: الذي ينفطر بالورق.

(2) القرطبي، ج4/ 24، 25.

(3) الطبري، ج3/ 269.

الفعل (كان) وبين الاسم المؤنَّث (آية)، وكلُّ اسم مؤنَّث حال بينه وبين فِعْله حائلٌ فجائزٌ تذكير الفعلِ فيه؛ فسوّغ التَّذكير[1]. كما في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: 21). (وفي الممتحنة: 4).

ومن فصل الفعل عن فاعله المؤنَّث قول الشاعر[2]: [بسيط]

إنَّ امْـرَأً غَـرَّهُ مـنـكـنَّ واحِـدةٌ بعـدِي وبعدَكِ في الدُّنْيـا لَمَغْـرورُ

وأصل الكلام (غَـرَّتْه). كما أنَّ الفعل قد أسنِد إلى المؤنَّث دون بروزٍ للعلامة فيه، ولم يفصل بينهما بفاصلٍ في قول الصلتان العبدي:

إنَّ السَّـمـاحَـةَ والـمـروءةَ ضُـمِّـنـا قبْـرًا بِمَـرْوَ على الطَّريقِ الأوضَـحِ

وعلَّة ذلك كونُ الاسمَين مصدرا، والمصادر تذكَّر وتؤنَّث[3].

والحاصل في هذا كلِّه جملة أمورٍ:

- أن الفعل المذكَّر قد يسند إلى الفاعل المؤنَّث، وذلك إما للفصل بينهما بفاصل، أو اكتفاءً بدلالة الاسم المؤنَّث عن العلامة.
- أن الفعل قد يفصل بينه وبين فاعله المؤنَّث لكنَّه يؤنَّث على الأصل.
- أنَّ تذكير الفعل الناسخ (كان) مع الفاعل المؤنَّث كثير الورود، وسواء فصِل بينه وبين الفاعل بفاصل أم لم يُفصَل بينهما بشيء. ولعلَّ ذلك خصِّيصة من خصائص الأفعال الناسخة.

63 - الإشارة إلى السَّماوات والأرض وما فيهنَّ بـ(هذا)

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَـٰذَا بَـٰطِلًا سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ (آل عمران: 191).

(1) البغوي، ج1/ 182؛ فتح القدير، ج1/ 321.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ 174؛ وتخليص الشواهد، ص481؛ والخصائص، ج2/ 414؛ والدرر، ج6/ 271؛ وشرح الأشموني، ج1/ 173؛ وشرح شذور الذهب، ص224؛ وشرح المفصل، ج5/ 93؛ ولسان العرب، ج5/ 11؛ واللمع، ص116؛ وهمع الهوامع، ج2/ 171.

(3) الجمل في النحو، ج1/ 293.

في هذه الآية الإشارة إلى السَّماوات والأرض وكلٍّ ما فيهما من أفلاك ونجوم، باسم الإشارة المذكَّر (هذا)، وهي شيئان أو أشياء، يحتوي كلٌّ منها على أشياء متفرِّقة. فالإشكال في هذا الموضع الإشارة إلى المثنى أو الجمع بإشارة المفرد.

في تعليل تلك الإشارة أقوال، منها:

أنَّ السَّماوات والأرض وما فيها تعدُّ كتلةً واحدة مجموعة تجوز الإشارة إليها بالإفراد[1].

- أنَّ السَّماوات والأرض بتأويل هذا المخلوق العجيب. أي: ما خلقتَ هذا المخلوقَ العجِيبَ باطلاً.

ومن الملفت للنَّظر الإشارةُ في الأسلوب القرآني إلى الألفاظ المتعلقة بالأفلاك والكواكب بالتَّذكير من حيث الجنس، وإسناد ضمائر العقلاء إليها. ونميل إلى الرأي الأوَّل الذي يؤوِّل جميع المخلوقات بشيءٍ واحدٍ، ويشير إليها مجتمعةً باسم الإشارة (هذا) لأن المتدبِّر في خلق السماوات والأرض والنجوم وغيرها من أجزاء الكون يصل إلى حقيقة واحدة هي أن تلك المخلوقات على اختلافها، كتلةٌ واحدة خلقها المبدع سبحانه بالحقِّ، ولم يخلقها عبثاً وباطلا، وحينئذٍ يذعن بالقول: ما خلقتَ هذا باطلاً؛ إذْ هو ينظر إليها نظرة كليَّة.

64 - الإشارة إلى الشَّمس المؤنَّث بضمير الإشارة المذكَّر (هذا)

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (الأنعام: 78).

أشار إلى الشَّمس باسم الإشارة (هذا) المذكَّر، ومن ثَمَّ وصَفها بصفة للذُّكور (أكْبَر)، وكما هو معلوم، فإنَّ الشَّمس مؤنَّث مجازيٌّ يشار إليها

(1) الكشاف، ج1/ 227.

بضمير التَّأنيث المفرد، فيقال: طلعت الشَّمس، والشَّمس طالعة... وقد تضافرت الشَّواهد والاستعمالات على ذلك، ومن ذلك في القرآن الكريم المواضع الآتية:

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا﴾ (الكهف: 90). فقال (وجدها تطلع.. دونها) بالتَّأنيث، ووقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير: 1)، وقوله: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ (الشمس: 1).

وممَّا قيل من تعليلٍ لهذا الإسناد ما يأتي:

- التَّذكير هنا من باب **الحَمْل على المعنى** أي أنَّه أراد باسم الإشارة قوله: هذا الطَّالع، أو هذا النُّور أو الضِّياء، فحمَل الكلامَ على هذا المعنى المراد، غيرِ المذكور صراحةً[1].

ومن ذلك في الشعر قول الأعشى: [سريع]

قـامَـتْ تُـبَكِّـيـه عـلـى قَـبْرِهِ   مَـنْ لـي بـعـدَكَ يـا عَـامِـرُ؟
تَـركْـتَـنِـي فـي الـدَّار ذاَ غُـرْبَـةٍ   قَـدْ ذلَّ مـن لـيـسَ لـهُ نـاصِـرُ[2]

ومحلُّ الشاهد قوله (ذا غُـربةٍ)، وهو اسم موصول يرجع إلى المرأة الباكية.

- وقيل لأنَّه لما أخبر عنها بمذكَّر، أعطيتْ حكم ذلك المذكَّر، وعومِلت معاملته، ومن ذلك قول النابغة الذبياني: [بسيط]

نُبِّئتُ نُعمَى على الهِجْرانِ زَاريةً   سَقيًا ورَعْيًا لِذَاك الغَائبِ الزَّارِي[3]

فحين وصف الشاعر (نُعمى) وهي أنثى بوصف الذُّكور، أشار إليها بإشارة الذُّكور. كما يجوز فيها اللغتان: التَّذكير والتَّأنيث، وإن كان التَّأنيث الأكثر. وقد جُمع بينهما في هذه الآية فأنث في قوله (بازغة)، ثم ذكَّر في قوله (هذا أكبر).

---

(1) البغوي، ج2/ 111.

(2) الإنصاف، ج2/ 507؛ الأشباه والنظائر، ج5/ 177؛ أمالي المرتضى، ج1/ 71، 72؛ سمط اللآلي، ج1/ 174؛ شرح المفصل، ج5/ 101؛ لسان العرب، ج4/ 608.

(3) ديوانه، ص202؛ أساس البلاغة، (مادة: زري)؛ وبلا نسبة في العين، ج7/ 381.

- أما الزمخشري، فإنَّه يوضِّح لطيفةً أسلوبيَّة في اختيار التَّذكير في هذه الآية بقوله: «جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارةً عن شيءٍ واحدٍ؛ كقولهم: ما جاءتْ حاجتك، ومن كانت أمّك؟ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ (الأنعام: 23)، وكان اختيار هذه الطريقة واجبًا لصيانة الرَّب عن شبهة التَّأنيث، ألا تراهم قالوا في صفة الله: علَّام، ولم يقولوا: علَّامة، وكان أبلَغَ احترازًا من علامة التَّأنيث؟»[1]. فاختيار التَّذكير كان الغرض منه تنْزيه المولى -جلَّ شأنه- من شبهة التَّأنيث، وهذا تعليلٌ وجيه.

- ويذهب بعضُهم إلى القول إنَّ التَّذكير هنا من باب **الحمْل على اللَّفظ**، أي أنَّ التَّذكير على اعتبارِ لفظ (الشَّمس) لا معناها[2].

- أما أبو حيان، فيذهب إلى احتمال كونه حكايةً لكلام إبراهيم، وأن تكون تلك اللُّغة التي تحدَّث بها إبراهيم (العبرانيَّة أو السريانية) لا تفرِّق بين المذكَّر والمؤنَّث بعلامة ظاهرة، يقول: «ويمكن أن يُقال إنَّ أكثر الأعاجم لا يفرِّقون في الضمائر، ولا في الإشارة بين المذكَّر والمؤنَّث سواء، فلذلك أشار إلى المؤنَّث عندنا (أي في العربيَّة) حين حكى كلام إبراهيم يما يشار به إلى المذكَّر، بل لو كان المؤنَّث بفرجٍ لم يكن له علامة تدلُّ عليه في كلامهم، وحين أخبر - تعالى - عنها بقوله (بازِغَة) و (أفَلَتْ) أتت على مقتضى العربيَّة؛ إذْ ليس ذلك بحكاية»[3].

غير أنَّ أبا حفص الحنبلي يجد في هذا التَّعليل محلَّ نظر، وذلك أنَّ القرآن لو كان يحكي كلام العجم بعينِه، لجاز ذلك، ولكن التعبير عن شيءٍ بلغة العرب، ثم إعطاء حكمه في لغة العجم، محلُّ نظر[4]. وذلك اعتراض وجيهٌ لأن القرآن الكريم قد ساق قصصًا كثيرةً، وحكى عن أصحابها من

(1) الكشاف، ج1/ 366.

(2) الواحدي، ج1/ 362.

(3) البحر المحيط، ج2/ 41.

(4) اللباب في علوم الكتاب، ج8/ 250.

الأعاجم، ولكن الأسلوب القرآني سار في سياق تلك الحكايات وإيراد الأقوال على ألسنتهم على سنن العرب في الكلام، فيُستَبعَد أن يحكي القرآن الكريم على لسان إبراهيم (عليه السلام) في هذا الموضع فيخرج عن الأسلوب العربيِّ في مطابقة أجزاء الكلام على حساب لغة إبراهيم التي لا طائل لنا اليوم في الالتزام بقواعدها وأساليبها التي يفترض أبو حيان عدم مراعاتها لقانون التَّطابق في الجنس.

65 - وصف الأسماء بـ(الحسنى) المفرد

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ (الأعراف: 180)، ومثله في: (الإسراء: 110؛ وطه: 8؛ والحشر: 24).

كان المحتَمَل في هذه الآية وأمثالها في القرآن الكريم أن تجمع (الحسنى) على (الأحاسِن) لكونها نعتًا للأسماء، والنَّعت - كما هو معروف - يتبع منعوتَه في الإعراب، والجنس والعدَد بشروطها المعيَّنة.

- قيل في توجيه ذلك إنَّ سبب ترك المطابقة كون (الأسماء) تقع عليها هذه، فيقال: هذه أسماء.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ (النمل: 60).

ومن الشِّعر قول الأعشى:

وسوف يعقِبنيه إنْ ظفِرتُ به ربٌّ غَفُورٌ وبِيضٌ ذات أطْهَارِ

حيث لم يقل الشاعر (ذواتُ أطهار)، وهو نعتٌ للبِيض الجمع المؤنَّث[1].

ومن موارد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى:

(1) الطبري، ج16/ 141.

﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ (طـه: 18). فعُومل (مـآرِب) معاملة الاسم المفـرَد؛ فوُصِف (بأخـرى)، على الرغم من أنه جمع (مَـأْرُبَـة) بتثليث الرَّاء، وهي الحاجـة. وكان حقُّـها أن توصف بالجـمع، فيقال: (مـآرب أُخَـر).

- أنَّـه لم يُقـل (أُخَـر) مـراعاةً لرؤوس الآي،[1] ومن المعلوم أنَّ مـراعاة الفواصل مقدَّم على كثيرٍ من الخصائص الأخرى .

- وقيل إنَّه جمـع تكسيرٍ لغير العقـلاء، وجمع التَّكسير في غير العـقلاء يُعامَل معاملـةَ المؤنَّثة الواحـدة.

ومثل الآية السابقة قوله تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ (الأنعـام: 19) وفي ذلك ذهب الفـراء إلى أنَّ علَّـة إفـرادِ (أخـرى) في الآية الكريمة، أنَّ الجموعَ يلحقها التَّأنيث، ولذلك لم يقل - والله أعلم - (آلهـةً أُخَـر)[2].

وممَّـا ذكروا من نظائر ذلك من الآيات، قولـه تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ ٱلْقُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾ (طـه: 51)، إذْ كان المحتَمَـل أن يقول: (الأُوَّل) أو (الأوَّلِـين)[3].

فالحاصل في هذه المسألة أنَّ جموع التكسير تُعامل معاملة المفرد المؤنَّث، وأنَّ نسق الفواصل القرآنية توجب الالتزام بهذه القاعدة كلَّما وردت فيها صفة سواء أكانت لجماعة الذُّكور أم للإناث.

66 - الإخبار عن القرى بـ(أهلكناهم)

قـال تعـالـى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَـٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ (الكهـف: 59).

(1) أبو حيان، البحر المحيط، ج6/ 235.
(2) تفسير الرازي، ج11/ 148.
(3) الطبري، ج7/ 163.

أشار القرآن الكريم في الآية السابقة إلى القرى بضمير التَّأنيث الواحدة (تلك) كما هو الأصل في الإشارة إلى جمع التكسير المؤنَّث، ولكن الإشكال في الآية إلحاق ضمير جماعة الذُّكور (هم) بالفعل (أهلكنا)، وبالمصدر (مَهلِكهم) وكان المتوقَّع أن يكون الضَّمير ضميرَ إناث للواحدة، فيقال: (أهْلَكنَاها و مَهْلِكِهَا). فما سبب كون الضَّمير ضميرَ جماعة الذُّكور دون الضَّمير المؤنَّث الواحدة؟

- قيل إنَّه أقام القرى[*] مقام الأهل؛ فجاز أن يعود الضَّمير على القرى مرَّة، وعلى الأهل مرَّة أخرى.

أما إسناد الضَّمير إلى الجمع فقيل إنَّ علَّة ذلك حمْلُه على القوم، كما يقال: جاءت تميمٌ، بِجَعل الفعل لبني تميم، لا لتَميم، وإلَّا قيل: جاء تميم[1].

67 - نفي مريم عن نفسها صفةً توهِمُ التَّذكير

قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا ﴿١٩﴾ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ (مريم: 19، 20).

لم تلحق تاء التَّأنيث بالاسم بغيًّا، وهو صفة لمؤنَّث حقيقيٍّ، ومن الأقوال في بيانِ ذلك[2]:

- إنَّ (بغِيًّا) على وزن (فَعُول) مثل: صَبور، وشكور، وهو من الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنَّث. وهي: فعيل، وفعول، ومِفْعيل،

(*) ألحِقت (ال) التَّعريف بالقرى ههنا للتعظيم، وعُدَّ منه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ (البقرة: 2). وفي الشعر قول أميَّة بن الصلت الثقفي:
تلك المكارمُ لا قَعبَانِ منْ لَبَنٍ ... شِيبَا بماءٍ فعَادَا بعدُ أبْوالا
ينظر: الشعر والشعرا، 469؛ العقد الفريد، ج2/ 23؛ شرح المفصل، ج78، 104؛ الدر المصون، ج3/ 312.

(1) الطبري، ج15/ 271.

(2) أبو حفص عمرو الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب، ج13/ 37.

ومِفْعال، ومِفْعَل(*).

- إنَّه على وزن (فَعِيل) وليس على وزن (فَعُول)، ولو كان على وزن (فَعُول) كما سبق، لَلَزِم من ذلك أن يقال (بَغُوٌّ) كما يقال: (فُلان نَهُوٌّ عن المنكر)، فالأصل فيه الياء وليس الواو.

(*) هذه مجموعة الأوزان الخمسة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:

1- (فعيل)، وتأتي صفةً للفاعل أو للمفعول، نحو: جريح، وظريف. فإذا كانت صفة للفاعل لحقت به تاء التأنيث، تمييزًا بها بين المذكَّر والمؤنَّث، نحو: رجل (رحيم)، وامرأة (رحيمَة، شريفة، ظريفة، كريمة...)، وإذا لحقت التاء بهذا النَّوع دالّاً على المفعوليَّة اعتُبِر ذلك مخالفة للقياس، وعُلِّل ببعض المناحي اللغوية والبلاغيَّة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعراف: 56).
قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا﴾ (الإسراء: 8) أي: حاصِراً. ولم يؤنِّثه لأنَّ فعيل هنا بمعنى فاعل. أو لأنَّ تأنيث جهنَّم غير حقيقيٍّ.

2- **(فَعُول)**: وتأتي بمعنَيين، فتكون صفة بمعنى (فاعل) كما تكون صفة بمعنى (مفعول). وفي الأول تدل على أنَّ الفعل له، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ (المعارج: 19-21) فـ(منُوعا وجزوعا) يدلان على الفاعل لأنَّ الإنسان هو الذي يقوم بهما. وفي الآخر الذي بمعنى (مفعول) تدلُّ صيغة فعول على أن الفعل واقعٌ عليه.
ومما وقع من ذلك قول عنترة: [كامل]
فيها اثنتانِ وأربعونَ حلُوبَةً سودًا كخافية الغُرابِ الأسحمِ
لأنَّ الحلب يقع على الناقة. ومن الأوصاف قولهم: ناقة حلوب، وعَلوف، وحَمول، وجزور. ونعجة رغُوث. وتلحق التاء بهذه الصِّيغة كثيراً حتى ذهب الفراء إلى أنَّ طرح التاء من هذه الصِّفة يكون في الصِّفات الخاصَّة بالمؤنَّث، كقولهم: نعجة رغوث وحلوب. فهذه الصفات بمثابة: حائض، وطامث. التي لا تلحقها التاء لاختصاصها بالمؤنَّث. أما (فعُول) بمعنى (فاعل) فلا تدخله التاء، وقد علَّلوا عدم دخول التاء فيه بكونه معدولاً عن (فاعِل)، وليس له فعلٌ يُبنى عليه، فيقال: امرأة: صبور، وظلوم، وقتول، وجزوع.. فكلُّ تلك الصِّفات بمعنى فاعل، وهي معدولة عن: صابِر، وظالِم، وقاتِل، وجازِع.. وسُمع من إلحاق التاء به في قولهم: عدُوَّة الله. وقد سوَّغ ذلك حملُه على (صَديقة). وسُمع كذلك: امرأة (مَلولة)، و (فَروقة)، و (صَرورة)، و(لَجُوجة)، و (عَروفة)، وشاةٌ (رضوعَة). وقيل إن الهاء في تلك الصِّفات للمبالغة.

3- **(مِفعِيل)**، وهو للمبالغة، نحو: جارية مِعطير. وشذَّ في هذه الصِّيغة قولهم: مسكينة.

4- **(مِفْعَال)**، وهو للمبالغة أيضاً، نحو: امرأة مِنحار، لكثيرة النَّحر. وشذَّ هنا: ميقانة.

5- **(مِفْعَل)**، للمبالغة، نحو: مِغشَم.

واعتُـرِض على هذا الرَّأي أيضًا بأنَّ (بغيّ) إنْ كان على وزن (فَعـول)، فإنَّه بمعنى (فـاعِل)، الذي يلزم أن تلحقه التـاء، مثل: امـرأة بصيرة وقديـرة. فَلِمَ لم تلحقه التاء إذن؟

وأجيبَ عن الاعتراض السَّابق بأقوال:

- أنّ (بغـي) على وزن (فَعِيـل بمعنى فَـاعل)، ولم تلحقه التَّـاء؛ لأنَّـه للمبالغة، فلا يلزم لحوق التاء به.
- أنَّه بمعنى النَّسب، وتقدير الكلام: ولم أكنْ بذات بَـغي. ومثال ذلك: حائض، وطالق، وطامث، أي من الصِّفات الخاصَّة بالأنثى.

أما إذا كان على وزن (فعِيـل) بمعنى (مفعُـول)، فلا خِـلافَ في عدم دخول التَّـاء عليه.

68 - وصف الرِّيح المؤنث بـ(عاصف) المذكَّر

قـال تـعـالـى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ (يونـس: 22).

الرِّيح: اسم مؤنَّث في مواردها في القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ (آل عمران: 117)، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ ۝٦ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ﴾ (الحـاقـة: 6، 7). بعَـود الضَّـمير المؤنَّث على ريح في قوله (أصابت)، وفي (عاتية، وسخرها).

أما في الآية السَّابقة أعلاه(*)، فقد جاءت كلمة (ريـح) في المرَّة الأولى

(*) من اللَّطائف الأسلوبيَّة في هذه الآية الانتقال من أسلوب الحضور إلى أسلوب الغيبة، فقيل إن البلاغة في ذلك عرض حال هؤلاء على المخاطبين واستدعاء الإنكار عليهم، فلو سرد الآية على سياق الخطاب، (حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم بريح طيبة وفرحتم بها) لكان الكلام كلَّه موجَّهًا إلى الكافرين لأنعُم الله، ولم تحصل فائدة في تذكير غيرهم بحالهم. ينظر: المثل السائر، ج2/ 10.

موصوفةً بمؤنَّث (ريحٌ طيِّبة)، كما جاءت كلمة (ريح) في المرَّة الثانية مسنداً إليها فعلٌ ملحقٌ بعلامة تأنيث (جاءتها) غير أن الصِّفة المسندة إلى (ريح) الثانية لم تُؤنَّث، فقيل: ريحٌ عاصِف، وذلك محلُّ الإشكال.

في توضيح هذا الإشكال أقوالٌ:

- قيل جازَ تذكير لفظ (عاصف) صفةً للرِّيح، وهي مؤنَّث؛ لأنَّ وزن (فاعِل) الدَّال على الصِّفة المشبَّهة يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث. أما إذا كان (فاعِل) اسم فاعلٍ، فيأتي مؤنَّثه على (فاعلة)، ولأنَّ العصوف خاصٌّ بالرِّيح،(**) وكلِ صفةٍ خاصَّة بالمؤنَّث، لا تلزم فيها علامة التَّأنيث. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا عَادٌ فَأُهْلِكُوا۟ بِرِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ (الحاقة: 6)؛ لأنَّ الصَّرصر وزن مخصوص بالرِّيح، لا يوصف به غيرها. كما لا يوصف بحائض وطالق، وطامث، وعاقر، ونحوها إلَّا المرأة.

ومن تذكير الفعل المسند إلى (ريح) ما أنشد الفراء لبعض بني أسد:

كم مِن جِرابٍ عظيمٍ جئتَ تحمِلُه وَدِهنَةٍ ريحُها يغطى على التَّفَلِ

حيث ذكّر الشَّاعر الفعل المسند إلى الريح بقوله (يغطى) بالياء وليس التاء. ويعلِّل ذلك الفراء بأنه ذكَّر اتباعاً للفظ الرِّيح، أو أنه ذكَّر ذهاباً بها إلى معنى الأرَج والنَّشر[1].

- وقيل لأنَّ الرِّيح يُذكَّر ويؤنَّث، فاتَّبع الأسلوب القرآني في هذا الموضع التَّذكير، وفي مواضع أخرى اتَّبع التأنيث[2].

(**) يقال: ريحٌ عاصف، ومُعصِف، ومعصفة. وناقة عاصف، وعَصُوف، أي: سريعة، وأصل (العصف) السُّرعة. والعصوف خاصٌّ بالرِّيح، أما قوله تعالى: ﴿ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ فِى يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ (إبراهيم: 18)، وأمثاله، فهو من الصفات المقلوبة؛ لأن اليوم لا يعصف، وإنما العاصف الرِّيح التي تكون فيه، ومن الصِّفات المقلوبة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ (هود: 84)، لأن اليوم ليس بمحيطٍ، وإنَّما المحيط العذاب. ينظر: التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 209.

(1) المذكر والمؤنث، ص97.

(2) البغوي، ج2/ 349.

كما في هذه الآيـة **إشكال آخر في عَـود الضَّمائر**، حيث إذا قيل إن الضَّميـر في (جاءتْهـا)، وهي ضمير الواحد، عائـدة على الفلك، فلِـمَ جاز عود الضَّميـر مرَّة أخرى على الفُلك بضمير الجمـع في قوله (وجَـرَيْنَ)؟ فالإشكال: عَـوْدُ الضَّمير على الاسم مفـرداً، ثم عَـود ضميرٍ آخـر على الاسم نفسِـه جمعًـا.

وللإجابة عن هذا التسـاؤل أقـوال:

أوَّلا: أنَّ الضمير في (جاءتهـا) لا تعود على الفلك، وإنَّما تعود على الريح الطَّيِّبة، ويكون معنى الكلام: أنَّ ريحـاً عاصفًـا تـأتي على الريح الطيِّبـة. وعلى هذا المعنى لا يكون إشكالٌ في الضَّميـرَين، لأن أحدهما يعود على الرِّيح، وهو الضمير في (جاءتها)، والآخـر يعود على الفُلك، وهو الضميـر في (جَـرَين).

ثانيًـا: أن الضَّميرَيْن يعودان على (الفلك)، ولا إشكالَ في أن يتفاوتـا في العدد، لأنَّ الفلك لفظٌ يصلح للواحـد والجمع[1].

ومن دلالة الفُلك على المفـرد المذكَّر قوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ (الشعراء: 119)؛ وقوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ (يس: 41). بدلالة تذكير الصِّفة، فلو أراد الجمع لقال: (المشحـونة). أما دلالته على المفرد المؤنَّث ففي قوله: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ﴾ (البقـرة: 164)، وفـي الـحـج: 65؛ وقـولـه: ﴿وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ﴾ (الروم: 46). فالفعل مسندٌ إلى ضمير التاء المفرد للتَّأنيث.

ومن مواضع جمعها جمعاً للمؤنَّث قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ (يونس: 22). بإسناد نون النِّسوة إلى الفعل (جرَين)[2]. كذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى﴾ بالإشارة إلى الفلك بضمير التَّأنيث، لأنَّه جمع تكسير للإناث. وهكذا تفاوتت كلمة (فُلْك) بين التَّذكير والتَّأنيث، والإفراد والجمع، باعتبار لفظها تارةً، واعتبار معناها تارةً أخرى.

(1) اللباب في علوم الكتاب، ج10/ 296.

(2) أسرار العربية، ج1/ 76؛ الخصائص، ج2/ 101.

69 - وصف اللَّيل والنَّهار والشَّمس والقمر بـ(يسبحون)

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (الأنبياء: 33)، و (يس: 40).

أسند الفعل (يسبحون) إلى جماعة الذّكور في معرض الحديث عن الشمس والقمر والنُّجوم وسائر الكواكب غير العاقلة، وحقُّها أن يسند إليها فعلٌ مؤنَّث مفرد.

في بيان هذا الإسناد عدَّة تفسيرات:

- أنَّ سِرَّ جمع الفعل المسند إلى جماعة غير العاقل جمعًا مذكَّر سالِمًا، أنَّه لَمَّا أُسنِدَ إلى الكواكب، وهي غيرُ عاقلة، فعلُ من يعقِل من الجريِ والسَّبح، أجرِيَ عليها فعلَ العقلاء، لا فعلَ غير العقلاء[1].

وعلى ذلك، فإنَّه لا يخفى ما في هذا الاستعمال اللُّغويِّ من تشريفٍ لتلك المخلوقات السَّابقة، وإشارةٍ من المولى سبحانه إلى أهميَّة السُّجود والإذعان للخالق القهَّار في الارتفاع بالمعبود، والتَّرقِّي به في درجات العليِّين ومنازلِهِم.

أما معاد الضَّمير في (يسْبحون)، ففيه أقوال:

- قيل إنَّه يعود على اللَّيل والنَّهار والشمس والقمر، لكنَّ هذا القول رُدَّ، لأنَّ السباحة - عادةً - صفةٌ للشمس والقمر. أما اللَّيل والنَّهار فهما حالتان ناشئتان عن دوران الشَّمس والقمر، وليسا دائرَين.

وإذا ثبت هذا الرَّدُّ، ففي عَود ضمير الجمع على اثنين أقوال:

- قيل إنَّ ثَم اسمًا معطوفًا على الشمس والقمر محذوف، تقديره: (والشمس والقمر والنجوم...)، وقد دلَّت آياتٌ أخرى على هذا المحذوف الذي عاد الضَّمير عليه وعلى الشَّمس القمر[2].

(1) البغوي، ج3/ 243.

(2) البحر المحيط، ج6/ 310.

- يذهب الزَّمخشري إلى أنَّ الضمير للشمس والقمر، ولكنه أريد بهما جنس الطَّوالع كلَّ يومٍ وليلـة[1].
- ويرى آخرون أنَّه أتي بضميـر الجمع على معنى (كلّ)، لأنَّ (كلّ) لفظه مفرد ومعناه جمع.
- ويذهب آخرون إلى أنه أتي بضمير الجمع موافقة لرؤوس الآي، وقد حسن ذلك في الفواصل.

70 - مجيء الفعل (كان) وبعده ضمير (بها)

قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَـٰسِبِينَ﴾ (الأنبياء: 47).

الإشكال في هذا الموضع مجيء الفعل (كـان) مذكَّراً، ثمَّ مجيء الضَّمير (بهـا) مؤنَّثاً، والسُّؤال إلامَ يعود الضَّمير؟ إلى المثقال أم الحبَّة؟

- قيل إن الهاء في قولـه (بهـا) عائدة على الحبَّـة، لأنَّ المثقال جزءٌ من الحبَّـة. أما قولـه (وإنْ كان)، فقد ذكَّـره لتذكير المثقال. أي أنَّ الحبَّـة اكتسبت التَّذكير من المثقال للمجـاورة.

ومما ورد من ذلك في الشِّعر قول الشاعر:

طُـولُ اللَّيـالي أسْرَعَتْ في نقْـضِـي طَـوَيْـن طولِـي، وطَـوَيْـن عَـرْضِـي

حيث ألحق الشاعر ضمير التَّأنيث بالفعل المـاضي المسند إلى (طُـول)، المذكَّر، لأنَّ الطُّـول مضاف إلى اللَّيالي المؤنَّث، فاكتسب منه التَّأنيث مراعاةً للمجاورة. واكتساب المذكَّر التَّأنيث من المؤنَّث المجاور له أو المضاف مألوفٌ في أساليب العرب، إذ يعطون - عـادةً - المضاف حكم ما أُضِيـف إليه.

من ذلك قول ذي الرِّمـة: [طويل]

(1) الكشاف، ج3/ 10.

مَشَيْنَ كَمَا اهتزَّتْ رماحٌ تسفَّهتْ أعَالِيهَا مَرُّ الرِّياحِ النَّواسِمِ[1]

فأسند ذو الرِّمة الفعل مؤنَّثا إلى المذكَّر (تسفَّهت... مرٌّ).

ومما جاء من إسناد الفعل المذكَّر إلى الفاعل المؤنَّث قوله تعالى: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ (يوسف: 10).

فقراءة الجمهور لهذه الآية[2] على (يَلتقطه) بالياء، وقرأ الحسن ومجاهد، وأبو رجاء، وقتادة، بالتاء (تلتقطه) على الأصل. أما قراءة الجمهور بالياء، ففي تعليها عدَّة أقوال:

- قالوا إنَّما أنِّث (بعض) لأنَّه مضاف إلى مؤنَّث، أي أنَّه من باب الحمل على المجاور، لكَون بعض السَّيارة سيَّارةً، حُكي ذلك عن سيبويه، وقاسَه على قولهم: [ذهبتْ أو سَقَطَتْ بعضُ أصابِعه]. والشَّرط في ذلك أن يكون المضاف جزءًا من المضاف إليه، غير منفصلٍ عنه، وإلَّا تعيَّنت المطابقة، يقول سيبويه: وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعض أصابعه، وإنَّما أنِّث البعض، لأنَّه أضافه إلى مؤنَّث هو منه، ولو لم يكن منه، لم يؤنِّثه؛ لأنَّه لو قال: ذهبت عبد أمِّك، لم يحسن[3].

---

(1) ديوان ذي الرمة، ص754؛ وخزانة الأدب، ج4/ 225؛ وشرح أبيات سيبويه، ج1/ 58؛ والكتاب، ج1/ 52؛ والمحتسب، ج1/ 237؛ والمقاصد النحوية، ج3/ 367؛ ويروى بلا نسبة في: الأشباه والنظائر، ج5/ 239؛ والخصائص، ج2/ 417؛ وشرح الأشموني، ج2/ 310؛ وشرح ابن عقيل، ص380؛ ولسان العرب، ج3/ 288؛ (مادة: عرد)؛ و (مادة: صدر)؛ والمقتضب، ج4/ 197. ويُروى البيت:...

مرُّ الرَّبيع النَّواسم

(2) من الصُّور البلاغيَّة في هذه الآية اللَّف والنَّشر، ويراد به ذكر مجموعة أمور في صدر الكلام، ثم الإتيان بما يفسِّر تلك الأمور على التَّرتيب، وفي هذا الموضع اقترح أحد إخوة يوسف أمرَين هما: القتل، أو الطرح في الجبِّ، ثم جاء بما يبيِّن ذلك على الترتيب في قوله (يلتقطه بعض السيارة). ومما ورد من ذلك في الشعر قول جرير: [الوافر]

إذا بعضُ السِّنينَ تعرَّقَتْنا كَفى الأيْتَامَ فقدَ أبِي اليُتُم

ينظر: ديوانه، ص219؛ خزانة الأدب ج4/ 220؛ الكتاب، 52؛ الأشباه والنظائر، 192؛ المقتضب، ج4/ 198.

(3) كتاب سيبويه، ج1/ 25.

- قال المبـرِّد: التَّأنيث على المجاورة لمؤنَّث لا على الأصل، أي أنَّه إذا جاورَ المذكَّر المؤنَّث، فإنَّ العربَ تؤنِّثه حمْلاً على مجاورته للمؤنَّث، والعكس كذلك. ومن نظائر ذلك في الشِّعر قول الأعشى: [طويل]

وتَشْـرَقُ بالقولِ الذي قد أذَعْتُه كما شَرِقَتْ صَدرُ القَناةِ من الدَّم

وقول الآخر:

أرى مرَّ السِّنين أخذْنَ منِّي كما أخذَ السِّرارُ من الهِلالِ

فالشَّاهد في البيت الأول مجيء الفعلِ (شرِقَت) على التَّأنيث وفاعِله مذكَّر، والبيت الأخير كذلك؛ إذ أسند الفعل (أخذن) إلى الاسم (مرَّ) بعلامة الإناث لمجاورته السنين.

وفي قراءة أبي العالية لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ (الأنعام: 158)، بالتاء (تنفع)، وكان الأصل أن يقرأ بالياء كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ (يونس: 98)، وإلى ذلك ذهب سيبويه، وقال إنَّ الدقة في هذا الأسلوب أن الإيمان والنفس كلٌّ منهما مشتملٌ على الآخر، فأنَّث الإيمان؛ إذْ هو من النَّفس، وأنشد لذي الرِّمة: **مَشَيْنَ كمَا اهتزَّتْ رماحٌ تسفَّهت... البيت السابق آنفا).**

- أمَّا النَّحاس، فعلَّل سبب تأنيث الإيمان بالمصدريَّة، والمصدر جائز التَّذكير والتَّأنيث[1]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾ (البقرة: 275).

- وقيل أنَّث الفعل المسند إلى (بعض) لأن تأنيثه معنويٌّ.

وبعد، فإنَّ الملاحظ في هذا الموضع أنَّ للمجاورة أثراً واضحاً في وضع المؤنَّث موضع التَّذكير أو العكس، فالمجاورة من القواعد المرعيَّة في اللُّغة، وتتحكَّم في مختلف المستويات اللُّغويَّة، في الحركات الصَّوتية،

---

(1) القرطبي، ج7/ 149.

والعلامات الإعرابيَّة، وفي الفصائل النَّحوية من تأنيثٍ وتذكيرٍ، وتثنية وإفراد... ومن القواعد النحويَّة أن «المتجاورَين كالشَّيء الواحد»،[1] و أنَّه «يعطى الشَّيءُ حكم الشيءِ إذا جاوَره»[2]، وأنَّ من عادة العرب تسمية الشَّيء باسم الشيءِ إذا جاوَره أو ناسبَه أو اتَّصل به، أو آلتْ إليه عاقبته، فيسمُّون العنب خمراً[3]. وأشهر مثال عند النَّحويين قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ. بجرِّ (خَرِب) وحكمه الرَّفع لأنه خبر.

71 - الإشارة بـ(إنها) إلى اسم غير محدَّد

قال تعالى: ﴿حُنَفَآءَ لِلَّهِ غَيۡرَ مُشۡرِكِينَ بِهِۦۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخۡطَفُهُ ٱلطَّيۡرُ أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ ﴿٣١﴾ ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ﴾ (الحج: 31، 32).

الإشكال في هذه الآية معاد الضَّمير الهاء، والاحتمال الأقرب أن تعود على الشَّعائر، ولكن المعنى لا يستقيم حينئذ؛ إذ يكون: فإن الشَّعائر من تقوى القلوب. فأين معاد الضَّمير إذن؟

هناك آراء في تفسير الآية وبيان معاد الضَّمير منها:

- أنَّ الهاءَ عائدَةٌ على المصدر (التَّعظِيمَة)، أي أنَّ تلك التَّعظيمة لشعائِرِ الله، واجتنَاب الرِّجس من الأوثَان، من تقوى، ومن نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ثُمَّ تَابُواْ مِنۢ بَعۡدِهَا وَءَامَنُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعۡدِهَا لَغَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ (الأعراف: 153)[4].

- وقيل إنَّ الهاء عائدة على مضاف محذوف، وتقدير الكلام: فإنَّ تعظيمها من تقوى القلوب.

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، ج2/ 211.
(2) مغني اللبيب، ج1/ 894.
(3) كتاب اللامات، ج1/ 120.
(4) الطبري، ج17/ 157.

- مذهبٌ آخر، لا يرى عود الهاء على المصدر أو عودها على مصدر محذوف، يبيِّن ذلك الآلوسي قائلاً: «ومن النَّاس من لو يوجب تقدير التَّعظيم، وأرجع ضمير (فإنها) إلى الحرمة أو الخصلة كما قيل نحو ذلك في قوله ﷺ: «من توضَّأ يوم الجمعة فبها ونعمت» أو إلى مصدر مؤنَّث مفهوم من (يعظِّم) أي التعظيمة. واعترض هذا بأنَّ المصدر الذي تضمنه الفعل لا يؤنث إلا إذا اشتهر تأنيثه كرحمة وهذا ليس كذلك[1].

72 - الإشارة إلى الدَّواب بـ(منهم)

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ (النُّور: 45).

كان المتوقَّع القول: (فمنها، أو فمنهُنَّ) إشارةً إلى الدَّواب غير العاقلة؛ لأن غير العاقل المجموع يشار إليه عادةً بضمير التَّأنيث المفردة. والسِّر في ذلك كما ذهب إليه المفسِّرون، أنَّه لما خلَط بين مَن يعقِل ويُميِّز، وما لا يعقل ولا يميز، غلَّب من يعقل؛ فجاء بضميرِ جمع الذُّكور (هم) دون (هُنَّ) لجمع الإناث، ثم جاء بالاسم الموصول (مَن) أوَّلاً، دون الاسم الموصول (ما) لغير العاقلين. وكلُّ ذلك من باب التَّغليب[2].

وقد ورد (مَن) مشارًا به إلى غير العاقل، وهو من باب **إنزال غير العاقل منزلة العاقل في** قول امرئ القيس: [طويل]

أَلَا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّللُ البالِي وهل يعِمَنْ مَن كان في العُصُر الخالِي؟[3]

(1) روح المعاني، ج17/ 152.

(2) معاني القرآن، ج4/ 546.

(3) أوضح المسالك، ج1/ 151، 150؛ جمهرة اللُّغة، ص1319؛ خزانة الأدب، ج1/ 60، 328، 332؛ الدرر، ص192؛ شرح شواهد المغني، ج1/ 340؛ الكتاب، ج4/ 39؛ تاج العروس (مادة: طول)، وروي بلا نسبة في: أوضح المسالك، ج1/ 148؛ خزانة الأدب، ج7/ 105؛ شرح الأشموني، ج1/ 69؛ شواهد المغني، ج1/ 485؛ مغني اللبيب، ج1/ 169؛ همع الهوامع، ج2/ 83.

وكما في قول الشاعر: [طويل]

أسِربَ القَطـا مَن يُعِيـرُ جناحَـه لـعـلِّـي إلـى مَـن هَـوِيـتُ أطِـيـرُ[1]

فخاطب مجموعة الطُّيور وأشار إليها بالاسم الموصول (مَـنْ). وقد سوَّغ نداء الطَّلل، ومخاطبة القطا، تنزيلُها منزلة من يمكن دعاؤه ونداؤه من العقلاء.

ومن نداء غير العاقل وتنْزيله منْزلة العاقل بإضافة علامة جماعة الذُّكور إليه قوله تعالى على لسان نملة: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ (النمل: 18). حيث خاطبت النَّملة صواحباتها ونادتهنَّ، فسوَّغ أن تخاطبهن بإسناد ضمير الخطاب لجماعة الذكور.

73 - وصف البلدة بـ(ميتا) مذكَّرا

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا ﴿٤٨﴾ لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا﴾ (الفرقان: 48، 49).

في هذه الآية، وصف المولى عزَّ وجلَّ البلدة، وهي اسم مؤنَّث، بصفة المذكَّر (ميْتًا)، وكان حقُّه أن يقال (ميتة)؛ فكان الإشكال في عدم مطابقة الصِّفة للموصوف في الجنس. وقد وقع مثل ذلك في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم، أي وصف (البلدة) بوصف (ميْتاً)، وهي بالإضافة إلى الموضع السابق:

- قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَنشَرْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ۚ كَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ (الزخرف: 11).

(1) ديوانه، ص106؛ وينسب للعباس بن الأحنف، ديوانه 168؛ تخليص الشواهد، ص141؛ الدرر، ج1/ 300؛ شحر التصريح، ج1/ 133؛ المقاصد النحوية، ج1/ 431؛ أوضح المسالك، ج1/ 147؛ شرح الأشموني، ج1/ 69: شرح ابن عقيل، ص80، 81.
والبيت السابق على هذا البيت هو:
بكَيتُ على سِرب القطا إذْ مرَرن بي... فقلتُ، ومثلي بالبكاء جدير

- وقوله تعالى: ﴿رِزْقًا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا كَذَٰلِكَ الْخُرُوجُ﴾ (ق: 11).

هذا، وقد وصَف البلدة في موضع آخر بوصف المؤنَّث في قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ (سبأ: 15).

وفي بيان عدم المطابقة - ظاهرًا - بين الصفة والموصوف، يرى الزَّجاج أنه أُرِيدَ بالبلدة الموضع والمكان[1]. أو أنَّها بمعنى (البلد) المذكَّر، فلا لبس -إذنْ- في تذكير الصِّفة المضافة إلى البلدة.

74 - إسناد الفعل (اتَّخذت) بالتَّاء إلى العنكبوت

قال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (العنكبوت: 41).

أسند الفعلَ (اتَّخذت) بتاء التَّأنيث إلى العنكبوت، وقد يُظنُّ أنَّ في ذلك خرقًا لقاعدة المطابقة بين الفعل والفاعل، لكن يظهر في أقوال المفسِّرين واللُّغويِّين أنَّ الغالبَ في استعمال لفظ (عنكبوت) التَّأنيث، وأنَّ التَّذكير إنَّما هو للجواز، والتَّأنيث فيه للجنس. عليه، فإنَّ التَّأنيث في الآية الكريمة على الأصل، وقد ذكر الفرَّاء، أنَّ العنكبوت أنثى، وقد يذكِّرها بعض العرب، وقال أيضًا: التَّأنيث في العنكبوت أكثر[2]. وقال المبرِّد: العنْكبوتُ أنثى ويُذكَّر وبمثل ذلك صرَّح المفضل بن أبي سلمة (ت290هـ)، بقوله إنَّ العنكبوت يذكَّر ويؤنَّث، ويقول ابن الأنباري (557هـ): «والعنكبوت مؤنَّثة، وقد يجوز فيها التَّذكير، والنَّحل مؤنَّثة وقد يجوز فيها التَّذكير»[3]، ويقول أبو حيان الأندلسي (ت745هـ): «العنكبوتُ حيوانٌ معروف، ووزنُه فعللوت، ويؤنَّث ويذكَّر»، وذكر من تذكيره قول الشَّاعر: [وافر]

(1) الطبري، ج19/ 21؛ والبغوي، ج3/ 372؛ القرطبي، ج13/ 56.
(2) المذكر والمؤنث، ص31.
(3) أبو البركات، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتب دار الكتب، 1970، ص67.

عَلَى هَطَّالِهِمْ مِنْهُم بيُوتٌ   كأنَّ العَنْكبوتَ هو ابْتَناها[1]

بإشارته إلى العنكبوت بالضَّمير (هو) المذكَّر. أمَّا في العصر الحديث، فقد ذهب أهل التَّفسير الإعجازيِّ إلى القول إنَّ التَّأنيث في الآية الكريمة تأنيثٌ حقيقيٌّ، وأنَّ المراد به أنثى العنكبوت لا الذَّكر، ويستندون في ذلك إلى الاكتشاف العلميِّ الذي وجد أنَّ العنبكوت الذَّكر لا يقدر على النَّسج، وإنَّما الأنثى هي التي تتولَّى نسج البيت؛ بما زوَّدها المولى الخالق به من عضوٍ في مؤخِّرتها غير موجودٍ في الذَّكر؛ لذلك فهم يرَوْنَ أنَّ الإشارة إلى العنكبوت الأنثى هنا إشارةٌ دقيقة معجزة.

75 - وصف العظام بأنَّها (رميم)

قال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: 78).

في هذه الآية، لم تظهر علامة تأنيث في (رميم) مع كونه خبرًا لمؤنَّث (العِظام)، فيقال: رَمَّ العظم، أي: بَلِي، وهو رميمٌ ورمام. ومعلومٌ أن جمع التَّكسير لغير العاقل يُعامل معاملة المفرد المؤنَّث، وكان المتوقَّع أن يقال: (وهي رَميمَة).

وعلى خلاف ذلك:

- يرى البغويُّ والقرطبي أنَّ (رمِيم) معدول عن (فاعِلة) والقاعدة، أنَّ كلَّ ما عُدل عن وجهه، عُدِل عن إعرابه،[2] وأن من ذلك (بغيًّا) في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ (مريم: 20، وفي 28)، إنَّما عدِّل عن إعرابها لأنَّها مصروفةٌ عن (باغية).

(1) تفسير البحر المحيط، دار إحياء التراث العربي، ص152. و(الهطَّال): اسم جبل، وأيضًا في: لسان العرب، 1/ 632 (عنكب)؛ تهذيب اللغة 3/ 309؛ المخصص 17/ 17؛ ديوان الأدب 1/ 329؛ تاج العرس 3/ 446 (عنكب).

(2) البغوي، ج6/ 17؛ القرطبي، ج15/ 58.

- أما الإمام الشوكاني (ت1250هـ)، فيذهب إلى أنَّ الأَوْلَى أن يقال إنَّ (رَميم) على وزن (فَعِيل) الذي يأتي بمعنى (فاعِل) أو (مفعُول)، وهو يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: جَريح، وصَبور. فكلمة (رَميم) هنا بمعنى: رامِم، أو مَرْمُوم، على الفاعليَّة أو المفعوليَّة[1]. غير أنَّ ابن عقيل يرى أنَّ حذف التَّاء من (فَعِيل) الذي بمعنى (فاعِل) قليل. وخالف الزمخشريُّ الجميع قائلاً إنَّ (رميم) اسمٌ لما بَلِي من العظام، وليس صفة، فلا وجهَ إذنْ لتعليل عدم تأنيثه. ومما ورد من ذلك في الشِّعر، قول الشَّاعر[2]:

أَمَّا والَّذي لا يَعلَمُ غيرُه ويُحْيِي العظَامَ البِيضَ وهْيَ رَمِيم

فترك تأنيث (رميم) وصفًا للعظام، أو باعتبارها اسمًا لما بلي من العظام على ما ذهب إليه الزَّمخشري.

76 - تأنيث الفعل المسند إلى (قوم)

قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ﴾ (ص: 12).
ورد تعليلان في تأنيث الفعل (كذَّبتْ) المسنَد إلى القَوم المذكَّر، وهما:

- **التَّعليل الأوَّل**: لأنه اسم جنس جمع في معنى الجماعة. والجماعة مؤنَّث مجازيّ، وعلى ذلك يجوز فيه التَّأنيث والتَّذكير، فمن التَّأنيث قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ (البقرة: 253). فإنَّ علَّة تأنيث (تلك) المبتدأ المشار بها إلى الأنبياء والرُّسل كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب، وموسى وعيسى وغيرهم (صلوات الله عليهم)، وهم جماعة ذكور، مراعاةُ لفظ (الجماعة)، غير المذكور صراحةً، وتقدير الكلام: تلك الجماعةُ من الرُّسل[3]. ومثل ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ (الحجرات: 14). فأسند الفعل المؤنَّث (قالت) إلى جماعة ذكور.

---

(1) فتح القدير، ج4/ 383؛ القرطبي، ج15/ 58.
(2) مغني اللبيب، ج1/ 96.
(3) القرطبي، ج3/ 261.

ومن التَّذكير قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ وَجَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ﴾ (آل عمران: 86)، كما يجوز أن يكون (البيِّنات) بمعنى الدَّليل، فيكون تذكير الفعل (جاءهم) حملاً على معنى الدَّليل المذكَّر[1]. وقد ورد الفعل (جاء) مذكَّرا مع (البيِّنات) في أربعة مواضع في القرآن الكريم هي: (آل عمران: 86، 105؛ وطه: 72؛ وغافر: 66).

- **التَّعليل الآخر**: أنَّه لفظٌ مذكَّر لا يجوز تأنيثه، اللَّهـمَّ إلَّا إذا وقع معنًى على العشيرة والقبيلة، فيغلِبُ حينئذٍ في اللَّفظ حكمُ المعنى المضمَر تنبيهًا على هذا المعنى، و(القوم) في هذه الآية، كما يدلُّ عليه السِّياق، يُراد به العشيرة أو القبيلة.

وبالعكس، فإنَّ اللَّفظ المؤنَّث قد يُسنَد إليه المذكَّر لتغليبِ معنى التَّذكير فيه، وقد عُدَّ من ذلك قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ (المدثر: 54، 55)، حيث لم يقل: (فَمَنْ شاء ذَكَرَهَا) بعَود الضَّمير المؤنَّث على الاسم المؤنَّث (تَذكِرة)[2]. وقد يكون سبب تذكير الفعل هنا تضمين المصدر (تَـذْكِرة) معنى (الوعْظ) أو أنَّه في معنى (الذِّكر والقرآن)، المذكَّر، فغُلب فيه معنى هذا المذكَّر، وأُسْنِدَ إليه الفعل بضمير المذكَّر.

77 - الإخبار عن السَّاعة المؤنَّث بـ(قريب)

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (الشورى: 17).

في هذا الموضع، وُصِفت السَّاعة وأخبر عنها بـ(قريب) مذكَّراً، ومعلوم أن الصفة أو الخبر المفرد يطابق المخبر عنه أو موصوفه في الجنس وذلك غير متحقَّق في ظاهر هذه الآية، فلم يقل: السَّاعة قريبة، فما تفسير ذلك؟

- قيل: لأنَّ تأنيث الساعة غير حقيقيٍّ، وما ليس بحقيقيٍّ، فلا مانع أنْ يذكَّر.

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 145.
(2) القرطبي، 16/ 154.

- وذهب الكسائيُّ (ت189هـ) إلى أنَّ (قـريب) نعتٌ يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث والجمع.

- ويذهب الزجاج (أبو إسحاق، ت311هـ) إلى أنَّه من قَبيل حمْل معنى اللَّفظة على معنى لفظةٍ أخرى، وهي في هذا الموضع (الوقت)، وتقدير الكلام: لعلَّ الوقتَ قريب، أو لعلَّ (البعث) أو لعلَّ (مجيء) السَّاعة قريب. وباعتبارِ ذلك كان تذكير الخبَرِ (قريب) بجعله صفةً لذلك المحمول عليه[1].

ومثل الرَّأي السَّابق قولهم إنَّ (هـا) التَّأنيث حذفت من كلمة (قريب) ذهابًا بالسَّاعة إلى لفظة (اليوم)، وهي مثل حذف الهاء في ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (الأعـراف: 56)[2]. حيث وردت صيغة (قريب) وهي على صيغة (فعيل) التي بمعنى (فاعل)، وهي صفة لمؤنَّث (رحمـة ... قريب). وتقتضي القاعدة - في هذه الحالة - أنْ تطابق الصِّفة الموصوف في الجنس فيقال (رحمة ... قريبة)؛ إذْ إنَّ صيغة (فَعِيل) إذا كانت بمعنى (فاعـل) لحقتها التَّاء في التَّأنيث فيقال: (كريم، م: كريمـة، وشريف، م: شريفـة...). وجاءت الرَّحمة بالتَّأنيث على الأصل في قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ (الأعراف: 156) مؤنَّثا بالتاء والهاء. هذا، وقد اختلف العلماء في سبب تذكير صفة (رحمـة) في آية الأعراف السَّابقة على أقوال[3]:

- ذهب بعضهم إلى أنَّ المؤنث يؤوَّل بمذكَّر موافقٍ له في المعنى، ومن الأسماء المذكَّرة التي يمكن تأويل المؤنث بها في هذا الموضع: إحسانُ الله، عفْو الله، غفران الله، فكأنَّه قال: إنَّ إحسان الله قريب. وعليه يكون التَّذكير راجعاً إلى **المعنى دون اللَّفظ**، إذ الرَّحمـة في معنى الغفران، والعفو والإنعام.

---

(1) البغوي، ج4/ 123.
(2) القرطبي، 14/ 248 (ينظر شرحا مفصلا لهذا الموضع في المصدر المذكور).
(3) راجع مثلا: الأشباه والنظائر للسيوطي، ج3/ 97.

- مثل الرَّأي السَّابق ما روي عن سعيد بن جُبير أن الرَّحمة هنا أريد بها الثَّواب، فرجع النَّعت إلى المعنى دون اللَّفظ. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ (الأعراف: 156). فأفرد الضمير في (مِنه) لأنَّه أراد الميراث والمال[1].

ويذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ)، إلى أنَّ (القريب)، و(البعيد)، يستوي فيهما المذكَّر والمؤنَّث، والواحد والجماعة. أي أنَّه من باب تشبيه (فَعِيل) الذي بمعنى فاعِل، بفعيل بمعنى (مفعول) الذي يستوي فيه المذكَّر والمؤنَّث، نحو: جريح، قتيل. وعُدَّ من نظائر ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (يس: 78) بلزوم رميم صيغة الإفراد والتَّذكير. ومن ذلك قول جرير: [طويل]

دَعَوْتُ النَّوَى ثُمَّ ارتَمَيْنَ قُلوبَنا بأعيُنِ أعداءٍ وهُنَّ صَدِيقُ[2]

والشَّاهد في هذا الموضع إفراد الشَّاعر للخبر (صديق)، وتذكيره له، وقد سبقه ضمير مؤنث للجمع. ومنه أيضاً قول الشَّاعر:

وكُنَّا قريبًا والدِّيارُ بعيدةٌ فلمَّا وَصَلْنا نُصبَ أعيُنِهم غِبنا[3]

فأخبر عن جمع أناسٍ بالمفرد في قوله (قَريباً).

- ويذهب الأخفش سعيد (ت215هـ) إلى أنَّ الرَّحمة أريدَ بها المَطر،[4] بالإضافة إلى أنَّ المؤنَّث قد يذكَّر جوازاً، خاصَّة أنَّ الرَّحمة مؤنَّث غير حقيقيّ[5]. ومن أمثلة ذلك في الشِّعر قول عامر بن جوين: [متقارب]

---

(1) تفسير ابن كثير، ج2/ 223.

(2) ديوان جرير، ص372؛ والأشباه والنظائر، 5/ 233؛ ولسان العرب، 10/ 195 (صدق)؛ وينسب لذي الرمة في ملحق ديوانه، ص1893؛ والحماسة البصرية، 2/ 177؛ وبلا نسبة في تخليص الشَّواهد، ص184؛ والخصائص، 2/ 412؛ والقرطبي، ج13/ 109 ويُروى:

نصَبْن الهوَى ثمَّ ارتَمَيْنَ قُلوبَنا بأعْيُنِ أعداءٍ وهنَّ صديقُ

(3) القرطبي، ج16/ 15.

(4) قيل يؤيِّد هذا المعنى الآية التالية للآية موضوع النقاش في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ﴾. حيث عبَّر المولى عزَّ وجلَّ عن المطر بالرحمة.

(5) فتح القدير، 213، 214.

فـلَا مُـزنـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا ولا أرض أبْـقَـلَ إبْـقَـالَـهـا[1]

والشَّاهـد في هذا البيت تذكير الفعل المسند إلى الأرض بقوله (أبْقَـل)، ومعلومٌ أنَّ الأرض اسمٌ مؤنَّث كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ (الزلـزلـة: 1). بإسناد التاء إلى الأرض في (زلـزِلَت وأخرجتْ) والهاء في (زلزالَها، وأخبارَها).

- ويرى النّضر بن شميل (ت204هـ) أنَّ الرَّحمـة مصدر بمعنى التَّرحُّـم، وحقُّ المصدر التَّذكيـر.
- أما أبو عمـرو بن العلاء (ت154هـ)، فيذهب إلى أن القريب في اللُّغة له معنيان: معنى القُـرب المجازيّ، كعـلاقة النَّسب، ومعنى القُـرب الحسِّـيّ، أي: المسـافة. فإذا كان بمعنى القـرابة المجازيَّـة، فإنَّه يؤنَّث إذا كان موصوفه مؤنَّثًـا، فيقال: هذه امرأةٌ قريبـةٌ منِّي، أو هذه قريبَتي، أي أنَّها من ذات قرابَـتي، وتتَّصل بي بنَسَب كأن تكون أختًا، أو عمَّـةً، أو بنت خالـة أو نحـو ذلك.

أما إذا كانت بمعنى القرابـة الحسِّية، وتعني المسافة المكانيَّـة بينك وبين المرأة المشار إليها مثلاً، فإنَّ التَّذكير والتَّـأنيث جائزٌ في هذا المقـام، فتقول: هذه المرأة قريبَـة مني، بمعنى أنَّها غير بعيـدة الموضعِ عنك. كما تقول: دارك عنَّـا قريب، والدَّار اسم مؤنَّث[2].

ومنه قول امرئ القَيـس: [طويل]

لـكَ الـويْـل أنْ أمـسَـى ولا أمُّ هـاشـم قريبٌ ولا البَسْباسةُ ابنـةُ يَشْـكُرا[3]

---

(1) تـخـليـص الشـواهـد، ص483؛ خزانـة الأدب، ج1/ 45؛ الـدرر، ج6/ 265؛ شـرح التصريح، ج1/ 278؛ شرح شواهد الإيضاح، ص339؛ شرح شواهد المغني، ج2/ 943؛ كتاب سيبويه؛ ج2/ 46؛ المقاصد النحوية، ج2/ 464؛ أمالي ابن الحاجب، ج1/ 352؛ أوضح المسالك، ج2/ 108؛ جواهر الأدب، ص113؛ الخصائص، ج2/ 411؛ شرح الأشموني، ج1/ 174؛ الرد على النحاة، ص91؛ رصف المباني، ص166؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 557؛ شرح ابن عقيل، ص224؛ شرح المفصل، ج5/ 94؛ مغني اللبيب، ج2/ 656؛ المقرب، ج1/ 303؛ همع الهوامع، ج2/ 171.

(2) البغوي، ج2/ 166، 167.

(3) فتح القدير، ج2/ 214.

فلزم قريب التّذكير للدلالة على القرب الحسي، وقد جمع بين التأنيث والتّذكير مع إرادة القرب المكاني في قول عروة بن حزام: [طويل]

عَشيَّةَ لا عَفْراء منك قَريبةٌ فتدنو، ولا عَفْراءُ منكَ بعِيدُ[1]

والشّاهد (قريبة) الذي يقابل (بعيد) المذكور بعده.

- ذهب بعضهم إلى أنَّ الرَّحمة هنا بمعنى (القُرب والزِّيادة)، وأن الإخبار إنّما هو في الحقيقة عن قرب المولى عزَّ وجلّ من عباده، لا الرَّحمة في حدِّ ذاتها، وتقدير الكلام: إنَّ الله قريبٌ من المحسنين، بحذف الرَّحمة.

78 - الإشارة إلى الفُلْك والأنعام بضمائر المفرد المذكّر

قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْفُلْكِ وَٱلْأَنْعَٰمِ مَا تَرْكَبُونَ ﴿١٢﴾ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَنَا هَٰذَا وَمَا كُنَّا لَهُۥ مُقْرِنِينَ﴾ (الزخرف: 12، 13).

ذكر العلماءُ أقوالاً في بيان تذكير الضَّمير المشارُ به إلى الأنعَام، ومن تلك الأقوال:

- أنَّ سبب التّذكير هنا كون الأنعام تذكَّرُ وتؤنَّث، ومن مواضع تأنيثها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا﴾ (المؤمنون: 21)، وذكَّر في قوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِى ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ﴾ (النحل: 66).
- وقال بعض البصريِّين الهاء عائدةٌ على (ما تَركَبون)، فيجوز أن يُقال: عندي من النِّساء مَن يوافقُك ويسرُّك. فالضَّمير يعود على لفظ (ما) الذي يجوز تذكيره وتأنيثه[2].

أمَّا إضافةُ الواحد إلى الجماعة في قوله (ظهوره)، فقد علَّلها العلماء بأقوالٍ منها:

(1) تهذيب اللغة، ج2/ 245؛ الخصائص، ج2/ 412؛ الدر المصون، ج3/ 283.
(2) تفسير الرازي الكبير، ج27/ 198.

- أنَّ سبب ذلك كَون (النَّعم) و (الأنعام) شيئًا واحداً في معنى الجمع، نحو: جُند وجيش. فيقال: رفَع الجُندُ أعيُنَه، ولا يقال: (عَيْنَه). ولكنَّ ذلك جائزٌ، أي: الإفرادُ والجمع في أيِّ اسم أُضِيفَ إليه اسمٌ آخر في معنى فعل، نحو: رفَع الجيشُ أو العسكَرُ صوتَه، أو (أصْواتَه).

وتطبيق هذه القاعدة على الآية السَّابقة يفضي إلى وجُوب الجمع ليس إلَّا. فلا يجوز في هذه الآية: لِتَسْتَوُوا على ظَهره. لأنَّ الاسم (ظَهْر) ليس في معنى فِعل.

- وقال آخرون إنَّ الجملة من الجار والمجرور (على ظهوره)، وصفٌ للفُلك، وقد أُفْرِد، لأن الفُلكَ على معنى جمع، فكان جمع (ظهُور) مراعاةً لذلك، كما أنَّه جمِع لأنَّ أفعالَ كلِّ واحدٍ تأويله الجمع، ومن هذا الباب، يجوز: الجندُ منهزِمٌ، أو (منهَزِمُون).

أما إذا لم يكن بمعنى فعل، بل كان اسماً، فإنَّه يلزم حينئذٍ الجمع، فيقال: الجندُ رجال، وشجعان[1].

ونذهب إلى أنَّ جمع الظُّهور والبطون في هذه الآيات، فيه لطيفة علميَّة ألا وهي أنَّ البطن والظهر في المخلوقات يختلف ويتعدَّد من واحد إلى آخر، وذلك من طبيعة التَّركيبة الخِلقيَّة التي ركَّب الله عليها كلَّ صنف من أصناف المخلوقات. وعلى ذلك، فإنَّ جمع الظَّهر والبطن في هذا الموضع قد يكون تلميحًا إلى هذا التَّنوُّع الخِلقيِّ، وإشارةً إلى أنَّ الرُّكوب يكون على أصنافٍ كثيرةٍ من الظُّهور، خاصَّة إذا اعتُبِرت المراكبُ التي صنعها الإنسان، فظهور الطائرات تختلف عن ظهور السُّفن، والسيارات الحديثة تختلف كذلك عن كلَا المركُوبَين الطائرات والسُّفن، وتختلف ظهور الدَّراجات عن غيرها من المركوبات، وهكذا.

وعلى ذلك، فإنَّ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي

(1) الطبري، ج25/ 54.

﴿بُطُونِهَا﴾ (المؤمنون: 21)، نرى فيه أيضاً أنَّ علَّة جمع (البطون)، أنَّه لم يذكر شرَابًا محدَّداً، وإنما هو مجموعة أشربة يستخلصها الإنسان من حوايا بطون أصنافٍ كثيرةٍ من الحيوانات، سواء في التَّغذية أو التَّداوي، أو التَّصنيع، وقد يكون المستخرَج مستخلَصًا من بطن الحيوان وجَوفه، أو من باطنه، أو من أيِّ عضو من أعضائه.

وفي آيةٍ أخرى ورد قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ (النحل: 69)، ففي هذه الآية، يتحدَّث المولى المنعِم عن نوعٍ وجنسٍ معلوم، ألا وهو النَّحل والعسل، ولكنَّ هذا الشَّراب الخارج من بطونها (مختلفٌ ألوانه)، وعلى ذلك، جاء البطون جمعا.

وهكذا، فإنَّ جمع الظَّهر والبطن قد قامَ بهذه الدِّقة التَّعبيريَّة، والإيماءة اللَّطيفة إلى هذا التَّعدد والاختلاف بين المخلوقات. هذا والله أعلم.

79 - الإشارة إلى الفتنة بضمير المذكَّر (هذا)

قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾ ذُوقُوا۟ فِتْنَتَكُمْ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (الذاريات: 12-14).

الإشكال في هذا الموضع أنَّ اسم الإشارة (هذا) سبقه اسم مؤنَّث وهو (فتنتكم)، فهل يعود الضَّمير المذكَّر على اسم مؤنَّث ظاهر؟ وهل يسوغ اختلاف الضَّمير عن اسمه في الجنس؟ وفي توضيح ذلك قيل:

إنَّ علة الإشارة إلى المؤنَّث (فتنة) باسم الإشارة المذكَّر (هذا) أن الفتنة في هذا الموضع، ضمِّنت معنى العذاب؛ فأخذت إعرابه، وأشير إليها بالمذكَّر، فكأنَّه قال: ذوقوا عذابَكم هذا[1]. فالتَّذكير باعتبار حمل اللَّفظ معنى لفظ آخر وتضمين معناه معنى ذلك اللَّفظ المحمول عليه.

والتَّضمين كثيرٌ في اللُّغة، يقول ابن جني عن تلك الكثرة: «إن في اللُّغة

(1) القرطبي، ج17/ 35.

من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يُحاط به، ولعلَّه لو جُمع أكثره لا جميعه، لجاء كتاباً ضخماً»[1]. ومن كثرته في اللُّغة، ذهب السيوطي إلى أنه «يُقاس عليه لكثرة ما يُسمَع منه»[2]. ومن أمثلة التَّضمين في القرآن الكريم، وتأثير ذلك في الفعل من حيث قوَّته وتعديته قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾ (البقرة: 102)، فالفعل (تتلو) لا يتعدَّى بالحرف الجرِّ (على) لكنَّه حين ضُمِّن معنى الفعل (تفتري)، تعدَّى بالحرف الجر. ومعنى الآية: واتَّبعوا ما تفتري الشَّياطينُ على مُلك سليمان.

80 - إسناد الفعل المذكَّر إلى الشَّمس والقمر

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ۝٦ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة: 6-9).

تعدَّدت آراء اللُّغويِّين والمفسِّرين في تعليل سبب تذكير الفعلِ (جُمِع) المسنَد إليه الشَّمس والقمر في هذه الآية(*) على جملةِ أقوالٍ منها:

- يرى الكسائي، (أبو الحسن علي بن حمزة، ت189هـ)، أنَّه **من باب الحمْلِ على المعنى،** كأنَّه قال: وجُمِع الضَّوءان؛ فحُمل الشَّمس والقمر على الضَّوء المذكَّر.

(1) الخصائص، ج2/ 309.

(2) همع الهوامع، ج2/ 130.

(*) ذكر بعض النحويِّين أن الواو العاطفة لمفردٍ على مفردٍ آخر على قسمَين: جامعة مشركة، وجامعة غير مشركة، فالأوَّل ما يشرك بين المفردَتين في إسناد الفعل إليهما، نحو: قام زيدٌ و (قام) عمرو .أما الواو غير المشركة فتقع في فعلٍ لا يكون إلا للاثنين، مما لا ينفرد أحدهما عن الآخر في القيام بالفعل فيه، نحو: اختصم زيدٌ وعمرو، ولا يجوز ههنا قولك: *اختصم زيدٌ واختصم عمرو. والواو في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة: 9)، واو جامعة، وليست واواً جامعة مشركة، ولأجل ذلك جاز تغليب المذكَّر على المؤنَّث، ودلالة كَون الواو جامعةً مستفادةٌ من الفعل (جُمِع)، ولو لم تكن الواو جامعةً لقَبُح تغليب المذكَّر، نحو: طلع الشَّمس والقمر، لأنَّ الواو فيه جامعة مشركة، وأصل الكلام: طلعت الشَّمس و (طلع) القمر. (الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ج1/ 62).

- ويذهب الفراء (أبو زكرياء، ت207هـ) إلى أنَّ المعنى في الآية الكريمة: جُمِع بين الشَّمس والقمر. وفي هذه الحالة لا إشكالَ في تذكير الفعل وفي معنى الآية.

- أما أبو عبيدة (معمر بن المثنى، ت209هـ) فيرى أنّ علَّة التَّذكير هنا **تغليب المذكَّر على المؤنَّث.** فحين اجتمع المذكَّر والمؤنَّث، غلب الذَّكر على الأنثى وأسند إليه الفعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ﴾ (الفتح: 25). فلم يطابق الضَّمير أقرب اسمٍ إليه بل طابق الاسم الأول وذلك على سبيل غلبة الذُّكور على الإناثٍ.

- وأقرب إلى هذا الرَّأي قول المبرِّد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت285هـ) إنَّ الشَّمس مؤنَّث مجازيٌّ، وما ليس تأنيثه حقيقيًّا من المؤنَّثات، فجائزٌ فيه التَّذكير،[1] وهو كثيرٌ في التَّنْزيل الحكيم، وعُدَّ منه قوله تعالى: ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ وَقَوْمَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (النَّمل: 51). بتذكير الفعل النَّاسخ (كان)، المسند إلى (عاقبة) المؤنَّث. وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ (الأنفال: 35)[2].

- ويمكن أن يُنظَر في هذه الآية من زاوية التَّقديم والتأخير، فكان الجائز أن يقدَّم القمر ويسنَد إليه الفعل دون أيِّ إشكالٍ في الإسناد والجنس. غير أنَّ تقديم الشَّمس وإسناد الفعل إليه أوَّلا قد دعا إلى تمعُّن النَّظر في هذه الآية.

ولعلَّ المفتاح الأوَّل في علَّة تقديم الشمس على القمر نجده لدى المفسرين إذْ قالوا إنَّه قد جُمِع بينهما في ذهاب ضوئهما، فلا يبقى للشَّمس ضوءٌ كما لا يبقى للقمر ضوء.

---

(1) القرطبي، ج19/ 96.

(2) شرح شذور الذهب، ج1/ 224.

وبما أنَّ الجامع المشترك بين الاثنين الضَّوء وذهابه، فمن الإمكان الاعتماد على ذلك للقول إنَّ من أسرار تقديم الشَّمس على القمر أهمِّيتها، لأنَّ الشَّمس مصدر الضَّوء، ومركز الكواكب السَّيارة في المجموعَة الشَّمسيَّة التي فيها القمر. وبذهاب الشَّمس، لا يبقى للقمر ضوءٌ؛ إذ هو يستمدُّ ضوءه من الشَّمس عبر انعكاس الأشعَّة على بحار الأرض. وهكذا، كان الأَوْلَى تقديم الشَّمس على القمر. بالإضافة إلى ذلك فإن نظام الفواصل قد استوجب تقديم الشَّمس. والله أعلم.

الفصل الخامس

الظَّواهر اللُّغويَّة المؤثِّرة في المطابقة

بعد عرض هذه المجموعة من الآيات القرآنيَّة الكريمة التي وردت فيها مفردات وتراكيب داعية إلى إمعان النَّظر في أشكالها ومعانيها من حيث الانسجام، يحسُن بنا الوقوف عند بعض الظَّواهر اللُّغويَّة المستخلصة من تلك الآيات مما دعتْ إلى ترك المطابقة الظاهرة المعهودة بين الوحدات الكلاميَّة، وكان اتِّباعها هو المطابقة ذاتها في تلك المواضع من الآيات القرآنيَّة التي أوردناها مع إيراد أقوال العلماء والمفسِّرين فيها.

تتلخّص تلك الظَّواهر في جملةٍ من الأبواب والمفاهيم اللُّغويَّة والنَّحويَّة، كالمجاورة، والتّغليب، وخطاب المفرد بما يخاطب به الجمع، وغير العاقل بخطاب العاقل، والحمل على اللَّفظ أو المعنى، والحقيقيَّة والمجازيَّة في جنس المفردات، ومراعاة الانسجام بين فواصل الآي، وغيرها من الاعتبارات اللُّغويَّة الكثيرة.

وهنا وقوفٌ عند بعض تلك الظَّواهر المشار إليها.

المبحث الأول: المجاورة

يمثِّل قانون المجاورة قاعدةً طبيعيَّة في اللُّغة، فالكلام المؤلَّف مجموعةٌ من الألفاظ المتراكبة، يأخذ كلٌّ لفظةٍ منها بعضد الأخرى، وتأتلف معها. كما أنَّ كل لفظة لا بدَّ لها أن تنطوي في نفسها على انسجامٍ داخليٍّ بين أصواتها وحروفها، وهذا النِّظام ما أشار إليه البلاغيُّون بفصاحة الكلمة وفصاحة الجملة اللَّازمة التَّوفُّر في كلِّ كلامٍ فصيح.

وهكذا، فإنَّ لقانون المجاورة أثراً في جميع الأبواب النَّحويَّة انطلاقاً من المسائل الصَّوتيَّة إلى المسائل التَّركيبيَّة مما يؤثِّر بدوره في كثيرٍ من الأنظمة والقواعد النَّحويَّة العامَّة المستنبطة. يقول أبو البقاء العكبري: «المجاورة توجِب كثيراً من أحكام الأوَّل للثاني، والثاني للأوَّل. ألا ترى إلى قولهم: الشَّمس طلعتْ، أنه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور الضَّمير الفعل؟ وكذلك: قامت هند، لا يجوز فيه حذف التاء، فلو فصَّلت بينهما جاز حذفهما، وما كان هذا إلا لأجْل المجاورة»[1].

أ - المجاورة في المستوى الصَّوتي (الحركات)

برز قانون المجاورة أكثر ما برز في مستوى الحركات لدى البحث في باب الخفض، فمن أنواع المجرورات الثلاثة ما أطلق عليه النَّحويون مسمَّى (المجرور للمجاورة)، ويقع ذلك في بابَي النَّعت والتأكيد، وضابطه أن يكون للنَّعت إعرابٌ غير الجرِّ لكنه -لمجاورته اسماً مجروراً- يكتسب الجرَّ من ذلك الاسم المجاور له، ويفقد إعرابه الأصليَّ؛ فيقال حينئذٍ إنَّه مجرورٌ بالمجاورة، وفي باب النَّعت المثال المشهور: هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ، بخفض (خرب)

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1/ 189، 190.

وكان حقُّه الرَّفع لأنَّه صفة للمرفوع (جُحْـر) الخبر[*]. ومعلومٌ أن الصِّفة تابع لموصوفه في الإعراب[1]. ويُعرب (خَرب) على أنَّ فيه ضمة مقدَّرة منع من ظهورها اشتغال آخره بحركة المجاورة الجرّ.

وعدّوا من الخفض بالجوار قول الشاعر:

أطـوفُ بـهـا لا أرى غـيـرَهـا   كـمـا طـافَ بـالـبيـعـةِ الـرَّاهـبِ

والشاهد جرُّ (الرَّاهب) لمجاورته الاسم المجرور، وكان حقُّه الرَّفع لأنَّه فاعل الفعل (طاف).

وتقول: مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمُّه، ومررت برجلٍ طالقٍ امرأته، فتخفض (عجوز) و (طالق)، على الرغم من أنَّهما ليسا نعتاً للرجل، بل حقُّهما الرَّفع إلا أن الخفض عارضةٌ عليهما للمجاورة[2].

ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿١٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ (الواقعة: 17، 18)، وبعد ثلاث آيات قال: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾ (الواقعة: 22، 23). حيث قرئ (**حُورٍ عينٍ**) بالخفض، وليس هو في الأصل مجروراً؛ لأنَّه ليس معطوفاً على (أكوابٍ وأباريق)، فلو كان معطوفاً عليها؛ لاستحال المعنى وأصبح: أنَّ الولدان يطوفون عليهم بالأكواب وبالحور العين. والصَّحيح أنَّ العطف على (ولدان مخلَّدون) المرفوع، ومعنى الآية: أن الولدان يطوفون على أهل الجنَّة وأن الحور العين يطفن عليهم أيضاً. وبهذا كان يتعيَّن أن يرفع (حُور) لأنَّه معطوف على مرفوع[3]. غير أنَّه خفض في القراءة المذكورة للمجاورة.

وعدُّوا منه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾

(*) ليس القول بالخفض بالجوار مجمعاً عليه لدى النَّحويِّين، فقد أنكره السيرافي وابن جني، وتأوَّلا هذه الجملة على أنَّ (خرب) صفة لـ(ضبّ) وليس صفة لـ(جُحر). وزاد ابن جني أنَّ الأصل: هذا جحر ضب خربٍ جُحرُه، ثم حذف المضاف إليه لأمن اللَّبس. (مغني اللبيب، ج1/ 896).

(1) شذور الذهب، ج1/ 428.

(2) الجمل في النحو، ج1/ 194.

(3) مغني اللّبيب، ج1/ 895.

(الذاريات: 58) وقوله ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾ (البروج: 15)، حيث قرئ (المتينِ والمجيدِ) بالجرِّ وهما صفتان حقُّهما الرَّفع اتِّباعاً للموصوف في إعرابه[1]. ومنه أيضاً قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ (البينة: 1). حيث جاء قوله (والمشركين) بالجرِّ على الجوار، وكان حقُّه الرَّفع؛ لأنَّه معطوفٌ على (الذين كفروا) اسم (يكن)، ومعلومٌ أنَّ اسم كان مرفوع، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ (النساء: 96)[2].

ومن اللَّطائف القرآنية ذات العلاقة بمفهوم الخفض على الجوار تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة: 6) بالقول إنَّ (أرجلِكم) معطوفٌ على أيديكم، لا على رؤوسكم؛ إذ أنَّ الأرجل مغسولةٌ وليست ممسوحة مثل الرُّؤوس، وكان يتعيَّن في تلك الحالة أن يكون (أرجلكم) منصوباً لأنَّه معطوف على منصوب، غير أن القائلين بهذا الرَّأي ذهبوا إلى أنّه مجرورٌ لمجاورته (لرؤوسكم) المجرور. والسِّرُّ في الجرِّ هنا - في رأيهم - التَّنبيه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء على الأرجل، وعدم الإسراف في الغسل طالما أنَّه معطوفٌ على عضوٍ ممسوح[3].

ب - الخفض بالجوار في باب التَّوكيد

أما في باب التَّوكيد فقد عدُّوا من الخفض بالجوار قول أبي الغريب النصري [بسيط]:

يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزَّوجات كلِّهم ... أنْ ليس وصلٌ إذا انحلَّت عُرى الذنب

والشاهد أن الشاعر جرَّ (كلّهم) لمجاورته (الزَّوجات)، وكان حقُّه النصب لأنه توكيدٌ للاسم المنصوب (ذَوي) وناصبه الفعل (بلِّغ)[4].

---

(1) الجمل في النحو، ج1/ 195.
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ 602.
(3) مغني اللبيب، ج1/ 895، 986.
(4) الأشباه والنظائر، ج2/ 11؛ خزانة الأدب، ج5/ 90؛ الدرر، ج5/ 60؛ شرح شواهد المغني، ج2/ 962؛ شرح شذور الذهب، ص428؛ مغني اللبيب، ص683.

ج - الخفض بالجوار في باب الشَّرط وجوابه

المقرَّر في باب الشرط والجواب أنَّ فعل الشّرط وجوابه مجزومان، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾ (يس: 43) بجزم الفعل (نشأْ) وجوابه (نغرقْهم) لكن الخلاف بين الكوفيِّين والبصريِّين في عامل الجزم، حيث ذهب أكثر البصريِّين إلى أنَّ أداة الشَّرط هي العامل فيهما، أو أنَّ الأداة عاملٌ في فعل الشَّرط، وأن فعل الشَّرط عاملٌ في جوابه. أما الكوفيُّون فقد ذهبوا إلى أنَّ فعل الشَّرط مجزومٌ بالأداة، وأنَّ جواب الشَّرط مجزوم على الجوار، أي مجزوم لمجاورته فعل الشَّرط وملازمته إيَّاه(1). وهكذا نرى أن لقانون المجاورة أثراً واضحاً في هذا الباب.

د - المجاورة في الصِّيغ الصَّرفية

لقانون المجاورة أثرٌ بارزٌ في الصِّيغ الصَّرفية حين تجاور الصِّيغ فيعدل عن صيغةٍ لأخرى تحقيقاً للانسجام، والجمال الصُّوري أو المعنوي بين تلك الصِّيغ. ومن ذلك قولهم: هنأني ومرأني، والأصل (أمْرَأني) على وزن أفعَل، إلا أنَّه عدِل عن تلك الصيغة مناسبةً للصيغة السابقة عليها(2). ومنها قوله ﷺ: «ارجعْنَ مَأزُوراتٍ لا مأجُورات»،(3) والقياس: موزوراتٍ لكنه عدل عن تلك الصِّيغة إلى (مأزُورَات) طلباً للتَّناسب مع الكلمة اللاحقة. وهذه الظَّاهرة كثيرة الورود في العربيَّة.

ويوضِّح أبو البقاء العكبري هذا المفهوم بقوله: «قد أجرَت العربُ كثيراً من أحكام المجاوِر على المجاوِر له حتى في أشياء يخالف فيها الثاني الأوَّل في المعنى، كقولهم: جحر ضبٍّ خربٍ، وقولهم: إني لآتيهِ بالغدايا والعشايا. والغداة لا تجمع على غَدايا، ولكن جاز من أجل العشايا. وهو كثير»(4).

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ 602.
(2) مغني اللبيب، ج1/ 896.
(3) صحيح مسلم، (ح: 17)، وسنن أبن ماجه، (ح: 1578)، وإسناده ضعيف.
(4) الأشباه والنظائر، ج1/ 189، 190.

ومن الأمثلة في العدول عن صيغة صرفيَّة إلى أخرى تحقيقاً لجمال تعبيريٍّ قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَٰتٍ﴾ (يوسف: 43)، فقال (بقرات.. سنبلات) بدل (سبع سنابل) إذ الأعداد من ثلاثة إلى تسعة حقُّها أن يضاف إليها جمع تكسير للكثرة. قال تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ (البقرة: 261)، وقد يُعدل عن ذلك فيضاف الجمع الصَّحيح إلى تلك الأعداد تمييزًا لها، إذا جاور جمع التَّكسير الجمعَ الصَّحيح في الكلام أو ما أهمِل تكسيره، كما في الآية السابقة؛ إذ لم يقل (أبقَار)[1].

هـ - المجاورة المعنويَّة

تقع المجاورة أيضاً في المستوى المعنويِّ للمفردات، ويكون ذلك حين تقع لفظةٌ بجوار لفظةٍ أخرى؛ فتكتسب منها معناها، وذلك ما يطلق عليه النحويُّون أحياناً مفهوم «**إشراب لفظٍ معنى لفظٍ آخر**»، ومن شواهدهم قول الشاعر:

علفتُها تِبْناً وماءًا بارِدًا حتى غَدَتْ هَمَّالةً عيناها[2]

والشَّاهد اكتساب الماء معنى العلف، والأصل: علفتها تبنًا، وسقيتها ماءًا.

ومن المجاورة المعنويَّة قولهم: مشرَب عذب، ومركبٌ فارِه، ونهرٌ جار، إذ نسبت العذوبة والفراهة والجريان إلى الموضع في كلٍّ مما مضى على سبيل المجاورة، فالنَّهر مثلاً لا يجري، وإنَّما يجري الماء فيه. وعُدَّ من المجاورة المعنويَّة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ (البقرة: 126)، بنسبة الأمن إلى البلد والحرَم لكونه فيهما.

(1) شرح التصريح، ج2/ 272.

(2) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ 313؛ أوضح المسالك، ج2/ 249؛ شرح شذور الذهب، ج1/ 314؛ مغني اللبيب، ج1/ 828.

المبحث الثَّاني: التَّغليب

التَّغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر وذلك لتناسبٍ بينهما أو اختلاط[1]. فمن التَّغليب في الأصوات حذف الواو إذا وقعت بين ياءٍ مفتوحة وكسرةٍ، نحو: وعَد: يَعِدُ (أصله: يَوْعِد)، وَزَن: يَزِن (أصله: يوْزِن). فالواو من جنس الضمَّة، والياء من جنس الكسرة، ووقوع الواو بين شيئَين يخالفانه مستثقَل، فكان حقُّه الحذف، لأنَّ الغلبة للأكثر المتجانس على الأقلِّ المتنافر.

ومفهوم التَّغليب معروفٌ أيضاً في باب التَّثنية، في مفهوم المثنيات المحفوظة، من ذلك إطلاق (العمَرَين) على الخليفة أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، حيث غلّب عمر ودخل أبو بكر معه في التَّثنية، و (المروَتَين) للصفا والمروة[2]. وقد لا يشتقُّ لفظ المثنى من أحد الاسمَين وإنما من صفة بارزة في أحدهما أو كلَيهما، نحو: (الجدِيدَين) للَّيل والنَّهار، و (القرينَتَين) لسورة الأنفال والتوبة، لأنه لم يُفصَل بينهما بـ(بسم الله). ونحو: (الأسوَدَين) للحيَّة والعقرب، لظهور صفة السَّواد فيهما. و (القريَتَين) لمكة والطائف، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ (الزخرف: 31)[3]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا﴾ (يوسف: 100) حيث يشمل الأبوان الوالد والوالدة. ومنه في الشِّعر قول المتنبي:

واستقبلتْ قمرَ السَّماءِ بوجهِها فأرَتْني القَمرَين في وقتٍ مَعَا

حيث يُطلق القمران في العُرف على الشمس والقمر، فشبَّه الشَّاعر الوجه بالشَّمس والقمر.

(1) مغني اللبيب، ج1/ 866.

(2) مغني اللبيب، ج1/ 900.

(3) يراجع: الأمين، شريف يحيى. معجم الألفاظ المثناة، (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1982)، ص441.

ومن التَّغليب إطلاق (مَـنْ) المخصوص للعاقل على غير العاقل بسبب اختلاطهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾ (النور: 45)، حيث أشار إلى الدَّوَّاب غير العقلاء بما يشار به إلى البشر، أي ضمير (مَنْ)(1).

وفي باب الأعلام ما يُعرف بالغلبة في الألف واللَّام على الأعلام كالألف واللام في (المدينة والكتاب)؛ إذْ يصدق على كلِّ مدينةٍ وكل كتابٍ لكن غلبت على مدينة الرَّسول ﷺ، وعلى كتاب سيبويه حتى إذا ما أطلقَ أحدُ هذين اللَّفظين انصرف الذِّهن إلى المدينة المنورَّة أو إلى كتاب سيبويه.

ومنه زيادة التاء في الفعل المضارع في خطاب المذكَّر والمؤنَّث، فيقال: أنتما تقومان (لزيد وعمرو)، كما يقال: أنتما تقومان (لزيد وفاطمة) تغليباً للمذكَّر(2).

أ - التَّغليب في العدد

ويغلَّب مَن يعقل على ما لا يعقل في ألفاظ العقود من (العشرين) إلى (التِّسعين). فتقع ألفاظ العقود على مَن يعقل ومن لا يعقل؛ فيقال: عشرون رجلاً وعشرون نعجة(3).

ومن التَّغليب جواز حذف التَّاء من قولنا: ما قامتْ إلَّا هند؛ لأنَّ الفاعل جنس، والجنس مذكَّر، والأولى حذف التاء من فِعله، والتَّقدير: ما قام أحدٌ إلا هند(4). وكذلك قولهم: نِعم المرأة هند، بحذف التاء من (نِعْـم)، مراداً به الجنس(5). فحسُن فيه حذف التاء مراعاة لهذا المعنى.

ولقانون الغلبة أهميَّة كبيرةً في إبراز المعنى، فيغلِّبون المعنى على اللَّفظ

(1) مغني اللبيب، ج1/ 901.
(2) اللباب في علل البناء، ج2/ 268.
(3) اللباب في علل البناء، ج1/ 113.
(4) المرجع السابق، ص187.
(5) كتاب اللمع في العربية، ج1/ 141.

في مواضع؛ ذلك لشرافة المعنى على اللّفظ، ومن مراعاة ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (الرعد: 31)، فإنَّ ترك التَّاء من الفعل (كُلِّم) وإثباتها في الفعلَين السَّابقَين، إشارةٌ إلى أن (الموتى) يشمل هنا المذكَّر الحقيقيَّ من الأحياء.

ومن تغليب المعنى قول عبد الله الحرفي [طويل]:

متى تأتِنَا تلممْ بِنا في ديارِنا تجدْ حطبًا جزْلاً وناراً تأجَّجا

والأصل أن يقول (تأجَّجت) لأنَّ النَّار اسمٌ مؤنَّث، غير أنَّه أراد (وقوداً أو لهباً) بتغليب المذكَّر على المؤنَّث[1].

ويراعى في التَّغليب عادةً مفهوم الأصليَّة والفرعيَّة، فيغلَّب الأصل على الفرع، والأقوى على الأضعف، والأثقل على الأخفّ، والمذكَّر على المؤنَّث، والمفرد على الجمع، والكثير على القليل... فمن تغليب المذكَّر على المؤنَّث قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ﴾ (إبراهيم: 33)، بتغليب القمر المذكَّر.

ومن ذلك مسألة (حبَّذا) الموضوع للمدح، فقد اختلف فيه النَّحويُّون: هل المغلَّب فيه الاسميَّة أو الفعليَّة؟ ذلك لأنَّه مركَّب من (حبَّ) و (ذا)، أي من (فِعل ماض + اسم إشارة) ويلزم صيغةً واحدةً في المفرد والمثنى والجمع. قال بعض النَّحويِّين إنَّ المغلَّب فيه الاسميَّة وهو الأقوى، وذهب آخرون إلى أن المغلَّب فيه الفعليَّة لأنَّه الجزء الأول، والغلبة للأوَّل[2]. وأيُّما الرَّأيين ذهبنا إليه فإنَّ مسألة الأصليَّة والفرعيَّة أو القوَّة والضعف تبقى الأساسَ الذي يستند إليه في هذه المسألة.

(1) الجمل في النحو، ج1/ 218.

(2) أسرار البلاغة، ج1/ 113؛ أوضح المسالك، ج3/ 284.

المبحث الثَّالث: العاقل وغير العاقل

يظهر مفهوم العقليَّة في بعض الصِّيغ؛ حيث يخصُّ أهل اللُّغة بعض الفصائل النَّحويَّة للتَّعبير عن العقلاء، وأخرى لغير العقلاء الكلمة الواحدة. ففي جمع (أُمّ) مثلاً في العربيَّة، خُصَّ لفظُ (أمَّهات) لجماعة العقلاء، وخُصَّ لفظ (أُمَّات) غالباً، بدون هاء لجماعة غير العقلاء، وذلك للتَّفريق بينهما.

يقول الراعي النميري [كامل]:

كانت نجائب منذرٍ ومحرق ... أمَّاتهنَّ وطرَقهنَّ فحيلا

فجاء بلفظ (أُمَّاتهن) للإشارة إلى الإبل[1]. وربَّما لم يفرِّقوا كما في قول جرير:

لقد ولد الأخَيْطِلَ أمُّ سَوءٍ ... مقلَّدة مِن الأمَّاتِ عارَا

حيث جاء بجمع (أُمّ) على (أُمَّات) بغير هاء، وهو في ذكر أم الأخطل[2]. ولعلَّ إيراد الجمع على هذا النَّحو متعمَّد للمبالغة في هجاء الأخَيطل، وإلحاق أمِّه بالعجماوات.

ويشارُ -مثلاً- إلى جماعة العقلاء بـ(أُولي/أولئك) مذكَّراً أو مؤنَّثاً.. ولا يُشار بها إلى غير العقلاء إلَّا قليلاً كما في قول جرير:

ذُمَّ المنازِلَ بعد منْزلةِ اللِّوَى ... والعَيشَ بعدَ أولئكَ الأيَّام

فأشار إلى الأيَّام بـ(أولئك) بدلاً عن (تلك)[3].

بل يفرِّقون أحياناً بين غير العقلاء أنفسها في مواطن محدَّدة، فيقال مثلاً في جمع ثَوْر (ذكر البقرة): ثِيرة على الشُّذوذ، وذلك فرقًا بينه وبين جمع ثَور

(1) سر صناعة الإعراب، ج2/ 565.

(2) أوضح المسالك، 2/ 112؛ سر صناعة الإعراب، 2/ 565.

(3) شرح ابن عقيل، ج1/ 144.

(من الأقِط)، فيقولون: ثَوَرة على القياس حيث إن الياء والواو تحرَّكتا؛ فلم تقلبا للحركتَين قبلهما بل قُويَتا بالحركة، نحو: غَيُور= غُيَر[1].

ويأتي الفعل المسند إلى جمع غير العقلاء، أو الصِّفة المضافة إليه بضمير التَّأنيث للمفرد، فرقاً بينه وبين الجمع المؤنَّث السَّالم الذي خصُّوه لجماعة العقلاء الإناث. فيقولون: الأيام قادمة، والأيام ولَّت. كما يقولون: البنت قادمة، والبنت ولَّت، ويختصُّ الواو والنون بجمع العقلاء.

وقد يُعدَل عن تلك الأعراف اللُّغويَّة من أجل بعض المقاصد البلاغيَّة **فيُنْزل غير العاقل منْزلة العاقِل،** ويُسند إليه ما يُسند إلى العقلاء من فصائل نحويَّة تحقِّق هدف تلك المقاصد البلاغيَّة المراد تحقيقها في الخطاب.

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ﴾ (النمل: 18). بإسناد واو الجماعة، وكاف الخطاب المجموع (كُم) إلى النَّمل؛ لأنَّها أُمِرتْ وخُوطِبتْ بما يخاطب به العقلاء، فاكتسبتْ -بذلك- جنس العقلاء. وشذَّ من ذلك قول النابغة الجعدي: [طويل]

شرِبتُ بِها والدِّيكُ يدعو صباحَه إذا ما بنو نَعْشٍ دانوا فتصوَّبوا[2]

والشاهد قوله (دانُوا فتصوَّبوا) بضمير واو الجماعة في الفعل المسند إلى غير العقلاء. وقيل شجَّعه على ذلك قوله (بنو نعش) بدلاً عن (بَنات)، ولما أشبَه بَنو جمع التَّكسير؛ سهُل مجيء الضَّمير المشار إليه بالواو. كما يجوز اعتباره جمعاً مؤنَّثاً كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدْرَكَهُ ٱلْغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾، (يونس: 90)[3].

ومن المعاني البلاغية اللَّطيفة أيضاً في إنزال غير العاقل منْزلة العاقل ما أشار إليه المفسِّرون في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ

---

(1) سر صناعة الإعراب، ج2/ 587.

(2) الحماسة البصرية، ج2/ 74؛ خزانة الأدب، ج8/ 78، 79؛ شرح أبيات سيبويه، ج1/ 476؛ شرح شواهد المغني، ص872؛ الصاحبي في فقه اللُّغة، ص250؛ لسان العرب، ج6/ 355 (نعش)؛ مغني اللبيب، ص365؛ المقتضب، ج2/ 226.

(3) مغني اللبيب، ج1/ 478.

إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيۡهِ إِلَى ٱلۡمَآءِ لِيَبۡلُغَ فَاهُ﴾ (الرعد: 14)، حيث فسِّرت الآية على معنى: أن المشركين الذين يدعون الأصنام من دون الله لا تستجيب لهم الأصنام بشيءٍ إلا كباسط كفَّيه إلى الماء، وبيَّن المفسِّرون أن علة الإشارة إلى الأصنام بضمير جماعة الذُّكور (يستجيبون) كانت مراعاةً لاعتقاد الكفار فيها؛ حيث يرونها عاقلة قادرة على النَّفع والضّر[1].

ومن معاملة غير العاقل معاملة العاقل قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ (يوسف: 4). ففي هذه السورة جمع ما لا يعقل من الكواكب والشمس والقمر، جمع عاقل (ساجدين) ولم يجمع جمع غير عاقل (ساجدات)، وقد علَّل المفسرون ذلك بأن المولى عزَّ وجلَّ، لما أسند إلى غير العقلاء فِعل العقلاء، ناسَب أن يجمع غير العقلاء جمع مَنْ يعقل[2]. وفي ذلك يقول الزَّمخشري: «فإن قلتَ: فلِمَ أجريت مجرى العقلاء في (رَأيتُهُم لي سَاجِدين)؛ قلت: لأنه لما وصفها بما هو خاصٌّ بالعقلاء وهو السجود، أجرى عليها حكمهم، كأنَّها عاقلة، وهذا شائعٌ في كلامهم، أن يلابس الشيءُ الشَّيءَ من بعض الوجوه، فيعطى حكماً من أحكامه؛ إظهارًا لأثر الملابسة والمقاربة»[3].

إجمالاً، فإن للعقليَّة وعدمها أثراً واضحاً في اختيار الفصائل النَّحويَّة المحقِّقة للانسجام والبيان والفصاحة في الكلام، هذا للتَّفريق بين ما هو عاقلٌ وما ليس كذلك من الكائنات. وقد يُعدَل عن هذا الأصل إلى التّسوية بين من يعقل وما لا يعقل بغية تحقيق مقاصد بيانيَّة معيَّنة كما مرَّ بيان ذلك في مواضعه المختلفة في القرآن الكريم، وكلام العرب.

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 63.
(2) القرطبي، ج2/ 187.
(3) الكشاف، ج2/ 418، بتحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث، 1417هـ/ 1997م.

المبحث الرَّابع: حمل اللَّفظ على لفظ آخر

تضع اللُّغة للفصائل المعنويَّة بعض العلامات تكون دالَّة على تلك الفصائل، كعلامة التاء للمؤنَّث، والألف والنون للمثنى، غير أن بعض المفردات ترِد بغير علامة، أو بعلامة لكنها علامة «خادعة»، لا تدلُّ على تلك الفصائل، كمجيء التاء في (حمزة) مراداً به اسم علَم ذَكَر، ومجيء الألف والنون في (عثمان) مثلاً، مراداً به فرداً واحداً، ومجيء (زينب) بغير علامة تأنيث، إلى غير ذلك. ففي بعض تلك الفصائل يكون صاحب اللُّغة مخيَّراً بين الحمل على معنى تلك المفردات، فيعاملها معاملة الفصائل والألفاظ التي تشبهها في الشَّكل، أو يعاملها معاملة الألفاظ التي تنتمي إليها في المعنى، وذلك ما يُعرف بالحمل على اللَّفظ أو الحمل على المعنى.

أ - الحمل على اللَّفظ

الحمل على اللفظ ظاهرةٌ شائعةٌ في اللُّغة العربية، وله تأثيره في كثيرٍ من مسائل العربيَّة وأبواب النَّحو، ومن مواضع الحمل على اللفظ كثيراً (كِلا و كِلْتا) والحمل تارةً على لفظ (كلّ)، وأخرى على معناه، لأنه مفرد في اللَّفظ جمعٌ في المعنى. ومثاله في التَّنْزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا﴾ (مريم: 93)، بإفراد (آتـي) حملا على لفظ (كُـلّ)[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ﴾ (الحجرات: 9)، حيث حُمل على معنى الطائفة في قوله (اقتتلوا)، ومقتضى الظاهر أن يقول (اقتَتلتا)، ثم حمل على لفظ الطائفة فقال (بينهما) وكان يجوز قوله (بينهم) مراعاةً لمعنى الطائفة؛ لأن الطائفة في معنى (القوم والناس)[2].

---

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ 448.

(2) الكشاف، ج3/ 563.

هكذا، تظهر لمتدبِّر آيات الذِّكر الحكيم ميزةٌ في كثرة الحمل على اللَّفظ ألا وهي أنَّ اللَّفظ هي الصُّورة الحسيَّة للخطاب سواء مسموعةً أو مكتوبة. أما المعنى فهي الصُّورة الذِّهنيَّة التي ليس لها حضورٌ ملموسٌ في الواقع، وقد تتغيَّر أو تدِقُّ على كثير من الناس.

بناءًا على ذلك، فإنَّ مراعاة تقديم الحمل على اللَّفظ في الأسلوب القرآنيِّ، على الحمل على المعنى يحقِّق صورة من الانسجام الخطيِّ والحسيِّ الملموس، روعي فيه البعد الجمالي الذي يحافظ على التَّوزيع المتناسق للشَّكل المكتوب والمسموع، والذي يحترز عن صدم السَّامع أو القارئ بالتَّنافر السَّمعيِّ أو النَّظريِّ لما ألِفَه سمْعُه وبصرُه من القواعد اللُّغويَّة في التَّطابق بين الوحدات الكلاميَّة جرساً ورسماً، ويكون ذلك وسيلةً إلى هدفٍ أسمى هو الجمال المعنويُّ، والإبانة والإفهام.

ب - الحمل على المعنى

إذا كان حمل اللَّفظة على معناها غير شائع في الأسلوب القرآني شيوع الحمل على لفظها، فإنه من الظَّواهر المهمَّة في اللُّغة وفي القرآن، وله وزنه في إيضاح كثيرٍ من المواضع والأساليب. ذلك أنَّه قد يختلف المحمول عن المحمول عليه في الجنس أو العدد؛ فيأخذ المحمول جنس المحمول عليه أو عدده.

وعقد ابن جني باباً في حمل الألفاظ معاني ألفاظٍ أخرى، وإعطاء اللَّفظ بعض خصائص المحمول عليه الإعرابيَّة كالتَّعدية مثلاً، قال: «قد يشرِّبون لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضميناً، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدَّى كلمتَين». وهو شائعٌ كثير في اللُّغة العربية، ذكر ذلك ابن جني وضرب له من الأمثلة الكثيرة، يقول: «إن في اللُّغة من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يُحاط به، ولعلَّه لو جُمِع أكثره لا جميعه، لجاء كتاباً ضخماً»[1].

ومن الأمثلة التي نقلها ابن جني في تضمين بعض الكلمات معاني كلماتٍ

(1) الخصائص، ج2/ 309.

أخرى في التَّنْزيل الحكيم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ (النساء: 2) أي: لا تضمُّوها إليها آكلين إيَّاها؛ لأنَّ الفعل (أكل) لا يتعدَّى بحرف جر. ومن التَّضمين قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ (البقرة: 187) حيث ضمَّن (الرَّفث) معنى (الإفضاء) فعدِّي بالحرف الجر (إلى)، وكان حقُّ الرَّفث أن يتعدَّى بالباء، وأصله: أرفث فلان بامرأته. وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ﴾ (آل عمران: 115) أي: فلن يحرموا ثوابه. فلما ضمِّن (يكفروه) معنى (يُحْرموه) عدِّي إلى اثنين لا إلى واحد. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَآ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا رَٰغِبُونَ﴾ (القلم: 32)، يقال: رغِب فلانٌ في الأمر، ورغِب عنه، وهو راغِب فيه: محبٌّ له، وراغِب عنه: معرضٌ عن الأمر، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ (البقرة: 130)، غير أن الاسم (راغب) في الآية السابقة، ضمِّن معنى (راجع) فتعدَّى بـ(إلى) ومعنى الكلام: (إنا إلى ربنا راجعون راجون لعفوه).

ووردت كلمة (عاقبة) في مواضع من القرآن الكريم تارةً بالتَّأنيث وأخرى بالتَّذكير، وقد عزا العلماء ذلك إلى الحمل على اللَّفظ أو المعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُوا۟ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّى عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ (الأنعام: 135)، بتأنيث الفعل، وقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (محمد: 10)، وغيرها من الآيات، فقيل إن التَّأنيث باعتبار اللَّفظ والتَّذكير باعتبار المعنى؛ لأنَّ العاقبة بمعنى: الجزاء والعقاب[1].

ومنها قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ﴿٥٤﴾ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ﴾ (المدثر: 54، 55). قيل إن علَّة تذكير الفعل تضمين المصدر (تذكرة) معنى (الوعظ) أو معنى (الذِّكر والقرآن)، المذكَّر، فغُلِّب فيه معنى هذا المذكَّر، وأُسنِد إليه الفعل بضمير المذكَّر. إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تكتسب

(1) الكشاف، ج1/ 71.

فيها كلمة معنى كلمة أخرى فتُعامل معاملة تلك الكلمة وتعطى إعرابها[1].

وحكى الأصمعي (أبو سعيد، ت215هـ)، عن أبي عمرو بن العلاء أنَّه سمع بعض العرب يقول في رجل: فلانٌ لَغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟! فقال: نعمْ، أليس بصحيفة؟ فقلت له: ما اللَّغوب؟ فقال: الأحمق[2].

وعدَّ من الحمل على المعنى قول الشاعر:

أتهجُرُ بيتاً بالحجازِ تلفَّعتْ به الخوفُ والأعداءُ أمْ أنتَ زائِرُه

والشاهد إسناده الفعل (تلفَّعت) بضمير التَّأنيث إلى الفاعل (الخوف)، وقد سوَّغ ذلك أنه أراد معنى (المخافة)[3].

ومن الحمل على المعنى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ ٱلنَّٰظِرِينَ﴾ (البقرة: 69)، حيث وصف اللَّون بضمير التَّأنيث في قوله (تسرُّ) وقيل إن علَّة ذلك لأن اللَّون صفرة فحُمِل عليها، أو أن اللَّون أضيف إلى المؤنَّث؛ فاكتسب منه التَّأنيث[4].

وقيل إن سبب تأنيث كلمة (الفردوس) في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ (المؤمنون: 11) حملها على معنى (الجنَّة). ويذهب ابن جني إلى أن الفردوس مؤنَّث وليس محمولاً على معنى الجنة. أما قولهم في الدُّعاء: اللَّهم إني أسألك الفردوس الأعلى، فقد ردَّ ابن جني بأنَّ (الأعلى) هنا على وزن (أفعل) التَّفضيل، لا يكون أبداً على (فُعْلى)، فلا يقال: الفردوس العليا[5].

وفي تعليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ

---

(1) مغني اللبيب، ج1/ 897، 898.

(2) سر صناعة الإعراب، ج1/ 112؛ الإنصاف في مسائل الخلاف، ج2/ 762.

(3) سر صناعة الإعراب، ج1/ 13.

(4) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 42.

(5) الخصائص، ج3/ 309.

ٱلْبَيِّنَٰتُۚ﴾ (آل عمران: 105)، قالوا إن من أسباب ترك التاء في الفعل (جاءهم) المسند إلى البينات، أن البيِّنات ضمِّنت معنى (الدَّليل) فكأنَّه قال: بعد إذ جاءهم الدَّليل[1].

وهكذا، نرى مرَّة أخرى أثر الحمل على اللَّفظ أو المعنى واضحاً في تحديد الفصائل النَّحويَّة المحقِّقة للتطابق بين أجزاء الكلام، وقد يحتِّم هذا القانون ترك التطابق بين وحدات الكلام فيبدو ظاهريًّا أن في النسق البياني إخلالاً بالقواعد اللُّغويَّة، وهو بخلاف ذلك.

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 145.

المبحث الخامس: الجنس

يراد بالجنس جملة الشَّيء ومجموع أفراده، ويُستعمل هذا الاصطلاح للدَّلالة على الشُّيوع والعموميَّة في النَّوع الواحد، كالإنسان مثلاً، فهو جنسٌ شائعٌ بين بني البشر، ولا يتخصَّص بفردٍ معيَّن من الناس. ويختلف مفهوم (الجنس) هنا عنه في باب التَّذكير والتَّأنيث كما سيأتي الحديث عنه عند (الحقيقيَّة والمجازيَّة) في جنس الأسماء. ومن علاماته أنْ تأتي (لا) النافية للجنس لنفي الخبر عن كلِّ أفراده على سبيل الاستغراق والشُّمول، نحو: «لا رجل في الدَّار».

وينقسم اسم الجنس في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام[1]:

1 - **اسم الجنس الجمعيّ**: وهو ما دلَّ على ثلاثة فأكثر، فرِّق بينه وبين واحدِه بالياء، نحو: عرَب (عربيّ) أو بالتاء، نحو: غنم (غَنَمة). ولا يرد هذا النَّوع على أوزان الجموع القياسيَّة.

2 - **اسم الجنس الآحادي**: وهو الذي أريد به واحدٌ غير معيَّن، نحو: أسد، بقر، كلب.

3 - **اسم الجنس الإفرادي**: وهو ما صدق على القليل والكثير، ولم يفرَّق بينه وبين واحده بالياء أو بالتاء، نحو: تُراب، عسَل، ذهب. فاسم الجنس الإفرادي، وهو الذي لا يفرَّق بين القليل والكثير منه بعلامة معيَّنة، له علاقة مباشرة بقضيَّة التَّطابق في اللُّغة، سواء في الجنس أو العدد، مما قد يُشكل على بعض الناس في معرفة طبيعة تلك الكلمات من حيث الجنس والعدد، وطبيعة بعض الضَّمائر المسندة إليها.

وممَّا اعتُبِر اسم جنسٍ لازمٍ لحالة الإفراد قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟

(1) معجم المصطلحات النحوية، ص55، 56.

وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ (البقرة: 177)، فقد قيل إنَّ (الكتاب) في هذه الآية، وهو مفرد اللَّفظ، اسم جنسٍ معناه معنى الجمع، ويقوى ذلك أنَّه في الأصل مصدر. كما يجوز أن يكون المراد به القرآن، فيكون مفرداً في المعنى، لأنَّ الإيمان بالقرآن، إيمانٌ بالكتب المنزَّلة كلِّها، فهو شاهدٌ لها، ومهيمنٌ عليها. أما قوله تعالى: (وابن السَّبيل)، فقد اعتُبِر كذلك مفرداً في اللَّفظ، متعدِّداً في المعنى، لأنَّه اسم جنس[1].

ولعلَّ من الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ (النحل: 103). فقد اختلف العلماء في المراد بالبَشر في هذه الآية على أقوال منها: أنَّ المراد عبدان من حضرموت يقال لأحدهما يسار وللآخر جبر، وكانا يصنعان السُّيوف بمكة، ويقرآن الإنجيل، فربَّما مرَّ بهما النبيُّ ﷺ، فيقف يستمع؛ فقال المشركون إنَّما يتعلَّم منهما[2]. وعلى ذلك، يكون (البَشر) في الآية السابقة اسم جنسٍ واقعاً على اثنين، وقد يعترض معترضٌ -والحالة تلك- على وقوع المفرد على اثنَين إذا لم يدر القاعدة المنتظمة لأسماء الجنس.

ومن مراعاة الجنس أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُۥ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ (التغابن: 6) فكان الظاهر في هذا الموضع إسناد الفعل في (يهدوننا) إلى ضمير الواحد (يهدينا)، وقد جاز الإسناد إلى ضمير الجمع لأن كلمة (بَشَر) اسم جنسٍ يصلح فيه الإفراد والجمعيَّة باعتبار لفظه أو معناه[3]. أما إعراب الآية، فيجوز أن يُعرب (بشر) مبتدأ، و(يهدوننا) خبره. كما يجوز أن يكون فاعلاً ويكون تقدير الكلام: أيهدينا بشرٌ؟! والجملة في كلتا الحالتَين

(1) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 77.
(2) زاد المسير، ج4/ 493.
(3) الدر المصون، ج6/ 325.

محلُّ إشكالٍ بكون ضمير الجمع مسندًا إلى (بشـر واحد)[1].

ومن الصفات التي جاءت على التَّذكير وصفاً لاسم الجنس وكانت موضع إشكـالٍ قـولـه تـعـالـى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾ (يس: 80)، حيث أتى (الأخضر) في هذه الآية صفةً للشجر، وهو اسم جنس جمع، وكان المتوقَّع أن يؤنَّث الوصف، ويطابق الموصوف في الجنس فيقال: الشجر الخضراء أو الخُضْر، وأن يؤنث الضَّمير كذلك في (مِنه توقدون) فيقال: (منها توقدون)، والمعروف أن وزن (أفعَـل) إذا أريد به وصف المؤنَّث أتى على (فَعْلاء) فيقال: أحمر: حمراء، وأنْجَل: نجلاء. ولفظ الشجر مؤنَّث جمعي كما في قوله تعالى: ﴿لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ۝٥٢ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ﴾ (الواقعة: 52، 53) بعود الضَّمير في (منـها) مؤنَّثا على الشجر. وعلى ذلك، فقد ناقش العلماء تذكير الوصف (الأخضـر) في هذه الآية وعلَّلوه بعدَّة تعليلات منها:

- أنَّه من باب ردِّ الوصف إلى اللَّفظ دون المعنى، أي أن الوصف ردَّ إلى لفظ (شجر) المذكَّر دون معناه الجمعي، غير أنَّ من العرب من يقول: الشَّجر الخضراء.
- قال بعضهم إنه من باب جواز تذكير اسم الجنس وتأنيثه. وقد يذكَّر اسم الجنس ويؤنَّث فيقال: هذا حصى أبيض وأسوَد، أو بيضاء وسَوداء. وقد وردت آياتٌ بالتَّذكير وأخرى بالتَّأنيث لأسماء الجنس نحو قوله تعالى: ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ۝٢٠﴾ (القمر: 20)، وقوله: ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ (الحاقة: 7)، فالتَّذكير على لغة نَجدٍ وبني تميم، والتَّأنيث على لغة الحجاز، إلا في ألفاظٍ معروفة، كما في قول الشاعر:

أحقًّا عبادَ الله أنْ لَستُ ماشِياً ... بِهِرْجابَ ما دامَ الأراكُ بهِ خَضْرَا

والشاهد إتيانه بوصف (الأراك) على التَّذكير بقوله (ما دام . . . خضْرا)[2].

---

(1) التبيان في تفسير القرآن، ج2/ 263.

(2) القرطبي، ج15/ 60؛ زاد المسير، ج8/ 127.

المبحث السَّادس: الحقيقيَّة والمجازيَّة

يقابل مصطلحُ (الحقيقيَّة) مصطلحَ (اللَّفظيَّة/المجازيَّة) في بعض أبواب النَّحو العربيِّ، ومن ذلك[1]:

1- **باب المصادر**: في باب المصادر ما يُعرَف بالفعل الحقيقيِّ، والفعل اللَّفظي، فالفعل الحقيقيُّ هو الذي يدلُّ على مصدرٍ حادثٍ، والفعل اللَّفظيُّ هو الذي لا يدلُّ مصدره على حادثٍ، نحو كان وأخواتها.

2- **باب الإضافة**: يُعرَف كذلك في باب الإضافة مفهوم الإضافة الحقيقيَّة والإضافة اللَّفظيَّة، فالحقيقيَّة ما كان اللَّفظ والمعنى فيه على الإضافة. أما اللَّفظيَّة فهي ما كان اللَّفظ فيه على الإضافة، والمعنى على الانفصال.

3- **باب التَّذكير والتَّأنيث**: ينقسم التَّأنيث إلى قسمَين: تأنيث حقيقيّ، وتأنيث مجازيّ، فالحقيقيُّ ما له فرجٌ، وله مقابلٌ ذَكَر من جنسه. أما المؤنَّث المجازيُّ فهو ما ليس له فرج، وليس له مقابلٌ ذَكر، وتفصيل ذلك كالآتي:

أ - **التَّأنيث الحقيقيُّ**: وهو الأنثى الطبيعيُّ، كأنثى الإنسان، وأنثى الحيوان مما يوجد بإزائه ذكرٌ من نوعه، كالفرس أنثى الحصان، والناقة أنثى البعير، والدَّجاجة أنثى الدِّيك.. فإنَّ كلًّا من تلك الأنواع أزواج، وتلك الأسماء وأمثالها مؤنَّثاتٌ حقيقيَّة.

ب- **التَّأنيث المجازيُّ**: وهو الشيء الذي ليس له عضوٌ أنثويٌّ ولا ذكوريٌّ، لكن اللُّغة تلجأ إلى اعتباره أنثى، وإلى إلحاق الفصائل النَّحويَّة الخاصَّة بالأنثى به أحيانًا، وذلك عن طريق المواضعة والاصطلاح ليس إلَّا. فالشَّمس، والنَّعل، والقِدر، والدَّار، والدَّلو.. فهذه الأسماء كلُّها مؤنَّثة

---

(1) رسالتان في اللُّغة، ج1/ 80.

غير حقيقيَّة؛ إذ لا توجد فيها أعضاء أنثويَّة، وإنما اكتسبت التَّأنيث بمواضعة أهل العربيَّة، ولا أحد من أصحاب اللُّغة يمكنه تبرير تأنيث تلك الأسماء، وإخضاعها لمنطق معيَّن. بل إنَّ السَّماع والاستعمال هو الذي يحدِّد ذلك[1].

علمًا بأنَّ لمفهوم الحقيقيَّة والمجازيَّة أثره المباشر في قضيَّة المطابقة في اللُّغة العربيَّة بالذَّات، وفي باب التَّأنيث، ومن تلك الأحكام الضَّابطة للمطابقة ما يأتي:

1 - **أن المؤنَّث الحقيقي** إذا كان فاعلاً وجب إلحاقُ علامة التَّأنيث بالفعل المسند إليه أو الصِّفة المضافة إليه، سواء أكان اسماً ظاهراً أو ضميراً متَّصلا،[2] نحو: قامتْ هندٌ وهندٌ قائمة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ (آل عمران: 35)، وقوله حكايةً عن ملكة سبأ على لسانها: ﴿وَإِنِّى مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ (النمل: 35)، فقد لحقت علامة التَّأنيث التاء بالأفعال: (قامت، قالت) كما لحقت تاء التَّأنيث بالأسماء (قائمة، مرسِلة، ناظرة) في المواضع السابقة على التوالي؛ لأنَّ الفاعل في كلٍّ منها أنثى حقيقيَّة.

يشترط في هذا الحكم ألَّا يقع المؤنَّث الحقيقيُّ بعد إلَّا، لأنَّه لا يكون - في الحالة تلك - فاعلاً في الحقيقة، وإنَّما بدلاً من فاعلٍ مقدَّر بعد إلَّا. نحو: ما حضر القاضيَ إلَّا امرأةٌ[3]. أما قول عبدة بن الطبيب: [كامل]

فبَكَى بناتِي شجوَهنَّ وزوجَتي والظَّاعنونَ إليَّ ثم تصدَّعوا[4]

فقيل إن مسوِّغ تذكير الفعل في البيت كونُ الجمع (بنات) جمعًا غير سالم.

(1) المفصل في صنعة الإعراب، ج1/ 247.
(2) شرح شذور الذهب، ج1/ 219.
(3) شرح قطر الندى، ص183.
(4) ديوانه، ص50؛ شرح اختيارات المفضل، ص701؛ نوادر أبي زيد، ص23؛ وينسب لأبي ذؤيب في: المقاصد النحوية، ج2/ 472؛ كما روي بلا نسبة في: أوضح المسالك، ج2/ 116؛ الخصائص، ج3/ 295؛ شرح الأشموني، ج1/ 175؛ شرح التصريح، ج1/ 180.

- كما يشترط ألَّا يقع الاسم الظَّاهر بعد (نِعم وبِئس)، وألَّا يفصل عن فعلِه بفاصل، وإلَّا جاز التَّذكير، نحو: حضر القاضيَ امرأةٌ، ونِعمَ (نعمت) المرأةُ هنْدُ. ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ (الممتحنة: 12). حيث فصل عن الفاعل المؤنَّث بضمير الخطاب الكاف. أو أنَّ أصل الكلام: إذا جاءك النِّساء المؤمنات.

2 - **المؤنَّث المجازيُّ**: إذا كان المؤنَّث غير حقيقيٍّ، جاز تذكير الفعل المسند إليه أو الصِّفة المضافة إليه، نحو: حسُنت دارك، واضطرمتْ نارُك. فيجوز: حسُن، واضطرم.

أما إذا فصِل بين المؤنَّث المجازيِّ وبين فعله كان ترك التَّأنيث أحسن، نحو: حسُن اليوم دارُك.

3 - **الجمع**: أما الجمع غير السَّالم، فإنَّ الفعل المسند إليه يذكَّر ويؤنَّث اختياراً، نحو: قام/ قامت الرِّجالُ، وحضر/ حضرتْ النِّساء. فالتَّذكير على اعتبار الجمع، والتَّأنيث على اعتبار الجماعة.

فمن تأنيث الجمع قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾ (الحجرات: 14). وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟﴾ (الأحزاب: 13)، وقيل أنَّث لأن الفاعل اسم جمع.

ومن تذكير الجمع المسند إلى جماعة الإناث قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾ (الممتحنة: 10)، وقيل إنَّما جاز التَّذكير لأجل الفصل بين الفاعل وفعله بالمفعول، أو لأنَّ الفاعل المؤنَّث - في الحقيقة - هو (أل) الموصولة، وهي اسم جمع[1].

مواضعُ من التَّأنيث المجازيِّ في القرآن الكريم، وإسناد الفعل إليه مذكَّراً.

يعتمد إسناد الفعل مذكَّراً إلى المؤنَّث المجازي (والحقيقي أيضًا) على قاعدة أساسيَّة في اللُّغة العربيَّة ألا وهي قاعدة **الأصليَّة والفرعيَّة** التي سبق

(1) شرح شذور الذهب، ج1/ 222.

الحديث عنها. يلخِّص ذلك سيبويه بقوله: «واعلمْ أنَّ المذكَّر أخفُّ عليهم من المؤنَّث، لأنَّ المذكَّر أولُ وهو أشدُّ تمكُّناً، وإنَّما يخرج إلى التَّأنيث من التَّذكير، ألا ترى أنَّ الشَّيءَ يقع على كلِّ ما أخبِر عنه من قبلِ أن يُعلم أذكرٌ هو أم أنثى؟ والشَّيءُ مذكَّر...»[1].

فالتَّذكير هو الغالب في كلام العرب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ﴾ (الفتح: 25) فعاد الضَّمير في (تعلموهم أن تطؤوهم) على الذُّكور دون الإناث، وذلك من أجل أصالة التَّذكير، وغلبة الذُّكور على الإناث، وهو كثيرٌ في كلام العرب. يقول ابن جني: وتذكير المؤنَّث واسعٌ جدًّا؛ لأنَّه ردُّ فرعٍ إلى أصلٍ، لكنَّ تأنيث المذكَّر أذهبُ في التَّناكُر والإغراب[2].

وعليه، فإنَّ تذكير المؤنَّث المجازي مألوفٌ في اللُّغة، كثيرٌ في القرآن الكريم، ومن مواضعه:

- قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ (البقرة: 212) بتذكير الفعل المسند إلى (الحياة) المؤنَّث المجازي. ويجوز أن يكون ترك المطابقة بسبب الفصل بين الفعل وبين ما أسند إليه[3].

- قوله تعالى: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ (الأعراف: 146)، وقيل ذكِّر سبيل هنا؛ لأنَّها أضيفت إلى مذكَّر فاكتسبت منه التَّذكير. حيث عاد الضَّمير الهاء مذكَّراً على السبيل. وإلَّا، فالغالب في (سبيل) التَّأنيث، كما في الآيات الآتية:

- قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ (الأنعام: 55)، ومن تأنيثه أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ (يوسف: 108)[4]. ومنه قول الشاعر:

(1) الكتاب، ج1/ 75، 76.
(2) الخصائص، ج2/ 415.
(3) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 90.
(4) التبيان في إعراب القرآن، ج1/ 244.

يا نفسُ إنَّ سبيلَ الرُّشدِ واضحَةٌ   منيرةٌ كبياضِ الفجرِ غَرَّاءُ[1]

بإسناد ضمير التَّأنيث في (واضحة، منيرة) إلى السَّبيل.

- **وردت (الصَّيحة)**، في القرآن الكريم ثلاث عشرةَ مرَّة، وجاء الإسناد إليها بالتَّأنيث كما في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾ (هود: 94)، حيث لحقت التاء بالفعل المسند إلى الصَّيحة. هذا عدا آية واحدة هي: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيْحَةُ﴾ (هود: 67) حيث أسند الفعل (أخذ) بدون علامة تأنيث إلى (الصَّيحة)، المؤنَّث المجازيِّ. فيجوز أن تكون حذف تاء التَّأنيث بسبب الفصل بين الفعل وفاعله المؤنَّث، كما يجوز أن يكون (الصَّيحة) بمعنى (الصِّياح)، فحُمل على هذا المعنى، وتُركت المطابقة[2]. يقول الفراء: الصيحة «مشتق من فعلٍ في مذهب المصدر، فمَن أنَّث أخرَج الكلام على اللَّفظ، ومَن ذكَّر ذهب به إلى تذكير المصدر»[3].

أما لفظ (السَّماء) فقيل يذكَّر ويؤنَّث، وإن كان تذكيره قليلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ كَانَ وَعْدُهُۥ مَفْعُولًا﴾ (المزمل: 18) وقول الفرزدق:

فلو رفَع السَّماءُ إليه قومًا   لحقنا بالسَّماءِ مع السَّحابِ[4]

وقيل إنه على النَّسب، وتقدير الكلام في الآية السابقة: السَّماء ذات انفطار. وذهب آخرون إلى أنه محمولٌ على معنى (السَّقف) المذكَّر[5]. ومن مواضع تأنيث (السَّماء) الكثيرة: قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ (الروم: 25)، وقوله: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ (النازعات: 27)، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 1)، وقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ (الانفطار: 1).

---

(1) المذكَّر والمؤنَّث، ص425.

(2) التبيان في إعراب القرآن، ج2/ 41.

(3) معاني القرآن، ج1/ 125.

(4) ديوانه، ص36؛ البحر المحيط، ج8/ 365؛ المخصص، ج71/ 22؛ المذكَّر والمؤنَّث لابن الأنباري، ص367.

(5) التبيان في تفسير القرآن، ج2/ 272.

- **(الملائكة) يجوز فيه التَّذكير والتَّأنيث**

فمن تذكيره قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر: 30). وقوله: ﴿قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ﴾ (الإسراء: 95).

ومن التَّأنيث قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ يُصَلِّي فِي ٱلْمِحْرَابِ﴾ (آل عمران: 39). وقوله: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ (المعارج: 4). يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾: تقرأ بالتَّأنيث والتَّذكير، وكذلك فعل الملائكة وما أشبَههم من الجمع يؤنَّث ويذكَّر... فمَن ذكَّر ذهب إلى التَّذكير، ومَن أنَّث فلتأنيث الاسم، وأنَّ الجماعة من الرِّجال والنِّساء وغيرهم يقع عليه المؤنَّث»[1].

- **كلمة (جِمالة) يجوز تذكيرها وتأنيثها**

اسم جمع للجَمَل، وهو مفرد مؤنَّث في اللَّفظ جمعٌ في المعنى. ويجمع على (جِمالات) وهو جمعُ جمع. وهي قراءة السبعة عدا حفص وحمزة والكسائي فقد قرأوا (جِمالة) بكسر الجيم. وروعي المعنى في هذا السِّياق حيث وُصِف (جِمالة) بالجمع المؤنَّث (صُفر) وهو جمع أصفر: صفراء. إلى غير ذلك من مواضع تذكير الأفعال والصِّفات المسندة إلى المؤنَّث المجازي.

---

(1) معاني القرآن للفراء، ج1/ 210.

المبحث السَّابع: مراعاة الانسجام بين فواصل الآي

من الظواهر المؤثِّرة في المطابقة بين الفصائل النَّحويَّة مراعاة انسجام الإيقاع في الفواصل القرآنية، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ (الشعراء: 4). فلأجل مراعاة فواصل الآي عُدِل عن (خاضِعة) خبراً للأعناق، إلى (خاضعين)، خبراً لجمع العقلاء الذُّكور، إذ الآيات المحيطة بهذه الآية ختمت بالنون بعد ياء ساكنة: (المبين.. المؤمنين.. خاضعين.. معرضين). وفي ذلك يقول الزَّركشيُّ: «إنَّ إيقاعَ المناسبة في مقاطع الفواصل حيث تطَّرد متأكِّدٌ جدًّا، ومؤثِّر في اعتدال نسَق الكلام، وحُسنِ موقعه من النَّفس تأثيرًا عظيماً، ولذلك خرج عن نظم الكلام لأجلِها في مواضعَ»[1]. وكما هو مصرَّح به في قول الزَّركشي، فإنَّ من مراعاة فواصل الآي ارتكاب مخالفة بعض الأصول طلباً للانسجام بين الفواصل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (الإنسان: 15، 16) حيث صُرف (قوارير)، وحقُّه عدم الصَّرف؛ والسَّبب في ذلك رؤوس الآي التي قبلها وبعدَها (حريراً.. زمهريراً.. تذليلاً (قواريراً).. تقديرًا. . .). وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿تَنزِعُ ٱلنَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ (القمر: 20)؛ لأنَّ الآيات على فاصلة الرَّاء، وكان حقُّه (منقعرة).

والميزة في الأسلوب القرآني أنَّ الجمال الإيقاعيَّ لنسق الفواصل متوِّج للجمال المعنويِّ، أي أنه يستوفي الجمال المعنويَّ والجمال اللَّفظي في آنٍ واحدٍ في كلِّ موضعٍ روعيَ فيه نسق الفواصل، وتلك ميزةٌ فريدةٌ يتميَّز بها الأسلوب القرآنيُّ عن الأساليب البشريَّة الأخرى. يشير الزمخشريُّ إلى تلك الحقيقة بقوله: «لا تحسن المحافظة على الفواصل لمجرَّدها إلا مع بقاء

(1) البرهان في علوم القرآن، ج1/ 60.

المعاني على سدادها، على النَّهج الذي تقتضيه حسن النَّظم والتئامه.كما لا يحسن تخيُّر الألفاظ المونقة في السَّمع السلسة على اللِّسان إلا مع مجيئها منقادةً للمعاني الصَّحيحة المنتظمة»[1].

نستخلص من ذلك كلِّه أنَّ مراعاة الانسجام الموسيقي لفواصل القرآن الكريم ينشأ، عنها الكثير من الظَّواهر اللُّغويَّة التي يخرج فيها الأسلوب والوحدات الكلاميَّة عن أشكالها المعهودة، فيبدو لغير المتمعِّن في أساليب اللُّغة، ومصارف الكلام أنه خروجٌ غير متعمَّد، وأن ليس وراءه مقصدٌ بلاغيٌّ يسمو على القاعدة الأصليَّة في الالتزام بتطابق الوحدات الكلاميَّة. وإذا أمعن النَّاظر بصرَه في الأسلوب القرآني، أو توصَّل إلى إدراك تلك اللَّطائف والمقاصد البلاغيَّة بمعونة مَن هو أحدُّ منه بصرًا، وأطوَلُ منه نَفَسًا في الغوص في جواهر القرآن الكريم، ثاب إلى نفسه، واستَشْعَرَ سموَّ التَّنْزيل الرَّبانيَّ ورَوْنَقه وبهاءه، وتماسُك بنائه، فزاده ذلك إيماناً، وتقديساً لهذا الكتاب المعجز الذي لا تنقضي عجائبه، تنْزيلٌ من لدُن حكيم عليم.

(1) الكشاف، ج/ 325.

كشاف الآيات القرآنية مرتَّبةً بحسب السُّور وآياتها

النص	السورة	الآية	الصفحة
﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾	البقرة	253	87، 200
﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾	البقرة	259	138
﴿قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾	البقرة	260	26
﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾	البقرة	261	138، 217
﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ﴾	البقرة	270	67
﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا﴾	البقرة	275	176
﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾	البقرة	136	92
﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ﴾	البقرة	285	114
﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾	آل عمران	7	94
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ﴾	آل عمران	10	82
﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾	آل عمران	13	179
﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾	آل عمران	15	101، 105
﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾	آل عمران	35	233
﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾	آل عمران	38	96
﴿فَنَادَتْهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَهُوَ قَآئِمٌ﴾	آل عمران	39	237
﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى﴾	آل عمران	43	159
﴿إِذْ قَالَتِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَٰمَرْيَمُ﴾	آل عمران	45	179
﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾	آل عمران	64	97
﴿وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾	آل عمران	86	201
﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ﴾	آل عمران	104	91
﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟﴾	آل عمران	105	227

النص	السورة	الآية	الصفحة
﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾	هود	118	103
﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾	يوسف	4	166،160
﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ﴾	يوسف	4	223
﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُوا۟ يُوسُفَ﴾	يوسف	10	193
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾	يوسف	29	162
﴿وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَّكَـًٔا﴾	يوسف	31	101
﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	يوسف	31	163
﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾	يوسف	32	163
﴿وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّىٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾	يوسف	43	217
﴿وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾	يوسف	45	25
﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾	يوسف	46	163
﴿وَإِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾	يوسف	51	163
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾	يوسف	82	169،135
﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾	يوسف	91	163
﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ إِنَّكَ لَفِى ضَلَٰلِكَ ٱلْقَدِيمِ﴾	يوسف	95	164
﴿قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ﴾	يوسف	96	164
﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا ٱسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَآ﴾	يوسف	97	163
﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّوا۟ لَهُۥ سُجَّدًا﴾	يوسف	100	218
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾	الرعد	2	114
﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ﴾	الرعد	14	222
﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾	الرعد	31	220

النص	السورة	الآية	الصفحة
﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾	غافر	3	122
﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾	غافر	5	91
﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾	غافر	6	99
﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾	غافر	67	116
﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾	فصلت	11	161،149
﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾	فصلت	11	161
﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾	الشورى	7	94
﴿كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾	الشورى	13	64
﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾	الشورى	17	201
﴿وَٱلَّذِى نَزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ﴾	الزخرف	11	197
﴿وَٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا﴾	الزخرف	12	205
﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾	الزخرف	28	98
﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ﴾	الزخرف	31	218
﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟﴾	محمد	10	226
﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم﴾	محمد	38	107
﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾	الفتح	25	235،209
﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾	الحجرات	9	224،148
﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا﴾	الحجرات	14	200،234
﴿رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾	ق	11	198
﴿إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ﴾	ق	17	83،79
﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾	ق	24	140

النص	السورة	الآية	الصفحة
﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾	النازعات	27	236
﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾	عبس	31	25
﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾	التكوير	1	182
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾	الانفطار	1	236
﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾	الانشقاق	1	236
﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾	البروج	15	215
﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾	الشمس	1	182
﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى﴾	الليل	15	127
﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾	البينة	1	215
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾	الزلزلة	1	204
﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ * ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾	الماعون	5-4	127
﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	الإخلاص	1	93

كشاف الأحاديث النَّبويَّة والآثار (ترتيب ألفبائي)

كشاف الأبيات الشِّعريَّة

كشاف الأعلام

المصادر والمراجع

- الأزهري، محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ط1، 1964).
- ابن الأثير، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: محمد محمد عبد الحميد، (القاهرة: 1933).
- الأصفهاني، أبو الفرج، **الأغاني**، تحقيق: سمير جابر، (بيروت: دار الفكر، ط2، د.ت).
- الأعرجي، ستار جبر، **الوحي ودلالاته في القرآن الكريم والفكر الإسلامي**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م).
- ابن الأنباري، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتب دار الكتب، 1970م.
- الآلوسي، محمود أبو الفضل، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).
- إميل، بديع يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م).
- الأمين، شريف يحيى، **معجم الألفاظ المثناة**، (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1982).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، (دمشق: دار الفكر، د. ت).
- البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا، (بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407- 1987).
- بدوي طبانة، **معجم البلاغة العربية**، (القاهرة: دار العلوم، 1402هـ/ 1982).
- أبو البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، (دمشق: دار الفكر، 1995).

- البيضاوي، عبد الله بن عمر أبو سعيد، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت: دار صادر، د.ت).**

- البيومي، محمد رجب، **إعادة قراءة القرآن: محمد رجب يرد على جاك بيرك**، (القاهرة: دار الهلال، د.ت).

- تمام حسان، **العربية معناها ومبناها**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1985).

- التهانوي، محمد علي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، (بيروت: مكتبة لبنان، 1996).

- توفيق رفيق العجم، **موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين**، (بيروت: مكتبة لبنان، ط1، 1998).

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: د.حسن هنداوي، (دمشق: دار القلم، 1985).

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **علل التثنية**، تحقيق : د.صبح التميمي، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1992).

- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: عالم الكتب، د. ت).

- الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير في علم التفسير**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1404).

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، **زاد المسير**، (بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1404).

- الجيائي، شهاب الدين أحمد بن محمد المصري، **التبيان في تفسير غريب القرآن**، تحقيق: فتحي أنور الدابولي، (القاهرة: دار الصحابة للتراث بطنطا، 1992).

- ابن الحاج، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي، **المدخل**، (مصر: دار التراث، د.ت).

- الحموي، ياقوت بن عبد الله أبو عبد الله، **معجم البلدان**، (بيروت: دار الفكر، د. ت).

- ابن حنبل، أحمد أبو عبد الله الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، (القاهرة: مؤسسة قرطبة، د. ت).
- أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، **تفسير البحر المحيط**، عناية: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، 1412هـ/ 1992م).
- الخالدي، صلاح **لطائف قرآنية**، (دمشق: دار القلم، ط1، 1412هـ/ 1992).
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، ط4، 14109).
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت: دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ/ 1981م).
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **ما ليس في كلام العرب**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، (مكة المكرمة: ط2، 1399هـ/ 1979م).
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1407).
- الدامغاني، أبو عبد الله الحسين بن محمد، **الوجوه والنظائر لألفاظ كتاب الله العزيز**، تحقيق: محمد حسن أبو العزم الزفيتي، (القاهرة: 1316هـ/ 1996).
- دمشقية، عبد الرحمن، **الرَّد على شبهاتٍ حول أخطاء إملائيَّة في القرآن الكريم**، (الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، 1424هـ/ 2002م).
- ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، **كتاب المصاحف**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1985م).
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، **مختار الصحاح**، تحقيق: محمود خاطر، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، طبعة جديدة، 1415 - 1995).
- الزبيدي، أبو الفيض المرتضى محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، **تاج العروس من جواهر القاموس، القاهرة: المطبعة الخيرية، 1306هـ).**
- الزركشي، محمد بن بهادر، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل، (بيروت: دار المعرفة، 1391هـ)، 1/ 15.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، تحقيق: باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م)، 1/ 168.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، **أساس البلاغة**، تحقيق: باسل عيون السود، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/ 1998م)، 1/ 168.

- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: د. علي بو ملحم، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1993).

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، **الأصول في النحو**، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1988).

- أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، إرشاد **العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، (القاهرة: 1278هـ).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **الأشباه والنظائر**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1985م).

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998)، 2/ 406).

- السيوطي، عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين، الدر المنثور، (بيروت: دار الفكر، 1993).

- الشعراوي، محمد متولي، **تفسير الشعراوي**، (القاهرة: أخبار اليوم، د. ت.).

- صلاح الدين، أبو سعيد خليل الدمشقي الشافعي، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، (عمان: دار البشير، 1990).

- صلاواتي، ياسين، **الموسوعة العربية الميسرة والموسعة**، (بيروت: مؤسسة التاريخ الإسلامي، 2001).

- الضباع، علي محمد، **سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين**، (مصر: المكتبة الأزهرية للتراث).

- الطبري، محمد بن جرير أبو جعفر، **تفسير الطبري**، (بيروت: دار الفكر، 1405هـ).
- طبق، عبد الجواد محمد، **دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية**، (دار الأرقم، ط1، 1413هـ/ 1993م) .
- ابن عادل الحنبلي، **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، (بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1419هـ/ 1998).
- ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتنوير**، (تونس: الدار التونسية، 1984م).
- عبد الجواد، محمد طبق، **دراسة بلاغية في السجع والفاصلة القرآنية**، (دار الأرقم، ط1، 1413هـ/ 1993).
- عبد الرحمن بن أبي الوفاء، محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، **أسرار العربية**، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، (بيروت: دار الجيل، 1995).
- العسكري، أبو هلال، **كتاب جمهرة الأمثال**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، (دمشق: دار الفكر، ط2، 1988).
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الفكر، ط2، 1985).
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، (دمشق: دار الفكر، 2001).
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي الحسين، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت).
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت).
- الغزالي، مشتاق بشير، **القرآن الكريم في دراسات المستشرقين**، بيروت: دار النفائس، 1429هـ/ 2008م).

- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: شهاب الدين أبو عمرو، (بيروت: دار الفكر، ط2، 1418هـ/ 1998).

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، بتصدير: محمد أبي الفضل إبراهيم، (بيروت: عالم الكتب، ط2، 1400هـ/ 1980م).

- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، (د.م، ط5، 1995).

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، (د.م: ط5، 1995).

- الفرماوي، عبد الحي حسين، **رسم المصحف ونقطه**، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، ط1، 1425هـ/ 2004م).

- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، (بيروت: دار الجيل).

- ابن القاسم، أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد، **إعجاز القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، (القاهرة: دار المعارف).

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **تأويل مشكل القرآن**، بتحقيق السيد أحمد صقر (بيروت: المكتبة العلمية، ط3، 1981م) .

- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر، **الجامع لأحكام القرآن**، (د. ت. م).

- القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر، **تفسير القرطبي**، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، (القاهرة: دار الشعب، ط2، 1372هـ).

- القزويني، محمد بن يزيد أبو عبد الله، **سنن ابن ماجه**، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار الفكر، د. ت).

- القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1405هـ/ 1985م).

- مأمون محمود ياسين، **من روائع البديع**، (دبي: كلية الدراسات الإسلاميَّة والعربية، ط1، 1418/ 1997).

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق : د. شوقي ضيف، (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1400).

- المناوي، **التوقيف على مهمات التعاريف**، تحقيق: محمد رضوان الداية، (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1410).

- المناوي، عبد الرؤوف، **فيض القدير**، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، 1356هـ).

- ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر).

- النجدي، علي ناصف، **مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة**، (القاهرة: دار المعارف، د. ت).

- النحاس، أبو جعفر، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، (مكة: جامعة أم القرى، 1409).

- نولدكه، ثيودور، **تاريخ القرآن**، نقله إلى العربية: جورج تامر، (بيروت: مؤسسة كونراد أدناور، 2004م).

- النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري، **صحيح مسلم**، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت).

- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: ط11، 1383).

- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (بيروت: دار الفكر، ط6، 1985).

- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، (دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع، 1984).

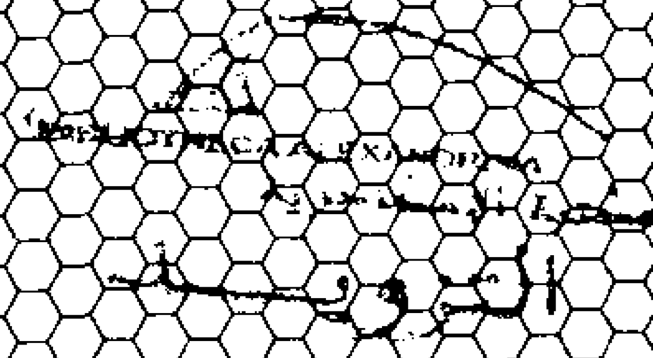
- ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (بيروت: دار الجيل، ط5، 1979).

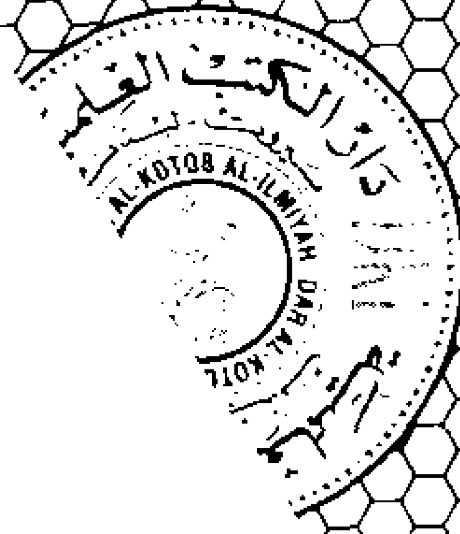
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (مصر: مطبعة السعادة، ط10، 1385هـ/ 1965م).

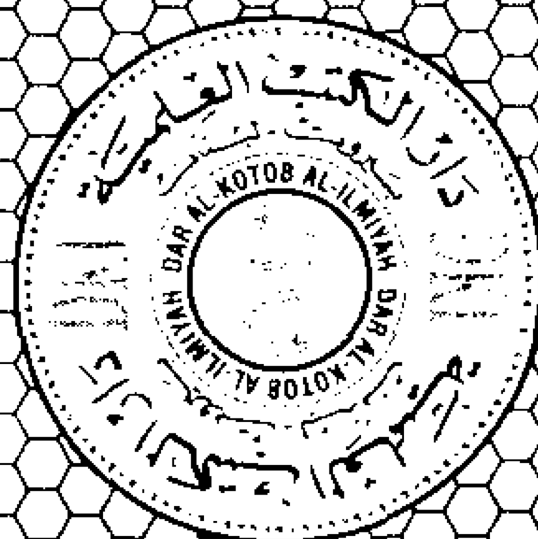
المراجع الأجنبيّة

- Abdullah, Saeed. The Quran: An Introduction, (New York & London: Routledge, 2012).
- Ali Dashti. Prophetic Career of Mohammad, (California: Mazda Publishers, Costa Mesa, 1994).
- Bell's Introduction To The Qur'an: Completely Revised & Enlarged By W. Montgomery Watt, Islamic Surveys, (Edinburgh University Press, 1970).
- Ch. Luxenberg, Die syro-aramäische Lesart des Koran: Ein Beitrag zur Entschlüsselung der Koransprache, Berlin: Das arabische Buch, 2000 (2nd edn Berlin:Schiler, 2004) (translation: The Syro-Aramaic Reading of the Koran, Berlin: Schiler, 2007).
- G. J. Oshay. Anatomy of the Qur'an. Ali Dashti. Twenty-Three years: A Study of the Prophetic Career of Mohammad, (London: George Allen & Unwin, 1985).
- Gerd, R. Puin. "Observation on Early Qur'an Manuscripts in San'a", in: Stefan Wilde (ed), The Qur'an as Text, E.J. Brill, Leiden, 1996, 107-111.
- Jacque Berques, En relisant le Coran, (Paris: Editions Albin Michel, 1995).
- M. A. S. Abdel Haleem. Grammatical Shift For The Rhetorical Purposes: Iltifât And Related Features In The Qur'an, Bulleting of the School of Oriental and African Studies, 1992, Vol. IV, part3.
- Mohammad al-Ghazoli, David Daniels (ed), Christ, Muhammad and I, (Chick Publications, 2007).
- Oliver, Leaman (ed). Encyclopedia of the Qur'an, (Routledge, 2005).
- P. Crone and M. Cook, Hagarism: The Making of the Islamic World, Cambridge: Cambridge University Press, 1977.
- Qur'ânic Studies: Sources & Methods Of Scriptural Interpretation (Oxford 1977).
- Quranic Studies: Sources and Methods of Scriptural Interpretation (Oxford: Oxford University Press, 1977).
- R. Paret, The Cambridge History Of Arabic Literature, I (1983).
- Reynolds, Gabriel Said. et Al. The Quran and Its Historical Context, (Routledge, 2008).
- S. H. Griffith, "The Quran in Arab Christian Texts: The development of an Apologetical argument; About Qurran in the Maglis of al-Ma'mun", PAROLE DE L'ORIENT, 24, 1999.
- T. Andrae. Les Origines de l'Islam et le Christianisme (trans), J. R. Oche, (Paris: Adrien-Maisonneuve, 1955).

فهرس المحتويات






دار الكتب العلمية
DAR AL-KOTOB AL-ILMIYAH

المستشرقون

ودعوى الأخطاء اللغوية في القرآن الكريم

لقد تصدى في عصرنا الحاضر، مجموعة كبيرة من المستشرقين للدراسات القرآنية، وهم يتصفون بصبر طويل، واستقصاء دقيق للمصادر؛ فأفادوا في بعض المجالات، وظلموا القرآن والإسلام في مجالات كثيرة.

وفي وجه هذه الهجمة المكثفة على القرآن، والسّبر الدقيق لأغوار المصادر الإسلامية من لدن المستشرقين، فإننا لا نكاد نجد عند العلماء المسلمين اهتمامًا يذكر بالتصدي لتهجم المستشرقين على القرآن، خاصة في مجال اتهام لغة القرآن بالركاكة والخطأ.

وبناء على ذلك، فإن دراستنا الحالية محاولة متواضعة لبيان زيف ادعاءات الذين يتخذون من تهمة «الأخطاء النحوية» ميدانًا للتحريش بالقرآن الكريم، والتشويش على المسلمين قليلي التبصر بالقواعد اللغوية العامة.

وإجمالًا، فإن هذه الدراسة وقوف عند بعض تلك الصور من التراوج بين الأساليب العربية في الآيات القرآنية.



ISBN-13: 978-2-7451-8417-7



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
هاتف 12/ 11/ 804810 5 961+ ص.ب 9424 - 11 بيروت - لبنان
فاكس 804813 5 961+ رياض الصلح - بيروت 2290 1107
e-mail: sales@al-ilmiyah.com info@al-ilmiyah.com
DKi www.al-ilmiyah.com دار الكتب العلمية Dar Al-Kotob Al-ilmiyah